جامعة يحيى فارس بالمـــدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضـــوع:

دور البنوك العمومية في تحفيز المقاولاتية في الجزائر على ضوء أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة.

دراسة حالة ولاية المدية للفترة بين 2008-2018.

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وبنوك.

من إعداد الطالب:

عمر قاضي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

علي سماي

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور	بوشنافة الصادق	جامعة المدية	رئيساً
الأستاذ الدكتور	سماي علي	جامعة المدية	مقرراً
الدكتور	بن عيشوش محمد	جامعة المدية	عضواً ممتحناً
الدكتور	كروش نور الدين	المركز الجامعي تيسمسيلت	عضواً ممتحناً
الدكتور	يرقي كريم	جامعة المدية	عضواً ممتحناً
الدكتور	حيدوشي عاشور	جامعة البويرة	عضواً ممتحناً

السنة الجامعية: 2020-2021.

جامعة يحيى فارس بالمـــدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضـــوع:

دور البنوك العمومية في تحفيز المقاولاتية في الجزائر على ضوء أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة.

دراسة حالة ولاية المدية للفترة بين 2008-2018.

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وبنوك.

من إعداد الطالب:

عمر قاضي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

علي سماي

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور	بوشنافة الصادق	جامعة المدية	رئيساً
الأستاذ الدكتور	سماي علي	جامعة المدية	مقرراً
الدكتور	بن عيشوش محمد	جامعة المدية	عضواً ممتحناً
الدكتور	كروش نور الدين	المركز الجامعي تيسمسيلت	عضواً ممتحناً
الدكتور	يرقي كريم	جامعة المدية	عضواً ممتحناً
الدكتور	حيدوشي عاشور	جامعة البويرة	عضواً ممتحناً

السنة الجامعية: 2020-2021.

شكر وعرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ ﴾

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: «من لا يَشْكُرُ النَّاسَ لا يَشْكُرُ اللَّهَ»

فإنّني أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى:

- الأستاذ الدكتور: "**سماي علي**" المشرف الذي قدم لي النصح، ومد لي يد العون من خلال توجيهاته وإرشاداته حتى ير هذا العمل النور، فله منى هذا العرفان الممزوج بالدعاء بأن يرزقه الله الفلاح في الدنيا والآخرة، دون أن أنس كل أعضاء لجنة المناقشة المحترمين فأقدم لهم كل عبارات الشكر والتقدير.
- الأستاذ الدكتور "**خليل عبد القادر**" رئيس لجنة التكوين في الدكتوراه، الذي رافقنا طيلة فترة التحضير للدكتوراه، من خلال حرصه الشديد على تقديم النصح والإرشاد والمرافقة العلمية والبيداغوجية.
- الأساتذة المحكمين الذين لم يبخلوا على أيضا بنصائحهم طيلة فترة إعداد الدراسة الميدانية واستفدت من ملاحظاتهم وتوجيهاتهم: **الأستاذ الدكتور: "حمداني محي الدين"، الأستاذ الدكتور "ناصر سليمان"، الدكتور: "بوعرار شمس الدين"، والدكتور: "ميساوي عبد الباقي"، والدكتور: "بن عيشوش محمد"**.
- السادة المدراء الفرعيين والأطقم الإدارية على مستوى الوكالات الفرعية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وجهاز تسيير القرض المصغر بولاية المدية من خلال تعاونهم معنا وإمدادنا بالبيانات الضرورية لدراستنا.
- كل أسرة جامعة المدية، والمدرسة الوطنية للمناجمنت وإدارة الصحة من أساتذة وإداريين.
- كل من ساعدني من قريب أو بعيد بصفة مباشر أو غير مباشر لإتمام هذا العمل.

إهـــــــــداء

إلى الوالدين الكريمين جوهر الحكاية والقلب النابض، أطال الله في عمرهما.

إلى إخوتي الأعزاء وأبنائهم جميعا وكل أسرة قاضي حفظهم الله ورعاهم.

إلى التي ساندتني في هذا العمل، أميرة قواسمية وكل عائلتها.

إلى الذي كان وسّيظل وطننا الحبيب.

إلى أرواح شهدائنا الأطهار.

إلى الذي مازال حيا في قلوبنا مصدر فخرنا وعزنا القائد "صدام حسين المجيد"

والشهيد الدكتور "يحي المشّد".

كل أساتذتي في جامعة المدية وأخص بالذكر المرحوم: د. عبد المؤمن فيصل.

إلى كل أصدقائي: نبيل، رضا، صلاح، طيب، محمد، فيصل.

أهديكم ثمرة جهدي.

الباحث: عمر قاضي.

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي لعبته البنوك العمومية، في تحفيز المقاولاتية بالجزائر على ضوء قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم الحكومي المستحدثة (ANSEJ, CNAC, ANGEM)، حيث تضمنت الدراسة أربعة فصول رئيسية، مقسمة إلى فصلين نظريين تناول الأول التأصيل النظري للمقاولاتية والفكر المقاولاتي، أما الفصل الثاني عرجنا من خلاله على واقع وآفاق المقاولاتية في الجزائر، وفصلين تطبيقيين تضمن الأول عرض أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة لدعم المقاولاتية في الجزائر، أما الثاني تضمن دراسة ميدانية لدور أجهزة التمويل والمرافقة في تحفيز المقاولاتية بولاية المدية، حيث استهدفت الدراسة الميدانية عينة عشوائية اشتملت على (123) فردا، من المقاولين المستفيدين من أجهزة الدعم والمرافقة بولاية المدية، وجمعت المعلومات عن طريق استبانة تم إعدادها انطلاقا من الدراسات السابقة والأدبيات النظرية، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الفصول النظرية، إضافة إلى بعض الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات تخللتها الملاحظة لدعم تفسير النتائج.

لقد أظهرت الحصيلة المحققة من طرف أجهزة الدعم والمرافقة بولاية المدية خلال الفترة الممتدة من سنة 2008–2018، بأن صيغة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة، التي تعتبر البنوك العمومية أحد أطرافها، هي الصيغة الأكثر لجوء إليها من طرف الشباب المقاول وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن البنوك العمومية، ساهمت بشكل كبير في دعم وتحفيز المقاولاتية بصفة عامة بنسبة 71,5% من إجمالي التمويل الممنوح من قبل أجهزة الدعم بولاية المدية، كما أن عنصر الكثافة البنكية يعتبر مهما في دعم المقاولاتية.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، البنوك العمومية، أجهزة الدعم والمرافقة، التمويل الثلاثي.

Abstract:

This study aims to examine the role that public banks have contributed to stimulating entrepreneurship in Algeria accordingly to the tripartite financing channel for the newly created government support agencies (ANSEJ, CNAC, ANGEM). As the study included four main chapters, divided into two theoretical chapters, the first dealt with the theoretical rooting of entrepreneurship and entrepreneurial thought, while the second covered the reality and challenges of contracting in Algeria, and other two practical chapters included the first presentation of government support devices developed to support entrepreneurship in Algeria, and the second included a study a field study for the role of financing and accompanying agencies in stimulating business in the state of Medea, as the field study targeted a random sample that included (123) individuals, contractors benefiting from the support and escort devices in the state of Medea, and the information was collected through a questionnaire prepared based on previous studies and theoretical literature. Depending on the descriptive and analytical approach in the theoretical chapters, in addition to some statistical methods in analyzing, the data interspersed with observation to support the interpretation of the results.

The results achieved by the support and accompanying agencies in the state of Medea during the period from 2008-2018, have shown that the tripartite financing formula for support and escort devices, of which the public banks are one of the parties, is the formula most resorted to by the young entrepreneurs, and the results of the field study showed that banks, one of its public sectors, contributed significantly to support and stimulate business in general, with 71.5% of the total funding granted by the support agencies in the state of Medea, and the bank density component is important in supporting business.

Keywords: Entrepreneurship, Public banks, Support and escort devices, Triple financing.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
كلمة شكر وعرفان.....	I
الإهداء.....	II
المستخلص.....	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الأشكال.....	VIII
قائمة الجداول.....	IV
قائمة الملاحق.....	IX
قائمة الرموز والمختصرات.....	XI
مقدمة	**أ– ن**
الفصل الأول: التأصيل النظري للمقاولاتية والفكر المقاولاتي.	**53-01**
تمهيد الفصل الأول.....	02
المبحث الأول: ماهية المقــاولاتية.	**03**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم المقاولاتية.....	03
المطلب الثاني: مفهوم المقاول.....	10
المطلب الثالث: تصنيف المقاولات.....	19
المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة.....	24
المبحث الثاني: المقاولاتية منشأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**26**
المطلب الأول: ارتباط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنظرية المقاول.....	26
المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة	28
المطلب الثالث: مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لاقتصاديات الدول....	38
المطلب الرابع: عوامل إخفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	40
المبحث الثالث: الفكر المقاولاتي، مفهومه ومراحل تطوره.	**42**
المطلب الأول: ماهية الفكر المقاولاتي.....	42
المطلب الثاني: مقومات الفكر المقاولاتي.....	44
المطلب الثالث: إيجابيات تطبيق الفكر المقاولاتي ونشر ثقافة المقاولاتية.....	46
المطلب الرابع: المرافقة كأسلوب لنشر الفكر المقاولاتي.....	48

خلاصة الفصل الأول.....	53
الفصل الثاني: المقاولاتية في الجزائر بين الواقع والأفاق.	**94-54**
تمهيد الفصل الثاني.....	55
المبحث الأول: تقييم ألية التمويل البنكي للمقاولاتية في الجزائر.	**56**
المطلب الأول: محددات وأنواع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	56
المطلب الثاني: تحليل علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	62
المطلب الثالث: واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	66
المبحث الثاني: واقع النشاط المقاولاتي في الجزائر على ضوء تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**71**
المطلب الأول: تطور وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	71
المطلب الثاني: مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري....	76
المطلب الثالث: معوقات بيئة الأعمال في الجزائر.....	79
المطلب الرابع: محددات الممارسة المقاولاتية في الجزائر.....	82
المبحث الثالث: أفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر من خلال الاستفادة من تجارب دول رائدة .	**84**
المطلب الأول: عرض تجارب دولية في ميدان المقاولاتية.....	84
المطلب الثاني: التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	88
المطلب الثالث: استراتيجية ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	91
خلاصة الفصل الثاني	94
الفصل الثالث: عرض أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة لدعم المقاولاتية في الجزائر.	**161-95**
تمهيد الفصل الثالث.....	96
المبحث الأول: أجهزة الدعم المالي للمقاولاتية في الجزائر.	**97**
المطلب الأول: رؤية تفصيلية حول جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ".....	97
المطلب الثاني: تقديم عام حول جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"	109

المطلب الثالث: مدخل تعريفي لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة " CNAC "..	115
المبحث الثاني: هيئات الدعم والمرافقة غير المالية للمقاولاتية في الجزائر.	**122**
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI".....	122
المطلب الثاني: صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR و CGCI-PME.....	129
المطلب الثالث: هيئات أخرى لدعم ومرافقة المقاولاتية في الجزائر.....	135
المبحث الثالث: تحليل حصيلة نشاط أجهزة دعم ومرافقة النشاط المقاولاتي بولاية المدية للفترة 2008-2018.	**142**
المطلب الأول: دراسة تفصيلية لحصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ فرع المدية للفترة 2008-2018.	142
المطلب الثاني: دراسة تفصيلية لحصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM فرع المدية للفترة 2008-2018.	148
المطلب الثالث: دراسة تفصيلية لحصيلة نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC فرع ولاية المدية للفترة 2008-2018.	154
خلاصة الفصل الثالث	161
الفصل الرابع: دراسة ميدانية لدور أجهزة التمويل والمرافقة في تحفيز المقاولاتية بولاية المدية.	**212-162**
تمهيد الفصل الرابع.....	163
المبحث الأول: إطار ومنهجية الدراسة الميدانية.	**164**
المطلب الأول: صياغة الاستبيان وكيفية جمع بياناته.....	164
المطلب الثاني: وصف وتحليل عينة ومجتمع الدراسة.....	172
المطلب الثالث: التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة.....	174
المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية لمحاور الاستبيان.	**187**
المطلب الأول: تحليل أسباب إنشاء المقاولة (المؤسسة).....	188
المطلب الثاني: تحليل مدى فعالية أجهزة الدعم والبنوك العمومية في تحفيز المقاولاتية بالجزائر.	190
المطلب الثالث: تحليل المشاكل المواجهة والحلول المقترحة لدعم المقاولاتية في الجزائر....	194

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.	**200**
المطلب الأول: تأثير العوامل الشخصية على بروز الفكر المقاولاتي.....	200
المطلب الثاني: تأثير نوع جهاز الدعم والمرافقة المتعامل معه على دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول	206
المطلب الثالث: ارتباط عامل الخبرة السابقة ونوع جهاز الدعم المتعامل معه بمشاكل المقاولة	208
خلاصة الفصل الرابع	**212**
خاتمة.....	**213**
قائمة المراجع.....	**222**
الملاحق.....	

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
أ.1	المخطط الافتراضي لمتغيرات الدراسة.	ن
1.1	نماذج المقاولاتية حسب Fayol.	08
2.1	خصائص المقاول حسب نوع المقاول.	14
3.1	عوامل (عناصر) سياسة المقاولاتية.	49
1.2	محددات الطلب والعرض على الائتمان البنكي.	60
2.2	مفهوم GEM للعمليات المقاولاتية.	71
3.2	جغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2010–2017.	74
1.3	حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع المدية للفترة الممتدة من 2002–2017.	127
2.3	الوضعية الإجمالية للضمانات حسب قطاع النشاط ابتداء من 2008 إلي غاية 2018/06/30.	133
3.3	توزيع مناصب العمل المستحدثة من خلال مشاريع فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمدية للفترة 2008–2018.	145
4.3	توزيع مناصب الشغل المستحدثة من قبل ANGEM حسب الجنس خلال الفترة 2008– 2018 بولاية المدية.	152
5.3	تطور حصيلة مناصب العمل المستحدثة من خلال مشاريع فرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية المدية للفترة 2008-2018	157
6.3	حصيلة المشاريع الممولة من قبل جهاز CNAC حسب نوع البنك العمومي بولاية المدية للفترة 2008–2018.	160
1.4	توزيع أفراد العينة حسب المستوي التعليمي.	176
2.4	توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني للمقاولة.	179
3.4	توزيع أفراد العينة وفق سبب المفاضلة بين أجهزة الدعم.	184
4.4	توزيع أفراد العينة وفق نوع التمويل المستفاد منه.	185

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.1	التعريف القانوني للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي.	29
2.1	تصنيف المؤسسات المتوسطة الصغيرة، والمصغرة في الجزائر.	32
1.2	القروض البنكية حسب مصدرها وتوزيعها القطاعي (الوحدة: مليار دج).	67
2.2	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2008- 2018.	72
3.2	جغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2010–2017.	73
4.2	النشاط المقاولاتي في الجزائر حسب المرصد العالمي للمقاولاتية (GEM).	75
5.2	عدد مناصب الشغل التي توفرها PME خلال الفترة 2008 إلى غاية 2017.	76
6.2	القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية لسنة 2015 و2016.	77
1.3	الهيكل المالي لصيغة التمويل الثنائي لـ ANSEJ – لإنشاء أو توسيع القدرة الإنتاجية لمؤسسة مصغرة.	102
2.3	الهيكل المالي لصيغة التمويل الذاتي لـ ANSEJ – لإنشاء أو توسيع القدرة الإنتاجية لمؤسسة مصغرة.	103
3.3	الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي لـ ANSEJ – لإنشاء أو توسيع القدرة الإنتاجية لمؤسسة مصغرة –	104
4.3	التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي حسب المناطق و القطاعات.	105
5.3	أنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	112
6.3	المستوي الأول لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).	117
7.3	المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).	118
8.3	تخفيضات معدل الفائدة في إطار جهاز(CNAC)	118
9.3	توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط – ولاية المدية للفترة بين 2002 إلي 2017.	127
10.3	وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR للفترة بين أفريل 2004 إلي غاية 2018/6/30.	131
11.3	الوضعية الإجمالية للضمانات حسب قطاع النشاط ابتداء من 2008 إلي غاية 2018/06/30	133

12.3	حصيلة مشاتل المؤسسات على مستوى الوطني إلي غاية 2013.	138
13.3	تطور عدد المؤسسات المستحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المدية للفترة بين 2008– 2018.	143
14.3	توزيع مناصب العمل المستحدثة من خلال مشاريع فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمدية للفترة 2008– 2018.	145
15.3	توزيع المشاريع الممولة من قبل "ANSEJ" حسب القطاعات بولاية المدية 2008– 2018.	147
16.3	تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المدية للفترة بين 2008– 2018.	149
17.3	توزيع مناصب العمل المستحدثة من خلال مشاريع فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية للفترة 2008 ـ2018.	151
18.3	توزيع المشاريع الممولة من قبل "ANGEM" حسب القطاعات بولاية المدية 2008– 2018.	153
19.3	تطور عدد المؤسسات المستحدثة في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية المدية للفترة بين 2008– 2018.	155
20.3	توزيع مناصب العمل المستحدثة من خلال مشاريع فرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمدية للفترة 2008-2018.	156
21.3	توزيع المشاريع الممولة من قبل فرع "CNAC" حسب القطاعات بولاية المدية 2008-2018.	158
1.4	الدراسات المستعملة المعتمدة في إعداد الاستبيان.	167
2.4	ترقيم معيار ليكارت الخماسي المتنازل.	170
3.4	نتائج اختبار ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة.	171
4.4	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.	174
5.4	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.	175
6.4	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.	176
7.4	توزيع أفراد العينة حسب توفر الخبرة.	177
8.4	توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني للمؤسسة (المقاولة).	178
9.4	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة نشاط المؤسسة (المقاولة).	180

10.4	توزيع أفراد العينة وفق عدد العمال الدائمين والمؤقتين في المؤسسة.	181
11.4	توزيع أفراد العينة وفق عدد العمال الدائمين والمؤقتين في المؤسسة.	182
12.4	توزيع أفراد العينة وفق سبب المفاضلة بين أجهزة الدعم.	184
13.4	توزيع أفراد العينة وفق نوع التمويل المستفاد منه.	185
14.4	توزيع أفراد العينة وفق نوع البنك العمومي المتعامل معه.	186
15.4	اتجاهات وتوزيع معيار ليكارت الخماسي المتنازل.	187
16.4	أسباب إنشاء المقاولة (المؤسسة) لدى أفراد العينة.	188
17.4	تقييم مدى فعالية أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات.	191
18.4	تقييم دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول، عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة وفق عينة الدراسة.	192
19.4	المشاكل والصعوبات وفق عينة الدراسة.	195
20.4	الحلول المقترحة لدعم وتحفيز المقاولاتية وفق عينة الدراسة.	198
21.4	اختبار التوزيع الطبيعي لمحور أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة).	201
22.4	متوسط الرتب لمتغير المستوى التعليمي مع المحور أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة).	202
23.4	إحصائيات كروكسل لاختبار الفروق بين المتوسطات.	203
24.4	متوسط الرتب لمتغير الخبرة مع المحور أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة).	204
25.4	إحصائيات مان وايتوني لاختبار الفروق بين متوسطين.	205
26.4	متوسط الرتب لمتغير جهاز الدعم الذي تم التعامل معه مع المحور تقييم دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول.	206
27.4	إحصائيات كروكسل لاختبار الفروق بين المتوسطات.	207
28.4	اختبار التوزيع الطبيعي لمحور المشاكل والصعوبات التي تم مواجهتها.	209
29.4	إحصائيات مان وايتونيل اختبار الفروق بين متوسطين.	209
30.4	متوسط الرتب لمتغير جهاز الدعم الذي تم التعامل معه مع المحور المشاكل والصعوبات التي واجهتها.	210
31.4	إحصائيات كروكسل لاختبار الفروق بين المتوسطات.	211

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1.3	استمارة التسجيل للحصول على قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	244
2.3	مسار إنشاء مؤسسة عبر جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	247
3.3	صيغ التمويل المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	248
4.3	استمارة التسجيل الالكتروني عبر الخط في جهاز "CNAC".	249
5.3	شهادة تسجيل الاستثمار.	250
6.3	كشف تقدم مشروع الاستثمار.	254
1.4	استبانة الدراسة الميدانية (الاستبيان).	256
2.4	قائمة الأساتذة المحكمين.	261

قائمة الرموز والمصطلحات

الرمز أو المصطلح	المعنى
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement
CNAC	Caisse nationale d'assurance-chômage
ANGEM	Agence Nationale de gestion du Micro-crédit en
ANSEJ	l'Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes
PME	Petite ou moyenne entreprise
PMI	Petites et Moyennes Industries
FCM	Fonds de réserve mutuelle
FGAR	Le Fonds de garantie des Crédits aux PME dénommé
CGCI-PME	La Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement (CGCI-Pme spa)
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences
GEM	Global Entrepreneurship Monitor
BIT	Bureau international du travail
PIC	Pérennité. Indépendance. croissance
CAP	croissance, autonomie, pérennité
MIT	Massachusetts Institute of Technology
MDIP	ministère de industrie et des mines
TEA	Le taux de création d'entreprise par nécessité
ANVREDET	Agence Nationale de Valorisation des résultats de la Recherche et du Développement Technologique
UNIDO	The United nations Industrial Development organization
ANDPMI	l'Agence nationale pour le développement des petites et moyennes entreprises
FAEJ	Le fonds aide à l'emploi des jeunes
MEDA	Mennonite Economic Development Associates
GTZ	Gesellschaft für technische Zusammenarbeit
CSV	Comité de sélection et de certification
CASNOS	Caisse nationale de sécurité sociale des non-salariés
DIP	Dispositif d'Aide à l'Insertion Professionnelle
CTA	le Contrat de travail aidé

مقدمة

لقد شهدت الدول التي تبنت نظاما اشتراكيا في توجهها، مثل الجزائر جملة من التحولات والإصلاحات الاقتصادية تصب في سياق التحول نحو اقتصاد السوق؛ حيث تم الاهتمام بجانب إنشاء المؤسسات خاصة من قبل الشباب، على اعتبارها مهمة ضمن عجلة التنمية الاقتصادية للبلد، هذا التحول يعتبر السبب الرئيسي في تبيان المكانة التي احتلتها المقاولاتية، حيث صارت محل اهتمام الباحثين والاقتصاديين، وتم تسليط الضوء على المقاول ومؤسسته الصغيرة، ولقد ظهر جليا الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه المقاول في اقتصاد ما، نظرا لقدرته على خلق أفكار جديدة وتجسيدها على أرض الواقع، في شكل مؤسسات صغيرة ناشئة تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من جانب آخر تلعب الدولة دورا أساسيا ومهما في خلق روح المقاولاتية لدى الأفراد، وذلك عبر تحفيز وتشجيع الأفراد الذين لديهم الكفاءات والمهارات والخبرات اللازمة لاستحداث مشاريع جديدة، ويتأتى ذلك عبر خلق البيئة الاقتصادية والتنظيمية الملائمة، وتدعيم وتطوير المناهج التعليمية الجامعية والمهنية لتطوير النشاط المقاولاتي، وفي هذا الصدد تم استحداث ما يسمى بأجهزة الدعم والمرافقة للشباب المقاول ذي المشاريع الصغيرة. تسعى هذه الأجهزة إلى توفير الدعم المالي، والتوجيه اللازم للمقاولين، وتذليل الصعوبات التي تعترض الشباب المقاول أصحاب الأفكار الجديدة، بغية تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع في شكل مؤسسات قائمة.

وتم الاعتماد على البنوك العمومية في تمويل ودعم المقاولاتية في الاقتصاد الجزائري؛ وذلك من خلال تشجيع الأفراد الذين يتمتعون بالمهارات والخبرات والقدرات والكفاءات الفنية اللازمة، لإقامة مشروعاتهم الخاصة سواء كانوا من خريجي الجامعات والمعاهد أو مراكز التكوين المهني، من خلال توفير المناخ التشريعي الاقتصادي، والاستثماري الملائم والتركيز على تطوير واستحداث آليات التمويل والدعم الحكومية وعلى تطوير النشاط المقاولاتي، ففي هذا الإطار ظهر ما يسمى بأجهزة الدعم والمرافقة لأصحاب المشاريع الصغيرة وتعتبر البنوك طرفا رئيسيا في هذه الآليات مثل: الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار (ANDI) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، والوكالة الوطنية دعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، وكذا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، هذه الهيئات تهدف إلى دعم وتوجيه المقاولين الشباب وتخفيف المشاكل التي تعترض أصحاب الأفكار الجديدة في سبيل تحويل أفكارهم إلى مشاريع قائمة، لكن وبالرغم من هذه الجهود والإمكانيات الكبيرة التي وضعتها الدولة، بهدف تشجيع عملية خلق المؤسسات الجديدة مازالت النتائج المتحصل عليها لم تصب إلى الهدف المسطر؛ حيث وحسب تقرير المرصد العالمي للمقاولاتية الجزائر

مازالت متأخرة في ميدان المقاولاتية بالمقارنة مع بقية الدول، رغم جملة التشريعات المحفزة على الاستثمار وحجم الغلاف المالي المسطر لهذه العملية وجملة الامتيازات المالية والجبائية، التي كان الهدف منها تشجيع المبادرات ومواكبة السيرورة المتسارعة لبيئة الأعمال في الاقتصاد العالمي.

✓ **الإشكالية.**

قدمت العديد من أجهزة الدعم والمرافقة النتائج السنوية لنشاطها، التي سعت من خلالها إلى إبراز نجاحها في تحقيق الأهداف المنوطة لها من خلال نجاعة المشاريع التي موّلتها، إلا أنها تعرضت لعدة انتقادات خاصة في السنوات القليلة الماضية، وظهرت أصوات تدعو إلى إعادة النظر في استراتيجيتها، وعلى ضوء المعطيات السابقة نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ـ **ما مدى مساهمة البنوك العمومية في تحفيز المقاولاتية بالجزائر، في ظل أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة؟**

➢ ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، التي يمكن من خلالها الوصول إلى إجابات تمكننا من الإلمام بالموضوع بشكل كامل، والإجابة على هذا الإشكالية الرئيسية تتمثل هذه الأسئلة فيما يلي:

1) ماذا نعني بالمقاولاتية؟ وما هو واقعها بالجزائر؟
2) ما هي مختلف أجهزة الدعم الحكومي للنشاط المقاولاتي، التي ساهمت فيها البنوك العمومية؟
3) ما مدى مساهمة البنوك العمومية في بعث وتمويل المشاريع المقاولاتية بولاية المدية بالاعتماد على مختلف أجهزة الدعم الحكومي؟

✓ **الفرضيات.**

لتحليل الإشكالية المطروحة وضعنا مجموعة من الفرضيات للجانب النظري وهي على النحو التالي:

- هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر تؤثر بشكل فعال في البروز المقاولاتي، حيث استخدمتها الدولة في تطبيق سياستها المتعلقة بدعم المقاولاتية، ودعم المؤسسات الصغيرة في الجزائر.
- مازالت الجزائر متأخرة في ميدان المقاولاتية، بالمقارنة مع بقية الدول رغم توفر أرضية مساعدة لبروز الفكر المقاولاتي.
- استحدثت الحكومة أجهزة وهيئات دعم مختلفة، مما أدى إلى تحفيز النشاط المقاولاتي بالجزائر والتي تعتبر البنوك العمومية ركيزة هامة فيها.

- ساهمت البنوك العمومية بصفة فعالة في تمويل المشاريع المستحدثة من طرف الشباب المقاول، عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة: (CNAC, ANGEM, ANSEJ).

كما قمنا بإدراج خمس فرضيات إحصائية سنحاول التحقق منها واختبارها إحصائيا وهي:

- **الفرضية الأولى:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) تعزى للمستوى التعليمي للمقاول تؤثر على أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة).

- **الفرضية الثانية:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) تعزى للخبرة السابقة في مجال النشاط تؤثر على أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة).

- **الفرضية الثالثة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) تعزى لنوع جهاز الدعم الذي تم التعامل معه، وتأثيره على دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول، عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة.

- **الفرضية الرابعة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) تعزى لعدم توفر الخبرة السابقة في مجال النشاط.

- **الفرضية الخامسة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) تعزى لجهاز الدعم الذي تم التعامل معه.

✓ **أهمية الموضوع.**

تنبع أهمية الدراسة من كونها تمكن من دراسة ظاهرة المقاولاتية وواقعها في الجزائر، والعمل على تقديم حلول لدعم النشاط المقاولاتي، وبعث روح المقاولاتية لدى الشباب من جهة، مما يسهم في دفع التنمية وتعزيز عملية التنوع الاقتصادي للبلاد من جهة أخرى، وتوجيه الجهود بشكل أمثل لتحقيق الأهداف المسطرة؛ بحيث يمكن للقائمين على أجهزة الدعم والمرافقة، وكذا البنوك العمومية الاستفادة من مخرجات هذه الدراسة كونها اشتملت على دراسة ميدانية واقعية تناولت الشباب المقاول المستفيد من أجهزة الدعم.

كما تتجلى أهمية الدراسة أيضا، في مناقشة وتحديد مدى فعالية سياسة الدعم الحكومي المتمثلة في أجهزة الدعم والمرافقة (CNAC, ANSEJ, ANGEM)، التي تعتمد في نشاطها على البنوك العمومية عبر قناة التمويل الثلاثي للمشاريع في تحقيق الأهداف المنوطة بها، كما تسمح هذه الدراسة من البحث في الانجازات

المحققة والنقائص الموجودة لاقتراح الحلول الكفيلة بتصحيح مسار التجربة المقاولاتية في الجزائر، وكذا اقتراح آلية دعم جديدة تكون البنوك أهم ركيزة فيها تجمع بين إيجابيات آليات الدعم الحالية حاليا وتخلوا إلى حد معين من سلبياتها.

✓ **أهداف الموضوع.**

سوف نحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1- استعراض الإطار النظري والمفاهيمي للمقاولاتية والتعريج على مختلف الإسهامات المعرفية من قبل الباحثين من حيث نشأة المقاولاتية ومفهومها وأهميتها، وكذا البيئة الريادية والخصائص الشخصية لرواد الأعمال.

2- التعرف على واقع المقاولاتية في الجزائر.

3- التعرف على مختلف آليات تمويل ودعم النشاط المقاولاتي في الجزائر.

4- تقديم شرح وافي حول الدور الذي لعبته البنوك في تشجيع المقاولاتية في الجزائر باعتبارها طرف هام في معادلة الدعم الحكومي.

5- تشخيص واستعراض حصيلة نشاط أجهزة الدعم والمرافقة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة– الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، بولاية المدية خلال الفترة الممتدة بين 2008-2018.

6- الاحتكاك المباشر من خلال دراسة ميدانية مع المقاولين المستفيدين من أجهزة الدعم والمرافقة بولاية المدية للوقوف على جملة العراقيل التي تواجه التجربة المقاولاتية في الجزائر بصفة عامة وبولاية المدية بصفة خاصة.

✓ **إطار وحدود الدراسة.**

بغية الإحاطة بإشكالية الدراسة وفهم جوانبها، وضعنا الحدود التالية:

1. الحدود الموضوعية:

تتناول الدراسة موضوع دور البنوك العمومية في تحفيز المقاولاتية بالجزائر على ضوء أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة؛ حيث تم ضبط المتغير المتابع والمتمثل في المقاولاتية وآليات تحفيزها أما المتغير التابع فيتمثل في أجهزة الدعم الحكومي بالجزائر، والتي تعتمد في نشاطها على قنوات تمويل البنوك العمومية.

كما تجدر الإشارة إلى أننا سوف نتناول بالتفصيل وبالأرقام، مختلف أجهزة الدعم والمرافقة في الجزائر مع التركيز بالدرجة الأولى على هيئات الدعم المالي وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، أما جانب تحفيز المقاولاتية فسوف نتناوله من زاوية عدد المشاريع والمؤسسات المستحدثة، وعدد مناصب الشغل المستحدثة.

2. الحدود الزمنية:

امتدت الدراسة الميدانية من سنة 2008 إلى غاية 2018، حيث استعرضت الاحصائيات المتوفرة من قبل الأجهزة المدروسة شملت هذه المدة.

3. الحدود المكانية:

سوف نتناول الدراسة في شقها الميداني من جانبين، الأول تمثل في دراسة تحليلية لحصيلة نشاط أجهزة الدعم الحكومي بولاية المدية (CNAC, ANSEJ, ANGEM)، أما الجانب الثاني فسوف نعتمد من خلال الدراسة ميدانية على توزيع استبانة، تشمل الشباب المقاول المستفيد من أجهزة الدعم والمرافقة بولاية المدية.

- ✓ **المنهج والأدوات المستعملة.**

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لأنه المنهج الأنسب لتحليل الظاهرة المقصودة في هذه الدراسة؛ حيث يستند هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، والتعبير عنها بشكل كمي أو كيفي، وهذا ما يساعد في إبراز حجمها ودرجة ارتباطها وأهميتها، وهو ما سيمكننا من تقديم مقترحات تتناسب مع النتائج التي سنتوصل إليها، حيث تناولنا في دراستنا استعراضا بالأرقام والإحصائيات وتم الاعتماد على توزيع استمارة استبيان موجهة للمقاولين المستفيدين من أجهزة الدعم والمرافقة، والتي قمنا بتحكيمها بالاستعانة بالأساتذة المختصين في هذا المجال، وبعض المقاولين المستفيدين من أجهزة الدعم كونهم الشريحة المستهدفة بالدرجة الأولى في دراستنا، ثم قمنا بمعالجة نتائج الاستبيان عن طريق برنامج **SPSS 26** وتحليل النتائج المستخرجة.

- ✓ **عينة ومجتمع البحث.**

مجتمع الدراسة والذي أردنا تسليط الضوء عليه في بحثنا تمثل في: الشباب المقاول أصحاب المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة المستفيد من التمويل الممنوح من طرف أجهزة الدعم والمرافقة، التي ترتكز في

نشاطها على قنوات التمويل البنكي العمومي، أما عينة الدراسة والتي تم تناولها، فشملت المقاولين المستفيدين من أجهزة الدعم بولاية المدية، حيث شملت عينة دراستنا 200 مقاول، استفادوا من أجهزة الدعم المختلفة (CNAC, ANSEJ, ANGEM)، حيث تم اختيار هذه العينة بطريقة عشوائية.

✓ **مبررات اختيار الموضوع.**

لقد وقع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب أهمها ما يلي:

– ظهور توجه حكومي جديد يهدف إلى تنويع الاقتصاد الجزائري عبر تشجيع المقاولاتية في الجزائر بغية خلق اقتصاد فتي قائم على المؤسسات المصغرة، الصغيرة، والمتوسطة.

– بحكم تجربة سابقة عملنا فيها رفقة المقاولين أصحاب المشاريع المستفيدة من تمويل أجهزة الدعم والمرافقة شجعنا لتناول هذا الموضوع كون أننا أقرب إلى الميدان.

– الرغبة الشخصية، بحكم تخصصنا في الوقوف على الدور الذي تلعبه البنوك العمومية في توفير التمويل اللازم للشباب المقاول.

– الوقوف على الأسباب الحقيقة وراء تأخر النشاط المقاولاتي في الجزائر بصفة عامة، وبولاية المدية بصفة خاصة.

– الرغبة في اقتراح بعض التوصيات، والحلول البناءة بعد تقييم حصيلة عمل أجهزة الدعم والمرافقة.

✓ **الدراسات السابقة.**

لقد تناولت العديد من الدراسات والأبحاث موضوع المقاولاتية، نظرا لأن المؤشرات الكبرى لاقتصاديات الدول المتطورة توضح الدور البارز للفكر المقاولاتي في بعث النهضة الاقتصادية للدول، وأثر الدعم الحكومي في توجيه التجربة المقاولاتية ومن بين أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نجد:

1– دراسة **"ميساوي عبد الباقي"، عوامل تطوير ريادة الأعمال في الجزائر – دراسة ميدانية من وجهة نظر مسيري أجهزة الدعم والمرافقة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور–الجلفة، 2020/2019.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة عوامل تطوير ريادة الأعمال في الجزائر من وجهة نظر مسيري أجهزة الدعم والمرافقة، والتي تم تحليلها على مستوى رائد الأعمال (المقومات الشخصية والنفسية، المقدرات والمهارات الريادية، التأهيل والتدريب الريادي) وعلى مستوى بيئة رائد الأعمال (البيئة العائلية والشبكية، والبيئة ذات

العلاقة الحكومية، والبيئة الثقافية، والبيئة الديموغرافية) وعلى مستوى منظمة رائد الأعمال بعد إنشائها (التخطيط الريادي، التنظيم الريادي، التوجيه الريادي، القيادة الريادية، الرقابة الريادية) مستعرضا واقع ريادة الأعمال في الجزائر وحصيلة أهم أجهزة الدعم والمرافقة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الفصول النظرية، فعرض تطور ريادة الأعمال في الجزائر، وتاريخها ونشأتها، إضافة إلى الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات، مع دراسة ميدانية تخللها الملاحظة لدعم وتفسير النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاوت بين أجهزة الدعم والمرافقة، مع عدم وضوح أهدافها من جهة، وقلة متابعتها للمشاريع التي أنشئت في إطارها من جهة أخرى، وبعد تفريغ محتوى الاستبيانات وتحليلها باستخدام برنامج"SPSS" كان مستوى العوامل المتعلقة بالفرد رائد الأعمال متوسطا، ومستوى بصفة عامة ومستوي ريادة الأعمال متوسطا أيضا من وجهة نظر مسيري أجهزة الدعم والمرافقة، وبصفة عامة فقد تلخصت الدراسة إلى قبول أغلب الفرضيات، أين لا يوجد فروق في أجوبة مسيري أجهزة الدعم والمرافقة حول محاور الدراسة المتضمنة (العوامل المتعلقة بالفرد، العوامل المتعلقة بالبيئة والعوامل المتعلقة بالمنظمة بعد إنشائها).

ويبرز الاختلاف بين دراستنا وموضوع بحث هذه الدراسة في كون أن ان الباحث ركز في هذه الدراسة على معرفة عوامل تطوير ريادة الأعمال في الجزائر من وجهة نظر مسيري أجهزة الدعم والمرافقة، والتي تم تحليلها على مستوى رائد الأعمال ، وعلى مستوى بيئة رائد الأعمال وعلى مستوى منظمة رائد الأعمال بعد إنشائها بينما تهدف دراستنا الي التركيز على الجانب التمويلي الذي تقدمه البنوك العمومية بغية دعم وتحفيز المقاولاتية في الجزائر عبر الية التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة.

2- دراسة "**قوجيل محمد**"، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، وهذا بالتطرق إلى قدرة السياسات الحكومية على التحكم في العوامل الثقافية، الاقتصادية، والتشريعية، وتفعيل أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية للتمكن من توفير البيئة الملائمة لتحقيق البروز المقاولاتي، وقد اشتملت عينة الدراسة على

(118) فردا من أصحاب المؤسسات الناشئة في كل من ولايات ورقلة، غرداية، بسكرة، باتنة ووادي سوف خلال الفترة الممتدة بين جوان وسبتمبر 2015؛

وقد أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر لا تؤثر بشكل فعال على البروز المقاولاتي، كما أظهرت نتائج التحليل عدم فعالية أداء هيئات الدعم والمرافقة في أداء دورها المطلوب، وقد تم تأكيد تلك النتائج باستخدام نموذج الانحدار المتعدد، الذي تم التوصل من خلالها إلى أهم توصيات البحث وهو أن تطور دعم المقاولاتية في الجزائر يجب أن يرتكز على سياسة شاملة، يشترك فيها جميع الفاعلين تقوم أساسا على تطوير ثقافة المقاولاتية من خلال مختلف وسائل السياسة العمومية وعلى رأسها نظام التعليم، ووسائل الإعلام، ثم توفير بيئة أعمال شفافة ومشجعة على التوجه والنجاح المقاولاتي.

يوجد تداخل كبير بين هذه الدراسة وموضوع بحثنا حيث أن كلا الدراستين تركز على سياسة دعم المقاولاتية التي تتم عن طريق أجهزة الدعم والمرافقة المختلقة (Cnac, Andi, Angem, Ansej) لكن جوهر الاختلاف يكمن في كون أن الباحث لم يتناول التمويل البنكي لهذه السياسات فضلا عن أن الدراسة الميدانية شملت العديد من الولايات بينما دراستنا شملت ولاية المدية كما أن دراستنا شملت أجهزة الدعم التي تركز في عملها على البنوك العمومية بينما دراسة الباحث تناولت أجهزة الدعم والمرافقة بصفة عامة.

3- دراسة **"مسيخ أيوب"، دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة**، أطروحة دكتوراه تخصص: إدارة مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1958 سكيكدة، 2017/2016.

هدفت الدراسة إلى اختبار الدور الذي يمكن أن تلعبه الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة؛ وذلك من خلال دراسة لعينة من هذه المؤسسات بولاية سكيكدة بالجزائر، وقد تكونت عينة الدراسة من (**143**) مقاولا صاحب مؤسسة صغيرة ومتوسطة ومصغرة بالولاية، حيث استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تم الاعتماد في تحليل البيانات على الإحصاء الوصفي.

حيث توصلت الدراسة إلى جملة نتائج أهمها أن: الروح المقاولاتية تعتبر مفتاحا أساسيا في نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، وأن الحكومة الجزائرية قد تبنت العديد من الآليات والاستراتيجيات التدعيمية التي تهدف إلى نشر الوعي المقاولاتي بما يحقق تنمية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، إلا أن التجربة أظهرت الفارق الكبير بين الأهداف المسطرة من وراء هذه البرامج والنتائج المحصلة؛ حيث أن المقاولاتية في

الجزائر لازالت تواجه قيودا كثيرة ومتعددة، تقف حاجزا وراء نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا وأسفرت الدراسة الميدانية على وجود علاقة تأثيرية إيجابية (دور) ذات دلالة إحصائية بين الروح المقاولاتية وديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة محل الدراسة، بيد أنها منخفضة نوعا ما، كما لم تظهر الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة المدروسة، حول متغير دور روح المقاولاتية في ديمومة واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة محل الدراسة، تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية للمقاول والمؤسسة وبناء على النتائج، خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة عمل الحكومة على تذليل العراقيل والصعوبات التي تواجه المقاول الجزائري، والعمل الجاد على صياغة استراتيجيات فعالة لنشر وتعزيز الروح المقاولاتية، إضافة إلى ضرورة الاعتماد والتنفيذ الفعال لعنصري الإبداع والمبادرة، والذي يحتاج بلا شك إلى الاستثمار في رأس المال البشري، والذي يؤدي بدوره إلى تحسين تنافسية وأداء المؤسسة بما يضمن لها البقاء والاستمرارية.

وتتداخل هذه الدراسة مع موضوع بحثنا في كون أنها تتناول متغير المقاولاتية كأحد متغيرات الدراسة بينما تختلف عن دراستنا في كون أنها ركزت على دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة من خلال دراسة لعينة من مقاولي ولاية سكيكدة، دون أن يتناول الدور التنموي للبنوك العمومية في تحفيز المقاولاتية بالجزائر عبر أجهزة الدعم وهو جوهر دراستنا.

4- دراسة **"جودي محمد" علي بعنوان: "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015.**

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعرف إذا ما كانت المعلومات والمؤهلات التي تقدمها البرامج الحالية للتعليم (المقاولاتي) تسمح للطالب بأن يشرع في تأسيس مشروع صغير وتسييره وفق الأسس التي تجعل منه عملا ناجحا، وتحليل علاقة التعليم (المقاولاتي) ببروز روح (المقاولاتية) لدى الطلبة الجامعيين، بينما تناولت دراستنا دور البنوك العمومية في تحفيز المقاولاتية بالجزائر، من خلال التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم المختلفة وتوصل إلى وجود علاقة ضعيفة بينهما، مما دفعه إلى استنتاج وجود عوامل أخرى، فاقترح تعديلات على البرامج القائمة التي تخص التعليم وأوصي بتعميمها، والملاحظ في هذه الدراسة انتصارها لفئة الطلبة الجامعيين والمقبلين على التخرج، وهي فئة تسعي للحصول على شهادات من أجل التوظيف المباشر، ويصعب استقطابها نحو ريادة الأعمال في ظل وجود عوامل تعمل على عكس ذلك منها: المقومات الشخصية للطلبة عند

الحصول الشهادات والتي يصعب كبحها من خلال برنامج دراسي، خاصة وبعدها عن متطلبات إنشاء مؤسسة ناهيك عن نموها وريادتها.

واعتمد الباحث في دراسته هذه على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الإشكالية، إضافة إلى المنهج القياسي (الإحصائي)، وتمثل مجتمع دراسته في طلبة تخصص (المقاولاتية وتسيير المؤسسة) بجامعة "**زيان عاشور**" بالجلفة كما شملت عينة الدراسة 132 طالبا موزعين على السنة الأولى والثانية ذات التخصص المذكور.

5- دراسة "BRUYAT Christian" بعنوان:

Création d'entreprise : Contributions Epistémologiques et Modalisation

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه في علوم التسيير نوقشت سنة 1993 بجامعة **(Pierre Mendés Grenoble II)** الفرنسية، أراد من خلالها الباحث حل إشكالية الغموض الذي يكتنف ظاهرة المقاولاتية بسبب كثرة المتغيرات المتدخلة في الظاهرة لمساعدة الباحثين في المجال، وكذلك مساعدة المهنيين العاملين في هيئات الدعم والمرافقة في إنشاء المؤسسات من أجل التطور، وبالتالي مساعدة الجهات الفاعلة في التنمية الاقتصادية.

وقام بتسليط الضوء عليها من أجل تفسير نتائج بعض البحوث الميدانية وعلاوة على ذلك حاول الباحث تسليط الضوء بشكل خاص على تنوع وديناميكية مسار إنشاء المؤسسات باعتماد أهم خاصيتين وضعهما كل من "Gartner" و"Gatewood" من أجل الحكم على قيمة نموذج المقاولاتية هما: "الشمولية" و"الخصوصية"، في النهاية توصل الباحث إلى بناء نموذج لا يهدف إلى التنبؤ، ولكنه يوفر إطارا مفاهيميا وأدوات لممارسي المرافقة المقاولاتية، وتحسين فعالية وكفاءة عملية إنشاء المؤسسة وتعزيز استقلالية المقاول.

وتختلف هذه الدراسة عن موضوع بحثنا من خلال كونها تدرس موضوع المقاولاتية، بصفة عامة للخروج بنتائج تساعد في اقتراح نموذج ونظرية عامة لتفسير عملية إنشاء المؤسسات من أجل فهم أفضل لهذه الظاهرة وتطور الممارسات فيما يتعلق بالمرافقة المقاولاتية، بينما تهدف دراستنا إلى دراسة الجانب التمويلي للمقاولاتية في الجزائر.

6- دراسة مصطفى طويطي" استراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية ـ التجربة الجزائرية نموذجا" مقال صادر بمجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد07/2015.

تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة الى الأهداف الأساسية لقطاع التشغيل في الجزائر بمختلف هياكله و التي تتمحور حول تخفيف الضغط على سوق العمل بخلق مناصب شغل فعلية، وذلك من خلال استراتيجية استحداث هياكل وأجهزة تستهدف الاشخاص المبدعين الذي يمتلكون فكرة إنشاء مقاولة، ومن تم العمل على تخفيف العديد من العراقيل خاصة لإنشاء مؤسسة، الأفراد المسرحين من العمل من العمل لأسباب اقتصادية وكذا أصحاب المهن الحرفية والمشاريع المصغرة.

وقد حاول الباحث في هذه الدراسة، التطرق الى مختلف ميكانيزمات التشغيل المستحدثة في الجزائر والأثر الذي لعبته أجهزة الدعم الحكومي في تشجيع النشاط المقاولاتي وهذه نقطة التداخل بين هذه الدراسة وموضوع بحثنا، إلا أن الجانب الذي ركزت عليه في دراستي كان الدور التنموي للبنوك العمومية التي تعمل بالتنسيق مع أليات التشغيل المختلفة (Cnac, Andi, Angem, Ansej) وهذا ما لم يعرج عليه الباحث في دراسته هذه.

✓ **صعوبات الدراسة.**

واجهتنا العديد من الصعوبات عند إجراء هذه الدراسة، منها صعوبات متعلقة بالجانب النظري، وأخرى متعلقة بالجانب التطبيقي الميداني للبحث، والتي نوردها فيما يلي:

1 – قلة المراجع وخاصة الكتب التي تناولت موضوع المقاولاتية.

2 – صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بنشاط الوكالات الولائية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) وتسيير القرض المصغر (ANGEM)، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

3 – صعوبات عند إجراء الدراسة الميدانية، مع المقاولين المستفيدين من أجهزة الدعم والمرافقة، وعدم تجاوبهم معنا فيما يتعلق بالإجابة على استمارة الاستبيان.

4 – الوضعية الصحية للبلاد، حيث تزامن إعداد دراستنا الميدانية، مع "**جائحة كورونا**" مما صعب علينا إجراء دراستنا الميدانية.

5- ضيق الوقت حيث تزامن تحضير الأطروحة مع كثرة الأنشطة البيداغوجية والعلمية والمهنية (حضور المحاضرات والأعمال الموجهة، المشاركة في الملتقيات، التحضير لنشر المقال ...).

✓ **هيكل البحث.**

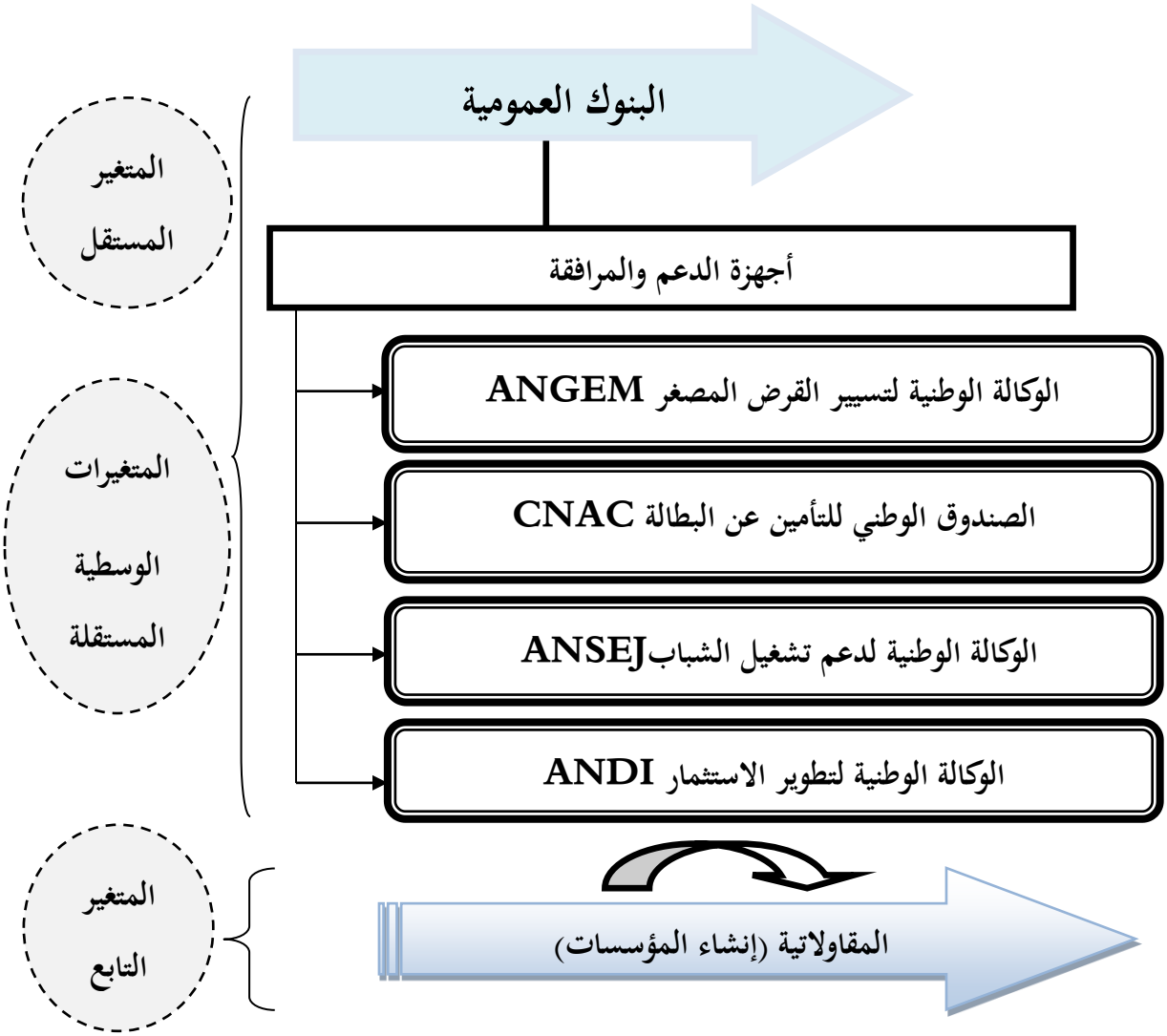
من أجل معالجة إشكالية الدراسة، والإحاطة بكل جوانب الموضوع ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى 4 فصول وفق ما يلي:

- الفصل الأول جاء بعنوان "**التأصيل النظري للمقاولاتية والفكر المقاولاتي**"، وتضمن ثلاثة مباحث رئيسية، تطرقنا فيها إلى: ماهية المقاولاتية من حيث: نشأتها، تعريفها، خصائصها، تصنيفها وآثارها ومفهوم المقاول، وكذا خصائصه من وجهة نظر الباحثين وكذا أنواع المقاول ودوافعه كما تناولنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار المقاولاتية منشأ لها، وكذا إبراز ارتباط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنظرية المقاول، كما تطرقنا إلى مفهوم ومكانة وأهمية المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة وأهم العوامل التي يمكن أن تؤدي إلي إخفاق هذه المؤسسات أما المبحث الثالث: فقد تطرقنا فيه إلى الفكر المقاولاتي، مفهومه ومراحل تطوره من خلال تعريفه وإبراز مقوماته، وكذا إيجابيات تطبيق الفكر المقاولاتي، ونشر ثقافة المقاولاتية عن طريق آلية المرافقة.
- الفصل الثاني: كان تحت عنوان "**المقاولاتية في الجزائر بين الواقع والأفاق**"، وشمل هو الآخر ثلاثة مباحث رئيسية عرجنا فيه على: تقييم آلية التمويل البنكي للمقاولاتية في الجزائر، من خلال تناول محددات وأنواع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحليل علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تطرقنا إلى في هذا المبحث إلى واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسط في الجزائر. وكذا تناول معوقات بيئة الأعمال في الجزائر، وفي ختام هذا الفصل تطرقنا إلى أفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر من خلال الاستفادة من تجارب دول رائدة.
- أما الفصل الثالث: والذي كان بعنوان "**عرض أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة لدعم المقاولاتية في الجزائر**"، حيث تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية، تناولت عرض لأجهزة الدعم المالي وغير المالية للمقاولاتية في الجزائر، كما قدمنا في هذا الفصل تحليل لحصيلة نشاط أجهزة دعم ومرافقة نشاط المقاولاتي بولاية المدية للفترة 2008-2018.
- ولقد كان الفصل الرابع تطبيقيا من خلال دراسة ميدانية، لدور أجهزة التمويل والمرافقة في تحفيز المقاولاتية بولاية المدية تناولنا من خلاله شرحا مفصلا لإطار ومنهجية الدراسة الميدانية وكذا الدراسة الإحصائية لمحاور الاستبيان، وفي ختام هذا الفصل تم تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

– وخلصنا في الأخير إلى مجموعة من النتائج والتوصيات منها نتائج متعلقة بالجانب النظري، وأخرى متعلقة بالجانب التطبيقي قمنا باستعراضها في الخاتمة، كما تناولنا آفاق الدراسة.

✓ **نموذج الدارسة.**

الشكل(أ.1): المخطط الافتراضي لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

الفصل الأول

التأصيل النظري للمقاولاتية والفكر المقاولاتي

تمهيد الفصل الأول.

لقد أصبح قطاع المقاولاتية أو ما يصطلح عليه في الأدبيات بريادة الأعمال، يشغل اهتمام العديد من السياسات الحكومية، خاصة في ظل المكانة التي يحتلها في اقتصاديات الكثير من الدول، والدور الذي يلعبه في قضايا التنمية والنمو الاقتصادي، من خلال البرامج التي سطرت في هذا المجال وذلك من خلال سن تشريعات تستهدف تمكين الأنشطة المقاولاتية من الحصول على الدعم الفني والحوافز المادية والمعنوية؛ كون أن المقاولاتية تعتبر من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي، والتخطيط المستقبلي وتمثل أحد دعائم التنمية الأساسية في أي دولة في العالم، وركيزة أساسية في تشكيل القيمة المضافة التي تحدد في نهاية المطاف معدل النمو الاقتصادي لهذه الدول.

وعليه سوف نحاول من خلال هذا الفصل أن نعرج على التطور التاريخي للمقاولاتية، ونحاول تقديم ماهية المقاولاتية، والفرد المقاول من خلال استعراض أهم المدارس والاتجاهات الفكرية، التي تناولت هذه المفاهيم كما سوف نقدم مجمل التعارف، والخصائص والمكونات المسندة إلى مفهوم المقاولاتية، والمقاول علي حد سواء.

نهاية هذا الفصل سوف سنستعرض مفهوما بارزا في هذا السياق، وهو ما يعرف بالفكر المقاولاتي (الروح المقاولاتية)، من خلال التطرق إلى مفهوم واهم العناصر المكونة للفكر المقاولاتي، وأيضا المرافقة كأسلوب لنشر الفكر المقاولاتي كل هذا بغية الإحاطة والإثراء الجيد لمفهوم المقاولاتية.

- **المبحث الأول: ماهية المقاولاتية.**
- **المبحث الثاني: المقاولاتية منشأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الثالث: مفهوم ومراحل تطور الفكر المقاولاتي.**

المبحث الأول: ماهية المقـــاولاتية.

ازداد الاهتمام بميدان المقاولاتية الذي أصبحت مختلف مكوناته، محل دراسة واهتمام الباحثين سواء كانوا اجتماعيين اقتصاديين، مختصين في التسيير ...، مما أدي إلى بروز العديد من الاتجاهات الفكرية والإيديولوجية في سياق هذا الموضوع وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث، إلى كل من: نشأة وتعريف المقاولاتية، وذكر أهم خصائصها والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المقاولاتية.

الفرع الأول: نشأة المقاولاتية.

لقد تطور البحث في المقاولاتية حسب العديد من الاتجاهات الفكرية، وقد اكتسبت المقاولاتية مفاهيم عديدة مختلفة فتدرج مفهومها بين معاني متعددة، وكل ذلك بمساهمة النظريات العلمية المتباينة، فإلى غاية بداية الستينات من القرن الماضي عرف هذا المجال من الدراسة سيطرة الاتجاه الوظيفي، الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي ليظهر بعدها اتجاه ثاني يركز علي دراسة خصائص الأفراد وتأثيراتها على المقاولاتية، ومع بداية التسعينيات ظهر اتجاه جديد يتزعمه "المسيرون" اهتم بدراسة سير العملية ككل، وعليه سنتناول نشأة المقاولاتية من خلال مدارس الفكر الرئيسية[1]:

أ- المدرسة الكلاسيكية: والتي تنظر إلى مقاول من خلال روح أخذ وتحمل المخاطرة وعدم اليقين وظروف عدم التأكد وكذا مدى استخدام هذا الفرد لإمكانياته التسييرية، في ملكيته للمشروع بهدف تحقيق الأرباح إضافة إلى استغلال رأس المال، وتوظيفه بفعالية في عملية الإنتاج، حيث ساهم رواد هذه المدرسة بنصيب معتبر في تفسير السلوك المقاولاتي. وفي ما يلي نحاول عرض أهم إسهامات منظّري هذه المدرسة فيما يتعلق بالمقاول والعملية المقاولاتية كما يلي[2]:

[1] مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال ـ المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية، دار عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2010، ص19، 31.

[2] David Deakins & Mark Freel, Entrepreneurship and small firms, Mc Graw Hill Education, UK, 2006, P4.

1- "ساي" (1767-1832).

نظر الاقتصادي الفرنسي **"Jean-Baptiste Say"** إلى مهنة المقاول على أن المقاول يعمل لحسابه الخاص، كما أن بإمكانه امتهان وظائف مختلفة متعددة، ويأخذ في الحسبان مقارنة تكاليف الإنتاج مع القيمة التي يحققها المنتج عند وضعها للبيع، إضافة إلى أنه يلعب دورا اقتصاديا فعّالا، وذلك ليس من خلال خلق المؤسسة فحسب ولكن لتنظيم وتحليل الإنتاج أيضا، وكذا تحمل جلّ المخاطر بصفة شخصية، وتناول "**ساي**" بالتحليل مقاول الصناعة (**L'entrepreneur d'industrie**) حيث اعتبره المحرك الأساسي للمؤسسة ويعد الاقتصادي الفرنسي "**Jean-Baptiste Say**"، أول من أدخل مصطلح رائد الاعمال للنظرية الاقتصادية، حيث يرى أن المقاول (رائد الأعمال) هو الإنتاج بشكل خاص ورأي أن الربح هو تعويض له عن أتعابه، ووقته ومواهبه، وتحمله للمخاطرة، التي يجب جعلها كعوامل إنتاج في المنظمة[1].

يعتبر "**Jean-Baptiste Say**" المقاول بأنه ذلك الشخص الذي يمتلك مهارات، وقدرات، وخبرة مهنية، سواء من جانب إدارة العنصر البشري، أو جانب تقدير الموارد اللازمة للعملية الإنتاجية، ومن ثم القيام بالتوليف بين مختلف هذه العناصر وتجسيدها في مشروع اقتصادي مقاولاتي يتمثل في المؤسسة. كما أوضح "ساي" بأن المقاول هو ذلك الشخص الذي يلعب دور الوسيط بين مختلف فئات المنتجين من جهة، وبين فئات المستهلكين من جهة أخرى، وبالتالي فهو يمثل مراكز لعدة علاقات، كما أنه الفرد الوحيد المتحمل لمخاطرة العملية الإنتاجية واحتمالات الخسارة، وبهذا فرق الاقتصادي الفرنسي بين الفرد الرأسمالي (الفائدة) والمقاول (الربح).

وعليه فإن المقاول من وجهة نظر الاقتصادي **"Jean-Baptiste Say"**، هو الفرد المتحمل للمخاطرة الذي يستغل رأس المال بكفاءة، والذي يمتلك روح الحساب (تقدير العناصر الإنتاج) وروح الاستقلالية في اتخاذ القرار إضافة إلى أنه الشخص المواجه للتغيير[2].

[1] Brahim Allali, Vers une théorie de l'entrepreneuriat, Cahier de recherche N 17, ISKAE, P13.

[2] مسيخ أيوب، دور الروح المقاولاتية في دينمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_ دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة، أطروحة دكتوراه تخصص: إدارة مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1958 سكيكدة، 2017/2016، ص17.

ب- المدرسة الكلاسيكية.

حيث تعتبر المدرسة الكلاسيكية المقاولاتية كأحد عناصر الإنتاج، التي تعمل على تنظيم عملية الإنتاج وكذا التعامل والتواؤم مع ظروف عدم الاستقرار والتغيرات المستمرة السائد في السوق، كما أن المقاول من وجهة نظرة منظري هذه المدرسة هو ذلك الشخص المالك لرأس المال، المالك لمهارات المخاطرة والتسيير والإبداع والبناء المؤسسي، ومن أبرز رواد هذا الاتجاه الاقتصادي أدم سميث (أحد عناصر الإنتاج)[1].

- "آدم سميث".

وفي هذا الصدد يرى الاقتصادي الاسكتلندي "**Adam Smith"**، المقاول بأنه ذلك الشخص المالك لرأس المال أو المزود له، وبالتالي فوجهة نظر هذا الاقتصادي تساوي المقاول بالرأسمالي، وفي حقيقة الأمر فإن الفضل في توطيد قواعد المبادرات الفردية والاقتصاد الحر يعود **لـ "آدم سميث"**، وذلك قبل ما يقارب المائة سنة وذلك من خلاله عبارته المشهورة " دعه يعمل دعه يمر"[2].

ج- المدرسة النمساوية.

تحوي هذه المدرسة أبعادا ووظائف عديدة لظاهرة المقاولاتية منها: الإبداع، الابتكار، التجديد، التغيير التدمير الخلاق، وتحصيل البيانات والمعلومات السائدة في البيئة المحيطة بفاعلية، وذلك بغرض اقتناص الفرص المتاحة في السوق، ومن ثم تحقيق الأرباح؛ حيث انصب تركيز المدرسة النمساوية فيما يتعلق بهذا المجال على التجديد بشكل أساسي وبطريقة مختصرة اعتبار المقاولاتية مرادفا للابتكار والتجديد والإبداع.

- "جوزيف شومبيتر" (الإبداع الابتكار والهدم الخلاق): في هذا السياق يمكن اعتبار الاقتصادي النمساوي "Josef Schumpeter" (1883-1950) الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي وأوّل عالم يطور نظريات المقاولاتية وذلك من خلال "التطور الاقتصادي" حيث اعتبر المقاول المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والشخص المحتمل للمخاطر، والمواجه لعدم التأكد من أجل الابتكار والإبداع وتقديم الجديد، وحسب هذا

[1] مسيخ أيوب، دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2] ياسر سالم المري، ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2013، ص16.

الاقتصادي فإن المقاول هو ذلك الشخص المالك للرغبة والقدرة على تحويل فكرة إبداعية جديدة إلى ابتكار ناجح في ظل المخاطرة السائدة عند وضع الفكرة محل التطبيق. كما أن المقاول وفق "شومبيتر" هو: الفرد المبتكر والمبدع والمسير لجملة من الموارد، الذي يبحث عن فرصة الأعمال لغرض إنشاء المؤسسة لتحقيق الربح وتعظيم رأس المال[1]. كما أن أعمال "**شومبيتر**" في البداية ارتبطت بمفهوم كل من المقاولاتية والابتكار: حيث يكمن جوهر ريادة الأعمال في الإدراك واستغلال الفرص الجديدة في مجال الأعمال[2].

د– المدرسة الحديثة.

تتضمن هذه المدرسة في المقاولاتية وجهات نظر جملة من الباحثين والمختصين المعاصرين في الميدان المقاولاتي، الذين من أبرزهم: بيتر دراكر، منتزبيرغ، هيرزبرغ، وآخرون. ولكل منهم رأيه الخاص اتجاه المقاول والعملية المقاولاتية، حيث يراها البعض الحاجة إلى الإنجاز، والبعض الآخر الابتكار والإبداع، وآخر المخاطرة وآخرون إنشاء المؤسسات وتسييرها...

فبالنسبة إلى"**Drucker**"، تكمن أسباب نجاح المقاول في الإبداع الذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات؛ فيجب على المقاولين البحث عن مصادر الإبداع، وعن المؤشرات التي تدل على الابتكارات بالنجاح وتطبيقها كما ركز أيضا على أهمية التغيير والذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة بطريقة جديدة وبشكل مختلف عما سبق، كأن يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يستغل فيه المقاول هذه الموارد إلى قطاع آخر ذو مردودية أحسن وإنتاجية أعلى، وأن يقوم باستعمال الموارد التي يمتلكها أو تنسيقها بطرق جديدة تعطيها أكثر إنتاجية[3].

الفرع الثاني: تعريف المقاولاتـية.

- المقاولاتية لغة: هي كلمة انجليزية الأصل وقد ترجمة إلى الفرنسية بمصطلح Entrepreneuriat الذي يعني حاول أو بدأ وتتضمن فكرة التجديد و المغامرة[4].

[1] Christian Bruyat, Création d'entreprise : contributions épistémologiques et modélisation, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Business administration, Université pierre Mendès, Grenoble II, France, 1993, p:25.

[2] Aziz Bouslikhane, Création ENSEIGNEMENT DE L'ENTREPRENEURIAT :Pour Un Regard Paradigmatique Au Tour Du Processus Entrepreneurial, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université de Nancy 2, France, 2011, P33.

[3] الداوي الشيخ، اقتصاد وتسيير المؤسسة، دار هومه، الجزائر، بدون ذكر طبعة، 2011، ص17.

[4] بن زاير مبارك–بن زاير عبد الوهاب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودورها في تحفيز المقاولاتية–حالة ولاية بشار، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JEBF، جوان 2017، جامعة طاهري محمد–بشار، ص03.

ولا يختلف مفهوم المقاولاتية عن غيره من المفاهيم الاقتصادية والإدارية والتقليدية أو الحديثة التي تتفاوت الآراء والتعاريف حولها، إذ يمكننا القول بأن المقاولاتية تعتبر في الوقت الراهن من بين المجالات البحثية الهامة، مما استوجب علينا جمع مجموعة من التعاريف المرتبطة بها، والتي تتفاوت بين الضيق والاتساع بغية توضيح هذا المفهوم ولقد تعددت التعارف ذات الصلة بمفهوم المقاولاتية، إلا أنها متقاربة من حيث المعنى العام والمحتوى ونذكر من بين أهم هذه التعريفات:

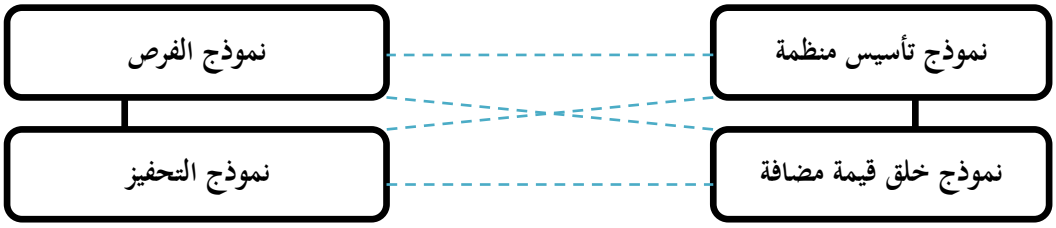
- ✓ **التعريف الأول**: "فايز جمعة صالح النجار" و"عبد الستار محمد علي" هي: «العملية التي من خلالها فرد أو مجموعة من الأفراد يستخدمون جهدا منظما، ووسائل للسعي وراء الفرص لتأمين قيمة، والنمو للمشروع بالتجاوب مع الرغبات والحاجيات من خلال الإبداع (Innovation) والتفرد (Uniqueness). ولابد للريادي من أن ينظر إلى تنظيم مشروعه، ويتضمن اختيار الريادي للشكل القانوني للأعمال. وإدراك تصميم هيكل التنظيم المناسب لعمله؛ حتى يضمن أن يسير العمل في التنفيذ على خير وجه، لأنه بدون اختيار الهيكل التنظيمي المناسب فإن الريادي قد يجد مشروعه في حالة فوضي (chaotic Situation) لان نمو المشروع سيؤدي إلى تعدد وظائفه ولابد من تسليم بعض الأعمال إلى الآخرين وهي من أصعب الأشياء على نفس الريادي»[1].
- ✓ **التعريف الثاني**: أما "Alain Fayol" فقد عرفها على أنها: حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية، لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخص تقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي[2]، حيث انطلق كل من: "Verstraete" و"Fayolle" من 4 نماذج والتي تعتبر بمثابة المرتكزات لتعريف المقاولاتية وهي: استغلال الفرص، إنشاء المنظمة، خلق القيمة، والتحفيز[3].

[1] فايز جمعه صالح النجار وعبد الستار محمد على، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر، عمان، 2010، ص29.

[2] Alain Fayolle, entrepreneurship and new value creation , Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York, 2007, P13.

[3] Loyda Lily GOMEZ Santos, Enseignement de L'entrepreneuriat au sein de l'université: la contribution de la Méthode des Cas, Thèse de doctorat en sciences de gestion, 29/09/2014, Ecole Doctorale de sciences Juridiques, politiques Economiques et de Gestion, Université de Lorraine, P34.

الشكل رقم 1.1: نماذج المقاولاتية حسب Fayol.



La source: Léna SALEH, L'intention entrepreneuriale des étudiantes :cas du Liban, Thèse de Doctorat ès Nouveau Régime Sciences de Gestion, Institut D'administration Des Entreprises, l'Université de NANCY 2, 30 septembre 2011, p 37.

- ✓ **التعريف الثالث**: عرف"Frank H .Knight" (1967) و"Peter Drucker"(1970) المقاولاتية: «ريادة الأعمال تتمحور بالأساس حول المخاطرة، سلوك رائد الأعمال هو ما يعكس نوع القدرة التي لديه لوضع مهنته وموقفه المالي في الواقع والمخاطرة عن طريق تطبيق فكرته ووضعها محل التنفيذ وذلك عن طريق إعطائها المزيد من الوقت والجهد ورأس المال في مخاطرة غير مضمونة»[1].
- ✓ **التعريف الرابع**: عرف"Joseph Schumpeter"حول المقاولاتية بأنها: «ربط المقاول بالشخص المبدع والمبتكر والمحدد فهو كل من يستطيع: إنتاج منتج جديد، استحداث أسلوب جديد، فتح منفذ جديد للسوق، ابتكار مصدر جديد للموارد الأولية، تنظيم جديد للإنتاج»[2].
- ✓ **أما المشرع الجزائري**: فقد عرف المقاولاتية في نص المادة 549 من القانون المدني علي أنها: «عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الأخر» كما عرف القانون الأساسي للحرفي المقاولة على أنها: «استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين: التكرار والتنظيم. والملاحظ للتعريفين يرى أن المقاولاتية عبارة عن نظام أحد أسسه هي المخرجات المتمثلة في المؤسسة، وإن أغلب المؤسسات التي يقوم المقاولون بإنشائها هي عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة»[3].

[1] Peter F. Drucker, Innovation And Entrepreneurship Practice And Principles,1985, P14.
[2] Schumpeter J, capitalisme, socialisme et démocratie, petite bibliothèque Payot, Paris 1967, p186.
[3] المادة 549، من القانون المدني الجزائري، الصادر في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم بالقانون 07-05 مؤرخ في 13 مايو 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، ص37.

إذن وبالاستناد إلى التعارف السابقة يمكننا القول أن فالمقاولاتية هي: الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل إنشاء ثروة من خلال الأخذ بالمبادرة وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع، أو بعبارة أخرى المقاولاتية: هي مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة، من خلال اكتشاف، وتثمين، واستغلال الفرص المتاحة في السوق وذلك بتوفير الوقت، العمل، رأس المال ومختلف الموارد الضرورية، كل ذلك بهدف تقديم قيمة معينة.

الفرع الثالث: خصائص المقاولاتية.

هناك العديد من الخصائص التي تميز بين المقاولة من جهة، وقطاع الأعمال الصغيرة من جهة أخرى تتمثل في الآتي[1]:

- **الإبداع:** يرتكز نجاح المقاولات على الإبداع، فقد يكون إبداع تكنولوجي مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أو التسويق أو توزيع، أو سلسلة القيمة بين المنظمات المختلفة. أما المنظمات الصغيرة، فتؤسس المنتج أو الخدمة، وتميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئا جديدا ولكنها تميل إليها، وتعمل إلى التوجه نحو العالمية.
- **إمكانية النمو:** هل الاعتماد على حجم الأعمال دليل على ضعف على ريادة الأعمال أم لا؟ فالتعريف الحقيقي هو التوجه الذي يأخذه المشروع، فالمقاولات تملك علاقة قوية في إمكانية النمو أكثر من الأعمال الصغيرة وكذلك ترتكز الإبداع بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية، فهي في الغالب محدودة في النمو.
- **الأهداف الاستراتيجية:** إن المشروع المقاولاتي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف حيث نراه أهداف استراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، والمركز السوقي رغم أن المشروعات الصغيرة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية.

[1] عبد القادر شارف ولعلا رمضاني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المقاولاتية "مقاربة نظرية"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 01، العدد 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، سبتمبر 2017، ص239.

– بالإضافة إلى ما سبق فإن المقاولاتية تتميز أيضا بما يلي[1] :

- تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع.
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق.
- أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.
- تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية والمبادرة بالمقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة.
- تطور المزيد من الصناعات، خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي لم تستفد بالتطورات الاقتصادية بسبب تأثير العولمة.
- التشجيع على تصنيع المواد المحلية في صورة منتجات نهائية سواء الاستهلاك المحلى أو التصدير.

المطلب الثاني: مفهـــوم المقـاول.

ليس هناك إجماع من طرف جميع الباحثين حول مفهوم المقاول، حيث اختلف تعريفه ومفهومه باختلاف مدارس الفكر الاقتصادي، وكذا اختلاف الاتجاهات الأيديولوجية، وكثيرا ما ارتبط مفهومه بالنظريات الاقتصادية من جهة وبطبيعة النموذج الاقتصادي السائد في المجتمع من جهة ثانية، كل هذا أدى إلى التباين والاختلاف الكبير بين مجموعة المفاهيم، وسيتم من خلال هذا المطلب إعطاء لمحة عامة حول المقاول، وذلك عبر ثلاثة فروع، سنعرج من خلالها على تعريف المقاول، وأنواعه، وكذا خصائص الفرد المقاول وأيضا العوامل التي تدفع الفرد لتبني صفة المقاول.

[1] تركي الشمري و رمضان شراح، نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال، كتاب أبحاث المؤتمر الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال الموسوم تحت عنوان "نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط" يوم 09-10-11 سبتمبر 2014، جامعة الملك سعود، ص126.

الفرع الأول: تعريف المقاول.

لقد قدمت العديد من التعاريف لمفهوم المقاول، شأنه شأن ظاهرة المقاولاتية، فقد تطور هذا المفهوم عبر الزمن مع تطور الفكر المقاولاتي، وهو ما أشرنا إليه في المبحث الأول، وسنحاول فيما يلي تناول بعض أهم تعارف التي قدمت له .

بالرجوع إلى قاموس (Merriam-Webster 1998. p-387) عرف الريادي على أنه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة المخاطر في الأعمال. كما أشار القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس لكل من المصطلحين[1]:

أ- "**Entreprendre**": تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة...

ب-**"Entrepreneur":** الشخص الذي يباشر عملا ما أو مشروع ما، فمثلا بدلا من قول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.

ولقد قدم العديد من المفكرين الاقتصاديين تعريفات مختلفة لمفهوم المقـاول:

- **التعريف الأول**: عرف "**شومبيتر**" (1950) المقاول بأنه: «ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فالرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو»[2].
- **التعريف الثاني**: ينظر الاقتصادي **"Keynes"** للمقاول على أنه: «ذلك الفرد الذي يستخدم مقدار معين من الأموال بهدف تحقيق دخل غير مؤكد. وبالتالي فإن وجهة "**كينز**" فيما يخص المقاولاتية تتمحور أساسا في عنصر عدم اليقين»[3].
- **التعريف الثالث**: وعرفه **" Histrich وأخرون"** المقاول على أنه: «ذلك الشخص الذي يتمتع بصفات أخذ المبادرة، وينظم الآليات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك القبول بالفشل

[1] خذري توفيق وحسين الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – المسارات والمحددات، مرجع سبق ذكره، ص04.

[2] مراد بودية سكينة، براهمي حنان، أثر التحولات الديموغرافية على المقاولاتية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص227.

[3] Franck van de Velde, L'entrepreneur chez Keynes, L'Harmattan, Paris, 2000, p: 7.

والمخاطرة ولديه القدرة علي طلب الموارد والعاملين والمعدات وباقي الأصول ويجعل منها شيئا ذا قيمة ويقدم شيئا مبدعا وجديدا، وكذلك يتمتع بالمهارات والخصائص سواء الإدارية والاجتماعية والنفسية التي تمكنه من ذلك».

- **التعريف الرابع**: عرف "النجار جمعة صالح"، "العلي عبد الستار محمد"[1] المقاول على أنه:« المبادر في تبني الأفكار الجديدة، وهو من يسعي إلى اكتشاف الفرص وتعظيمها ومن يمتلك روح المخاطرة والرؤية الواضحة والقدرة على التخطيط والتعامل مع الظروف الغامضة، من أجل إضافة قيمة أو تطوير منتجات لتحقيق الربح والنمو».

لقد ركزت أغلب التعارف التي أوردناها سابقا على مجموعة من الخصائص والسمات الشخصية التي يتميز بها بعض الأشخاص، والتي تمنحهم صفة المقاول، وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة وبشكل مستقل على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة وثقة بالنفس المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع، وبهذا يقود التطور الاقتصادي البلد. كما أن رائد الأعمال يحرص على اغتنام فرص الأعمال بالإضافة إلى ذلك فإننا نعتبر أن قرار تبني سلوك ريادي هو نتيجة اقتران العناصر والسياقية والتطلعات المهنية والشعور بالكفاءة الشخصية لتنفيذ مشروع الأعمال[2].

[1] النجار جمعة صالح والعلي عبد الستار محمد، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الثانية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008، ص07، 08.

[2] Érika LEGRAND, L'apprentissage Dans Une Formation-Action À L'entrepreneuriat: le cas du concours universitaire Campus Entrepreneur, Thèse pour obtenir le grade de Docteur de l'Université de Limoges Discipline: Sciences de Gestion , Université De Limoges Ecole Doctorale n° 526 «Sociétés et Organisation» Institut D'administration Des Entreprises (I.A.E.), France, 2012/12/10, p:41.

الفرع الثاني: خصـائص المقـاول.

لابد من توفر العديد من الخصائص الشخصية من أجل اكتساب صفة المقاول والتي تميزه عن غيره من الأفراد ولابد أن يمتلك الشجاعة والرغبة في أن يبدأ ذلك العمل، ويكون لديه الاندفاع والثقة في الاستمرار فيه متفائلا بالنجاح على الرغم من الصعوبات التي يمكن أن تواجهه مستقبلا. وفيما يلي يمكن أن نحدد أبرز السمات المميزة للمقاول في النقاط الأساسية التالية[1]:

أولا- الخصائص الشخصية: بعض الصفات الشخصية للمقاول تتعلق بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية ونذكر منها على سبيل المثال: الاستقلالية، والثقة في النفس، بالإضافة إلى الاستمرارية ومستوى مرتفع من الطاقة.

- **استغلال الفرص:** ولعل أبرز صفات المقاول تكون في كونه مستغلا الفرص الموجودة في الاقتصاد سواء من خلال تطوير منتجات جديدة وطرحها في السوق، أو من خلال تنظيم الموارد المتاحة بطريقة مختلفة.

- **القدرة على حل مختلف المشاكل:** فقد تواجه المقاول عدة عقبات وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها واللجوء في بعض الأحيان إلى أطراف أخرى; مع ذلك لا يجب نقل كل المشاكل إلى استشاري ما، لأنه ما قد يشكل له مشكلة لا يكون كذلك بالنسبة إلى استشاري أو مساعد.

- **تقبل الفشل:** يشكل الفشل جزء من النجاح وبالنسبة للمقاول الفشل، الخطأ والحلم هي مصادر لاستغلال فرص جديدة، وبالتالي نجاحات مستقبلية.

- **قياس المخاطر:** ينبغي أن يواجه المخاطر التي تواجهه في المستقبل أن لا يعتمد على الحظ الذي نادرا ما يتكرر، فالنجاح يأتي نتيجة لجهود طويلة وعمل دائم وتقييم مستمر للنشاط.

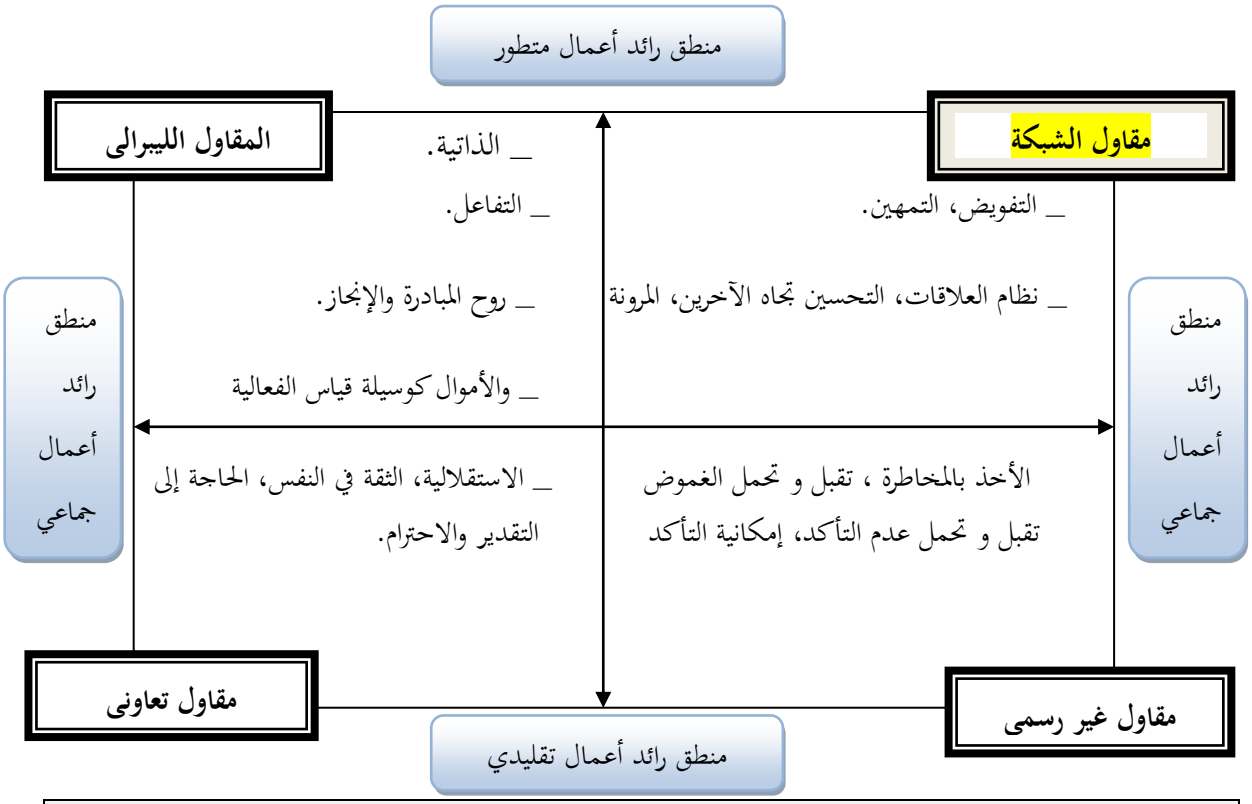
- **التجديد والإبداع:** فلاستمرار المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتجاتها أو هياكلها أو مخططها الاجتماعي؛ لهذا تنشأ ضرورة للانفتاح على التجديد والتطوير، وهذا ما يتطلب قدرة على التحليل والاستعداد للاستماع وتوفير الطاقة اللازمة، للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفاتيح تطوير المؤسسة.

[1] مهند حامد وفوزي أرشيد، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، 2007، القدس ورام الله، ص08، 09.

- **الاهتمام بالجودة والنوعية:** حيث يقوم بأعمال تطابق المواصفات أو تفوقها، وينتج منتجات بجودة عالية يقارن عمله أو عمل منشأته بأعمال المنشآت الناجحة.

- **بالإضافة إلى خصائص أخرى مثل:** الاندفاع للعمل، الالتزام، التفاؤل، الرغبة في الاستقلالية...، والشكل التالية يوضح أهم خصائص المقاولين.

الشكل رقم 2.1: خصائص المقاول حسب نوع المقاول



المصدر: لفقير حمزة، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص02.

ثانيا: بالإضافة إلى جملة الخصائص الشخصية هناك مجموعة من **الخصائص الإدارية** التي يتعين على الفرد المقاول اكتسابها عن طريق التدريب والتعليم ونذكر منها[1]:

- **القدرة على التخطيط والتنظيم:** وضع الأهداف والالتزام بالوقت، برامج العمل.
- **التخطيط المالي:** تحديد الموازنة وضمان القروض والسجلات المالية، وبيان الموارد المالية.
- **الإدارة:** الخبرة في إدارة كافة الأعمال.

[1] بلال خلف السكارنه، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، عمان، ص22.

- **العمل مع الآخرين:** تطوير مهارات الاتصال وتبسيط إجراءات العمل.
- **القدرة على القيادة والعمل وحيدا:** ضبط النفس وإدارة الأزمات.
- **رؤية شاملة واضحة لكيفية تحقيق هذا الهدف:** حتى وإن لم تكتمل التفاصيل فيتسم بالمرونة وقابلة للتطوير.

الفرع الثالث: أنواع المـقاولين.

لقد قدم أول تصنيف للمقاولاتية في إيطاليا في منتصف سنة 1960، ثم الولايات المتحدة الأمريكية ليشمل بعد ذلك العديد من البلدان الأخرى ثم بعدها قام العديد من الفلاسفة، وعلماء الاجتماع والنفس والاقتصاد، وإداريين ...، بمحاولات تقديم معايير تهدف إلى تصنيف المقاولين، ومن بين جملة هذه المعايير نذكر تلك التي جاء بها "Pierre-André JULIEN" و"Michel MARCHESNAY" والتي نبرزها فيما يلي[1]:

أولا: من حيث معيار شروط الإنشاء "المقاول – الحرفي" و"المقاول- الانتهازي":

في سنة 1960 قدم "نورمن سميث" قدم تصنيف لأفراد المقاولين، والذي يفرق بين المقاول الحرفي والمقاول الانتهازي، بعد دراسة قام بها لمجتمع من أصحاب المؤسسات في منطقة نشاطات في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن المقاول الحرفي ينشأ مؤسسته بالاعتماد علي خبرته الكبيرة في مجال الإدارة والتسيير؛ فهو يتمتع بمهارات تقنية، والذي يمكن أن يكون له مستوى دراسي ضعيف، لكنه شخص قوي جدا فيما يخص الالتفاتة المهنية (Le geste professionnel) والمهارات التقنية، والعمل في الغالب يمثل أولى أولوياته إضافة إلى أنه يستطيع في بعض الأحيان اتخاذ مواقف يمكن وصفها بالأولوية.

بينما المقاول الانتهازي فهو أكبر سنا وأكبر تجربة في مجال الإدارة والتسيير؛ كونه فردا يتوفر على مستوى دراسي أكاديمي، وخبراته المهنية هي تلك الخبرات الإدارية أو التسييرية، حيث أنه قادر على تفويض جزء من مراقبته واستقلاليته بغرض ضمان نمو وتطوير نشاطه، فهو يرتكز في مشروعه علي الربط بين الفرص التحفيزية من جهة وبين رأس المال الخاص به.

[1] Pierre- André Julien et Michel Marchesnay, LENTREPRENEURIAT, Nouvelle édition, Paris, P55 .

ثانيا: من حيث معيار صفة المسير: "المقاول التقني" و"المقاول المسير/ الإداري":

هذا التصنيف مستمد بالدرجة الأولى من أسلوب إدارة الأعمال، فالمقاول التقني يهتم بالدرجة الأولى بشروط تصنيع المنتجات مهما كانت السلعة أو الخدمة، مثل الطباخ صاحب المطعم حيث تبرز القيمة المضافة له في مؤهلاته المهنية، وحرفته، وهو يشبه بدرجة كبيرة المقاول الحرفي الذي تناوله "**سميث**" لكن العديد من المهندسين ينشئون مؤسساتهم بالاعتماد على امتيازاتهم التقنية (مهندس في الإعلام الآلي) على عكس المقاول المسير، أما المقاول المسير يركز علي مشاكل تسيير الموارد إما لكونه مكونا في المجال الإداري والتسيير أو لأنه يتمتع بخبرة مهنية (إطار إداري)[1].

ثالثا: من حيث معيار منطق النشاط: مقاول وفق منطق "PIC" ومقاول وفق منطق "CAP":

يقسم الباحثان **"MAR Chesnay" و"Julian"** سنة 1988 المقاولين إلى صنفين رئيسيين وذلك انطلاقا من منطق النشاط (الديمومة، الاستقلالية، النمو)، وهنا يقصد بالديمومة استمرار نشاط المؤسسة عبر الزمن وإن تطلب الأمر بيعها للآخرين، أما بعد الاستقلالية فيعني رغبة الفرد المقاول في أن يكون مستقلا في اتخاذ القرارات في رأس المال، وعليه فإن المقاولين وفق منطق (Pérennité, Indépendance, croissance) هؤلاء مثل المقاولين الحرفيين، فهم يمتازون بالمراقبة والاستقلالية على حساب النمو إذا استلزم الأمر؛ حيث تكون الأولوية لديمومة المؤسسة والحفاظ على استقلالية بالنسبة للوضعية المالية (رأس المال)، إلا أن هذا الأخير يتعارض غالبا مع هدف النمو لذا فهو يحتل أخر الأولويات.

أما المقاولون العاملون وفق منطق (croissance, autonomie, pérennité) وهذا الصنف هم الذين يرتبطون بالمقاولين الانتهازيين للفرص، لأنهم يدركون مدى وجوب اغتنام الفرصة في إطار مخاطر وهدف النمو حتى لو تطلب ذلك التضحية بالحكم الذاتي أحيانا. وهنا تمنح الأولوية للأنشطة ذات النمو الجيد، على الرغم من درجة تطور الخطورة وكذا الاستقلالية في اتخاذ القرار على حساب بعد الديمومة كآخر أولوية.

أساليب تصنيفية أخرى تبدو متكاملة عن تلك التي ذكرناها للتو، سنختتم عرضنا العام عن طريق تقديم اثنين منها، والتي يبدو لنا أنها تكون أساسية، والأصل، الأول يأتي من "J. Schumpeter " الذي اكتشف أربعة أنواع تاريخية من رواد الأعمال:

[1] Pierre- André Julien et Michel Marchesnay, LENTREPRENEURIAT, op, P56.

• **المصنع التاجر**: غالباً ما يقدم صانع التاجر مشروعاً رأسمالياً، الوظائف التي يؤديها هذا النوع من المقاولين متعددة، وآخر تنقل موقفها وراثي في الأساس.

• **القائد الصناعي**: يعمل قائد الصناعة إما عن طريق النفوذ الشخصي، أو بغرض الحصول على ملكية، أو السيطرة على غالبية الأسهم.

• **المدير بأجر**: ولديه وضع خاص، قد يكون أو لا يكون مهتم بنتائج المؤسسة، وعلى أي حال، سلوكه ليس ذلك الرأسمالي.

• **المؤسس البسيط**: يشارك المؤسس البسيط بقوة في بداية حياة الشركة، يبدأ العمل ثم يسحب بسرعة في تحليل" J. Schumpeter "، يتم تحديد أنواع المقاولين دون الأخذ بعين الاعتبار الوظائف (الاقتصادية) وإنما مواقفهم (الاجتماعية)، على عكس الأنواع الأخرى التي ذكرناها سابقا، فإن أهداف ودوافع رائد الأعمال ليست تؤخذ بعين الاعتبار (أو قليلة)[1].

الفرع الرابع: دوافــع المقاول.

على الرغم من توفر العديد من الأفراد على المصادر التمويلية اللازمة لإنشاء مشروع خاص، إلا أن القليل منهم فقط من يرغب في الولوج إلى ميدان المقاولاتية من خلال تأسيس مؤسسة خاصة أو عمل مقاولاتي. وفي هذا الصدد تتعدد العوامل التي تدفع بالفرد لمجابهة المخاطر والتوجه نحو المسار المقاولاتي، والتي يمكن أن نوجزها في ثلاثة مجموعات أساسية كما قسمها الباحثان "**Bygrave** " و"**Zacharakis**" كما يلي[2]:

- **العوامل الشخصية**: ومن أبرزها الرغبة في الاستقلالية ونبذ العمل لدى الغير، والتي تعتبر من أهم الدوافع التي تجعل الفرد يتجه نحو الميدان المقاولاتي، ويتحمل المخاطر المتشعبة المنبثقة عن هذا النشاط، ثم تأتي في المرتبة الموالية الحاجة المرتفعة والرغبة في الانجاز، إضافة إلى عوامل شخصية أخرى على شاكلة تحقيق الذات وتقليد العائلة والإبداع، وتحقيق الاحترام من طرف الآخرين، والنجاح المالي...

[1] مسيخ أيوب، دور الروح المقاولاتية في دينمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة، مرجع سبق ذكره، ص 49، 50.

[2] William.D.Bygrave and Andrew Zacharakis, Entrepreneurship, Wiley, United States of America, 2014, PP 50, 52.

- **العوامل الاجتماعية:** والتي تتضمن بشكل أساسي مسؤوليات الأسرة، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا محوريا في قرار إنشاء مؤسسة خاصة أو مبادرة فردية، وهنا يفرق الباحثان بين الشخص الذي يبلغ 25 سنة والمتزوج وصاحب الأسرة والأولاد، وما يلحقهما من مصاريف متعددة تؤثر في توجه الفرد نحو المقاولاتية.

إضافة إلى الخبرة القبلية المتعلقة بالمقاولاتية، وإنشاء المؤسسات وإدارتها، والتي تمثل أيضا قوة دفع لإنشاء المؤسسة الخاصة، حيث يذكر الباحثان بأن معظم خريجي جامعة **بابسون** (**Babson Alumni**) الذين أصبحوا مقاولين كان لهم 10 سنوات خبرة في ميدان التسيير قبل إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

ويضيف الباحثان أيضا مدى توفر الأطراف المساعدة والمعارف التي تساهم في تقديم الدعم للفرد من أجل الانطلاق في العمل المقاولاتي الجديد.

- **العوامل البيئية (المحيط):** والتي وصفها الباحثان بالبيئة المعلمة والداعمة للأنشطة المقاولاتية، حيث ذكر في هذا المقام الجامعات والمعاهد التي أفرزت بشكل رهيب عدد كبيرا من المقاولين أمثال معهد MIT (Massachusetts Institute of Technology) و(Babson College) في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قدر عدد المقاولين الدارسين والمتخرجين من معهد "**MIT**" في إحدى السنوات والذين أسسوا شركاتهم الخاصة في كاليفورنيا حوالي 4100 طالب.

كما يعتقد الباحثان أن هناك مناطق أكثر مقاولاتية من نظيرتها في العالم، ويذكران كمثال لذلك منطقة "**Silion Valley**" في الولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أن كل شخص في هذه المنطقة يعرف مقاولا أصبح عظيما ومالكا لشركة كبيرة من خلال انطلاقه كمقاول صاحب منشأة صغيرة، وهو الأمر الذي يدفع لإنشاء مؤسسات ومشاريع خاصة بهم والتطلع للوصول إلى الأعلى، وهو ما أسماه الباحث الاجتماعي" Everett Rogers" من جامعة "Stanford university" بحمى منطقة فالى "Silicon Valley Fever"، بسبب انتقال عدوى إنشاء المؤسسات المقاولاتية بين الأفراد[1].

[1] مسيخ أيوب، دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

المطلب الثالث: تصنيف المقاولات.

هناك العديد من المعايير التي تصنف على أساسها الأنشطة المقاولاتية، لكن سنأتي على الأساسية منها والتي اشتركت فيها معظم التحاليل والدراسات الإدارية وهي 4 بالإضافة إلى تصنيف المشرع الجزائري :

– أنواع المقاولات وفق معيار حجم المقاولة تصنف إلى ما يلي[1]:

أ/ **حسب حجم المقاولات:**

- مقاولات صغيرة الحجم: تتعلق بأعمال المهن الحرة والحرفية كالنجارة وغيرها.
- مقاولات كبيرة الحجم: وتشمل النشاطات الكبيرة كالبناء والتشييد.

ب/ حسب حجم ملكية رأس المال: ونميز فيها:

- المقاولة العمومية: في هذه الحالة تكون ملكية رأس المال كملكية كاملة للدولة.
- المقاولة الخاصة: إذا كان ملكية رأس المال بيد الخواص سواء كانت الملكية فردية، جماعية، في شكل شركة تضامن، أو شركة ذات مسؤولية محدودة.

ج/ حسب نشاط المقاولة: وتصنف إلى ثلاث قطاعات وهي:

– القطاع الأول: يضم المقاولات التي تنشط في القطاع الفلاحي وتربية المواشي، والصيد، والغابات.

– القطاع الثاني: يضم المقاولات التي تنشط في مجال الصناعات التركيبية، والتحويلية، والكيماوية.

– القطاع الثالث: وهي المقاولات التي تقوم بالنشاطات التجارية، الصناعية، والخدماتية.

د/ حسب نشاط وطبيعة العمل وأهداف التخصص ويمكن تقسيمها إلى: تنقسم إلى ما يلي[2]:

- **المقاولات التجارية:** وتنقسم هي بدورها إلى مقاولات التوزيع أو التوريد التي تقوم ببيع المواد الأولية إلى مصانع أو المصنعة مستوردة أو مصدرة إلى مستهلكين وهناك ما يسمي بمقاولات الإنتاج وهي

[1] خذري توفيق وحسين بن الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية "المسارات والمحددات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقي الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، ماي 2013، ص05.

[2] عبد القادر شارف و لعلا رمضاني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المقاولاتية " مقاربة نظرية"، مرجع سبق ذكره، ص241.

التي تشتري المواد الأولية أو تستخرجها من باطن الأرض وتقوم بتحويلها إلى سلع مصنعة قصد البيع كما نجد أيضا مقاولات تقديم الخدمات المتخصصة في انجاز بعض الأشغال كمقاولات النقل التخزين، وتأجير المنقولات والنمط الأخير من هذا النوع ما يسمى بمقاولات الوساطة أو الدعم أو المساعدة والتي تعمل على تسهيل الإجراءات أمام التجار والمقاولين في إبرام الصفقات كأعمال السمسرة والوكالة بالعمولة وكذا الشركات البنكية والتامين.

- **المقاولات الصناعية:** وهي التي تقوم على المعطيات الاقتصادية كالتنظيم، رأس المال، التجهيزات، واليد العاملة.
- **المقاولات الفلاحية:** وهي التي تعتمد على النشاط الفلاحي وتربية المواشي والصيد.
- **المقاولات الحرفية:** وهي مقاولات الحرفية اليدوية الصغيرة التي تعتمد على الإبداع الفني والفكري أكثر من اعتمادها على الآلة كصناعة القماش.
- **المقاولات البنكية والمالية:** وهي التي تقوم بالخدمات والدعم في عمليات الائتمان والنقود كالبورصات، الشركات البنكية، وكالات التأمين.

– من حيث طريقة الإنشاء:

- **إنشاء مؤسسة من العدم:** إن خلق مؤسسة من العدم ليس بالأمر السهل، فهي تتطلب وقت حتى يستطيع المقاول فرض تموقع منتجه في السوق وإقناع المستهلكين به، وهذا الأمر يزداد صعوبة مع ارتفاع درجة الابتكار في المنتج، وهو ما يلزم بتحديد احتياجاته المالية بدقة، يحتاج إلى الكثير من العمل، الصرامة، والمثابرة ويتميز بقدر كبير من المخاطرة.
- **الإنشاء بالتفرع:** هذا النوع من الإنشاء يقوم بإجراء من خلال الدعم المقدم للمنشئين من طرف المؤسسات التي يعملون لصالحها بإنشاء مؤسساتهم الخاصة والمستقلة، أو شراء مؤسسة موجودة بشكل مستقل عن مؤسسته الأصلية التي يغادرها، والتي تقدم له بالمقابل أشكالا مختلفة من الدعم والمرافقة، وذلك يهدف إلى خفض مستوى المخاطر والفشل لدى المقاول.
- **الإنشاء بالحصول على الامتياز(la création en franchise):** إن إنشاء مؤسسة وفق هذه الصيغة يسمح للمقاول من الاستفادة من دعم مقدم من طرف المؤسسة المانحة للامتياز، مقابل دفع امتياز معين، وبهذا الشكل تمثل اتفاقيات الامتياز بأشكالها المتعددة سواء كانت الحصول على امتياز توزيع المنتج، أو امتياز غيره، تمثل حلا للمقاولين الذين لا يملكون أفكارا خاصة بهم، أو الذين لا

يملكون الإمكانيات الضرورية للابتكار، حيث يمكنهم إنشاء مؤسسات جديدة من الاستفادة من الخبرة المتراكمة لدى الأطراف والشركات المانحة للترخيص والتي لها تجربة جميع المشاركين في نظام الامتياز[1].

- **إنشاء الفروع (la création de filial):** في هذه الحالة يعمل المقاول لصالح مؤسسة قائمة توكل له مشروعا ذو طبيعة مقاولاتية، الأخطار الشخصية التي يتحملها في هذه الحالة، جد محدودة وفي المقابل يحظى هذا الأخير بامتيازات مماثلة لتلك الامتيازات الممنوحة للإطارات أو المدراء.
- **المقاولاتية الاجتماعية والتضامنية (l'entreprenariat sociale et solidaire):** هذا الشكل من المقاولاتية يظهر في خلق نشاطات تطوعية أو الإبداع في قطاع الأنشطة التطوعية الموجودة وهو يهدف إلى منظمات ذات أهداف خيرية وتخدم قضايا إنسانية[2].

تصنيف المقاولات حسب التشريع الجزائري: صنف المشرع الجزائري المقاولات إلى ما يلي[3]:

– مقاولات صناعية: نصت عليها الفقرة 4 من المادة 02 من القانون التجاري الجزائري، وهي تعني تحويل المواد الأولية أو المنتجات إلى سلع صالحة لسد حاجيات الإنسان، أيضا هي تمتد إلى عملية إصلاح السلع المصنوعة؛ فلا فرق في ذلك إن كان صاحب المصنع قد اشترى السلعة لصنعها، أو أنها سلمت إليه ليتول صنعها أو تحويلها أو إصلاحها ويردها للعميل، فهي إذا تتطلب امتهان الأعمال الصناعية عن طريق التكرار في إطار مهني منتظم.

– مقاولات استخراجية: إن جميع المعادن الطبيعية من ذهب أو فضة أو بترول أو حديد وغيرها سواء كانت على سطح الأرض أو في باطنها كقلع الأحجار وتهيئتها للبناء أو صيد السمك وإقامة مصنع تصبير أو ما يشبه ذلك تعد عملا صناعيا استخراجيا، فإذا تمت في شكل منتظم أو مستمر– أي في شكل مقاولة– اعتبر العمل في نظر المشرع الجزائري تجاريا.

[1] شقرون محمد، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة دراسة حالة ولاية بلعباس، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص07.

[2] عبد القادر شارف ولعلا رمضاني، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المقاولاتية "مقاربة نظرية"، مرجع سبق ذكره، ص242.

[3] على بن غانم، الوجيز في القانون التجاري وقانون الأعمال، مرقم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2002، ص69.

– **مقاولات التأمين**: نصت الفقرة 10 من المادة 2 على أنه يعد عملا تجاريا فحسب، موضوع كل مقاولة للتأمين، ويفهم من نص المادة أن المشرع لم يفرق بين التأمين التبادلي والتأمين ذو الأقساط الثابتة إذ أن كلاهما يكتسب الصفة التجارية؛ فالتأمين بأقساط ثابتة هو الذي تقوم به عادة شركات أموال تجارية تتعهد فيه لمؤمن له في الحدود المتفق عليها بينهما بتعويض الضرر الناتج من حوادث معينة، كالحريق أو السرقة...، أما التأمين التبادلي فهو الذي يتفق فيه مجموعة من الأشخاص معرضين لأخطار مشابهة على تعويض الضرر الذي يحل بأحدهم عند وقوع الخطر من مجموع الاشتراكات التي يدفعونها سنويا، والتي تشكل فيما بينهم صندوق ضمان كموظفي وزارة التعليم التي تجمعهم مهنة التعليم.

– **مقاولة تأجير المنقولات والعقارات**: إن تأجير المنقولات والعقارات إذا تم على سبيل التكرار وأخذ شكل مقاولة، يكتسب الصفة التجارية لأنه يرمي من خلال هذه العمليات إلى المضاربة وتحقيق الربح، وأعتبر المشرع كل من يقوم بمثل هذه الأنشطة تاجرا ومن ثم ألقي علي عاتقه التزامات التاجر، حماية لكل من يتعامل معهم[1].

– **مقاولة البناء والحفر وتمهيد الأرض**: نصت الفقرة 05 من المادة 02 من القانون التجاري الجزائري أن كل مقاولة تقوم بأعمال البناء والحفر أو تمهيد الأرض تعد أعمالا تجارية، فهي تشمل: ترميم المباني، رصف الطرق، إقامة الجسور، وإنشاء الأنفاق وغيرها وعلى هذا الأساس يشترط لاعتبارها عملا تجاريا أن يكون قد تعهد بتوريد الأشياء اللازمة للبناء.

– **مقاولات تداول المنتجات والخدمات**: والتي تتمثل فيما يلي[2]:

- ✓ **مقاولات استغلال المخازن العمومية**: هي المقاولات التي تستلم البضائع للإيداع بمقابل سند لأمر يطلق عليه سند التخزين الملحق بوصل إيداع هذه البضائع، ويجوز لهذه المخازن قبول أية بضاعة شريطة أن تكون مشروعة طبقا للفقرة 11 من المادة 02 من القانون التجاري.

[1] قاسي فاطمة الزهراء، المرافقة المقاولاتية وتنشيط المشروعات الاستثمارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2016، ص 35.

[2] المادة 02 من القانون التجاري الجزائري، الصادر في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم بالأمر رقم 96-27 المؤرخ في 1996/12/09، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، ص4.

- ✓ **مقاولات استغلال النقل والانتقال:** هي المقاولات التي يقصد بها نقل البضائع والحيوانات ويقصد بالانتقال، انتقال الإنسان بوسائل النقل المختلفة، فيوجد: النقل البري، النهري، الجوي، البحري، ويكون داخليا أو خارجيا(وطنيا) إذا يعد النقل عملا تجاريا متى تم على سبيل المقاولة، بصرف النظر عن الشخص القائم به سواء كان فردا أو شركة تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- ✓ **مقاولات لتداول الإنتاج الفكري:** نجـــــــد فيها:

– مقاولات الملاهي العمومية: واعتبرتها الفقرة 9 من نفس المادة السابقة على أنها من المقاولات التجارية هذا ويقصد بها المقاولات الخاصة بتسلية الجمهور مقابل أجر كالسينما، الغناء، المسرح، ولا تكتسب صفة التجارة إلا إذا تمسكت بمباشرة عملها على شكل مقاولة مع تحقيق الربح وأن تضارب علي عمل الغير[1].

– مقاولات بيع السلع الجديدة بالمزاد العلني بالجملة أو الأشياء المستعملة بالتجزئة: نصت المادة 02 من الفقرة 12 على أنه يعتبر عمل تجاريا بحسب موضوعه كل مقاولة لبيع السلع الجديدة بالمزاد العلني، ويقصد بمقاولة البيع للأمكنة أو المحلات المعدة لبيع المنقولات، أو البضائع المملوكة للغير بطريق المناداة العلنية، والتي تعمل على بيع الأموال المنقولة بجملة إذا كانت جديدة، أو بالتجزئة إذا كانت مستعملة لمن يقدم أعلى ثمن ويتلقى الوسيط أجرا يكون في العادة نسبة مئوية من ثمن البيع على أن يكون البيع إراديا؛ فلا يعتبر البيع بالمزاد العلني للأموال المحجوزة عليها بناء على طلب أحد الدائنين، أن بيع دائرة الجمارك للأموال المتروكة أو المصادرة إلا ما صدر على وجه المقاولة فضلا عن توافر المضاربة في عمله[2].

[1] عمار عمورة، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص66.

[2] قاسي فاطمة الزهراء، المرافقة المقاولاتية وتنشيط المشروعات الاستثمارية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص39.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة.

لا شك أن للمقاول دورا يتعدى شخصه إلى التأثير على ميكانيزمات الاقتصاد الكلي، والتوازنات المرتبطة به، مرورا بالبيئة الاجتماعية التي لها علاقة قوية بالحالة الاقتصادية، ويتمثل تأثير المقاول على هذه الأخيرة في[1]:

- **زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع:** تعمل المقاولة على زيادة متوسط الدخل الفردي، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع حيث تكون الريادة في مواقع متعددة وهذا التغيير يكون مصحوبا بنمو وزيادة في المخرجات، وهذه تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.
- **الزيادة في جانب العرض والطلب:** إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما أن الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب؛ حيث تعمل على زيادة كلا من جانبي العرض والطلب.
- **توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة:** تستطيع الدولة أن تشجع الاتجاه المقاولي في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.
- **تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة:** تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال الإنتاج المباشر أو غير مباشر، من خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسطية التي تحتاج إليها؛ حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها وإعطائها القدرة على الاستمرارية والمنافسة في الأسواق العالمية.
- **المساهمة في النمو السليم للاقتصاد:** تحتل الأعمال الصغيرة مكانة مهمة جدا في الاقتصاد المعاصر، كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم، فهي مصدر مهم لاستمرار المنافسة وتمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم الكبير، وهي ضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات جديدة

[1] مراد بودية سكينة وبراهمي حنان، أثر التحولات الديموغرافية على المقاولاتية في الجزائر، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي- تبسة، 2017، ص229، 230.

يصعب التنبؤ حولها، أو يصعب التنبؤ حولها إذ تسمح بالمغامرة، وبتكاليف محدودة، بالإضافة إلى أنها ضرورية لتطوير القدرات الإدارية الفردية ولتوفير الفرص للأفراد الذين تمتعون بنزعة للاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم[1].

كما تتمثل الآثار الاجتماعية في ما يلي:

•**عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة:** تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية (صناعة، تجارة، خدمات، مقاولات)، وفي الانتشار الجغرافي، وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين.

•**المساهمة في تشغيل المرأة:** تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة، من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال، التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب الخياطة...،كما تساعد الريادة على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.

•**الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن:** يعد وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن، والتي تترك فيها عادة المنظمات الكبيرة، لذا لابد من وجود برامج تنموية تساعد التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن؛ حيث التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية[2].

[1] مراد بودية سكينة وبراهمي حنان، أثر التحولات الديموغرافية على المقاولاتية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 229.

[2] سعاد نائف البرنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005، ص63 .

المبحث الثاني: المقاولاتية منشأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الدور الإيجابي الذي لعبه المقاول في الحياة الاقتصادية للبلدان المصنعة، ارتبط بظهور وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن مفهوم المقاول متداول منذ "R .Cantillon"، إلا أن الذي أعطاه دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية هو "J .Schumpeter" في نظريته للتنمية الاقتصادية؛ حيث يعتبر مجددا فالتجديد هو عنصر ضروري لتحقيق الربح، فهو ليس بالضرورة مالك لرأس المال فهو يختلف عن رأس المال الذي يقوم بتوظيف أموال الرأسمالي المقترضة مقابل فوائد يدفعها، فالمهتمون بالمؤسسة يربطون نظرية المقاول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأنها الوسط الملائم لتطوير وبروز مقاولين لهم القدرة على تحقيق الأرباح.

المطلب الأول: ارتباط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنظرية المقاول.

إن ظهور المؤسسة كتعبير عن المبادرة الفردية التي كانت موجودة منذ القديم، وكبنية لتنظيم قوى الإنتاج ترجع إلى القرن السابع عشر؛ فهي مرتبطة بالنظام الرأسمالي ففكرة المقاول مرتبطة عضويا بالمؤسسة الخاصة التي تبحث من وراء نشاطها عن الربح، وهناك العديد من الاتجاهات الفكرية تظهر مدى ترابط المقاول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لأنها الوسط الملائم لتطوير وبروز مقاولين لهم القدرة على تحقيق الأرباح، وهناك بعض الاتجاهات الفكرية تظهر مدى ترابط المقاول بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]:

- **الاتجاه الأول**: إن هذا الاتجاه يظهر في الدور الايجابي الذي يلعبه المقاول في الحياة الاقتصادية للبلدان المصنعة؛ ارتبط بظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغرب، وهو ما أكد عليه شوماخر في كتابه "small Is beautiful" (الصغير الجميل)، فهذا المفكر يؤكد على ضرورة إحداث مناصب شغل ومؤسسة ذات حجم إنساني.

- **بالنسبة لإحداث مناصب عمل**: نعرف أن العمل يبعث على الاطمئنان ويجعل الإنسان ذو قيمة في المجتمع الذي ينتمي إليه، ذلك يجب تكوين فكر جديد يستعمل حسب المجتمع طاقاته البشرية بكفاءة بإحداث مناصب عمل للكل، مهما كانت مردوديتها وطبيعتها أو أجرتها.

[1] حداد بختة، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة في المجال الاقتصادي الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، 2008-2009، ص75.

– **أما بالنسبة للمؤسسة ذات الحجم الإنساني**: فإنه يحدد أبعادها بالحجم والتكنولوجيا المستعملة فيها والموقع؛ فحسبه المؤسسة الصغيرة تكمن الإنسان من إثبات ذاته فيها، أما المؤسسات الكبيرة والتكنولوجيات المعاصرة التي تستعملها فهي غير إنسانية، فهي تسلب الإنسان طاقته الإبداعية، ذلك نجده يقترح التكنولوجيات الوسطية كحل للمشاكل الناتجة عن بيانات الإنتاج الكبير، فإنها تلاءم المناطق الأقل تصنيعا.

إن المؤسسات الصغيرة الحجم المستعملة لتكنولوجيات بسيطة، يسهل توطينها وإنشائها في أي منطقة وهذا ما يمكن الأفراد من إيجاد مناصب عمل في مناطق إقامتهم.

- **الاتجاه الثاني**: يظهر مع أفكار الكلاسيكيين الجدد "مدرسة شيكاغو" ففي هذه المدرسة ومع أفكار "ميلتون فريدمان" التي ترتكز على حرية السوق، وعدم تدخل الدولة في اختيارات الرجل الاقتصادي هذه الاختيارات مركزة على الرشادة الاقتصادية التي تظهر في تحقيق أقصي المنافع، كما أن هذه الأخيرة تدفع المقاول إلى المخاطرة والابتكار، فالربح هو المكافأة التي يتحصل عليها المقاول المبتكر والمتحمل مخاطر، التي يتحصل عليها المقاول المبتكر والمتحمل للمخاطر؛ أما السوق التي تسودها المنافسة فهي أفضل أداة للتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، فتري هذه المدرسة أن تدخل الدولة وتقنين الأنشطة الاقتصادية هي عرقلة لنشاط المنجين الخواص.

فهذا يعني أن عناصر التنظيم الاقتصادي الفعال تكمن في أنانية الأفراد، الحرية، المنافسة، وعدم تدخل الدولة، وأن البيئة الاقتصادية التي تجسد هذا التنظيم الفعال هي وحدات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

مما تقدم يتبين أن بروز وتطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الدول الرأسمالية يبرره المذهب اللبرالي في المجتمع الغربي، إنها وسيلة لتجديد روح النظام وتجاوز الأزمة كما لوحظ في القرن الماضي في فضاء دول أوروبا الجنوبية من آثار لتخفيف الأزمة الاقتصادية العالمية لسنوات السبعينيات على الاقتصاديات الأوروبية؛ فقد كانت الأداة الأفضل في تصحيح الاختلالات المسجلة على مستوى التشغيل، وامتصاص البطالة فقد انتشرت المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وقد وساهمت بشكل بارز في النشاط الاقتصادي في كافة دول العالم[1].

[1] حداد بختة، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة في المجال الاقتصادي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص76.

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة.

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم موحد للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وذلك راجع إلى أن هناك العديد من المعايير التي تحدد مفهوم أو تعريف هذا النوع من المؤسسات، سنحاول تقديم ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تعرفها، خصائصها، تصنيفاتها) كونها تكرس لنظرية المقاول.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا يوجد تعريف واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد اتفاق بين الدول النامية والمتقدمة على تعريف محدد لهذا النوع من المشاريع، لذلك نجد عدة تعاريف خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول والتي نذكر منها:

أ- معايير التعريف: أدت محاولة وضع تعريف دقيق شامل للمؤسسات **ص و م** في جميع الدول على اختلاف درجة نموها إلى تعارض الباحثين والمهتمين بالقطاع، والتقوا بصعوبات تكمن أساسا في اختلاف النشاط الاقتصادي ودرجة نموه داخل الدولة الواحدة أو حتى بين الدول، وهذا ما لم يمكنهم من تحديد الفروق الجوهرية بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، معتمدين في ذلك على معايير كمية وأخرى نوعية التي تحدد حجم المؤسسات والخصائص التي تميزها [1]:

- ✓ **المعايير الكمية:** ويتحدد كبر أو صغر المؤسسة استنادا إلى جملة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية المؤشرات الاقتصادية تشمل: عدد العمال، وحجم الإنتاج، والقيمة المضافة والتركيب العضوي لرأس المال، وحجم الطاقة المستعملة، أما المؤشرات التقنية تتمثل في رأس المال المستثمر، ورقم الأعمال.

لكن المعيار الأكثر استعمالا لدى الدول هو المعيار الثلاثي الأبعاد: عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة، والملاحظ على هذا المعيار سهولة حصره من الناحية العددية، وكذا تحصيله فيما يخص نشاط المؤسسة، نشير هنا إلى أنه يمكن استخدام معيار واحد للتصنيف وقد يتطلب الآمر استخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت.

[1] علام لخضر، دور الاعتماد الايجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة 2008/2007، ص105.

الجدول رقم 1.1: التعريف القانوني للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموعة الميزانية السنوية	الذاتية
– مؤسسة صغيرة جدا. **– مؤسسة صغيرة.** **–مؤسسة متوسطة.** **– مؤسسة كبيرة.**	من 1 إلى9 من 10 إلى49. من 50 إلى249. أكثر من 250.	أقل من مليون. أقل من 10 مليون. أقل من 50 مليون. أكثر من 50 مليون.	أقل من مليونين (2) أقل من 10 مليون. أقل من 43 مليون. أكثر من 43 مليون.	25% أو أكثر من رأس المال أو من حق تصويت لمؤسسة أخرى.

المصدر: علام لخضر، دور الاعتماد الايجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة 2008/2007، ص106.

– **المعايير النوعية**: معايير تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعد تكملة للمعايير الكمية لتحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنقسم بدورها إلى[1]:

1– المسؤولية: إن المسؤولية المباشرة والنهائية للمالك الذي يكون في كل الحالات هو صاحب القرارات داخل المؤسسة له انعكاس واضح على شكل التنظيم والإدارة، وهو ما يفسر حاجة أرباب هذه المؤسسة إلى المعرفة الفنية المالية والتسويقية وهي مهام يشرف عليها عدة أشخاص في المؤسسات الكبيرة التي تقوم على مبدأ التخصص الوظيفي.

[1] لونيسي ريم، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول ماجستير تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة سطيف2، 2014-2015، ص 66، 67.

2- الملكية: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود في أغلبها إلى القطاع الخاص، في شكل شركات أشخاص أو شركات أموال، غير أن أغلبها عبارة عن مشروعات فردية وعائلية يلعب فيها المالك أو المدير دورا كبيرا على جميع المستويات.

3- السوق: يمكن أن نحكم على حجم المؤسسة استنادا إلى علاقتها بالسوق، وتتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه المؤسسات على السوق، بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ فيلاحظ محدودية نطاق عملها من حيث تركز نشاطها في إنتاج سلعة واحدة، أو تقديم خدمة محددة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد قوة ارتباطها بالمجتمع المحلى في تدبير مستلزماتها، من عناصر الإنتاج أو المدخلات، وفي تسويق منتجاتها وقلة احتياجها لتوريد مستلزمات من الخارج.

4- طبيعة الصناعة: يتوقف حجم المؤسسات على الطبيعة الفنية للصناعة أي حجم استخدام الصناعات في أنتاج منتجاتها، فبعض الصناعات تحتاج لوحدات كبيرة نسبيا من العمل، ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال كما هو الحال في بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، أين يكون الإنتاج الصغير هو الأنسب بينما يكون العكس بالنسبة للصناعات الأخرى[1].

وسنحاول تقديم بعض التعارف الدولية، ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر:

1- تعريف البنك الدولي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: يعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلى معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشتعل أقل من 10 عمال، والمؤسسات الصغيرة هي تلك التي يعمل بها ما بين 10 إلى50 عامل أما التي تشغل ما بين 50 إلى100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فما فوق 100 فهي مؤسسة كبيرة[2].

[1] عماري جمعي، استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2011، ص51، 52.

[2] مشري محمد ناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ي تحقيق التنمية المستدامة (دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة ولاية تبسة)، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2011، ص06.

2- تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: لقد استندت هيئة الأمم المتحدة في دراسة لها عن المحاسبة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة علي معيارين وهما العمالة والحجم وذلك بعدما أفادت بعدم وجود تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، وقد قسمتها إلى[1] :

- **المؤسسة المصغرة:** تشغل أقل من 10 أجزاء وتتسم ببساطة الأنشطة وسهولة الإدارة.

- **المؤسسات الصغيرة:** الصغيرة توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 جزء ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز7 ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها 5 ملايين أورو سنويا.

- **المؤسسة المتوسطة:** توافق هي كذلك معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 250 جزء، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 40 ملايين أورو، أو لا تتعدي ميزانيتها 27 ملايين أورو سنويا.

3- تعريف منظمة العمل الدولية: «تعريف منظمة العمل "**Ilo**" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد 100دولار لكل عامل تزداد إلى500 دولار في بعض الصناعات حيث يزداد رأس المال عن 100 ألف دولار»[2].

4- **بخصوص تعريف المشرع الجزائري:** المقدم من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1122 والموافق لـ2001/12/12 والذي يعد مرجعا لكل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات وإعداد معالجة الإحصاءات المتعلقة بهذا القطاع، وفي المادة 04 جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي: تعرف المؤسسات **ص و م** مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج سلع حيث تظم من 01 إلى250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار

[1] بن يعقوب الطاهر وشريف مراد، المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة، والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يوم 08/07 ابريل 2008، ص03.

[2] عيسى أيت عيسى، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-آفاق وقيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف، 2009، ص274.

كما وأنها تستوفي معايير الاستقلالية"[1]. وتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شرح مفصل لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في مواده 07/06/05 وفق التالي[2]:

- **أما المادة 05 تنص**: «تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين2مليار و200مليون، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار».

- **أما المادة 6**: صنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تشتغل بين 10-49 عامل، ورقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون.

- **المادة 07**: تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك تشغل ما بين 1-9 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا يتجاوز 10 مليون دينار.

وعليه "تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها تشغل ما بين 50 إلى250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 500 خمسمائة دينار، وتعرف المؤسسة تشغل ما بين 10 إلى49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

الجدول رقم 2.1: تصنيف المؤسسات المتوسطة الصغيرة، والمصغرة في الجزائر.

المعيار / الصنف	عدد العمال (العامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الإيرادات السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى09	أقل من 20	أقل من 10
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى49	أقل من 200	أقل من 100
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى250	من 200 إلى2000	من 100 إلى500

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المواد 5.6.7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 بتاريخ 2001/12/12.

[1] عوادي مصطفي، العوامل المساهمة في تحقيق الاستدامة للمشاريع الصغيرة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني موسوم تحت عنوان: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، 6 و7 ديسمبر2017، ص08.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 05-07 من القانون 18/01القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 12 ديسمبر 2001، العدد77، ص7، 8.

ثانيا: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تنفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمجموعة من الخصائص، تجعلها متميزة عن باقي المؤسسات وتؤهلها كي تحقق الأهداف المرجوة منها على أحسن وجه، ويمكن إبراز هذه الخصائص في النقاط التالية:

1- الملكية المحلية: في كثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشخاصا يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين قاطنين في المجتمع المحلي، مما يؤدي إلى زيادة استقرار العمالة وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة[1].

2- سهولة الإنشاء والتأسيس: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بصغر حجم رأسمالها وسهولة إنشائها إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد دراسة الجدوى، كما أنها تتميز بسهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج من كمائن ومعدان، وانخفاض إجراءات تكوينها وانخفاض المصروفات الإدارية وسهولة تصميم هياكلها التنظيمية[2].

3- الإدارة والتسيير: يتميز هذا النوع من المؤسسات، بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي واستعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة، ولا توجد اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكها؛ فهي إذا تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها وهذا ما يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ[3].

4- الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: نظرا لصغر حجم رأس المستثمر، نجد أن صاحب المؤسسة يعتمد على الموارد الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموالهم، إذا لم تتوفر لهم الضمانات الكافية في ذلك، ولذا لجأ إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في أعماله[4].

[1] علام لخضر، دور الاعتماد الايجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص113.

[2] مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص18.

[3] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة النشر، ص66.

[4] علام لخضر، دور الاعتماد الايجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص113.

5- حالة عدم التأكد في مواجهة المحيط وضعف في مواجهة الشركاء[1].

6- منتجات بعض هذه المشروعات تستخدم كمدخلات لمشروعات أخرى، وذلك من خلال توفير مستلزمات معينة، وكذا تقديم أيادي عاملة للمشروعات الأخرى[2].

ثالثا: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

إن التعرف على أصول المقاول الجزائري، وتتبع تطوره عبر مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري يعتبر أمرا بالغ الأهمية لأي باحث في مجال المقاولاتية في الجزائر، ذلك أنها تمكنه من وضع تصور واضح لشخصية المقاول الجزائري ومختلف العوامل المؤثرة فيه، وبالتالي القدرة على تفسير سلوكياته وفهم تصوره لعالم الأعمال.

يرى الكثير من الباحثين أن أولى أشكال المقاول الجزائري، ظهرت نتيجة لمشروع قسنطينة الاستعماري وهو المشروع الذي حاول من خلال المحتل إعادة صياغة سياسته الاستعمارية في الجزائر، حيث تحت تأثير الثورة التحريرية واكتشاف البترول، قرر المستعمر خلق نخبة من الإطارات والبورجوازيين المحليين الذين يكونون الطرف الذي يدفع علاقات التبعية المزمع إقامتها بعد الاستقلال.

وعمليا سمحت هاته السياسة بتطوير شريحة قليلة نسبيا من التجار وأصحاب الأعمال والمضاربين من بين الجزائريون، ويذكر "**جيلالي اليابس**" أنه خلال السنوات 1957 إلى 1960، تضاعف عدد المؤسسات الفردية التي يمتلكها الجزائريين من7947 إلى 15000 مؤسسة، تتركز أنشطتها بشكل خاص في التجارة والحرف والخدمات أما في مجال الصناعة فتكاد تكون معدومة، وبالرغم من أن ظهور هاته الطبقة البورجوازية الناشئة (تجار في الغالب) كان في شكل منتج استعماري إلا أنه تمكن بعد الاستقلال من الاستمرارية والاستفادة من الظروف لدرجة أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الوطني سنة 1965 وصل إلى 68,20%، وبالرغم من انتهاج الجزائر للنظام الاشتراكي بعد سنة 1967، إلا أنها لم تلغ القطاع الخاص بل نجدها ولأهداف سياسية تتعلق في الأساس بالصراع حول السلطة، وخلق جماعات مصالح موالية قد أعادت الكثير من الملكيات المؤممة لأصحابها، كما وزعت العديد من الإعانات لقدامى ضباط جيش التحرير المحالين

[1] حويو فضيلة، إدارة الأعمال الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشارة إلى مسارها في الواقع العملي لمؤسسة SONERAS للمبردات الصحراوية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004، ص57.

[2] نبيل جواد، إدارة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المجد للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص84،85.

على التقاعد وإطارات جبهة التحرير الملتزمين بتجنب الصراع حول السلطة، وتمكنت هاته الفئات عن طريق علاقاتها بمختلف أجهزة الدولة من الحصول على امتيازات هامة من دون أي منافسة داخلية أو خارجية وبالتالي تشكلت فئة من المقاولين المرتبطين بشكل مباشر بأجهزة الدولة الجزائرية وتحت حمايتها[1].

وتعتبر دراسة "Jean PENEFF" المعنونة بـ:"الصناعيين الجزائريين" من أهم الدراسات التي تطرقت للأصول الاجتماعية والجغرافية ومستوى التعليم والمسار المهني للمقاولين الجزائريين، حيث صنفتهم كما يلي:

– **المقاولون التجار**: هم في الغالب من أصول ريفية، ذووا ثقافة عربية تحولوا من التجارة للصناعة لكن تغلب عليهم عقلية التاجر الذي يركز على البيع والشراء على حساب عقلانية الإدارة والتسيير.

– **المقاولون غير المسيرين**: وهم في الغالب من خريجي المدارس الفرنسية الحاملين لشهادات ثانوية أو جامعية، لم يشاركوا في الغالب في ثورة التحرير، ويوكلون إدارة مؤسساتهم لمسيرين أجانب فيما يتفرغون هم لأعمال الاستيراد والتصدير.

– **المقاولون العمال**: وهم من العمال المؤهلين أو الإداريين والإطارات الوسطى، وغالبهم من إطارات مرحلة التسيير الذاتي ومناضلون في جبهة التحرير وبعض الضباط السابقين في الجيش، من أصول ريفية بسيطة تعلموا في المدارس الفرنسية الابتدائية.

أما "**محمد ماضوي**" في دراسة نشرها سنة 2008 بعنوان: "الصور الجديدة للمقاولاتية في الجزائر: محاولة للتصنيف فقد تساءل عن ماهية المقاول الجزائر وعن خصائصه السوسيومهنية؟" وحاول "**ماضوي**" الإجابة عن هذا السؤال عن طريق دراسة استقصائية شملت 50 مقاولا من ولايات القبائل الجزائر العاصمة ينشطون في قطاعات مختلفة، حيث ركز على عدة جوانب أهمها مسارهم الاجتماعي والعائلي والمهني، ودوافعهم وعوامل نشوء وتطور مؤسستهم، الخصائص الشخصية، الإبداع في مؤسساتهم، وتوصل إلى تصنيف المقاولين الجزائريين إلى أربع مجموعات أساسية، كما يلي:

– **المقاولون المتحولون Les Entrepreneur Reconvertis**: وتشمل هاته المجموعة قدامى موظفي وإطارات القطاع العام (مدراء، مسيرون، إداريون، تقنيون، مهندسون...)، الذين تحولوا للقطاع الخاص نتيجة للفرص التي أتاحها هذا الأخير في الثمانينيات، حيث أسسوا مؤسسات فردية أو شركات مع أصحاب رؤوس الأموال (أصدقاء أو أفراد العائلة)، وتزيد أعمارهم في الغالب عن الـ 50 سنة، ولديهم مستوى تعليمي جيد

[1] لفقير حمزة، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، 2017/2016، ص133.

(بكالوريا أو أكثر) في المجال التقني غالبا؛ حيث استفادوا من سنوات الخبرة الطويلة في القطاع العام الذي ضمن لهم تكوينا مستمرا ذا مستوى عالي، وشبكة علاقات واسعة كان لها بالغ الأثر في تذليل عقبات السوق واتخاذ قرار إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وتتلخص أهم الأسباب التي دفعت هذا النوع من المقاولين للتخلي عن الوظيفة العمومية، والتوجه نحو العمل الخاص في توفر فرص جديدة لكسب المال، والهروب من الروتين والركود وهرمية الوظيفة العمومية.

– **المقاولون المجبرون Les Entrepreneur Contraints**: تزايد عدد البطالين في الجزائر نهاية الثمانينيات؛ حيث تشكل أغلبهم من الموظفين والعمال في القطاع العام، حيث أدت الأزمة البترولية التي ضربت الجزائر (1986)، والتحول إلى اقتصاد السوق إلى انخفاض في خلق مناصب عمل جديدة بسبب ضعف الاستثمارات العمومية، وكذا إعادة هيكلة المؤسسات العمومية (انطلاقا من سنة 1994) مما أدى لتسريح عدد كبير من العمال، ونقص مناصب العمل الدائمة التي توفرها الدولة وظهور العمالة المؤقتة وغير المؤهلة.

– **المقاولون المهاجرون Les Entrepreneur Migrants**: يتمركزون في الغالب في منطقة القبائل ويوضح مسارهم أنهم قضوا فترة طويلة في فرنسا أكسبتهم خبرة طويلة سواء كتجار أو كعمال وموظفين في المصانع الفرنسية، وحين بدأت الدولة تنفتح اتجاه الأعمال الحرة في بداية الثمانينيات، عادوا للجزائر وهم لا يزالون في مرحلة العطاء والعمل، واستغلوا الانفتاح التشريعي لإنشاء مشاريع خاصة مستفيدين من الفرص والمزايا التي تتمتع بها الدولة الفتية، والتي هي في طور البناء، وهناك نوع أخر من المهاجرين الذين هم في الغالب مبعوثون من قبل الدولة في الثمانينيات، لإكمال دراستهم الجامعية في الدول المتقدمة (و م أ، كندا، فرنسا ألمانيا...، والذين استقروا في تلك الدول بعد تخرجهم وأصبحوا إطارات وموظفين، وبشكل ما مقاولين هذا الجيل الجديد من المهاجرين شجعوا أفراد عائلاتهم (آباء، إخوة، أبناء عمومة...) للبقاء في الجزائر وإنشاء مشاريعهم الخاصة مقابل توفير الدعم المادي لهم.

– **المقاولون الورثة Les Entrepreneur Héritiers:** على عكس الأنواع الثلاث الأولى من المقاولين يتميز هذا النوع من المقاولين، بالأصول العائلية الممارسة للأعمال المقاولاتية، والتي تأسست في الغالب في إطار قانون الاستثمار لسنة 1966، ونجد نوعين من المسيرين لهاته المؤسسات، النوع الأول يمثله المسيرون

الذين تتراوح أعمارهم بين 40 إلى 50 سنة والذين بدؤوا العمل في سن مبكرة في مؤسسات العائلة ومستواهم التعليمي جد متواضع، يدفعهم هدف واحد هو استمرارية أعمال العائلة ودوام تقاليدها[1].

أ- **التصنيف حسب الحجم**: بالنسبة لتصنيف الذي جاء به القانون التوجيهي المذكور سابقا[2]:

1) **المؤسسة الصغيرة جدا**: حسب المادة 7 تعرف أنها مؤسسة تشغل من عامل إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمال من 20 مليونا دج أو يتجاوز مجموع من حصيلتها السنوية 10 ملايين دج.

2) **المؤسسة الصغيرة**: حسب المادة 6 تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى49 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دج.

3) **المؤسسة المتوسطة**: حسب المادة 5 كل مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون دج أو يكون مجموع حصيلتها ما بين 100 إلى 500 مليون دج.

✓ **التصنيف القانوني**:

1- شركات الأشخاص[3]: تقوم الأشخاص في تكوينها على شخصية شركائها، نظرا للتعارف القائم بينهم والثقة التي تربط بعضهم ببعض، وتربطهم عادة رابطة القرابة أو رابطة امتهان الأعمال التجارية؛ فتقوم الشركة أساسا على الاعتبار الشخصي، وذلك أطلق على هذا النوع من الشركات تسمية شركات الأشخاص ويشمل هذا النوع:

أ- شركة التضامن: يسأل الشركات جميعا عن ديون الشركة مسؤولية شخصية تضامنية ومطلقة، ولا يسأل الشريك تجاه ديون الشركة فقط حصته في رأس مال الشركة؛ وإنما يسأل أيضا عن هذه الديون في الأموال.

ب- شركة التوصية البسيطة: وتتضمن نوعين من الشركاء المتضامنين، ويسأل كل واحد منهم عن ديون الشركة مسؤولية شخصية تضامنية ومطلقة؛ أي في حال تعرض أي من الشركاء لضائقة مالية متعلقة بالنشاط فإن جميع الشركاء مسؤولين عن ذلك، ويقومون بالتضامن فيما بينهم وهذا كما الحال بالنسبة للشركاء جميعا في شركة التضامن الشركاء موصون، كل واحد منهم عن ديون الشركة قدر حصته في رأس مالها.

[1] لفقير حمزة، روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص134.

[2] حداد بخته، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص81.

[3] عمورة عمار، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة للنشر، 2000، ص213.

ج- شركة المحاصة: هذه الشركة معدومة الشخصية المعنوية، وليس لها اسم خاص بها أو موطن أو جنسية كما أنه ليس لها مال؛ فهي عقد لا ينشأ عنه شخص معنوي ويترتب عليه حقوق والتزامات فيما بين الشركاء دون أن تظهر الشركة للغير كشخص معنوي وهي: شركة يمكن أن تكون تجارية أو مدنية تبعا للغرض الذي قامت من أجله.

2- شركات الأموال: تعتمد هذه الشركة في تأسيسها تقديم الحصص المكونة لرأس مالها-بغض النظر عن شخصية الشركاء- وهذا ما يدل على أن شركة الأموال لها الحق في إصدار الأسهم القابلة للتداول وعند وفاة أو الحجز عليه وحدوث أمر من الأمور سالفة الذكر، فهذا لا ينتج عند حل الشركة عكس شركات الأشخاص والغلط في صفته الجوهرية لا يؤثر في بقاء شركة التوصية بالأسهم.

أ- شركة المساهمة: رأس مال هذه الشركة هو عبارة عن أسهم متساوية القيمة، وقابلة للتداول وهنا يسأل فيها الشركاء عن ديون الشركة بقدر الحصة المقدمة إلى شركة أي بقدر الأسهم التي يمتلكها الشريك[1].

المطلب الثالث: مكانة وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لاقتصاديات الدول.

إن عملية الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات يمكن من تحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي واجتماعي تتجلى مظاهرها وأهميتها في ما يلي[2]:

- ✓ الحد من البطالة وتوفير مناصب عمل.
- ✓ التجديد في الخدمات والمنتجات المقدمة.
- ✓ استغلال الثروات المحلية.
- ✓ القضاء على الاحتكار وتحقيق التوازن الجهوي.
- ✓ انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوبة، وصغر القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها.
- ✓ نقص حجم القوة العاملة اللازمة، وتحقيق روح الفريق وتقليل التكاليف نسبيا.
- ✓ بساطة التكنولوجيا المستعملة، وسهولة العمل فيها.
- ✓ وجود إجراءات عمل مبسطة، وخطط واضحة ووضوح التنظيم.
- ✓ نقص تكلفة الإدارة والمصاريف العمومية.

[1] حداد بخته، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2] هرقون تفاحة، سياسات دعم المؤسسات المصغرة وأثارها على التشغيل-دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة وهران، 2012/2011، ص70.

✓ السرعة والدقة في اتخاذ القرار.

كما وتبرز مكانة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول، فيما يلي [1]:

أ – تحقيق توازن هيكل النشاط الإنتاجي: يعاني هيكل النشاط الإنتاجي في معظم الدول العربية، من خلل في جسم الاقتصاد الوطني بسبب غياب قاعدة قوية، يستند عليها من مشروعات صغيرة ومتوسطة وحيث يتمثل الهيكل الصناعي في عدد من الصناعات، أو المشروعات المتوسطة الخاصة المحدودة التنوع، وإن كانت كثيرة العدد نسبيا، فتبقى القاعدة من المشروعات الصغيرة والتي بإمكانها إحداث التنويع والترويج للأنشطة الكبرى أو المتوسطة محدودة، إذ تسيطر المشروعات الحرفية والصغيرة جدا، على معظم القطاع الخاص.

ب– تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي.

ج– توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل.

د– استثمار وتعظيم المدخرات المحلية: إن تحرير الاقتصاد والعولمة، وتحرير قوى العرض والطلب تمهيدا لمشاركة القطاع الخاص ورؤوس للأموال في التنمية المحلية، لا يمكن أن تستمر وتنمو إلا من خلال منح الفرص للأفراد والمجتمع لإحداث تراكم رأسمالي، لتطوير المجتمع والأفراد ولنقل الأفراد من شريحة أقل دخلا على شريحة أعلى دخلا، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على إحداث هذا التراكم الرأسمالي والحراك الاجتماعي المنشود.

هـ– استخدام التكنولوجيا المحلية: لقد تبرهن أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعيش وتنمو باستعمال تكنولوجيا محلية فقط، دون الحاجة إلى اللجوء إلى تكنولوجيا متطورة مكلفة؛ إذ أن هذه المشروعات تتميز بمهارات باستخدام الخامات والمنتجات المحلية بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.

و– المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات: إن التخطيط لتنمية مشروعات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج ما يتطلبه السوق المحلي، لهو من الأهداف الوطنية الأساسية التي تساهم في إحلال الواردات، وقد تتمكن من تنمية الصادرات إذا تحقق لها المنافسة الدولية.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2010، ص49.

ل- تنمية نشاط إعادة التصدير: لقد برهنت بعض الدول أن نشاط إعادة التصدير التي اعتمدت عليه لتحقيق نهضتها الصناعية لعب دورا كبيرا وناجعا في هذا المضمار[1].

المطلب الرابع: عوامل إخفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بوجود الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل نموها وعملها، ومن هذه المعوقات نجد[2]:

أولا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي: من بين المشاكل والمعوقات التي تواجهها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في إنجاز وتنمية المشاريع الاستثمارية، هي مسألة العقار الصناعي فنجد أن أصحاب المؤسسات والمشروعات يعانون من مشاكل كبيرة في هذا المجال؛ بسبب صعوبة إيجاد المكان المناسب والدائم لإقامة المشروع لارتفاع أسعار الأراضي والمباني، إضافة إلى صعوبة تجهيز المكان للنشاط وصعوبة الحصول على التراخيص، وأحيانا الرفض غير المبرر للطلبات هذا علاوة على اختلافات لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل، وضعف التخطيط العمراني، وتخصيص المناطق اللازمة لإقامة وتشغيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، هذا بالإضافة إلى مشكل عقود الملكية، والتي ما تزال قائمة في الكثير من جهات الوطن[3].

ثانيا: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالتسويق: هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في المجال التسويقي، والتي تتجسد في: انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة وضعف الرقابة على الجودة، عدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة، عدم القيام بالبحوث التسويقية وتجديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة، وعدم إعفاء المؤسسات من بعض ضرائب الإنتاج، مما يضعف من قدرة المنتجات المعروضة على المنافسة، مما يدفع لظهور السلع والمنتجات البديلة والأجنبية باستمرار وبتكلفة أقل، وبسبب غياب الحماية للمنتجات من السلع الأجنبية المستوردة خاصة وأنها أجود من المحلي، هذا بالإضافة إلى التقلبات في الطلب على بعض المنتجات وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة، واستغلال التجار والوسطاء للمؤسسة

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] مشرى محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة لاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس ـ سطيف، ص33.

[3] سلطاني محمد رشدي، آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو– متوسطية، العدد 39/38، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2015، ص407.

وحصولهم على هوامش توزيع مالية ومحدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة، وضعف القدرة على الدخول إلى أسواق التصدير بسبب عدم القيام بالبحوث التسويقية، وتحديد معلومات المنشأة عن أسواق.

ثالثا: معوقات متعلقة بالمالية: تمويل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عادة يكون مضمونا من طرف الأموال الخاصة، ولتعجيل نمو المؤسسة فإن فتح رأس المال للشركاء الخارجيين هو حل يمكن الاعتماد عليه ولكن هذه الفكرة قليلا ما تكون مقبولة من طرف صاحب المؤسسة، ويندرج ضمن جملة المعوقات المالية نجد أيضا[1]:

1- الرسوم الجمركية: إن تعدد الرسوم والمعدلات الجمركية أصبح عائقا في وجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، لكون هذا التعدد مرتبطا بطبيعة السلعة؛ حيث أنه يخدم أكثر المؤسسات الكبيرة فنجد أن حجم المؤسسة يعكس طبيعة السلعة لأن ما يعتبر نصف مصنع (وسيط) في المؤسسات الكبيرة، يعتبر سلعا رأسمالية في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فمثلا استيراد قطع الغيار موجه في المؤسسات الكبيرة ليدخل كمنتج وسيط في إنتاج معدات معينة، ليس بالطبيعة أن يكون موجها لنفس الغرض في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛ حيث أنه يمكن أن يعتبر منتجا موجها في هذه المؤسسات لصيانة الآلات العاملة فيها وبالتالي تتحمل عبئا جمركيا أكبر وهذا كلما زادت قيمة السلعة، بالإضافة إلى صعوبة وتعقيد الإجراءات التي تتعامل من خلالها الجمارك[2].

2- الضرائب والتأمينات: أحيانا تتعامل أجهزة التأمينات ومصالح الضرائب مع أصحاب هذا النوع من المؤسسات بنفس الكيفية التي تتعامل مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية، بل أنه في الكثير من الحالات لا تتوافر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حتى على الإعفاءات والمميزات التي تتوفر للمؤسسات الكبيرة ويترتب على ذلك تزايد الأعباء الضريبية؛ حيث أن هذه الأعباء الضريبة التي تتحملها لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، وبالتالي يجب على السياسة الضريبية اتجاه هذه المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية تشجيعها على الاستثمار.

---

[1] لهواري السعيد، محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التسيير، فرع: تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2007/2006، ص68.

[2] مشرى محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ـ دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، مرجع سبق ذكره، ص35.

رابعا: المعوقات المتعلقة بالموارد البشرية: الصعوبات التي تواجهها المؤسسات هي إيجاد اليد العاملة الكفؤة، فهو عائق له أثر كبير لدى المؤسسات الصغيرة، وتفتقر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، إلى الإطارات الفنية وصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات؛ وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية والمزايا المثلى والفرص الكبيرة للرقي[1].

المبحث الثالث: الفكر المقاولاتي، مفهومه ومراحل تطوره.

سوف نستعرض في هذا المبحث كل من الفكر المقاولاتي بما في ذلك مقوماته، والنتائج الإيجابية التي تتحقق عن تطبيق فكر ونشر ثقافة ريادة الأعمال، بالإضافة إلى المرافقة المقاولاتية كونها ركيزة أساسية في العمل المقاولاتي.

المطلب الأول: ماهية الفكر المقاولاتي.

لابد من التذكير أن الفكر المقاولاتي هو وليد أزمات وأفكار، ومراجع إيديولوجية وعدة تراكمات معرفية منذ عشرينيات القرن الماضي، إلا أن الانطلاقة الحقيقية هي مع بداية الألفية الجديدة بالنظر إلى النتائج المحققة والتطور الغير مسبوق لهذا الفكر على المستوى الدولي ودون الخوض في اختلافات وجهات النظر فإننا نحاول أن نتبنى التعريفي الأوروبي (في مقابل الأنجلو-سكسوني المرتبط عضويا بالفكر المؤسساتي والنتائج التي تحققها) عند التعريف بمعناه الواسع والذي تتبناه النخب والمؤسسات الأوروبية، على اعتبار أنه يتبن البحث عن الأدوات والوسائل التي تمكن من تحسيس أكبر عدد ممكن من الشباب وخاصة الطلبة، نحو تنمية المواقف الإيجابية والمناسبة من أجل تجسيد الفعل المقاولاتي. بالتالي فإن عملية تشجيع الفكر المقاولاتي هو قبل كل شيء البحث المتواصل نحو فكرة التحفيز قبل التوجه نحو الفعل وتجسيد الفكرة.

بمعنى آخر فإن الفكر المقاولاتي يعني: المبادرة التي يتبناها شخص أو عدة أشخاص مجتمعين حول فرصة عمل، الهدف منها إطلاق منظمة تمكن من خلق هوية أو عدة هويات تؤسس لإنتاج قيمة جديدة؛ من أجل الأطراف التي يوجه إليها المشروع. وهنا نقف عند أربع قيم أساسية للمقاولاتية- بحسب فيول- وهي: الفرص المتاحة، إنشاء المنظمة، الإبداع وإنتاج القيمة، ثم العمل على وضع نظام روابط وظيفية بين هذه القيم الأساسية.

[1] عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص67.

وفي هذا الصدد نجد أن الفكر المقاولاتي يمكن اعتباره امتدادا لنشاط التعليم العالي نظرا لتقاطعهما في طرح البدائل الناجحة إلى المجتمع عبر الابتكار والإبداع والتجديد، وهذا ما جعل بعض الباحثين يبتكرون مفاهيم جديدة على غرار"الجامعة المقاولاتية"."Etzkowitz (1983) université entrepreneurial" ثم تطور هذا المفهوم إلى "الرأس مال الأكاديمي، ثم"المقاولاتية الفكرية"،"الجامعة المتكيفة" و"الجامعة الجديدة" والتي تعني جميعها المهمة الجديدة لجامعة والمتمثلة في: مهمة إرساء الفكر المقاولاتي والتي تؤسس لاقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على المعرفة (Miclea, 2006) (Clark, 1998) ولذلك فإن "**الجامعة المقاولاتية**" لا بد وأن تدرج ليس فقط عملية التوجيه نحو الفكر المقاولاتي في مهامها ولكن إدراج هذا الفكر ضمن منظومة تعليمية محددة الأهداف والوسائل، وترتبط عضويا بالمحيط الخارجي من خلال الاستجابة لمتطلبات والاقتصادية والاجتماعية، تساهم فيه مخرجات الجامعة (الطلبة) بشكل واسع في تحقيق أهداف تنموية محمية ووطنية[1].

[1] رياض تومي، أهمية الفكر المقاولاتي والمقاولاتية كعامل للإبداع وتحقيق التنمية المحلية ـ القطاع السياحي في الجزائر نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي الثاني حول: المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي يومي 24 و25 أكتوبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945(قالمة)، ص02، 03.

المطلب الثاني: مقومات الفكر المقاولاتي.

يحتاج المقاول إلى مجموعة مواصفات تجعل منه المقاول الناجح والمسير الجيد، وهذا عن طريق الدمج بين مجموعة من الصفات الشخصية والعوامل البيئية، ويمكن تقسيم هذه المقومات إلى قسمين[1]:

1- مقومات شخصية:

- **الحاجة إلى الإنجاز:** أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية، والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتمييز، ولذلك فالمقاول دائم يقيم أداءه، وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية.

- **الثقة بالنفس:** حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال، وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية، وقدراته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها.

- **الرؤيا المستقبلية:** أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز، ومستويات ربحية متزايدة[2].

- **التضحية والمثابرة:** يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاحات وضمان استمرارية، إنما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات أنية؛ من أجل تحقيق آمال وغابات مستقبلية، ولذلك فالضمانة الأكيدة لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء.

[1] شاوي شافية، المقاولاتية ودورها في تفعيل حركية القطاع السياحي في الجزائر، حوليات جامعة قالمة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14 مارس 2016، ص50.

[2] الحدي نجوية، المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، 2016، ص99.

– **الرغبة في الاستقلالية**: ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة، خاصة عندما تتوفر لديهم الموارد المالية الكافية، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنبا لحالات التحجيم بحيث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وآرائهم وطموحاتهم، كما يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء، إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل، وهذا ما سماه "Schumpeter" بالمملكة الصغيرة.

❖ **بالإضافة إلى العديد من المهارات الواجب توفرها في المقاول الناجح**: والتي نذكر منها ما يلي[1]:

– **المهارات التقنية**: وهي تتمثل في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين، وتمويل، وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروعات بجدارة.

– **المهارات التفاعلية**: وهي قدرات الاتصال، ومعلومات استلام ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها الاقتناع...، التي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط للآخرين.

– **المهارات الإنسانية**: وتتمثل في القدرات التي تمكن المقاول من تطوير علاقته مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع والمؤسسة بشكل عام، حيث أن هذه العلاقات تبنى على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة والاهتمام بمشكلاته خارج المؤسسة، وهي قدرات تتعلق بالتحفيز واستمالة الآخرين والمعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع أعضاء المؤسسة.

– **مهارات فكرية**: تتمثل في اكتساب أسس ومبادئ علمية في ميدان الإدارة، واتخاذ القرار والمحاكمة المنطقية وتحليل المشكلات، وإيجاد العلاقات بين المشكلات وأسبابها وحلولها...

– **مهارات تحليلية**: أي القدرة على التفكير المجرد حيال نظرتهم إلى مؤسساتهم التي تعمل ككل وليس كجزء وإن أجزاءها ووظائفها تترابط مع بعضها البعض لتصبح كلا في محيطها، حيث أن هذا الإدراك في حد ذاته تخوله تعقيدات العمل الحاصلة أمامه بعد مواجهته أغلبية المشاكل ليتمكن فيما بعد من وضع الحلول المناسبة.

[1] شاوي شافية، المقاولاتية ودورها في تفعيل حركية القطاع السياحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص51، 52.

2- المقومات البيئية: ونذكر منها ما يلي[1]:

- المحيط الاجتماعي: يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء المؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة.

- الأسرة: تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها، ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني، خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريعهم الخاصة، عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.

- الدين: يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت.

- العادات والتقاليد: تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على توجه إنشاء المؤسسات، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها، أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال.

المطلب الثالث: إيجابيات تطبيق الفكر المقاولاتي ونشر ثقافة المقاولاتية.

كل رائد أعمال ناجح يضيف بعض المميزات ليس فقط لنفسه، ولكن للحي الذي يسكنه ولمنطقته ولبلده ككل، فالمميزات الناتجة عن نشاطات رواد الأعمال نذكر منها ما يلي:

(التقرير الاقتصادي العربي الموحد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، تقرير السكان والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك 2009، Steve Mariotti 2008, 2007 Rieva Lesonsky)[2]:

- يحسن وضعه المالي الحالي.
- التوظيف الذاتي، التحول من طلب الوظائف نحو عرض الوظائف يوفر المزيد من فرص العمل التي ترضي وتناسب القوى العاملة لتوظيف الآخرين في وظائف غالبا ما تكون أفضل لهم.
- تطوير المزيد من الصناعات، خاصة في المناطق الريفية والمناطق التي لم تستفد بالتطورات الاقتصادية.
- التشجيع على تصنيع المواد المحلية في صورة منتجات نهائية سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير.

[1] شاوي شافية، المقاولاتية ودورها في تفعيل حركية القطاع السياحي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] أيمن عادل عيد، التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي، مداخلة مقدمة للمشاركة في الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال الموسوم تحت عنوان "نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط" جامعة الملك سعود، يوم 09-10-11 سبتمبر 2014، ص21.

- زيادة الدخل وزيادة النمو الاقتصادي.
- المنافسة الشريفة تشجع على خلق منتجات بجودة أعلى.
- المزيد من الخدمات والمنتجات.
- خلق أسواق جديدة.
- التشجيع على استخدام التكنولوجيا الحديثة على مستوى الصناعات الصغيرة لزيادة الإنتاجية.
- التشجيع على المزيد من الأبحاث والدراسات وتطوير الماكينات والمعدات الحديثة للسوق المحلي.
- تطوير مفاهيم وتعزيز مواقف لريادي الأعمال بين رواد الأعمال الجدد لتحقيق المزيد من التغيرات الملحوظة في تطوير المناطق.
- خلق فرص عمل جديدة: حيث أن أكبر موفر لفرص العمل هو القطاع الخاص من خلال فرص العمل التي يقدمها أصحاب المشروعات الريادية في المصانع وقطاع الخدمات والشركات الزراعية وبعض الأعمال الصغيرة والمتوسطة، بما يساهم في الإسراع من معدلات نمو الاقتصاد ككل؛ فمزيد من الوظائف يعني المزيد من الدخل، وهذا يزيد الطلب على البضائع والخدمات وبالتالي يزيد الإنتاج وبالتالي يزيد الطلب على الوظائف مرة أخرى وهكذا.

- التحرر والاستقلال من الاعتماد على وظائف الآخرين.
- القدرة على تحقيق إنجازات عظيمة.
- تقليل هجرة المواهب بتوفير مناخ محلي جاذب لرواد الأعمال.

المطلب الرابع: المرافقة كأسلوب لنشر الفكر المقاولاتي.

وانطلاقا من الأهمية والأهداف التي جاءت من أجلها، يمكن إيجاد عدة تعريفات للمرافقة أبرزها المتخصصون في هذا المجال، نذكر منها فيما يلي البعض منها:

- المرافقة هي إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراء الإنشاء وكذلك التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به[1].
- تعرف المرافقة أيضا: بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشأة الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة[2].
- والمرافقة هي إجراء يشمل على القيام بنقل شخص ما من حالة إلى أخرى، وهذا بالتأثير عليه لاتخاذ قرارات معينة حيث تهدف المرافقة إلى جعل المنشئ مستقبلا، وبالتالي فهي تخص المقاول صاحب المؤسسة، وتهدف إلى مرافقة شخص (أو فريق) مقاولاتي يحمل فكرة استثمارية، وقيادة هذه الفكرة من أجل الوصول إلى مشروع قابل للاستمرار[3].

وعليه يمكن تعريف المرافقة المقاولاتية على أنها أسلوب لتفعيل الأجهزة والهياكل من أجل استقبال منشئي المؤسسات الصغيرة، وتقديم النصائح والاقتراحات لهم، وتوجيههم نحو طريقة إنشاء وتنظيم مشروعاتهم بالإضافة إلى تقديم خدمات تتناسب وشخصية وقدرات كل فرد، كهيكلة المشروع قبل تقديمه لمجلس الموافقة وكفالته، وصولا إلى تكوينهم ومتابعتهم محاسبيا، وماليا، وإداريا، حتى تمكن أصحابها من تخفيف العقبات التي تعترضهم والتقليل من الصعوبات التي تواجههم.

[1] هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص67.

[2] عبد السلام أبو قحف وآخرون، حاضنات الأعمال فرصة للاستثمار وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2001، ص10.

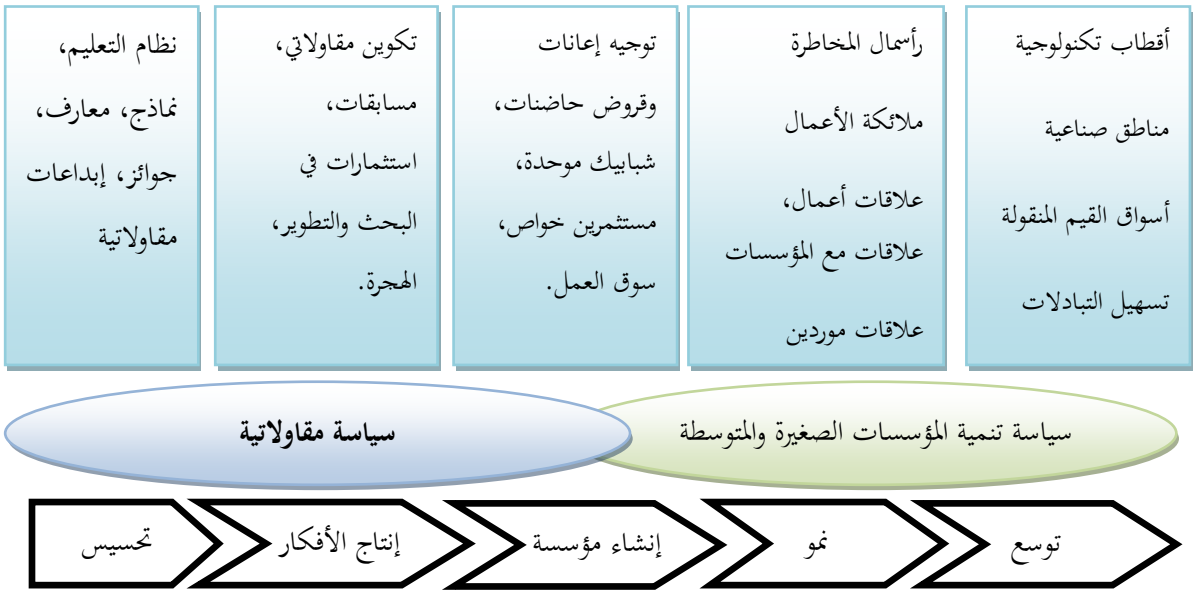
[3] قاسي فاطمة الزهراء، المرافقة المقاولاتية وتنشيط المشروعات الاستثمارية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص42.

تتأثر جميع السياسات العمومية لدعم المقاولاتية بالضرورة بالعوامل الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والموقفية للدول المعنية حسب مستوى التنمية أو الخصائص الاقتصادية الكلية للدولة، ويعتمد التدخل الحكومي الاستباقي لصالح المقاولاتية على العوامل السوسيو اقتصادية أو السياسات الموجودة.

إذا كان الهدف المعلن للسياسة العامة لتشجيع المقاولاتية هو خلق الظروف الضرورية المناسبة لإنشاء المؤسسات، فيجب أن تعتمد على العناصر التالية:

- التحسيس بإمكانية اعتماد المقاولاتية كمسار مهني.
- تطوير إمكانيات إنشاء المؤسسات.
- دعم الأشخاص الذين يبادرون بإنشاء مؤسسات أو تسويق الإبداع.
- مساعدة المقاولين الذين يرغبون في تنمية مؤسساتهم (تسهيل الحصول على الموارد الضرورية).

الشكل رقم 3.1: عوامل (عناصر) سياسة المقاولاتية.



Source: CNUCED, Eléments fondamentaux d'une politique de L'entrepreneuriat, Genève, janvier 2009.

2/ أشكال المرافقة: تأخذ المرافقة أشكالا متعددة حسب مصدرها، وطبيعتها، ومستوى تدخلها ومدتها والقطاع الذي تهتم به حيث يمكن حصر أهم الفاعلين في مجال المرافقة في[1]:

[1] طلحي سماح، دور أجهزة المرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، جوان 2016، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص298، 299.

1.1 الدولة والهيئات المحلية: مما هو مؤكد أن الدولة والهيئات المحلية والوطنية تلعب دور جوهريا في إنشاء المؤسسات ولاسيما المصغرة والصغيرة منها، عبر تقديم المساعدات المالية وكذا تنظيم المسابقات، التظاهرات والمعارض إضافة إلى منح امتيازات جبائية واجتماعية كما تقوم بـ:

- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير هذه المؤسسات مثل المساعدات التقنية والإنتاجية والتسويقية ووضع الأطر القانونية والتشريعية لعمل المؤسسات الصغيرة وترقية وسائل تمويلها.
- إعداد الدراسات القطاعية للمشاريع الصناعية التي تسمح بتحقيق الاندماج والتكامل بين المؤسسات الكبيرة والمصغرة والصغيرة، لتخفيف من تعبئة القطاع الصناعي للخارج.
- إنشاء بنك للمعلومات الإحصائية والصناعية المتعلقة بالقطاع، بالإضافة إلى إنجاز دراسات تقييمية لحساب المتعاملين الاقتصاديين.

2.2 التنظيمات والمؤسسات المالية: تساهم الهيئات والتنظيمات المالية بشكل كبير في دعم المؤسسات الناشئة التي تتميز بقدرة عالية على النمو، خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي والاستشاري والتي من أهمها مؤسسات رأس المال المخاطر، التي تقدم العديد الخدمات نختصرها في النقاط التالية:

- بناء الخطة الاستراتيجية لعمل المؤسسة الصغيرة وإيجاد فريق إداري متكامل لإدارتها.
- ضخ تمويل مقابل حقوق الملكية الطويلة الأمد؛ الأمر الذي يوفر بذلك الأساس الصلب لنمو المؤسسة الصغيرة المستقبلي.
- إسداء النصائح العملية، وتقديم المساعدة للمؤسسة الصغيرة بناء على خبرات شركة رأس المال المخاطر السابقة.

3.2 الحاضنات: وهي تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات، أما ورشة الربط هي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية، أما نزل المؤسسات يتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث.

تتكفل الحاضنات(المشاتل) بما يلي:

- تسيير وإيجار المحلات.
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري.

- تقديم الإرشادات الخاصة والاستثمارات في الميدان القانوني، والمحاسبي، والتجاري، والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع، وتتكون المشتلة من مجلس إدارة ومدير ومجلس اعتماد للمشاريع.

4.2 مراكز التسهيل: وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تتكفل هذه المراكز بمهام عدة أهمها:

-دراسة الملفات والإشراف على متابعتها، وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.

-مرافقة أصحاب المؤسسات في ميدان التكوين والتسيير، ونشر المعلومة الاقتصادية المتعلقة بفرص الاستثمار.

-دعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة، وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار، ويدير مراكز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير[1].

3- دعائم المرافقة المقاولاتية: بقي المشكل المطروح هو كيفية الحكم على أداء هذه الهيئات، وفي هذا الإطار اتفق المتخصصون في هذا المجال على جملة من الدعائم التي تميز المرافقة الجيدة، تتمثل هذه العناصر فيما يلي[2]:

- المرافقة تستلزم الارتباط (فرد ـ مشروع): وهذا يعني توافق إمكانية وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله، مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولية لتسيير المشروع فهذا العنصر يسمح بتأمين المقاول والمشروع معا من مختلف المشاكل المتوقعة.

- المرافقة ترتكز على الشخص: على العكس، فعمل الخبراء يرتكز على الخدمات التقنية المتقدمة للمشروع، فلا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة لابد للمقاول أن يستفيد فيها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل البعيد.

[1] محمد قويجل ويوسف قريشي، سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2015، ص164.

[2] محمد حافظ بوغابة ومحمد قوجيل، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة (تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري)، مداخلة مقدمة ضمن الملتقي الوطني الموسوم تحت عنوان استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يومي 18 و19 أفريل 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ص09.

– **المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص**: حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بالمرافقة يجب أن تشجع استقلالية بدلا عن المقاول (خطة الأعمال مثلا)، والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل، وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت –وبالتالي في التكاليف– وهذا ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم؛ لهذا يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلي لتسديد الديون، استهلاك الاستثمارات وغيرها.

– **المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل**: منذ الاستقبال، يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل لتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع غير قابل للتحقيق، في تلك الحالة فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على الهيئات المرافقة التوفر على تقنيين متخصصين يمكن أن يساعدوا في هذه الفئة من المقاولين في تصحيح أخطاء مشاريعهم، وهكذا فيما يخص المشاكل المالية؛ حيث يتوجب على المرافق العمل مع حامل المشروع على تشخيص موضوعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة التي تمثل الاقتصاد التضامني ومنظمات التمويل الرأسمالي.

خلاصة الفصل الأول.

وفي ختام هذا الفصل نخلص إلى مفهوم المقاولاتية أو ما يصطلح عليها بريادة الأعمال، الذي شهد تطورا من حقبة زمنية إلى أخرى؛ حيث تعددت التعارف المقدمة للمقاولاتية باختلاف الاتجاهات الإيديولوجية للباحثين وكذا مدارسهم الفكرية (المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الاقتصادية، المدرسة النمساوية، المدرسة الحديثة...)؛ فعرفت على أنها: إنشاء مؤسسة جديدة من أجل إنشاء ثروة، وهناك من يعرفها على أنها: أخذ المبادرة وتحمل المخاطرة، وكذا التعرف على الفرص ومتابعتها وتطبيقها على أرض الواقع. ونظرا لعجز مختلف المقاربات على توضيح مفهوم المقاولاتية تفطن الباحثون في آخر المطاف إلى ضرورة الانتقال من التركيز على المقاول إلى التركيز على ما يحدث فعلا في المقاولاتية، مما ساهم في إزالة الكثير من الغموض الذي كان يلف الظاهرة، وسمح بإخراجها من مجالات ضيقة ومحدودة إلى مجال شامل لمختلف المقاربات؛ وذلك لكون المقاولاتية تنطوي على العديد من الخصائص مثل: الإبداع، إمكانية النمو، وكذا الأهداف الاستراتيجية، كما أن لها العديد من التصنيفات، تختلف باختلاف معايير التصنيف، بدءا بالمقاولات الصغيرة والكبيرة الحجم، ومن جانب آخر المقاولات الصناعية والفلاحية، وأيضا المقاولات الخدماتية والحرفية وتعود أهمية المقاولاتية إلى جملة الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي تعود على المجتمع، بدء بزيادة الدخل المتوسط للفرد والتغيير في هيكل مجتمع الأعمال، والزيادة في جانب العرض والطلب بسبب تأمين رأس مال جديد، كما وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى تعريف المقاول والذي عرف على أنه: هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة وبشكل مستقل على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مالية، عن طريق المخاطرة ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة وثقة بالنفس، والمعارف التسييرية والقدرة على الإبداع، وبهذا يقود التطور الاقتصادي للبلد.

هذا ويجب أن تتوفر المقاول على جملة من الخصائص منها: القدرة على استغلال الفرص، والقدرة على حل المشاكل وتقبل الفشل، وكذا قياس المخاطر وروح الإبداع...، هذا وقد عرجنا على مفهوم الفكر المقاولاتي الذي يعني المبادرة التي يتبناها شخص أو عدة أشخاص مجتمعين، حول فرصة عمل الهدف منها إطلاق منظمة تمكن من خلق هوية أو عدة هويات تؤسس لإنتاج قيمة جديدة، من أجل الأطراف التي يوجه إليها المشروع.

الفصل الثاني

المقاولاتية في الجزائر

بين الواقع والآفاق

تمهيد الفصل الثاني.

بعد انتقال الجزائر لاقتصاد السوق، أخذت تهتم بالمقاولاتية؛ وذلك إدراكا من الجهات المسؤولة بأهميتها كونها تعتبر حلا يمكنها الاعتماد عليه لإيجاد حل للأزمة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري منذ مطلع سنة 2014 مع انهيار أسعار البترول، والتي سبقتها أيضا أزمة أخرى مع منتصف الثمانينات، نتيجة ضعف مردودية المؤسسات العمومية بالدرجة الأولى، ولكون المقاولاتية مرتبطة مباشرة بمناخ الاستثمار المناسب لها فقد شرعت الجزائر بتطبيق مجموعة من الإصلاحات على المستوى التشريعي، من أجل تهيئة الأرضية القانونية والفنية الملائمة لنشاط المقاولين ومؤسساتهم الخاصة.

حيث أن الملاحظ للاقتصاد الجزائري يجد أن عدد المؤسسات المصغرة في تزايد كل سنة، وذلك راجع لمجموعة الآليات التي تسعى من خلالها الجزائر إلى ترقية المقاولاتية، كإنشاء هيئات دعم متعددة تقدم مزيج من الخدمات الفنية والقانونية لمساعدة الفرد المقاول من أجل التغلب على مختلف الصعوبات التي تواجهه، وعليه سنحاول في هذا الفصل استعراض واقع المقاولاتية في الجزائر على ضوء تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى تقييم ألية التمويل البنكي للمقاولاتية في الجزائر وكذا مختلف المشاكل التي تواجهها بالإضافة إلى محددات الممارسة المقاولاتية، وآفاق النشاط المقاولاتية في الجزائر، كما سنستعرض تجارب بعض الدول الرائدة في ميدان المقاولاتية.

وقصد التفصيل أكثر في هذه النقاط قمنا بتقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول: تقييم آلية التمويل البنكي للمقاولاتية في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: واقع النشاط المقاولاتي في الجزائر على ضوء تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الثالث: آفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر من خلال الاستفادة من تجارب دول رائدة.**

المبحث الأول: تقييم آلية التمويل البنكي للمقاولاتية في الجزائر.

إن ما يعاب على البنوك عدم مساهمتها الفعلية في تمويل النشاط الاقتصادي، وتفضيلها النشاط التجاري رغم ارتفاع نسبة القروض الموجهة للاقتصاد في السنوات الأخيرة، وارتفاع نسبة استفادة القطاع الخاص منها والسبب يكمن في أن النشاط التجاري يعتبر كأفضل ضمان لتغطية قروضها، كذلك توصف البنوك الجزائرية بأنها مترددة ولا تحب المخاطرة–خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الجديدة–خوفا من عدم قدرة أصحابها على تسديد الديون، والشائع أيضا أن القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تتضمن مخاطر أكبر[1].

المطلب الأول: محددات وأنواع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سنتناول في هذا المطلب كل العناصر المتعلقة بمحددات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها منشأ المقاولاتية كما سنعرج على أنواع التمويل البنكي لهذه المؤسسات.

الفرع الأول: محددات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أشار كل من "Dietsh" و"Mahieux" إلّا أنه يوجد العديد من المحددات التي تزيد من احتمالية الحصول على التمويل البنكي من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ أي أن تكون مستوفية شروط الحصول على القرض بشروط بنكية أكثر ملائمة، من أجل تمويل فرصهم، لأن عراقيل تمويل هذه المؤسسات بصفة عامة هي نتيجة لخصائصها وخصوصيتها الداخلية، وأيضا نتيجة لطبيعة هيكلتها.

أولا– حجم المؤسسة:

نتائج الدراسات التي توصل إليها كل من: (colot et al. 2010; Nunes et al.2011; Smolarski et Kut 2011; Miloudi et Benkraiem.2014; Levratto.1990) تشير إلى أن حجم المؤسسة يرتبط إيجابيا بمديونية البنوك، وربما مهم بشكل خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تبحث عن التمويل الخارجي.

"**Dietsh**" و"**Mahieux**" (2014)، ربطا بين العجز المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالمقارنة مع أخطار القروض المبالغ فيها من قبل الدائنين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأقل حجما؛ لذلك يلعب حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا أساسيًا في منح الائتمان، لأنه يُنظر إليه على أنه ضمان للدائنين وفي

[1] لدرع خديجة، نحو تعزيز دور البنوك الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد6، العدد 4، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/12/15، ص 55.

تحقيق آخر أجراه كل من "Schiffer" و" Weder" (2011)، يكشف أن المؤسسات صغيرة الحجم هي التي تتسم بقيود مالية أكبر بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة[1].

ثانيا– جنس المسير:

تظل النساء حاضرات قليلًا جدًا في أنشطة ريادة الأعمال في مقارنة مع نظرائهن من الذكور ، على الرغم من الأهمية الكبيرة والفوائد التي يمكن أن تجلبها الشبكات إلى نشاط ريادة الأعمال (Aldrich, 1989; St-Cyr, 2002)، حدد العديد من المؤلفين بعض العقبات التي تعترض النساء في وصولهن إلى شبكات الأعمال، مثل المسؤوليات الأسرية، أو حتى عوامل فردية أخرى، بما في ذلك العمر، والخبرة المهنية أو المستوى التعليمي الذي يمكن أن يحد من الوصول إلى شبكات الأعمال النسائية.

باحثون أخرون مثل (Guyot et Al 2007) وضعا في الاعتبار أيضا أن النساء يركزن على المسؤوليات العائلية أكثر من التركيز على المقاولاتية، كما أشارا أيضا إلى أن الجهات المانحة للتمويل تكون أكثر ترددا في قبول طلبات الحصول على الائتمان بالمقارنة مع طلبات من فئة الذكور، وهذا نتيجة التحيز الموجود ضدهم.

ومن جهة أخرى حاول (Vaughn 2011)، من خلال دراسته إضفاء المصداقية على صورة سيدة الأعمال التي تواجه العديد من العراقيل ذات الطبيعة الاجتماعية وأخرى ثقافية التي تعيق مساهمتها في الكثير من قطاعات النشاط بالإضافة إلى المشاركة في العديد من الأنشطة الاقتصادية.

ثالثا– ثبات العائد:

المؤسسات الغير قادرة على تحقيق استقرار لإيراداتها وتواجه تقلبات صعودا ونزولا لعوائدها مع أصول غير مؤكدة لن تكون قادرة على تحمل الديون او الحصول على قروض. نفس الدراسات التي قام بها: (colot et Al. 2010; Nunes et Al.2011; Smolarski et Kut.2011; Miloudi et Benkraiem.2014; Levratto.1990) أوضحت أن عامل استقرار الأصول مهم بالنسبة للبنك عند القيام بعملية تقييم ملف طلب الحصول على قرض.

[1] Mohamed Fethi Hattou, Les Déterminants D'accès Au Financement Bancaire pour les PME: Le cas de L'Afrique de l'est, Mémoire Présente A L'université Du Québec à Trois-Rivières, comme exigence partielle de la Maitrise en administration des affaires (MBA), septembre 2016, P56.

رابعا. قطاع النشاط:

إضافة إلى شروط العقد، أضاف "Levratto" (1990) التنافسية وقطاع النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو من بين المتغيرات الأكثر اهتماما من طرف البنوك في منح القروض من خلال مؤشر ولاء العملاء من أجل تقييم مدى القدرة على سداد القروض.

خامسا– عمر المؤسسة:

بعض الباحثين مثل (Devereux et Schiantarelli 1990) و(Oliner et 1992 Rudebusch)، أشاروا إلى أن عمر المؤسسة هو المعيار الأساسي في طلب القرض البنكي، لأنه يعكس خبرة المؤسسة بالنظر إلى سنوات نشاطها، وفي السياق نفسه أشار الباحثين (Beck et Al 2006) من خلال دراستهما إلى أن عمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو المقياس الذي يستعمل بشكل فعال، للحصول على تمويل خارجي وتوصلت دراستهم إلى أن المؤسسات الناشئة والمصغرة تواجه العديد من العراقيل المالية؛ حيث أن التمويل عن طريق الديون ليس حلا مناسبا لتحمل المخاطر التي يمكن أن تواجه المؤسسات حديثة النشأة (Schafer et Al 2004).

(Gertler **1988**) يؤكد أيضا أن عدم تناسق المعلومات يكون بكثرة بين الشركات الناشئة حديثا مما هو عليه في الشركات الناضجة لأن البنوك ليست على دراية بهذه المؤسسات من جهة أخرى هذه المؤسسات لا تملك الوقت الكافي من أجل إقامة علاقات طويلة الأمد مع الجهات المانحة للتمويل.

سادسا– وضعية المؤسسة:

النتائج المقدمة من طرف (Miloudi et Benkraiem, 2014)، تشير إلى أن المؤسسة التي ترغب في الانفتاح على الأسواق الدولية يجب أن تملك وضعية جيدة والتمويل المطلوب وفي حالة واجهت عراقيل مالية تتوجه إلى التمويل الخارجي، وبصفة عامة فإن المؤسسات الأجنبية يمكنها بسهولة الوصول إلى مصادر التمويل الدولية وتواجه قيود تمويلية أقل (Sembenelli et Schiantarelli, 2000 ; Harrison et Mc Millan, 2003)[1].

[1] Mohamed Fethi Hattou, Les Déterminants D'accès Au Financement Bancaire pour les PME : Le cas de L'Afrique de l'est, op, cit. p57 -58- 59.

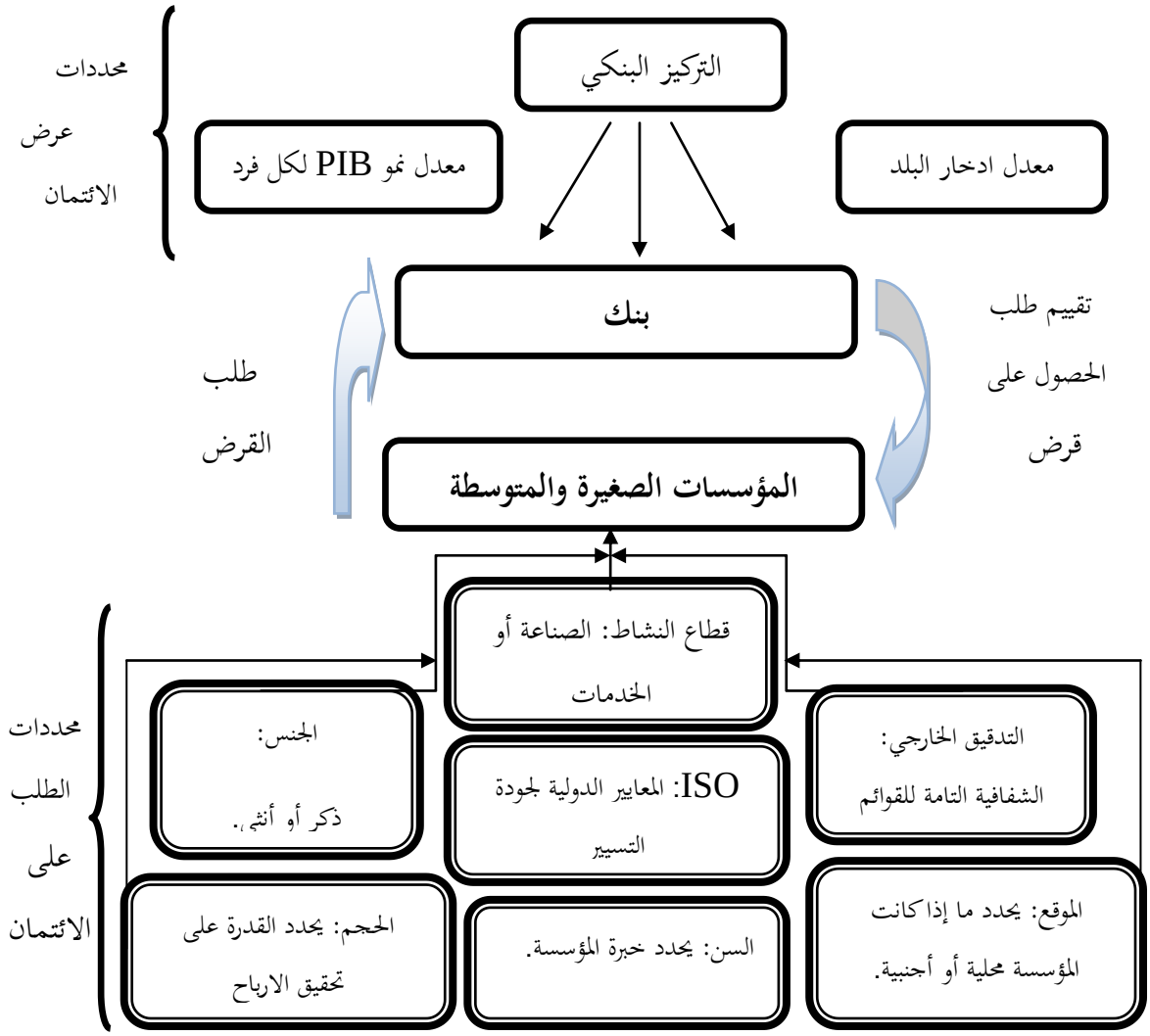
سابعا– عوامل الاقتصاد الكلي:

وقد أكدت الدراسات التطبيقية التي شملت الاقتصاديات المتقدمة بأن عوامل الاقتصاد الكلي تؤثر على مخاطر الائتمان وبأن اختلالات الأنظمة المالية يمكن أن تؤدي إلى اختلالات في الاقتصاد الكلي من جهة (Jimenez et Saurina, 2006 ; Bofondi et Ropele, 2011). ومن جهة أخرى أشار كل من (Messai et Jouini, 2013)، بأن أحد الأسباب الرئيسية للركود الاقتصادي هي القروض المتعثرة؛ أي هذا النوع من القروض قائم على عوامل غير مؤكدة، وهذا النوع يزيد بصفة عامة إمكانية الحصول على مؤسسات غير مربحة.

وقد تناول كل من (Beek et Al. 2006, Messai et Jouini, 2013) في دراستهم بأن الظروف الاقتصادية للبلاد تلعب دورا أساسيا في أداء القطاع البنكي، وقد أشار إلى أن الشركات الموجودة في البلدان التي تتميز بمعدلات أعلى من الوسطاء الماليين وأسواق تداول الأوراق المالية بالإضافة إلى أنظمة قضائية فعالة ومعدلات ناتج محلي إجمالي (PIB) مرتفعة، تواجه قيود مالية أقل وتتميز بسهولة الوصول إلى مصادر التمويل البنكي[1].

[1] Messai, A.S, Jouini, F, Les déterminants des prêts non performants, La Revue Gestion et Organisation, V 5 N(1), (2013), p 9-15.

الشكل رقم 1.2: محددات الطلب والعرض على الائتمان البنكي.



La source: Mohamed Fethi Hattou, Les Déterminants D'accès Au Financement Bancaire pour les PME : Le cas de L'Afrique de l'est, op, cit. p62.

الفرع الثاني: مجالات التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المصرفية، لأنها لا تتوفر على الأموال اللازمة لتنفيذ استثمارات كبيرة، ولا يمكنها الوصول إلى الأسواق المالية بنفس قدرة الشركات الكبيرة، إضافة إلى عدم قدرتها على تنفيذ المهام والوظائف المالية بفاعلية، ومنه يمكن أن تؤدي القروض البنكية طويلة الآجال إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار، كما أن القروض القصيرة والمتوسطة الأجل تساعد هذه

المؤسسات على تحقيق النمو بصورة تدريجية متصاعدة، ويمكن أن تؤدي خدمات الإيداع ومنتجات المعاملات المصرفية إلى تحسين كفاءة التشغيل وتمكين المؤسسات من إسناد الوظائف المالية إلى مصادر خارجية[1].

فمن شأن القروض الطويلة الأجل الميسرة أن تساهم في التوسع الاستراتيجي في أنشطة الأعمال من خلال عمليات البحوث والتطوير أو شراء المعدات والممتلكات، لذا تعتبر هذه القروض ضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعادة ما تمثل الوسط المفقود بالنسبة للتمويل في الدول النامية، وهناك احتياجات تشغيلية مهمة لهذه المؤسسات يمكن أن تقوم بتلبيتها البنوك من خلال المنتجات غير الإقراضية التي تتضمن ما يلي:

- ✓ **منتجات خدمات الإيداع والادخار:** التي من شأنها تزويد مؤسسات الأعمال بأدوات الإدارة المالية الأساسية لمساعدتها في تنظيم الإيرادات والمدخرات.
- ✓ **منتجات المعاملات البنكية:** التي تسهل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النقد المتاح واستخدامه مثل: الخدمات الآلية لصرف الأجور وتحصيل المدفوعات، وبطاقات الائتمان، وصرف العملات.
- ✓ **منتجات الخدمات الاستشارية:** التي تستفيد فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المساعدة الاستشارية في إعداد بيانات مالية موثقة، ووضع خطط العمل، واختيار أدوات التمويل المناسبة، ومن شأن هذه الاستشارات تحسين حصول هذه المؤسسات على التمويل من خلال تعزيز قدرتها على طلب الحصول على الائتمان، وفي الجزائر تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مصادر التمويل الداخلية (الذاتية) إمكانيات وخيارات خارجية متعددة تمكنها من سد فجوة التمويل والمتمثلة في:

1- **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق قروض الموردين:** من خلال استخدام الائتمان التجاري، كقروض للاستغلال بدرجة أكبر من اعتمادها على الائتمان المصرفي، لذا غالبا ما يمثل قرض المورد المصدر الوحيد قصير الأجل المتاح لها.

2- **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية:** ويتم هذا من خلال القروض المصرفية قصيرة الأجل؛ وتلجأ إليه المؤسسة لمواجهة النفقات التي تتعلق بالتشغيل الجاري للطاقات الإنتاجية والاحتياجات المالية الموجهة للأصول المتداولة، والتي يتوقف حجمها على قرار المؤسسة من جهة، وعلى المركز

[1] المهدي ناصر وأمحمد بزارية ومنور أوسرير، معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ـ دراسة ميدانية من وجهة نظر البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط، مجلة الباحث، العدد 1، المجلد 18، 2018، ص229، 230.

الائتماني لها من جهة أخرى، أو من خلال القروض المصرفية متوسطة الأجل، الذي تلجأ إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل أعمالها التوسعية أو استثماراتها التشغيلية كشراء وسائل ومعدات الإنتاج المختلفة والتي عادة ما تتراوح مدة استحقاقها بين 2-7 سنوات (قروض التجهيزات) كما قد تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقروض طويلة الأجل التي تفوق مدتها 7سنوات لتمويل استثماراتها الضخمة بغرض إنشاء مؤسسات أو توسيعها أو تجديد عتادها، ونتيجة للشروط والضمانات المطلوبة من قبل البنوك التجارية عادة ما تعجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على هذا النوع من التمويلات طويلة الأجل.

3- **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الإقراض غير الرسمي**: (كالإقراض من الأصدقاء والأقارب، جمعيات التوفير والادخار، إقراض التجار لزبائنهم...)[1].

وتعتبر القروض المصرفية طويلة الأجل أهم مصادر التمويل، تلجأ إليها المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة لتمويل عملياتها نظرا لعدم قدرتها على تحمل عبئها لوحدها، وكذا مدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة للبدء في الحصول على النقد والقروض الطويلة الأجل، والتي تفوق في الغالب (07) سنوات وتمتد الى (20) سنة وتوجه لتمويل نوع معين من الاستثمارات كالحصول على العقارات (أراضي، مباني...)[2].

المطلب الثاني: تحليل علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر البنك من أفضل مصادر بقاء واستمرارية المؤسسة وتطورها، لذلك من الضروري توضيح العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنك وما هو دور هذا الأخير في تمويل المؤسسات والمخاطر التي تنجم عن هذه العلاقة؟ وكيف ذلك؟

أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع استراتيجي بالنسبة للبنوك.

أدت التحولات الأخيرة التي شهدها الاقتصاد العالمي، إلى تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور استراتيجي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من هذه الأهمية الاستراتيجية لا تزال تعاني هذه المنظومة من المؤسسات من العديد من المشاكل، ويأتي في مقدمتها مشكل التمويل الذي يمثل العائق الأساسي والعامل المحدد لبقائها وتطورها.

[1] المهدي ناصر وأمحمد بزارية ومنور أوسرير، معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ـ دراسة ميدانية من وجهة نظر البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط، مرجع سبق ذكره، ص231.

[2] أمال يوب وإكرام بودبزة، معوقات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ دراسة لعينة من البنوك العمومية بولاية سكيكدة، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، عدد خاص، أفريل 2020، ص282.

وإذا كانت البنوك تشكل أحد أهم مصادر التمويل الرسمية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات، إلا أن هذه البنوك في الفترة السابقة لم تمنح هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الذي كانت توليه للمؤسسات الكبيرة، يعود ذلك حسب صانعي القرار على مستوى البنوك إلى العوامل التالية[1]:

- وجود فرص أقل مخاطرة أمام البنوك مما جعلها لا تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهمية الكافية.
- عدم التناظر في المعلومات، حيث لا تتوفر معظم **م.ص.م** على نظام معلوماتي يمكن البنوك من القراءة الصحيحة لتقاريرها المالية والمحاسبية، والتقييم الموضوعي لإمكانياتها وقدراتها.
- التعامل مع هذه المؤسسات وخصوصا المؤسسة المصغرة يحمل الكثير من المخاطرة، حيث بينت الكثير من الدراسات أن نسبة معتبرة من هذه المؤسسات تفشل في بداية مراحلها.

إلا أن هذه الوضعية قد تغيرت لدى القائمين على البنوك وخصوصا في الدول المتقدمة، مما نتج عنه توجه استراتيجي نحو زيادة الاهتمام بهذه المنظومة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة العوامل التالية:

- ❖ تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا استراتيجيا ضمن عملاء البنك خاصة من حيث عددها وتنوعها على مختلف النشاطات الاقتصادية.
- ❖ تزايد عولمة مصادر التمويل وظهور المنافسة بين المؤسسات المالية، وهو ما جعل من البنوك تبحث عن عملاء جدد وخصوصا منظومة **م.ص.م**.
- ❖ ظهور منظمات وهيئات حكومية في أغلب الدول تقدم المساعدة والدعم الفني والإداري والمالي والمرافقة لهذه المؤسسات، وهو ما يمكن البنوك من الحصول على معلومات أكثر دقة أو على ضمانات مالية عبر اللجوء إلى التعاون أو إبرام اتفاقيات مع هذه الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق هذا الغرض.
- ❖ تبني البنوك لاستراتيجية جديدة في خدمة عملائها، والتي تؤسس على فلسفة فهم وتلبية احتياجات العملاء والاهتمام بالتسويق المصرفي.

[1] عمران عبد الحيكم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة، فرع الاستراتيجية، 2007/2006، ص63.

ثانيا: النماذج الأساسية لعلاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن أن نميز بين نموذجين أساسيين يمكن أن تتحدد من خلالهما طبيعة العلاقة التي تربطها البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهما كالتالي[1]:

1. النموذج الأمريكي:

من مميزات هذا النموذج أن تلك العلاقة التي يربطها البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تمتاز بالخصائص التالية:

- كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك والمؤسسة.
- يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية.
- يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.
- يتم التقليل من آثار خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة قروض البنك.
- نجاح البنك ضمن هذا النموذج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض، وكذلك لحجم وتنوع محفظة القروض، إضافة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة.

ومن أكثر الدول استعمالا لهذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية، أين نجد أن البنوك هي مقيدة بقوانين في ربط علاقات طويلة المدى مع المؤسسات، وهو ما يعطي فكرة واضحة حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد الأمريكي[2].

2. النموذج الألماني:

تتميز العلاقة التي تربط البنوك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

1) تتحدد العلاقة بين البنك والمؤسسة على أساس الشراكة المالية.
2) تتطلب عملية تدارك البنك لخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة.
3) يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك الإيجابي في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.

[1] Thierry Apoteker, La Relation Banques- PME, un éclairage théorique sur les stratégies pour les banques françaises, Revue Banque stratégie, n°130, France, 1996, p.03, 04.

[2] عمران عبد الحيكم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، مرجع سبق ذكره، ص65.

4) يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين (أصحاب الودائع والمدخرين) عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة، وتحقيق تبادل للمعلومات بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة والشفافية.

وتعتبر البنوك الألمانية من أهم البنوك تطبيقا لهذا النموذج، أين تحتل هذه الأخيرة مكانة متميزة ضمن المصادر التمويلية الخارجية للمؤسسات، حيث تشير الإحصائيات خلال السنوات 1991-1994 أن نسبة 83% من التمويل الخارجي للمؤسسات الألمانية كان مصدره القروض المصرفية[1].

ثالثا: طبيعة علاقة البنوك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة عبر مراحل نموها.

تم هنا بمناقشة ومعرفة مراحل نمو المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الأكثر تمويلا من طرف البنوك، حيث يتم تقسيم تطور **م.ص.م** إلى عدة مراحل يمكن من خلال خصائص كل مرحلة تحديد العلاقة بين المؤسسة الصغيرة المتوسطة من جهة والبنوك من جهة أخرى.

1. علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة.

تتوجه الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة نحو البنوك، من أجل الحصول على القروض المصرفية إلا أن البنك في تعامله مع هذه المؤسسات- التي هي في مرحلة الإنشاء -يكون كثير الحذر نتيجة أن خطر تقديم قروض لهذه المؤسسات مرتفع جدا، وذلك للأسباب التالية[2]:

- المؤسسة الجديدة معرضة للعديد من الأخطار ولها آثار سلبية على مردودية المؤسسة.
- الدراسة المعمقة التي يقوم بها البنك تكون عادة على أساس التقديرات فقط.
- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على إثبات قدراتهم وعدم تقديم ضمانات كافية للحصول على القروض المصرفية.
- وجود مؤسسات حكومية متخصصة في دعم هذه المؤسسات خلال مرحلة الإنشاء.

وفي هذا الإطار تشير الدراسة التي قام بها بنك تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسي إلى أن خطر تمويل هذه المؤسسات هو مرتفع جدا، حيث أكثر من 35% من هذه المؤسسات تفشل خلال الخمس سنوات الأولى من إنشائها.

[1] Frank Bancel, La gouvernance des entreprises, Economica, 1997, paris, pp.32,33.
[2] Eric vernier et Sophie Flament, La personnalité du créateur d'entreprise facteur déterminant dans l'octroi d'un prêt, Revue Banque stratégie, N°220, novembre, 2004, p.20.

2. علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي في مرحلة النمو والتوسع.

على خلاف علاقة البنك مع المؤسسات الحديثة النشأة والتي تتميز بالحذر من جانب البنك، فإن هذا الأخير يفضل ربط علاقات مع تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي هي في طور النمو والتوسع وذلك نتيجة الأسباب التالية[1]:

- وجود معطيات مالية ومحاسبية تاريخية لدى البنك عن نشاطات هذه المؤسسات.
- قدرة البنك على تحديد الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي قياس خطر منح القرض.
- إمكانية البنك في الحصول على معلومات كافية حول تسيير المؤسسة من خلال تسييره لحساباتها الجارية وعلى تحديد نوعية علاقات مع الموردين والعملاء.
- المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة هي معطيات واقعية.

المطلب الثالث: واقع التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تلعب البنوك التجارية الجزائرية دورا هاما في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها وفي هذا الاطار قامت الجزائر بوضع بروتوكول في 23 ديسمبر 2001، لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع تلك المؤسسات والبنوك العمومية[2]، وعليه سنتناول في هذا المطلب واقع تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

إن النظام البنكي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب، نتيجة مجموعة من الأسباب كنقص الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك الجزائرية، وكذا الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير البنوك، بالإضافة إلى سيادة القطاع العمومي الذي لا يزال دون المستوى المطلوب، والذي زاد الطين بلة الفضائح الأخيرة للبنوك ومنها بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، أدى إلى التشكيك في نجاعة النظام البنكي الجزائري وخلق نوع من التخوف لدى المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب مع البنوك.

ورغم الانتشار الجغرافي الكبير الذي عرفته شبكة البنوك في شكل وكالات وفروع بلغت سنة 2005 إلى 1227 وكالة وفرعا، إلا أن درجة مصرفة الاقتصاد تبقى ضعيفة إذ تقدر بشباك لكل 26000 ساكن، في حين أن المعايير الدولية تتحدد بشباك لما بين 3000 و5000 ساكن.

[1] Jean Louis Nakamura, Relation Banque-PME, Revue d'économie financière, n°54, France,1999, p.48.

[2] المهدي ناصر وأمحمد بزارية ومنور أوسرير، معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ـ دراسة ميدانية من وجهة نظر البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط، مرجع سبق ذكره، ص 231.

واستنادا للجدول رقم 1.2، نستشف أن البنوك العمومية تسيطر على السوق بنسبة تتعدى 90% خلال الفترة (2002-2008) في المقابل فإن البنوك الخاصة لا تتعدى نسبتها 10%، والقروض البنكية المقدمة للاقتصاد وصلت سنة 2008 إلى 2614.1 مليار دج، وبحصة أكبر للقطاع العام من القطاع الخاص خلال الفترة من 2002 إلى2008.

الجدول رقم 1.2: القروض البنكية حسب مصدرها وتوزيعها القطاعي (الوحدة: مليار دج).

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
قروض القطاع العام	715.834	791.694	859.657	882.5	848.4	989.3	1202.2
مساهمة البنوك العمومية	715.834	791.495	856.976	881.6	847.4	987.3	1200.3
مساهمة البنوك الخاصة	0	0.199	2.681	0.9	1.1	2	1.9
قروض للقطاع الخاص	550.208	587.780	674.731	896.4	1055.7	1214.4	1411.9
مساهمة البنوك العمومية	368.956	487.740	568.605	765.3	859.2	964.4	1086.7
مساهمة البنوك الخاصة	181.252	100.040	106.126	131.1	176.5	250.4	325.2
مجموعة القروض الموزعة	1266.04 2	1379.47 4	1534.38 8	1778. 9	1904.1	2203.7	2614.1
نصيب البنوك العمومية%	85.7	92.7	92.9	92.6	90.7	88.5	87.5
نصيب البنوك الخاصة%	14.3	7.3	7.1	7.4	9.3	11.5	12.5

المصدر: ساحل محمد، واقع وأفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد13، المجلد 02، سنة 2015، ص68 ـ 69.

وإذا كان الجدول رقم 1.2 يبين أن نسبة القروض الموجهة للاقتصاد تسجل ارتفاعا ،فإن ذلك مرتبط بالدرجة الأولى بارتفاع قيمة الواردات الجزائرية، وبالتالي ارتفاع نسبة القروض الممنوحة في إطار التجارة الخارجية.

بالنسبة لدور البنوك في تمويل الاقتصاد، فإنه لم يصل إلى المستوى المطلوب خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع إلى عدة أسباب نجملها فيما يلي[1]:

- استنادا للاستقصاء الذي أجراه البنك العالمي سنة (2005) على 562 مؤسسة محلية، ومجموعة من المؤسسات الأجنبية التي تستثمر في الجزائر، خلص إلى أن إمكانية الحصول على تمويل مصرفي، سواء كان في صورة قرض استغلال أو قرض استثمار، يعد مسألة غاية في الصعوبة والتعقيد، خاصة بالنسبة للمؤسسات

[1] ساحل محمد، واقع وأفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد13، المجلد 02، سنة 2015، ص68 ـ 69.

الصغيرة والمتوسطة؛ حيث تبين أن أقل من 30% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، استطاعت الحصول على نحو 15% فقط من احتياجات التمويلية في شكل قرض بنكي، في حين أن 75% هي بمثابة تمويل ذاتي (على سبيل المقارنة نجد نسبة التمويل الذاتي تبلغ 61% في المغرب، 52% في الصين، 31% في الهند)، أما الباقي أي 10% فمصدره الممولون وبقية الدائنين.

– إن البنوك الجزائرية لا تقرض إلا المشاريع الكبيرة، فنصيب المؤسسات الصغيرة والمصغرة تتراوح بين 7% لرأسمال العامل و 13% لتمويل الاستثمار(إحصائيات سنة 2006). وهذا راجع إلى أن البنوك التجارية تفضل أن تنحصر عملياتها الإقراضية على المؤسسات الكبيرة القادرة على توفير الضمانات المطلوبة للتقليل من عنصر المخاطرة، في المقابل تحجم هذه البنوك عن إقراض الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة لاعتقادها أن هذه المشروعات الاقتصادية تتميز بمخاطرة عالية.

– مطالبة البنوك بضمانات تعجيزية ابتداء من المطالبة بإسهام خاص يتجاوز أحيانا 30% إلى 40% من قيمة المشروع، وبالتالي فإن هذه الضمانات تفوق طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتاز بمحدودية الإمكانيات.

– حتى في الوقت الذي تقبل فيه هذه البنوك بإقراض بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تفرض عليها معدلات فوائد عالية بالمقارنة بما تتبعه المؤسسات الكبيرة وهذا لتغطية مخاطر التمويل.

– طول مدة معالجة ملفات القروض التي تتجاوز متوسط 12 شهرا.

– غياب آليات تغطية المخاطر ذات العلاقة بالقروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كخطر الصرف وخطر تغير نسب الفوائد.

عطفا على ما تقدم، يمكن الخروج بنتيجة مفادها أن البنوك في الجزائر تتعامل بنوع من الحذر في تقييم المخاطر الناجمة عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا الأمر يشير إلى أهمية توفير نوع من الضمان للقروض المقدمة لهذه المؤسسات، وهذا لمواصلة تمويل هذا النوع من المؤسسات والارتقاء واستمرار عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما عكفت على توفيره وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في الجزائر.

حيث في هذا الإطار تم إنشاء "صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" من خلال المرسوم التنفيذي رقم 373/02 الصادر في نوفمبر 2002، وتم تجسيده في بداية 2004 بتخصيص مبلغ 30 مليار دينار له، ويمثل أحد الآليات في معالجة أهم مشكل يعاني منه هذا القطاع، والمتمثل في

الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية، وبناء على هذا الأساس فقد تحولت الدولة من مانحة للأموال فقط إلى ضامنة للقروض في مجالات الإنشاء، والتوسع لهذا النوع من المؤسسات بل تمتد أيضا إلى تجديد التجهيزات، وطرق التسيير وغيرها[1].

ومن جهة أخرى تهدف البنوك في الجزائر في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال ترقية الوساطة المالية المشتركة بينهما، تهدف إلى تحقيق ما يلي[2]:

- توفير المناخ الملائم لترقية العلاقات بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبنوك العمومية وهذا طبقا لقواعد الحيطة المعتمدة من طرف بنك الجزائر.
- توجيه القروض البنكية للمشاريع المنتجة القادرة على خلق قيمة مضافة والمساهمة في خلق مناصب العمل.
- التعاون مع الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية لتطوير منهجية موحدة تشاورية، من أجل تعبئة التمويلات الخارجية لدى الممولين الدوليين.
- مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منحها التمويل المناسب.
- تطوير خبرة البنوك العمومية في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند إعداد مخطط النشاطات التوقعية.
- فتح برامج تكوينية ودورات تدريبية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإكسابهم معارف بمقاييس وإجراءات تقديم ملفات القروض.
- تحسين العلاقة بين البنك وزبائنه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل تنظيمهم في شكل "نادي الأشغال" كشريك للبنوك العمومية.

ويختلف حجم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بنك إلى آخر، وذلك حسب درجة الإقبال على البنك من طرف المؤسسات وحسب التسهيلات التي يمكن الحصول عليها منه، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك الوطني الجزائري 27.148 مليون دج خلال سنة 2015 ليصل إلى 47.820 مليون دج خلال سنة 2017، أما بالنسبة لبنك التنمية المحلية فقد قام ابتداء

[1] ساحل محمد، واقع وأفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] أمال يوب وإكرام بودبزة، معوقات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ دراسة لعينة من البنوك العمومية بولاية سكيكدة، مرجع سبق ذكره، ص283.

من 2005 إلى غاية 2011، بمنح قروض بقيمة 46 مليار دج لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا في إطار مختلف الصيغ، أما بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وخلال نفس الفترة فمنح أكثر من 98 مليار دج ويعتبر من أكثر البنوك تعاملا مع هذه المؤسسات نظرا لتعدد وكالاته عبر مختلف أنحاء الوطن، أما البنك الخارجي الجزائري فقد وصل حجم تمويله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2012 إلى قيمة 290 مليار دج.

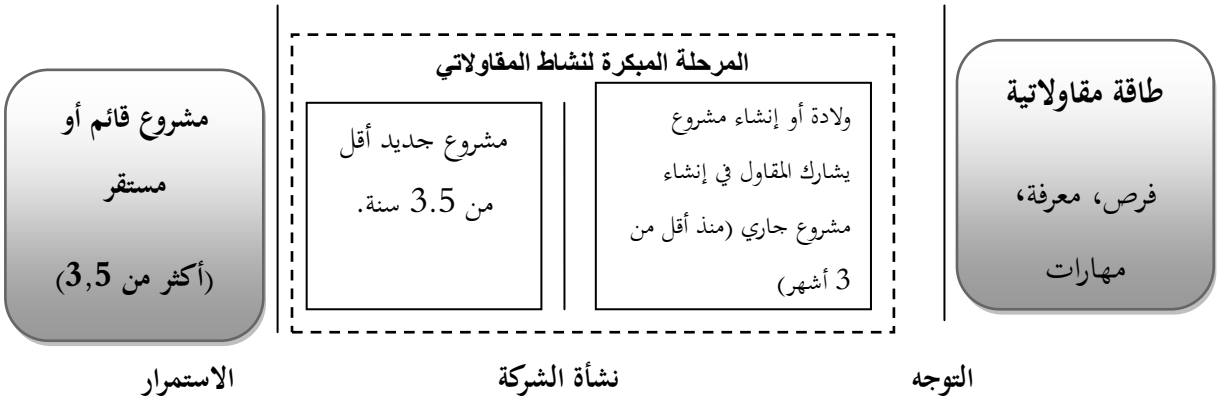
وبالرغم من النمو المحقق على مستوى القروض المخصصة من قبل البنوك للقطاع الخاص بما فيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ 4.542,2 مليار دج سنة 2018 بعد ما كان 1983,5 مليار سنة 2011 دج إلا أنه يبقى غير كاف، حيث يوجد عدد هائل من ملفات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى البنوك لم تلق الموافقة، ولازال تعامل البنوك مع هذه المؤسسات يخضع للشروط نفسها التي تتعامل بها مع بقية المتعاملين في سوق الائتمان، دون مراعاة الاختلافات بين أحجام المؤسسات الاقتصادية مما يعني أن تنفيذ مبادئ بروتوكول التعاون المبرم بتاريخ 2001/01/23 لترقية الوساطة المالية المشتركة بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومي، والمتعلقة بمنح الأولوية لتمويل قطاع هذه المؤسسات مازالت محدودة، وهو ما يؤدي في مجمله إلى الحد من نمو تلك المؤسسات، وهنا تظهر بوضوح إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البنوك الجزائرية، والتي يجب إيجاد حلول لها في أقرب الآجال[1].

[1] إيمان صحراوي، مساهمة التأهيل في تحسين التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ـ دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بسطيف، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، أوت 2019، ص 99، 100.

المبحث الثاني: واقع النشاط المقاولاتي في الجزائر على ضوء تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ظهرت المقاولاتية في الجزائر، خلال المرحلة الانتقالية من النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي باعتبارها وعاء أساسيا للتشغيل وخلق الثروات، ولقد عرفت المقاولاتية تطورا متزايدا بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة خاصة منذ 1989، التي عرفت إصلاح الإطار التنظيمي والتشريعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مخطط الإنعاش الاقتصادي؛ حيث تضاعفت عدد مناصب الشغل بين سنتي 2000 و2006 من 634375 إلى1252707 منصبا، وحسب تصنيف مؤشر ريادة الأعمال الذي أعدته مجلة CEOWORLD الذي شمل 100دولة، جاءت الجزائر في المرتبة 94، ولقد قام المرصد العالمي للمقاولاتية "GEM" بعدة دراسات حول المقاولاتية في الجزائر، كان آخرها سنة 2013، وترتكز منهجية "GEM" على تصور شامل لمستوى النشاط المقاولاتي، وتحديد مختلف مراحله الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم 2.2: مفهوم GEM للعمليات المقاولاتية.



Source: Abderrahmane ABEDOU, Ahmed BOUYACOUB, Hamid KHERBACHI, L'entrepreneuriat en Algérie, Report of The Global Entrepreneurship Monitor GEM Alger, 2011, P32.

المطلب الأول: تطور وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

في إطار التوجه الجديد نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لدفع عجلة التنمية في الجزائر بعدما أثبتت المؤسسات الكبيرة فشلها في تحقيق ذلك، والنظر إلى الإصلاحات وبرامج التأهيل المسطرة للرقي بهذا القطاع، أدى ذلك إلى زيادة معتبرة في عدد المؤسسات، سواء كانت خاصة أو عمومية، وفقا لما تشير إليه الإحصائيات المدرجة ضمن تقارير الوزارة المعنية.

الجدول رقم 2.2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2008– 2018.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مؤسسة خاصة	518900	570240	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1022231	1074236	1092908
مؤسسة عمومية	625	598	557	572	557	557	542	532	390	267	262
المجموع	519526	570838	619072	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503	1093170
كثافة م ص م [1]	15	16	16	18	20	21	21	23	25	26	27

النسبة%	العدد	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسداسي الأول لسنة 2018.
0.629	6877	الفلاحة
0.269	2936	المحروقات: الطاقة والخدمات المتصلة بها
16.696	182477	البناء والأشغال العمومية
8.842	97728	الصناعات التحويلية
51.367	338201	الخدمات _تحتوى على المهن الحرة.
22.096	241494	الحرف التقليدية
%100	1092908	المجموع

م ص م [1]: تعبر كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن عدد هذه المؤسسات لكل ألف نسمة.

المصدر: WWW.MDIP.DZ، تم الاطلاع عليه يوم: 01/ 11/ 2018، الساعة :16.00

- Bulletin d'information statistique de la PME_ ministère de industrie – n^0 18, n^0 20, n^0 22, n^0 24, n^0 26, n^0 28, n^0 29, n^0 31, n^0 32, n^0 33

يتضح من خلال الجدول رقم **2.2** أن: العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والتي تعكس عدد المشاريع المقاولاتية في الجزائر، شهدت ارتفاعا مستمرا من سنة إلى أخري؛ حيث مع نهاية سنة 2018 تم إحصاء ما يقارب 1092908 مؤسسة بكثافة تقدر بـ: 27% لكل ألف نسمة، بعدما أن كانت 518900 مؤسسة سنة 2008 بنسبة كثافة قدرت بـ: 15% لكل ألف نسمة، وهذا راجع إلى السياسة الاقتصادية المنتهجة والرامية إلى دعم وتمويل المشاريع المقاولاتية، وذلك من خلال سياسات الدعم الحكومي، والبرامج التوجيهية واستحداث آليات لتنشيط وإزاحة العراقيل عن هذه المؤسسات، كل هذا يصب في سبيل مسعى تحقيق اقتصاد وطني متنوع، وباختلاف ذلك شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية

تراجع في عددها من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 2008 حوالي 625 مؤسسة، ليبدأ عددها في الانخفاض مع سنة 2015؛ حيث تم إحصاء 532 مؤسسة وتفسير هذا الانخفاض هو حتمية الظرف الاقتصادي الصعب الذي فرضه تراجع أسعار البترول مع بداية سنة 2014، واستمر هذا التراجع إلى غاية 2018، حيث وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي262 مؤسسة.

من جهة أخرى نلاحظ وجود تباين في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر، بين مختلف قطاعات النشاط؛ حيث أن أكثر من نصف هذه المؤسسات في مجال الخدمات- بما في ذلك المهن الحرة- قد بلغ عددها مع نهاية السداسي الأول من سنة 2018 ما يقارب 338201 مؤسسة خاصة، بينما يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الثانية بـ:182477 مؤسسة، أي بنسبة 16.96%، وهي نسبة مرتفعة نوعا ما مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، ومناط ذلك حسب تحليلنا يعود إلى سياسية الدولة التي تهدف إلى تدارك التأخر المتعلق بهذا القطاع لاسيما في مجال البني التحتية والسكن، مما ساهم في قيام العديد من المقاولات الخاصة في هذا الشأن، وتتوزع باقي القطاعات الأخرى: الصناعة التحويلية بـ:8.84%، الفلاحة بـ: 0.62%، وأخيرا قطاع المحروقات: الطاقة والخدمات المتصلة بها:0.26%.

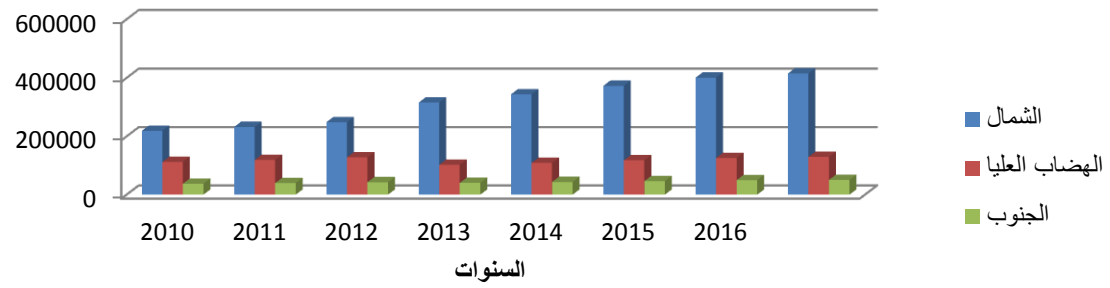
الجدول رقم 3.2: جغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2010-2017.

السنة / المنطقة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الشمال	219270	232664	248985	316364	344405	373337	401231	415242
الهضاب العليا	112335	119146	128316	102533	108912	118039	126051	129767
الجنوب	37714	39951	42816	40517	43672	46525	50104	50801
المجموع	369319	931761	420117	459414	946989	539701	577386	595810

المصدر: WWW.MDIP.DZ

Bulletin d'information statistique de la PME_ ministère de industrie – n^0 18, n^0 20, n^0 22, n^0 24, n^0 26, n^0 28, n^0 "30, n^0 23, n^0 33.

الشكل رقم 3.2:جغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2010-2017



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول (3.2).

نلاحظ من خلال التمثيل البياني والجدول **3.2** أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في مناطق الشمال؛ حيث بلغ عدد المؤسسات سنة 2010 في الشمال 219270؛ بينما تم إحصاء ما يزيد عن 37714 مؤسسة، ومع نهاية سنة 2017 تم استحداث 415242 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وبالمقابل بلغ عددها في الجنوب 50801 مؤسسة، ويرجع هذا التباين إلى طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان، حيث أن أغلبهم يتمركز في الشمال.

ثانيا: مؤشرات المقاولاتية في الجزائر.

ولقد جاءت الجزائر في المراتب الأخيرة لمعدل المقاولات الناشئة من بين 78 دولة شملها المسح سنة 2013؛ حيث يلاحظ من الجدول رقم 4.2 تسجيل انخفاض ملحوظ في مؤشر المقاولاتية الناشئة؛ إذا انخفض من 11.3% إلى 1.62% سنة 2012، وهذا ما يعكس نسب الفرص المتاحة والغير مستغلة في الاقتصاد الجزائري وعدم تشجيع نشأة مثل هذا النوع من منظمات الأعمال، وهو نفس الشيء بالنسبة لمعدل ملكية المؤسسات الجديدة حيث نجده منخفضا والجزائر تقع في المراتب الأخيرة مقارنة بالدول التي شملها المسح، وهذا الترتيب يعكس تفضيل الفرد الجزائري التوظيف في مؤسسات أخرى مثل مؤسسات القطاع العمومي.

وبالنسبة لمعدل الأنشطة المقاولاتية المبكرة نجده انخفض من حوالي16,7% سنة 2009، إلى نحو 4,9% سنة 2013، وهذا ما يعطى صورة واضحة عن مناخ الاستثمار في الجزائر، والذي يتميز بطول الإجراءات الإدارية المعتمدة لإنشاء مؤسسة خاصة والتكاليف المرتفعة لخلق مؤسسة.

ويشير ارتفاع معدل ملكية المؤسسات القائمة من معدل النشاط المقاولاتي، إلى أن البلد يعمل على تشجيع وتطوير المؤسسات من خلال توفير البيئة المناسبة لنمو المؤسسات وضمان استمرارها، وفي الجزائر

نلاحظ أن هذه النسبة جاءت منخفضة، مما يعطي صورة واضحة عن تقصير الدولة في تقديم الدعم الكافي لأصحاب المؤسسات بغية تنمية أعمالهم، إضافة إلى تزايد توقف المؤسسات المنشأة من قبل الأفراد، إلا أن انخفاض معدل توقف المؤسسات في الجزائر يعتبر نتيجة إيجابية؛ حيث امتلك المقاولون سنة 2013 نحو 3,3% من المؤسسات المقاولاتية ثم قاموا بتوقيف النشاط، هذه النسب تضع الجزائر ضمن الدول التي تمتاز بمعدل منخفض لتوقف مؤسساتها، إلا أن انخفاض هذا المعدل لا يعكس ازدهار النشاط المقاولاتي؛ حيث أن ذلك يعود إلى العدد القليل لهذه المؤسسات وليس لنسبة المؤسسات التي توقفت عن نشاطها.

وبالنسبة لمعدل دخول المقاولاتية بداعي الضرورة أو بداعي المعيشة من معدل "TEA" في الجزائر فقد ارتفع سنة 2011 إلى 36.5%، وهذا نتيجة للدعم المقدم للأفراد لخلق نشاط مقاولاتي، ومن ثم خلق فرص عمل، ثم انخفضت هذه النسبة إلى نحو 21.3% سنة 2013، أما عن المقاولاتية بدافع التطور كنسبة من معدل فقد ارتفعت من نحو 46.4% سنة 2011 إلى62.3%، وذلك يعكس زيادة إدراك الأفراد للفرص الموجودة في الاقتصاد الجزائري مع تزايد ثقافة روح المقاولاتية لدى الشباب خاصة الجامعيين منهم[1].

الجدول رقم 4.2: النشاط المقاولاتي في الجزائر حسب المرصد العالمي للمقاولاتية (GEM).

السنوات / النشاط المقاولاتي	2009	2011	2012	2013
معدل المقاولاتية الناشئة	11.3	5.3	1.62	2.2
معدل ملكية المؤسسات الجديدة	5,6	4	7	2.6
معدل الأنشطة المقاولاتية في المرحلة المبكرة (TEA)	16.7	9.3	9	4.9
معدل ملكية المؤسسات القائمة	4.7	3.1	3	5.4
معدل توقف المؤسسات عن العمل	7.9	9.5	7	3.3
المقاولاتية بدافع الضرورة (نسبة من معدل TEA)	18	36.5	30	21.3
المقاولاتية بدافع التطور (نسبة من معدل TEA)	51	46.4	47	62.3

المصدر: مجدوب بحوصي وعمار عريس، استراتيجية الذكاء الاقتصادي لاستدامة المقاولاتية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد (1)، العدد(2)، جامعة طاهري محمد – بشار، ص228.

[1] مجدوب بحوصي وعمار عريس، استراتيجية الذكاء الاقتصادي لاستدامة المقاولاتية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ، العدد الأول، جوان 2017، جامعة طاهري محمد-بشار، ص228.

المطلب الثاني: مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أهم روافد التنمية الاقتصادية، فهو يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وفي ما يلي جانب من مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني لسنة 2017؛ حيث يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشغيل 2601958 عامل، كما يساهم في الصادرات بحوالي23 مليون دولار والواردات بحوالي 18مليون دولار[1].

1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

الجدول رقم 5.2: عدد مناصب الشغل التي توفرها PME خلال الفترة 2008 إلى غاية 2017.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012
مناصب العمل	1540209	1546584	1625686	1724192	1848117
السنة	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
مناصب العمل	2001892	2157232	2371020	2540698	2655470

المصدر: WWW.MDIP.DZ

- Bulletin d'information statistique de la PME_ ministère de industrie – n^0 18, n^0 20, n^0 22, n^0 24, n^0 26, n^0 28, n^0 29, n^0 31, n^0 32, n^0 33.

من خلال الجدول السابق والذي يوضح تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ما بين 2008 إلى2017، نسجل أن عدد مناصب الشغل بلغ 2655470 منصب عمل، بعدما أن كان سنة 2008 يقدر بـ1540209، ثم أخذ في التزايد سنة 2013 وأصبح 2001892، وترجع هذه الزيادة في مناصب الشغل، إلى نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تشغل أكثر من 98% من العمال.

[1] ياسر عبد الرحمان وبراشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03،جامعة جيجل، جوان 2018، ص227.

إن التقييم من الناحية الكمية لا يكفي لإعطاء صورة حقيقة عن مناصب في الشغل واستقرارها، فلقد عرفت الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين توجها نحو سوق العمل المؤقت، حيث بلغت نسبة العمل الدائم سنة 2015 نسبة 38,24% وفي سنة 2010 قدرت بـ: 33.4% وارتفعت نوعا ما لتصل إلى42,87%.

2- مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة.

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة باختلاف طبيعتها القانونية، ومجالات نشاطها في مختلف الدول التي تبنت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتنمية الاقتصادية، ولإبراز هذه القيمة المضافة، نبرز ذلك حسب قطاع النشاط الذي تنشط فيه والطابع القانوني الذي تنتمي إليه:

الجدول رقم 6.2: القيمة المضافة لأهم القطاعات الاقتصادية لسنة 2015 و2016.

قطاع النشاط	القيمة المضافة (الوحدة مليار دج)		النسبة	
	2015	2016	2015	2016
الفلاحة	1936,37	2140,29		
الخاص			99,05	99,30
العام			0,91	0,69
البناء والأشغال العمومية	1850,76	1990,03		
الخاص			81,78	83,05
العام			18,21	16,92
النقل	1660,76	1796,97		
الخاص			84,38	82,85
العام			15,61	17,14
خدمات التوريد للمؤسسات	214,52	228,92		
الخاص			72,34	68,58
العام			27,65	31,41

الفندقة والإطعام	212,78	240,39	
الخاص			80,99
العام			19
الصناعة الفلاحية والغذائية	353,71	389,57	
الخاص			86,89
العام			13.10
صناعة الجلود والأحذية	2,78	2,83	
الخاص			89,92
العام			10,07
التجارة والتوزيع	2259,33	2341,23	
الخاص			94,12
العام			5.87

80,06	
19.93	
87,47	
12,52	
86,57	
13,42	
94,19	
5,80	

المصدر: Bulletin d'information statistique de la PME_ ministère de industrie – n^0 32.

من خلال الجدول **6.2** نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق قيمة مضافة خاصة أو عامة وهي في ارتفاع من سنة إلى أخرى؛ حيث بلغت القيمة المضافة المحققة سنة 2015 بـ:8491,01 مليار دج بينما قدرت سنة 2016 بـ: 9130.23 مليار دج، وفي الوقت نفسه نلاحظ تراجع القطاع العام أمام التطور التدريجي لمكانة القطاع الخاص في الاقتصاد، وذلك في معظم فروع النشاط كالزراعة والبناء والأشغال العمومية، النقل والمواصلات، والصناعية الغذائية، بينما لا تساهم باقي الفروع كالفندقة، والإطعام وخدمات المؤسسات وصناعة الجلود.

المطلب الثالث: معوقات بيئة الأعمال في الجزائر.

لا تزال وتيرة إنشاء (م ص م) في الجزائر تعاني تباطؤا كبيرا، بالرغم من الآليات والقوانين الكثيرة التي وضعتها الدولة لدفع هذا القطاع، ومن هنا وجب البحث في أسباب هذا التباطؤ، ومحاولة التعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه منشئي المؤسسات في الجزائر وتحد من فعالية هذا النوع من المؤسسات في القضاء على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، وبالرغم من التداخل الكبير بين هاته المعوقات فإنه يمكن أن نجملها فيما يلي[1]:

أولا: التدفق الفوضوي للسلع المستوردة.

إن المشكلة الكبيرة التي تواجه المستثمرين المحليين الجزائريين في مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة هي مشكلة التدفق الفوضوي للسلع والمنتجات الأجنبية المستوردة، التي تتميز بجودة عالية وأسعار أقل من الأسعار المحلية، ويعتبر التدفق الفوضوي للسلع الأجنبية من أشد العوائق التي تؤثر سلبا على إمكانية المستثمر المحلي في التوسع، وبالتالي تؤثر بصفة مباشرة على منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمستثمرين الناشئين، وضمن مجال التدفق الفوضوي للسلع الأجنبية يمكن لنا التطرق إلى النقاط التالية:

- الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية.
- التذرع بالحرية الاقتصادية، وشروط تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة؛ مع أن هذه الأخيرة تكرس وتقبل مبدأ حماية المنتج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية ودعم النشاطات والصناعات الناشئة التي يهددها الاستيراد.
- غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية، الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية.

[1] Meliani Hakim, Bouadam Kamel, la PME-PMI Algérienne: passé et perspectives, intervention dans la recueille de communication session international; le financement des petites et moyennes projet et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif 25/28 Mai 2003, P1.

ثانيا: العراقيل الهيكلية.

ويمكن إجمالها فيما يلي:

– عدم توفر أجهزة تدخل (عمومية أو خاصة) لحل كل مشكل يواجه المستثمر أثناء فترة الاستغلال.

– غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات؛ نظرا لعدم وجود الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة دقيقة، وغياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع وهو ما يستوجب تشخيصا دقيقا للمؤسسات المصغرة.

– غياب المختصين في اقتصاديات المصغرة وتنميتها، وهي امتداد للمشكلة السابقة الذكر، ولعل القصور الناتج في المشكلة الأولى هو سبب غياب الإطار المتخصص في هذا المجال وأساليب تنمية ومتابعة التطورات في ذلك هناك ضرورة ملحة توجيه الإطارات العلمية، نحو الاهتمام بهذا القطاع على عدة مستويات مثل البحث العلمي، التنظيم، الإدارة، التمويل، ونقل التكنولوجيا المطلوبة.

– غياب ثقافة مؤسسية، لا شك أن المجتمعات المتطورة حققت الإنجازات والنجاحات بفضل العلوم التي توصلت إليها، والقدرات التي حققتها من ورائها، والملاحظ أن إدارة الأعمال والأنشطة الاقتصادية والتجارية استقرت على قواعد مستمدة من العلوم المختلفة، ونصيب المؤسسات المصغرة هناك لا يكاد يذكر، واستنادا إلى هذه الحقيقة هناك ضرورة تحتم إيجاد وسيلة تنظم دخول الفكر المؤسسي إلى المؤسسات المصغرة[1].

ثالثا: طبيعة النسيج الاقتصادي الوطني: تتميز الجزائر على غرار الدول النامية بمعدلات بطالة مرتفعة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي أدى إلى ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المقاولاتية بصفة عامة؛ حيث أن اغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة تتميز بتخلف التكنولوجي وضعف النشاطات الإبداعية، الضعف المالي، وكذا ضعف التسيير الاستراتيجي المؤسسة[2].

رابعا: الثقافة، التعليم والتكوين: في الجزائر، تعتبر الثقافة المقاولاتية ثقافة جديدة عكس الدول المتقدمة حيث أن روح المقاولاتية مغروسة لدى الأفراد، أين يعتبر المقاول كنموذج في المجتمع، الفشل كتجربة، الاتجاه نحو المقاولاتية اختيار جذاب، من جهة أخرى، نظام التربية والتعليم لم يوفر تكوينا حول المقاولاتية أو أي نوع من نشاطات التوعية إلا حديثا رغم كون مؤسسات التعليم والتكوين هي المكان الأنسب لضمان إمدادات

[1] هرقون تفاحة، سياسات دعم المؤسسات المصغرة وأثارها على التشغيل ـ دراسة حالة ولاية تيارت، مرجع سبق ذكره، ص108.

[2] أمينة مزيان وإيمان خديجة عماروش، دعم وتشجيع المقاولاتية كأبرز آلية للقضاء على البطالة في الجزائر، AL- RIYADA For Business Economics، مرجع سبق ذكره، ص46.

مستمرة من الأفراد الذين يملكون أفكار جديدة، وتكنولوجيات ومعارف جديدة مما سيؤدي إلى خلق فرص أعمال جديدة، قادرة على إطلاق مشاريع ابتكاريه ناجحة، وهذا ما يدعم بقوة فكرة ضرورة دمج برامج تعليم المقاولاتية في كل التخصصات على جميع المستويات.

- **الإبداع والابتكار**: غالبا ما تربط نظرية التنمية الاقتصادية بين إنشاء المشاريع الابتكارية وتطور البحوث العلمية، لكن على الرغم أنما يبدو هو أن الجزائر تولي أهمية كبيرة للبحث العلمي، إلا أن التسويق الناجح للبحوث والتطوير يبقى محدودا للأسباب التالية: ضعف مشاركة القطاع الخاص، ضعف البنية التحتية لتثمين البحوث العلمية وتسويقها خاصة في مجال رأسمال المخاطرة والهندسة التسويقية للبحوث العلمية حيث، تقريبا لا يوجد إلا الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية (ANVREDET)، التي في الواقع لا تؤدي دورا كاملا في تعزيز الابتكار والإبداع، يضاف إلى ذلك، ضعف توفر المعلومات والمنشورات العلمية محدودية عدد الفرق البحثية، وهذا ما يفسر قلة الأصالة والإبداع في المشاريع المقاولاتية التي هي أغلبها نشاطات تقليدية، أين يحاكي المقاول لنشاطات الموجودة سابقا دون البحث عن التمييز عن المنافسين؛ حيث يفضل النشاط في القطاعات السهلة (العقارات والنقل بين المدن، تجارة المواد الغذائية...) على حساب النشاطات التي تتطلب أجال أطول لتحقيق المردودية (الزراعة، والحرف، والإنتاج، وما إلى ذلك) مما يؤدي دائما إلى تشبع السوق بمثل ذلك هذا النوع من النشاطات.

- **ضعف مؤهلات المقاول**: خاصة فيما يتعلق بالرؤية الاستراتيجية، نمط التسيير، التنظيم وشبكة علاقات الأعمال لما يؤدي في العديد من المرات إلى فشل المقاول، فكما تبينه دراسات "GEM" تملك الجزائر معدلا منخفضا من الأفراد الذين يملكون المهارات والمعرفة اللازمة لإنشاء مؤسسة، من جهة أخرى هيمنة النشاطات المصغرة والحرفية لا يسمح بتطوير هذه المهارات، إضافة إلى نقص التكوين كما أشرنا إليه سابقا، مما يجعل أغلب المقاولين لا يملكون الكفاءة التي تسمح بجاد المشاريع الإبداعية، والقيام بدراسة سوق بدعوى انجاز مخطط أعمال فعال يسمح بتشخيص توقعات... مما يؤدي دوما إلى مشاكل مالية وتقنية تعرقل تقدم المقاول في مساره[1].

[1] أمينة مزيان وإيمان خديجة عماروش، دعم وتشجيع المقاولاتية كأبرز آلية للقضاء على البطالة في الجزائر، AL- RIYADA For Business Economics، مرجع سبق ذكره، ص47.

- **الصعوبات المالية:** يعتبر التمويل العائق الرئيسي لممارسة الأعمال خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل البنكي (البنوك مازالت تعتبر الحلقة الأضعف في تنمية المشاريع المقاولاتية) الذي يفسر عادة بمستويات المخاطرة العالية وعدم ربحية العملية (كون المبالغ صغيرة نسبيا)[1].

المطلب الرابع: محددات الممارسة المقاولاتية في الجزائر.

مع مرحلة الانفتاح الاقتصادي وباعتبار أن السوق الجزائرية سوق بكر، ومجال خصب للاستثمار فإنها تتوقف على جملة من المصاعب يجب على المقاولين والمستثمرين معرفتها حق المعرفة، ومحاولة التغلب عليها والتكليف معها للحصول على أكبر فرص للأعمال، تتمثل هذه المحددات فيما يلي[2]:

- **السلع الصينية:**

الحمى الصينية رافقت انفتاح السوق الجزائرية، والتجار غير الشرعيون ذهبوا بعيدا وبشكل سريع، فلقد لعبوا دورا وعرفونا بالمنتجات، مصادر التموين، المفاوضات المتعلق بها، حصة الصين في الواردات الجزائرية لم تتوقف عن النمو، السوق الجزائرية أصبحت مشبعة بالبضاعة الرديئة والمغشوشة، ففي فترة سابقة تمكن التجار من تضليل المستهلك، وهذا لا يعني بالضرورة أن الصين تنتج سلع رديئة فقط، والدليل على ذلك هو أن 50% من منتجاتهم تصدر إلى فرنسا وإسبانيا وجهات أخرى، ومن هنا يجب التفكير في منافسة المنتجات النهائية الصينية من النوع الرديء، اعتمادا على صناعة منتجات جديدة انطلاقا من مواد صينية جيدة، وعليه فإن المقاول الجزائري يتوجب عليه أن يلم بمثل هذا المحدد، ويحاول إعادة السيطرة على السوق الجزائرية التي غزتها السلع الصينية الرديئة.

يتجلى الأثر السلبي للسوق الموازي على تطور القطاع الخاص في كونه يعد منافسا غير شرعي في النشاط الاقتصادي، لا يتحمل أية تكاليف مما يساعد على تصريف منتجاته وخدماته بأسعار أقل، عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تشتغل بطريقة رسمية وقانونية، ينجر عنها تحمل عدة تكاليف أهمها دفع الضرائب مما يساهم في ارتفاع أسعار منتجاتها بشكل يجعلها في حالة عدم قدرة على المنافسة، زيادة على ما ينجر من خرق لحقوق الملكية من طرف السوق الموازي، مما يحد من رغبة المستثمرين في دخول السوق وتحمل المخاطرة

[1] BOUZARC, Les PME/PMI en Algérie: contraintes, soutien étatique et impact sur l'emploi, 10ème forum international et 8e écoledoctorale de l'association tunisienne des économistes, Hammamet, 5-6-7 juin 2014, p 2.

[2] لونيسي ريم، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف 02، 2015/2014، ص 221، 222.

لعلمهم المسبق بعدم توافر مناخ نزيه للمنافسة بشكل يحد من اتساع تواجد القطاع الخاص الرسمي في النشاط الاقتصادي.

إن العائدات المتحصل عليها من السوق الموازي تحدث خللا في الاقتصاد الوطني، والنشاط الاقتصادي للقطاع الرسمي الخاص، لذلك يجب على أي مقاول معرفة تفاصيل هذه السوق، ليتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص استثماراته وتكاليفها، وكذا أسعار السلع والخدمات المختلفة.

- **المؤسسات العائلية:**

العائلة هي مجال للتعاون، تحل الثقة مكان المصلحة أو المنفعة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية تأسست على الشكل المتعارف عليه، حول ديناميكية زوجية (زوج وزوجة وأحيانا الأولاد)، أما الجزائرية فيدور هيكلها حول روابط الدم (الأب والأبناء، وأحيانا الأعمام والأخوال)، أما الزوجات وزوجات الأبناء وبقية الأقارب فهم في الغالب على هامش عمليات الإنتاج واتخاذ القرار، ويشير النظام الأبوي إلى نمط وتوزيع السلطة داخل الأسرة الجزائرية على أساس هيمنة الرجل على المرأة، وهيمنة الكبار على الصغار، مما يعني توزيعا هرميا على محوري السن والجنس[1].

- **القطاع الخاص:**

يتميز القطاع الخاص الجزائري، بأنه عبارة عن تشكيلة من المؤسسات الفردية العائلية الصغيرة الحجم تعاني من ضعف رأس المال المستثمر، قلة المؤهلات الفنية لليد العاملة، وتستخدم تكنولوجيا أقل تطورا؛ حيث تتجه إلى المجالات التي تتميز بارتفاع الأرباح ولا تخضع لأي رقابة سعرية أو تنظيمية من جانب الدولة، فالمتتبع للقطاعات الأكثر استثمارا في الجزائر –خلال السنوات العشرة الأخيرة– يراها تتجه نحو قطاعات التجارة والخدمات والأشغال العمومية، على حساب القطاع الإنتاجي ما يؤكد عدم فعالية المقاول الجزائري من جهة وتخوفه من العملية الإنتاجية من جهة أخرى، هذه الأخيرة تتسم بارتفاع المخاطرة من أجل الالتفاف على المنافسة المباشرة مع المنتج الأجنبي –خاصة الصيني – ويكتفي بدور الموزع والمسوق لها[2].

[1] لونيسي ريم، المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 223.

[2] توفيق خذري وحسين بن الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقي الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي يومي 5 و6 ماي 2013، ص11، 12.

- **العناقيد الصناعية:**

سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة، سواء في إطار التكامل (الأمامي أو الخلفي أو الأفقي) من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا أو حتى المستهلكين قنوات التوزيع...، فالعناقيد الصناعية تعد داعما حقيقيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –بشكل خاص – من خلال وجود نوع من الارتباط والتكامل في إطار التعاون والمصالح المشتركة...، وهنا يبرز دور المقاول القادر على الإبداع سواء من خلال إنتاج منتج جديد أو تجديد منتج سابق، أو اختراق أسواق جديدة من جهة، أو إنشاء تشكيلة علاقات مع مؤسسات أخرى تمكنه من إيجاد موقع لنفسه، في إطار العنقود الصناعي والاستفادة من سلاسل القيمة للمؤسسات الأخرى[1].

المبحث الثالث: آفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر من خلال الاستفادة من تجارب دول رائدة.

إن تجسيد المشاريع المقاولاتية يتم من خلال مسار متعدد المراحل، انطلاقا من فكرة المشروع إلى غاية تجسيده وتطويره وعليه، لا يجب أن يرتكز الدعم فقط على المرحلة الأولية للإنشاء، وإنما ينبغي أن يؤثر أيضا على الخصائص الفردية للمقاول (إمكانياته، تصوراته، دوافعه)، الخصائص الجماعية أي تعزيز الثقافة المقاولاتية وأخيرا خصائص محيط المؤسسة (التمويل، التعليم، التكوين، هيئات الدعم)، والبنية التحتية للاقتصاد.

المطلب الأول: عرض تجارب دولية في ميدان المقاولاتية.

تظهر التجارب العملية للمشاريع المصغرة، في بعض الدول المتقدمة أن الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من المشاريع، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي لهذه المشاريع المقاولاتية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، مما دعا الكثير من الدول للقيام ببرامج متعددة لتنميتها، وهذا ما تؤكده تجارب العديد من الدول مثل اليابان والصين والهند وغيرها من الدول الآسيوية.

1- **التجربة الأمريكية:** منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة قومية، تستهدف دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة حتى يمكنها أن تلعب دورا أكبر في التنمية

[1] توفيق خذري وحسين بن الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص12.

الاقتصادية، والوصول إلى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسة القومية على عدة محاور نوجز أهمها فيما يلي [1]:

– إنشاء جهاز حكومي مركزي عام 1953 يعرف باسم: "الإدارة الاتحادية للمنشآت الصغيرة "، ليكون بمثابة الجهة المختصة عن تنفيذ السياسة القومية العامة، وتنمية وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويعتبر تشجيع ومساعدة المشروعات الصغيرة إحدى الوسائل الفعالة لزيادة عدد الوحدات الإنتاجية المتنافسة، وبالتالي الاقتراب تدريجيا من حالة المنافسة الكاملة.

– منح المشروعات الصغيرة إعفاءات ضريبية، فقد نص قانون الضرائب الاتحادي الذي صدر عام 1981 على: تخفيض ضرائب الدخل على الإيرادات ليصل إلى2 % في حالة المشروعات الصغيرة .

– مراكز تطوير المنشآت الصغيرة، المعاهد والجامعات حيث تقدم استشارات وحلقات نقاش وتدريب[2].

– وضع نظام تمويلي لمساعدة المشروعات الصغيرة يعتمد على مجموعة العناصر التالية:

1– إنشاء شركات متخصصة في إقراض المشروعات الصغيرة لشراء الآلات والخدمات أو لزيادة رأس المال العامل، ويجوز أن تصل قيمة القرض المقدم إلى أربعة أمثال حصة صاحب المشروع الجديد.

2– إعطاء قروض ميسرة لأصحاب المشروعات الصغيرة، أو تلك التي يمتلكها القصر أو السيدات أو المعاقون أو المحاربون القدامى أو التي تواجه مشاكل في السوق المحلية، ضمان القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للمشروعات الصغيرة، وقد تصل نسبة الضمان هذه إلى نحو 90%من القروض الممنوحة للصناعات الصغيرة، كما تلعب المنظمات الحكومية دورا في مساعدة وتطوير المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إدارة المشروعات الصغيرة، ومراكز تطوير هذه المشروعات ورابطة خدمات الإداريين المتقاعدين .

[1] تركي الشمري ورمضان شراح، نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال الموسوم تحت عنوان "نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط" يوم 09-10-11 سبتمبر 2014، جامعة الملك سعود، السعودية، ص127.

[2] سمير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة– نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، مكتب محافظة قلقيلية، 2010، فلسطين، ص 31.

2- **التجربة الصينية**: أصبحت التجربة الصينية مثار دهشة العالم أجمع لما حققته من إنجازات بدأت آثارها تتضح بشكل واضح على الاقتصاد العالمي، ومن المتوقع لهذه التجربة أن تصبح الأكبر اقتصاديا في العالم بحلول عام 2030، فقد بلغت صادرتها أربعة مليارات، وواردتها ثالثة مليارات دولار عام 1972، ووصل كل منهما إلى 9.194 و8.165 مليار دولار على التوالي عام 1999، وكانت الصين أكبر دائن لأمريكا؛ حيث أصبح فائض الميزان التجاري بينهما لصالحها بنحو 400 مليار دولار، وفي عام 1997، وبلغت التجربة الصينية ذروتها؛ حيث حققت أعلى معدل نمو على الإطلاق لأي دولة وهو 9,7%، وقد بدأت تجربة الصين الجديدة على يد "**ماو تسى تونج**" في أكتوبر عام 1949.

ومن عوامل نجاح هذه التجربة: الاعتماد على العلوم والتكنولوجيا والمعلومات الكافية عن جميع الأسواق التي تصدر إليها، بالإضافة للعمل الجاد المستمر، ونوضح فيما يلي أهمية هذه المشروعات للاقتصاد الصيني وإجراءات تشجيع هذه المشروعات، وفي ما يلي مجموعة من الإحصائيات:

- تشير الإحصائيات إلى وجود 8,5 مليون شركة بالصين، 99 % منها تعتبر شركات صغيرة ومتوسطة مملوكة للدولة، وتحقق هذه المشروعات 60 % من إجمالي الناتج الصناعي، ويعمل بها 75 % من العمالة.

- يبلغ الناتج الصناعي وحجم صادرات الصناعات الصغيرة 60 % من إجمالي الناتج الصناعي للصين.

- تلعب الصناعات الصغيرة دورا هاما في تخفيف حدة البطالة في المدن والقرى الصينية؛ حيث توفر ثلاثة أرباع فرص العمالة، ومن أهم إجراءات تنشيط المشروعات الصغيرة في الصين ما يلي[1]:

- يتجه الفكر الاقتصادي الصيني نحو إصلاح الشركات والمصانع الصغيرة والمتوسطة أولا، من خلال بيعها ونقل ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص المحلي (الخصخصة) القادر على تدبير ثمنها والذي ستزداد ثروته بعد فترة، ويستطيع شراء المصنع والشركات الكبيرة في المستقبل بدلا من الاعتماد على الجانب معنوي، ذلك أن عملية الخصخصة تتم في التجربة الصينية بالتدريج حيث تبدأ خصخصة المشروعات المتوسطة ثم الكبيرة، وكما قررت الصين أيضا إقامة مناطق التنمية الصناعية والتكنولوجيا من

[1] تركي الشمري ورمضان شراح، نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 131 .135

خلال توفير القوة العاملة الرخيصة، والمواد الخام، والموارد المالية لتعزيز بناء البنية الأساسية في المناطق الجديدة.

3- التجربة الهندية: تعتبر التجربة الهندية من التجارب القديمة التي ارتبطت بداياتها برؤية "**المهاتما غاندي**" تجاه مقاومة الاحتلال البريطاني للهند، والتي ارتكزت على فلسفة الاعتماد على الذات اقتصادياً، وزيادة فرص التوظيف للمواطنين، من خلال تبني فكرة المشاريع الصغيرة. واستمر اهتمام الحكومة بدعم وتطوير المشاريع الصغيرة بعد الاستقلال، وكان "**المهاتما غاندي**" يردد دائما مقولة الاقتصادي الألماني "**شوماخر**" التي عبارتها: "Small is Beautiful"، أي كل ما هو صغير جميل، ويشكل تشجيع وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهم الموضوعات التي تعني الحكومة الهندية، وبالتالي السياسة الصناعية القومية فيها، ويرجع هذا الاهتمام إلى رغبة الحكومة في تشجيع هذه النوعية وتنميتها، كإحدى الوسائل التي تواجه البطالة والفقر الذي يعانى منه السواد الأعظم من الشعب الهندي.

- وتعرف المشاريع الصغيرة في الهند بالمشاريع التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 65 ألف دولار، أما المشاريع المتوسطة فهي التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية 750 ألف دولار، ويضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند أكثر من 3 ملايين وحدة صناعية، لقد تعددت أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرزها[1]:

1- الحماية: حيث أصدرت الحكومة قرارًا بتخصيص 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط؛ ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها وبالتالي الحماية والاستقرار. وفي نفس الوقت سمحت الحكومة للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الصغيرة بشرط تصدير 50% من منتجاتها للخارج مما يساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتوفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات.

2- التمويل: أتاحت الحكومة المجال أمام المشاريع الصغيرة للحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة.

[1] سمير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة- نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 28.

3- توفير البنية الأساسية لتلك المشاريع: وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا؛ وإقامة المجمعات الصناعية، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشاريع الكبرى، من خلال توفير البيانات والمعلومات، والفرص المتاحة، من خلال قاعدة بيانات متكاملة .

4- تتولى الحكومة الإشراف على هذا القطاع ومتابعته: من خلال جهاز خاص يسمى "إدارة الصناعات الصغيرة والريفية"، الذي يهدف إلى إعداد وتنفيذ السياسة القومية في مجال تنمية، وتعظيم دور مثل هذه المشاريع في الاقتصاد الهندي.

5- أنشأت الحكومة صندوقًا للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشاريع الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات رصدت له 50 مليون دولار، وبذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا بلا شك أكثر جدوى بالنسبة للاقتصاد القومي في الأجلين القصير والطويل.

المطلب الثاني: التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكننا إبراز برامج التعاون الجزائري الدولي في ميدان المقاولاتية في النقاط التالية:

1- برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي "MEDA".

تعيش الجزائر اليوم مرحلة جديدة من خلال التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا نتاج لجهود أربع سنوات من المفاوضات الصعبة والعسيرة والتي دامت 17 جولة، انتهت بالتوقيع النهائي بتاريخ 22 أفريل 2002، وتمت المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني في 26 أفريل 2005.

ومن بين مجالات التعاون بين الطرفين نجد برنامج "**ميدا**" كإجراء مكمل لاتفاقيات هذه الشراكة، وهو عبارة عن برنامج تعاون ثنائي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، يهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيل محيطها وتقديم الاستشارة والدراسة والتكوين، إلى جانب تحسين ظروف حصولها على القروض؛ حيث قام برنامج "**ميدا**" في مرحلته الأولى بتخصيص غلاف مالي قدره 62.9 مليون أورو، منها 57 مليون أورو ممولة من طرف الاتحاد الأوربي، وفي المرحلة الثانية اشتمل البرنامج على غلاف مالي قدره 106 مليون أورو ويهدف البرنامج لتأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية وتطوير الإنتاجية خلال الفترة (2010-2014) وتدعيم

التحول الاقتصادي من خلال دعم الإصلاحات الاقتصادية، وتطوير القطاع الخاص؛ قصد تهيئة الاقتصاد الجزائري لدخول في منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال[1]:

- تبني تطبيق جيد للتسيير.
- تدعيم الموارد البشرية من خلال التأطير والتكوين.
- إدراك واحتلال موقع جيد في السوق.
- تطبيق استراتيجية التنمية.

2- برنامج "GTZ" لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: من أجل دعم حركية إعادة الهيكلة التأهيل الاندماج، ونمو الصناعات في إطار تحرير وانفتاح السوق قد تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالتعاون بين دولة ألمانيا ووزارة المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة في الجزائر وهذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، ويتمثل الهدف العام للمشروع في محاولة الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة، من أجل استغلال الجيد لإمكانيتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل، ومن أجل تقليل من المنتجات المستوردة ومحاولة نفوذها للسوق الأجنبي أو التصدير[2].

3- **التعاون الجزائري الإيطالي:** حيث تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل 2002، من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليين، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا[3].

[1] زيتوني صابرين، التعاون الدولي في مجال ترقية تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 04، سبتمبر 2015، ص313.

[2] زويتة محمد صالح، أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص123.

[3] قريشي يوسف، سياسات التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص73.

4- التعاون مع البنك العالمي:

تم التعاون مع فرع البنك العالمي وهو الشركة المالية الدولية التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع "برنامج شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات"، عن طريق برنامج واحد يعمل على وضع حيز التنفيذ "لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها، وسيتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط. وهدف البرنامج هو الرفع من عرض نوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد الإيجاري، وعقود تحويل الفواتير مع التكوين في الميدان، كما سيتم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة مع متعاملين أوروبيين[1].

5- التعاون الجزائري- الجنوب إفريقي: في إطار اللجنة المختلطة الجزائرية الجنوب الإفريقية الأولى، تم تسجيل أعمال تأهيل تقني وتسييري تخص فروع الرخام والصناعة المنجمية، وكذا انجاز دراسة من أجل وضع نظام إعلامي اقتصادي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع هذا الشريك.

6- **التعاون الجزائري الاسباني:** قد تم أيضا إبرام اتفاق مع الطرف الاسباني لتكوين تقنيين وإطارات مسيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الجلود، وهذا قصد تمكينهم من اكتساب تقنيات الإنتاج والتسيير الجديدة والمعمول بها في هذا البلد.

7- التعاون مع فرنسا: في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تم إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشطا اقتصاديا، ويتم التحضير لمشروع تعاون مع المجلس الجهوي "ALPHE RHOME" مع مجموعة من ولايات الشرق الجزائري (سطيف عنابة وقسنطينة)[2].

[1] غدير أحمد سليمة وكيحلي عائشة سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، 19/18 أفريل 2012، ورقلة، ص 14.

[2] عزيزي أحمد عكاشة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية-دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة وهران، ص ص 161، 165.

المطلب الثالث: استراتيجية ترقية وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نتيجة للمشاكل التي يعيشها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي يواجهها، قامت الحكومة في خطوة منها لإيجاد حل لهذه المشاكل بوضع سياسات لتطوير وترقية هذا القطاع والنهوض به وقد تجسدت هذه السياسات في:

1- سياسة تطهير العقار: من أجل تحسين استغلال العقار الصناعي، وإنهاء الفوضى في توزيع واستعمال الأراضي والقواعد العقارية، قامت الحكومة بإعادة تنظيمه في شكل شركات تقوم بالتكفل تدريجياً بتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط، لمساهمة الدولة والتخزين عبر كافة أرجاء الوطن بحيث يجد المستثمر في متناوله فضاءات مهيأة ومزودة بالوسائل والتسهيلات اللازمة لإقامة المشاريع[1] .

2- تفعيل المقاولة من الباطن: تعتبر المقاولة من الباطن من أفضل الوسائل المستخدمة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أكثر النشاطات جلباً للاستثمار، لهذا فقد أولت الدولة اهتمامها لقطاع المقاولة ضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فوضعت بذلك استراتيجية وطنية لتنظيم وترقية المقاولة والتي تجسدت في[2]:

- إنشاء مجلس وطني لترقية المقاولة (22 أفريل 2003)، والذي يلتقي فيه المقاولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المقاولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذا مع الشركاء الأجانب كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة له.

- كذلك إنشاء شبكة بورصات المقاولة (1991) وذلك تطبيقاً لمشروع (UNIDO) والتي تبعتها 3 فروع أخرى بقسنطينة سنة 1993 ثم وهران سنة 1997 ثم غرداية 1998.

3- تعزيز المنظومة المعلوماتية وترقية التشاور والتعاون: سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بناء نظام معلومات اقتصادي وإحصائي قوي وفعال، يمكن المؤسسة الاقتصادية والسلطات العمومية من استغلاله وقد أوكلت مهمة معالجة المعلوماتية إلى مؤسسات متخصصة في هذا المجال، فكان إنشاء مركز الدراسات وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي أعطى دفعاً جديداً لهذا القطاع، ومن أجل ترقية التشاور

[1] روضة جديدي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية (دراسة حالة ولاية الوادي) مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، بن عكنون - الجزائر، 2007/2006، ص46.

[2] علالي فتيحة وفاطمة الزهراء عراب، تنشيط المقاولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر، ورقلة 18-19 أفريل 2013، ص12.

تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري في 25 فيفري 2003 لترقية الحوار، وجمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل.

هذا وقد قامت الدولة في إطار دعمها لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء عدة هيئات تعمل على تقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المادية لصالح هذا القطاع، وتتمثل هذه الهيئات في[1]:

- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ 1996/08/09.
- تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار وذلك في 20 أوت 2002 .
- تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ في 18جويلية 1994.

-إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المقاولة، في 22 أفريل 2003 وذلك بهدف تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في الأسواق العالمية.

- إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 25-02-2003.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ANDPMI" وذلك في 03 ماي 2005 هذا إلى جانب هيئات أخرى من أهمها: غرف التجارة، المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية للعقار الصناعي صندوق ضمان قروض الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة، والقرض بالإيجار لشراء المعدات الثقيلة.

إن تبني ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة أصبح نهجا واستراتيجية لابد منها، إدراكا للدور المتميز لهذه المؤسسات، فقد اهتمت دول عديدة بإقامة المؤسسات والبرامج والسياسات المساندة والتي تهدف جميعها إلى خلق بيئة استثمار مشجعة ومنها[2]:

[1] روضة الجديدي ومحمد التهامي طواهر، تقييم التجربة الجزائرية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 02، جامعة الوادي، ديسمبر 2013، ص ص 291، 312.

[2] عبد الله غالم وحنان سبع، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، مداخلة ضمن فعاليات الملتقي وطني حول واقع وأفاق النظام المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 6/5 ماي 2013، ص10.

– **في مجال التمويل**: تعد إشكالية التمويل جوهر إشكالية تنمية المؤسسات المصغرة والمتوسطة، لذا ينبغي تنمية القدرات والسياسات المصرفية لصالح هذه المؤسسات، ويتمثل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة تقنيات مستعملة في ميدان منح القروض.

– **إقامة الدورات التدريبية المتخصصة لمالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: إن مالكي هذه المؤسسات في غالب الأحيان ليست لهم خلفية علمية تساعد على إحداث التوازن بين وظائف المؤسسة (الإنتاج، التسويق، المالية، التوزيع...)، لذا هذا النوع من الدورات يساعد على خلق نوع من القدرة على التعامل مع الأحداث ومواجهتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن تلعب هذه الدورات التدريبية عملية توعوية بمدى أهمية التنسيق، والعمل الجماعي، والاهتمام بالإبداع، والأسواق الخارجية.

– **إيجاد قنوات تنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة**: إن وجود المؤسسات الكبيرة والشركات الضخمة في الأسواق لا يمثل خطرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل على العكس إن وجود مثل هذه المؤسسات يساعد على خلق مؤسسات إضافية في حالة ما إذا كان هناك تنسيق، فمن المهم أن يلعب القطاع الحكومي دوره في تعريف حاجيات المؤسسات الكبيرة من السلع الوسيطة وتوجيهها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– **الأخذ بفكرة الحاضنات**: وهي تقنية جديدة لدعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التأسيس والانطلاق والتشغيل، وتدعى هذه الآلية المستحدثة بحاضنات الأعمال، التي يمكن تعريفها بأنها مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة، توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة، والقدرة على الاتصالات والحركة الضرورية لنجاح مهامها، وتقدم هذه المؤسسة خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر، والذين يرغبون البدء بإقامة مؤسساتهم بهدف تخفيف مرحلة الانطلاق، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة، والخروج من الحاضنة لإفساح المجال أمام مؤسسات أخرى في مراحل التأسيس الأولي للاستفادة منه[1].

[1] عبد الله غالم وحنان سبع، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، مرجع سبق ذكره، ص10.

خلاصة الفصل الثاني.

تبنت الجزائر مع بداية التسعينات توجها اقتصاديا تمثل في الاعتماد على نظام اقتصاد السوق، هذا ما مكنها من فتح أفاق جديدة للمقاولاتية، وكخطوة أولية قامت السلطات الجزائرية باتخاذ مجموعة من التدابير بغية إعادة التوازن لمؤشرات الاقتصاد الكلي، ومن ثم عملت على تبني المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق كتحرير الأسعار حرية المنافسة، وإنهاء الاحتكار الذي كانت تمارسه المؤسسات العمومية، وخصخصة جزء كبير منها.

حيث توصلنا في خاتمة هذا الفصل إلى أن من بين خصائص المقاولاتية في الجزائر على ضوء خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تتميز بالملكية المحلية، سهولة التأسيس والإنشاء، وأيضا كونها تعتمد في أغلب الأحيان على موارد ذاتية في التمويل، أما بالنسبة لأنواع المقاولين في الجزائر فقد صنفهم "**محمد ماضوي**" في دراسة نشرها سنة 2008 بعنوان: "الصور الجديدة للمقاولاتية في الجزائر"؛ حيث صنفت هذه الدراسة المقاولين في الجزائر إلى أربعة مجموعات من بينها: المقاولون المتحولون، المقاولون المجبرون، المقاولون المهجرون والمقاولون الورثة، هذا وتبرز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول، من حيث توازن هيكل النشاط الإنتاجي، تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات، وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي بالإضافة إلى العمل كصناعات داعمة للأنشطة الكبيرة والمتوسطة، كما استعرضنا مجموعة من المشاكل والمعوقات التي تواجه النشاط المقاولاتي، في الجزائر بدء بالمشاكل والمعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي، والمشاكل والمعوقات المتعلقة بالتسويق، ولما عرجنا على تطور مؤشرات المقاولاتية في الجزائر، توقفنا عند تقرير المرصد العالمي للمقاولاتية سنة 2013، حيث جاءت الجزائر في المراتب الأخيرة لمعدل المقاولات الناشئة من بين 78 دولة شملها المسح حيث يلاحظ تسجيل انخفاض ملحوظ في مؤشر المقاولاتية الناشئة إذا انخفض من 11.3% إلى 1.62% سنة 2012، وهذا ما يعكس نسب الفرص المتاحة والغير مستغلة في الاقتصاد الجزائري وعدم تشجيع نشأة مثل هذا النوع من منظمات الأعمال، وهو الشيء نفسه بالنسبة لمعدل ملكية المؤسسات الجديدة حيث نجده منخفضا، والجزائر تقع في المراتب الأخيرة مقارنة بالدول التي شملها المسح وهذا الترتيب يعكس تفضيل الفرد الجزائري، التوظيف في المؤسسات أخرى مثل مؤسسات القطاع العمومي.

الفصل الثالث

عرض أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة لدعم المقاولاتية في الجزائر

تمهيد الفصل الثالث.

قصد تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية النشاط المقاولاتي، عمدت الكثير من الدول خاصة المتطورة منها إلى اتخاذ العديد من الإجراءات لدعم وحماية هذه المؤسسات، وهذا لتعزيز قدراتها التنافسية ورفع كفاءتها الإنتاجية، وبالتالي جعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية، وتوفير مناصب الشغل وجلب الثروة، ومن جملة هذه الإجراءات والسياسات المنتهجة نجد برامج مرافقة حاملي المشاريع في إنشاء مؤسساتهم أو ما يعرف بالمرافقة المقاولاتية، والتي تهدف إلى زيادة عدد المقاولين أصحاب المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، هذه المرافقة الحكومية تتجسد في كل أشكال الدعم الحكومي المقدم بدء من توفير التمويل اللازمة إلى غاية التكوين والتدريب والتوجيه للشباب المقاول.

بعدما أخذ مصطلح المرافقة في السابق معنى الدعم، تطور فيما بعد هذا المفهوم ليشمل الجانب المالي وفي السنوات القليلة الماضية، صار الاهتمام منصب حول، خلق آليات ميكانيزمات للمرافقة، كالتكوين والتدريب والتوجيه وغيرها، والجزائر وعلى غرار باقي دول، قد باشرت سلطاتها العمومية وعلى رأسها وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بإنشاء العديد من الهيئات التي تعمل على دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة ومرافقتها، وهذا من أجل دعم عملية استحداث واستمرار المشاريع المقاولاتية عبر مختلف القطاعات هذا من جهة، وأيضا دعم استمرارية هذه المؤسسات ورفع تنافسيتها ومردوديتها من جهة أخرى. وتتوزع هيئات وأجهزة الدعم الحكومي المستحدثة بين هيئات دعم ومرافقة تقدم تمويل مالي (تمويلية)، وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ"، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC"، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"، وهيئات دعم ومرافقة لا تقدم دعم مالي (غير تمويلية) وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حاضنات الأعمال، دار المقاولاتية الجامعة، مراكز التسهيل...، وقصد التفصيل أكثر في هذه النقاط؛ قمنا بتقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول**: أجهزة الدعم المالي للمقاولاتية في الجزائر.
- **المبحث الثاني**: هيئات الدعم والمرافقة غير المالية للمقاولاتية في الجزائر.
- **البحث الثالث**: تحليل حصيلة نشاط أجهزة دعم ومرافقة نشاط المقاولاتي بولاية المدية للفترة 2008-2018.

المبحث الأول: أجهزة الدعم المالي للمقاولاتية في الجزائر.

مطلع التسعينات عرف الاقتصاد الجزائري ظهور وبروز توجهات وأسس اقتصادية جديدة، تعتمد في جوهرها على تشجيع الاستثمار الخاص والنشاط المقاولاتي بكل أنواعه، الأمر الذي نتج عنه ظهور هيئات عديدة قامت بإنشائها الحكومة الجزائرية بهدف دعم وتحفيز إنشاء المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة، إيمانا منها بالدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: رؤية تفصيلية حول جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ".

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف هذه الوكالة وأهدافها ومهامها، إضافة إلى الامتيازات التي تمنحها لأصحاب المشاريع في إطار دعم النشاط المقاولاتي، من خلال دعم إنشاء ومرافقة المؤسسات المصغرة بالإضافة إلى أهم أشكال التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" وأهم المعوقات التي تقف في وجه الوصول إلى تحقيق أهدافها.

الفرع الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للوكالة ومهامها.

1- تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ":

اعتبرت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أولى مبادرات الحكومة المثمرة في تدعيم نشأة القطاع الخاص وتحويل عوامل الزيادة والاستقلالية لدي الشباب؛ وذلك بالنظر لعدد المؤسسات المنشاة في إطار دعمها وعدد المناصب الموفرة من الشغل، فالوكالة نشأت سنة 1996 خلفا لصندوق مساعدة تشغيل الشباب- FAEJ – وباشرت نشاطها في سنة 1997، تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" من أهم هيئات دعم إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وخاصة المصغرة منها، بالنظر إلى مساهمتها الكبيرة في تطويل هذا النوع من المؤسسات من خلال تقدمه من امتيازات لتشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات ومشاريع صغيرة[1].

[1] مهني أشرف، المرافقة المقاولاتية أسلوب لنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر ـ دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ فرع الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة 2013/ 2014، ص127.

وتم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 الموافق لـ: 24 جوان 1996، بموجب المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ: 8سبتمبر 1996[1]، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق لـ: 6 سبتمبر 2003 وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة، ثم أصبحت تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة بناء على ما جاء في نص المادة 2 من المرسوم تنفيذي رقم 20-110 المؤرخ في 12 رمضان عام 1441 الموافق لـ: 5 ماي 2020[2].

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسعى لتشجيع كل الصيغ والمبادرات المؤدية إلى إنعاش قطاع تشغيل الشباب، من خلال إنشاء أو توسعة مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة 1996، مقرها الجزائر العاصمة ولها عدة فروع في كل ولاية من ولايات الوطن، حيث وضعت في البداية تحت سلطة رئيس الحكومة، وفي السداسي الثاني من سنة 2006، تم إلحاقها تحت وصاية وزارة التشغيل والتضامن الوطني؛ لذلك فهي تعتبر من هيئات المرافقة في إطار الاقتصاد الاجتماعي أو التضامني[3].

وبناء على المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96 ـ296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ8 سبتمبر سنة 1994 تم تعديل تسمية الوكالة في نص المادة 01 لتصبح تحت تسمية "**الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية**"[4].

---

[1] المرسوم التنفيذي 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ: 8 سبتمبر 1996 الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويحدد القانون الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الجزائر، 1996.

[2] المادة 02 و01 من المرسوم التنفيذي رقم 20-110 للمؤرخ في 12 رمضان عام 1441 الموافق لـ: 5 مايو 2020، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27، ص09.

[3] قوجيل محمد، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير فرع علوم اقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2008/2007، ص130.

[4] المادة 01، المرسوم التنفيذي 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني 1442 الموافق لـ22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95 ـ 296، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، ص09.

- **شروط اللجوء إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تتمثل شروط اللجوء إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في ما يلي[1]:**

- يجب أن يتراوح سن المستثمر ما بين 19 و35 سنة، مع إمكانية وصول السن إلى 40 سنة بشرط أن يتعهد المستثمر بخلق منصبي شغل دائمين إضافيين.

ـ يجب أن لا يكون المستثمر شاغر لمنصب شغل وألا تكون له أجرة، وأن لا يمارس أي نشاط حر.

ـ شهادة التأهيل العملية وشهادة الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها، كما يجب أن يكون في صحة جيدة وأن يكون عاقلا (**أنظر الملحق1**).

ـ ألا يتجاوز مبلغ الاستثمارات.000. 10.000 دج، وأن تتضمن المشاريع الاستثمارية نشاطات إنتاج السلع والخدمات.

ـ يجب أن تنشأ المؤسسة المصغرة الممولة على شكل شركة، ويأخذ الهيكل القانوني لها إحدى الأشكال التالية: شركة ذات أسهم (SPA) شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) الشركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة (EURL) وشركة التضامن (SNC).

ـ ضرورة المساهمة الشخصية للشباب، وتتغير هذه المساهمة حسب مبلغ الاستثمار.

2- مهام وأهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: إن الوكالة ولأجل تحقيق دعمها تحقيق الكامل للشباب المقاول؛ فإنها مكلفة بمجموعة من الصلاحيات والتي تقع على عاتقها لأجل الاضطلاع بمهمتها على أحسن وجه، وقد أبرز المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي 296/96 هذه الصلاحيات والتي يمكن تلخيصها في[2]:

- منح الدعم والمراجعة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- التكفل بتسيير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.

---

[1] بن شنهو فريدة وشعيب بغداد، استراتيجية دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ كحل لمحاربة البطالة ـ دراسة ميدانية لحالة وكالة ولاية تلمسان (2013/1999)، مجلة Revue d'étude sur les institutions et de développement، المجلد 1، العدد 1، جامعة تلمسان، الجزائر، 1 نوفمبر 2014، ص114.

[2] نصيرة العايب، إشكالية الاندماج المهني للشباب عبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ دراسة حالة لعشرة مؤسسات مصغرة، رسالة ماجستير تخصص علم اجتماع المعرفة والمنهجية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، السنة 2011/2010، ص89.

- تشجيع كل مبادرة من أنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص علي احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدي المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار.
- تشجيع كل أنشطة الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج تكوين والتوظيف الأولي[1].
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي، المتعلق بممارسة نشاطهم.
- تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصاديا، واجتماعيا.
- تقديم الاستثمارات ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب والتعبئة. **(أنظر الملحق2)**.
- تقديم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشايع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها[2].

وللوكالة عدة أهداف ذات طابع اقتصادي، وثقافي، تعليمي، إضافة إلى الأهداف الاجتماعية[3]:

❖ **أهداف اجتماعية:**

لقد خلقت الوكالة لتشغيل الشباب، وتحقيق طموحاتهم ومشاريعهم، وبهذا ساهمت بقدر كبير في الإنقاص من حدة البطالة، وهذا بخلق مناصب شغل ولتحسين مستواهم الاجتماعي، وإدماجهم في سوق العمل وتحقيق الرفاهية.

يتمثل هذا النهج من الأهداف إلى الإشهار الذي يعود إلى المؤسسات التي خلقت في الميدان الاقتصادي الجزائري، وكذلك يهدف إلى تلبية حاجيات السوق وهذا بتلقين الشباب وتدريبهم على المشاريع الفعالة من

[1] http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/presentaion-du-l-ansejالموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تم الاطلاع عليه يوم: 2020/05/30: الساعة: 13:00.

[2] يعقوب الطاهر ومهري أمال، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة: دراسة حول ولاية سطيف، الملتقي الدولي حول تقيم أثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها علي التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة فرحات عباس سطيف، 12/11 مارس 2013، ص7.

[3] لعموري وهيبة، المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة 2009/2008، ص74.

الناحية الاقتصادية، وتشجيع المؤسسات المصغرة بدورها على الاستثمار عبر التراب الوطني وخارجه، وهو ما يسمح بتوسيع شبكة الخدمات وتنويعها من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية احتياجات الطلب المتزايد.

❖ **أهداف ذات طابع ثقافي وتعليمي**[1]:

حيث تقوم الوكالة بتزويد الشباب بكافة المعلومات اللازمة، حول حسن سير عمليات تنفيذ المشروع زيادة على أن هناك بنك المعلومات يوضع في خدمة الشباب من طرف الوكالة، وكذلك تقوم بتوفير أيام دراسية، وندوات، ولقاءات، لكي يكون هناك اتصال بينها وبين الشباب وبهذا ترسخ ثقافة المؤسسة في أذهانهم، وتساعدهم على إبراز قدراتهم ومهاراتهم بإقامة مشاريع على أرض الواقع.

– توفير الشروط الأساسية التي تساعد على خلق مناصب عمل دائمة وقيمة مضافة اقتصادية، عند إنشاء المؤسسات المصغرة.

– ضمان ديمومة المؤسسات المنشأة في إطار الآلية.

– تطوير روح المقاولاتية لدى الشباب.

– المساهمة في الناتج المحلى الإجمالي للبلاد.

– تقليص فاتورة الواردات من خلال تشغيل آلية الإنتاج الوطني.

الفرع الثاني: تشكيلة الهيكل التمويلي والإعانات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ".

تسهر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، على توفير التمويل بمختلف مصادره المتاحة (الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والبنوك والمؤسسات المالية) للمؤسسات المصغرة، ومنحها كل التسهيلات والإعانات التي تسمح للمستثمرين الشباب بتحسين نشاطهم (**انظر الملحق3**) وكذا تسيير مؤسساتهم في أحسن الظروف[2]:

[1] محداد سيد علي، آليات التشغيل المستحدثة بغية التقليل من ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2008–2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص السكان والتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البليدة، سنة 2017/2016، ص76.

[2] حسيبة عليوات وأمينة صديقي، المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشاريع المصغرة في الجزائر- دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المدية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد01، مارس2019، ص139، 140.

❖ **التمويل الثنائي:** يكون التمويل هنا قائما بين طرفان هما: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وصاحب المشروع؛ حيث تكون صيغته كما يلي: هنا تكون المساهمة المالية للشباب المتعاملين والجزء الآخر مكمل، عن طريق قرض بدون فائدة يقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والجدول الموالي يبين نسبة التمويل الخاصة بكل من صاحب المشروع والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

الجدول رقم1.3: الهيكل المالي لصيغة التمويل الثنائي لـ ANSEJ – لإنشاء أو توسيع القدرة الإنتاجية لمؤسسة مصغرة –

مستويات الاستثمار	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة ANSEJ
1	أقل من 5.000.000دج	%71	%29
2	مابين5.000.000دج و10.000.000دج	%72	%28

La source : Benslimane Hasnaa, les Dispositifs Institutionnels de la création D'entreprise: Cas ANSEJ, Mémoire pour l'obtention du diplôme de magister en Management, faculté de la science économique Commerciale et des sciences de gestion, université d Oran2, p80.

❖ **التمويل الذاتي:**

دخل مرسوم جديد تم إمضاؤه من طرف الوزير الأول، ويتعلق الأمر بمشروع التمويل الذاتي، يخص حاملي المشاريع الذين لهم مالهم الخاص ولا يحتاجون لدعم البنوك، وإنما تكفيهم آلية المرافقة من طرف الإدارة المعنية والاستفادة من الامتيازات الموجودة منها كالإعفاء الجبائي وشبه الجبائي، وعليه؛ فإن المستفيدين من التمويل الذاتي سيستفيدون من نفس الإجراءات التي استفاد منها حاملو المشاريع الأخرى المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

حيث أنه وبناء على نص المادة 3 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 18-191[1]، والتي تنص على أنه: يمكن للشباب أو الشباب ذوي المشاريع إحداث مؤسسة مصغرة تمول بالكامل من أموالهم الخاصة، ويخضع الشباب ذوي المشاريع الذين اختاروا صيغة التمويل المذكورة في الفقرة الأولي أعلاه لنفس الأحكام التي يخضع لها ذوو المشاريع الذين اختاروا صيغة التمويل وفقا للكيفيات المحددة في المادة 3.

الجدول رقم 2.3: الهيكل المالي لصيغة التمويل الذاتي لـ ANSEJ – لإنشاء أو توسيع القدرة الإنتاجية لمؤسسة مصغرة –

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
حتى 10.000.000 دج	%100

المصدر: https://promoteur.ansej.dz/documents/documents_utiles، الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تم الاطلاع عليه يوم 2020/06/01، الساعة 19:14.

❖ **التمويل الثلاثي:**

أما التمويل الثلاثي، فيكون بين ثلاثة أطراف هم: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والبنك العمومي الممول، وصاحب المشروع وتتكون الصيغة كما يلي: حيث هنا تكون مكملة عن طريق قرض بدون فائدة يمنح من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكذا قرض بنكي وفق ما يوضحه الجدول التالي[2]:

[1] المادة مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 18-191 المؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1439 الموافق لـ: 22 يوليو سنة 2018 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03 ـ 290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق لـ: 6 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوى المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، ص10.

[2] حسيبة عليوات وأمينة صديقي، المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشاريع المصغرة في الجزائر- دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المدية، مرجع سبق ذكره، ص140.

الجدول رقم 3.3: الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي لـ ANSEJ – لإنشاء أو توسيع القدرة الإنتاجية لمؤسسة مصغرة –

المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية		القرض بدون فائدة	القرض البنكي	
الأول (1)	أقل من 5.000.000دج	%1		%29	%70	
الثاني (2)	مابين 5.000.000دج و10.000.000دج	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	%20	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
		%8	%10		%72	%70

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علي مطوية إعلامية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمدية

✓ **الإعانات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:**

تنقسم الإعانات التي تمنحها الوكالة إلى نوعين: إعانات تمنح في مرحلة الإنجاز وإعانات أخري، تمنح خلال مرحلة الاستغلال ومهما كان نوع الاستثمار، إنشاء أو توسعة تخضع المؤسسة المصغرة بعد ذلك إلى متابعة ومرافقة من طرف مصالح الوكالة:

1– مرحلة الإنجاز:

أ– الإعانات المالية: بالإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور أعلاه، تمنح ثلاثة قروض بدون فائدة أخرى للشباب أصحاب المشاريع وهي كما يلي[1]:

[1] يعقوب الطاهر ومهري أمال، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة: دراسة حول ولاية سطيف، مداخلة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول تقيم أثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها علي التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة فرحات عباس سطيف، 12/11 مارس 2013، ص 9، 10.

- ✓ قرض بدون فائدة يقدر بـ: 500000دج، موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني، لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص، والكهرباء العمارات، والتدفئة، والتكييف، والزجاجة ودهن العمارات وميكانيك السيارات.
- ✓ قرض بدون فائدة تقدر بـ: 500000دج: موجه للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة.
- ✓ قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ 1.000.000دج: لفائدة الشباب حامل شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية ومساعدي القضاء، والخبراء المحاسبين...

هذه القروض الثلاثة لا تجمع وتمنح فقط للشباب، أصحاب المشاريع الذين يلجؤون إلى تمويل ثلاثي وفي مرحلة إحداث النشاط فقط.

✓ **التخفيض من نسبة الفائدة علي القرض البنكي:** في إطار التمويل الثلاثي، تدفع الوكالة جزء من الفوائد على القروض البنكية ويتغير مستوي التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم4.3: التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي حسب المناطق والقطاعات.

المنـــــــــاطق / القطاعات	مناطق خاصة	مناطق الأخرى
القطاعات ذات الأولوية – الفلاحة . الري . الصيد البحري. البناء الأشغال العمومية .الصناعات التحويلية.	%95	%80
القطاعات الأخرى.	%80	%60

المصدر: المادة 06، من المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 06 مارس 2011.

الامتيازات الجبائية وتشمل :

I الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

II تطبيق معدل منخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، وبالتالي تدخل في مباشرة في إنجاز الاستثمار.

III الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات، والمتخصصة لممارسة النشاط.

IV الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود والمنشأة للمؤسسات المصغرة.

2/ مرحلة الاستغلال:

وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسات المصغرة، لمدة 3 سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وتمتد فترة الإعفاء لمدة 3 سنوات عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف 3 عمال على الأقل لمدة غير محددة وتتمثل هذه الامتيازات في[1] :

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والرسم على النشاط المهني (TAP).
- منح تأمين دائم لعاملين فقط للمؤسسات المنشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات المصغرة.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية.
- الإعفاء من نسبة الفائدة على القرض البنكي.[2]

[1] مهني أشرف، المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر ـ دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–فرع الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص135.

[2] شعباني لطفي وزرقواد وسام، واقع الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس الفترة 2007ـ2015، المجلد 5، العدد2، مجلة دراسات جبائية، 2016/12/13، ص199.

الفرع الثالث: صعوبات وعراقيل نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

منذ إنشائها سنة 1996، عرفت الوكالة العديد من الصعوبات التي تقف في وجه إنشاء المشاريع المصغرة وتنفيذ استراتيجيات الوكالة بشكل عام، أسفرت هذه المعوقات عن إجراء بعض التعديلات التي من شأنها تذليل هذه الصعوبات، نذكر منها على سبيل المثال بعض التدابير التي تم اتخاذها في سبتمبر 2003 المتعلقة بتعديل بعض النصوص التنظيمية للجهاز، ومن بين أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها الوكالة في سير عملية الاستثمار في إنشاء المؤسسات المصغرة ما يلي[1]:

1- صعوبات الحصول على العقار الصناعي: إن صعوبات الحصول على عقار صناعي يعتبر عاملا من شأنه أن يحد من إنشاء الاستثمارات؛ حيث نجد الشباب المستثمر يجد صعوبة في إيجاد محل يمكن أن ينجز فيه مشروعه، وإن وجد فإن صاحب المحل عادة ما يفرض عليهم مدة إيجار تقل عن 23 شهر لتفادي الحقوق المتعلقة بخلق شهرة المحل من طرف المستأجر، وكما هو معلوم فإن 23 شهر غير كافية ليستقر الاستثمار ويمتلك صاحب المشروع بذلك أهم عنصر له وهو الزبائن.

2- صعوبات دخول الصفقات العمومية: إن قانون الصفقات يفرض شروط معنية من أجل اختيار المتعهدين هذه الشروط في الكثير من الأحيان، لا نجد صداها عند الشباب المستثمر أصحاب المؤسسات المصغرة لأن هؤلاء عادة هم حديثي التخرج من الجامعات والمعاهد العليا، ولا يملكون لا الخبرة الكافية، ولا الوسائل التي تمكنهم من تخطي هذه الشروط؛ فيجدون أنفسهم مقصين من المناقصات بحجة عدم اكتمال الشروط القانونية.

3- القيود البنكية: إن القيود البنكية أو المفروضة من البنوك التجارية لا تقل أهمية عن سابقاتها من القيود المتعلقة بالمحيط الخاص بالمؤسسات المصغرة؛ حيث أنه إذا تكلمنا عن البنوك يتبادر إلى ذهننا عامل هام في نجاح المؤسسات المصغرة وهو عامل التمويل البنكي، ويمكن تلخيص عناصر هذا القيد في ما يلي:

- مدة استرجاع القرض البنكي، وكذا فترة السماح تعتبران قصيرتان جدا مما يمنع استغلال أمثل للنشاط من أجل أن يعطي نتائج إيجابية.

[1] قوجيل محمد، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص150، 151.

- الضمانات المطلوبة من البنوك التجارية إضافة إلى تلك المنصوص عليها في النصوص التنظيمية كالرهن الحيازي أو التأمين الشامل ضد كل الأخطار، هذه الضمانات الإضافية من شأنها أن تكون من أهم القيود التي تقف في وجه الشباب الراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة، والذي لا يملك في كثير من الأحيان حتى مصاريف التأسيس أو الحصة الشخصية.
- مركزية قرارات منح القروض البنكية؛ حيث في كثير إن لم نقل في جل الأحيان تكون هذه القرارات من صلاحية المديريات الجهوية أو المركزية، ولا يكون للوكالة المحلية للبنك في هذه الحالة أي دور هذا الإجراء من شأنه أن يترجم بطول مدة معالجة الملفات المودعة التي في كثير من الأحيان، وبعد مدة طويلة يقابل أصحابها بالرفض دون مبررات مقبولة مقنعة.
- رأس المال، الخاص بتمويل مصاريف دورة الاستغلال، وكذا مصاريف انطلاق النشاط عادة لا يأخذ بعين الاعتبار من طرف البنوك، وإن أخذ في الحالات النادرة يتم اقتطاعه من القيمة المتفق عليها في هيكل الاستثمار المنجز من طرف الوكالة، رغم أن هذا المبلغ المالي من شأنه أن يحل العديد من المشاكل المرتبطة بالانطلاق الفعلي في النشاط.

4- أسباب خاصة بأصحاب المشاريع: وهذا المشكل مرتبط بالشاب صاحب المشروع في حد ذاته، سواء من حيث قدراتهم على اقتراح مشاريع ذات جدوى اقتصادية، أو قدراتهم على إدارة أعمالهم بما يتوافق مع متطلبات المرحلة التي يميزها اقتصاد؛ حيث أثر انفتاح نتيجة نقص الثقافة الاستثمارية، لدى معظم أصحاب المشاريع مما يؤدي لعدم اقتناعه بمشروعه وبجدواه الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي عدم إقناعه البنك في كثير من الحالات.

المطلب الثاني: تقديم عام حول جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM".

الفرع الأول: نشأة الوكالة واهتمامها: تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004[1]، كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر، عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على إحداث نشاطات لحسابهم الخاص، ويتضمن دور الوكالة تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة[2]. تبنت الوكالة تنظيما لا مركزيا لأجل تنفيذ المهام المسندة إليها بشكل فعال، فهي تضم 10 فروع مرتبطة بـ49 تنسيقية ولائية ومدعمة بخلايا المرافقة على مستوى كل الدائرة، هذه ما يسمح بسير العمل على أكمل وجه فضلا عن تشجيع العمل الجواري وتحسين السكان، لاسيما المتواجدة متهم بالمناطق الريفية والنائية[3] فهي تهدف بذلك إلى[4]:

- تسيير القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قروض بدون فوائد.
- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

[1] المرسوم رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل2004/01/22 يتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، ص03.

[2] حجاج عيسي والسبتي وسيلة، آليات الحكومة الجزائرية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يوم 6 و7 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي، الجزائر، ص10.

[3] بن حمود محبوب وبوجمعة مهدية، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل وتنشيط قطاع الصناعات التقليدية والحرف، المجلد 6، العدد 03، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، سنة 2017، ص 937.

[4] مصطفي طويطي وليدية وزاني، تجربة التمويل الأصغر في الجزائر–دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، العدد07، جامعة أم البواقي، جوان2017، ص92.

وبهدف تفعيل هذا الجهاز ومن ثم تحقيق الخصوصية تتكفل الوكالة أيضا بـ:

- إنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز.
- تقدم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل، ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها، والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

الفرع الثاني: أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وشروط الاستفادة: تتمثل أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيما يلي:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية، عن طريق تشجيع العمل الذاتي والعمل في البيت إضافة إلى الصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى النسوية.
- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بعد خلق أنشطة اقتصادية، منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل.
- تنمية روح المقاولاتية عوضا عن الاتكالية وبالتالي تساعد الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة لتسيير القرض المصغر.
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض (عرض-بيع).

ثانيا: شروط الاستفادة والوثائق المطلوبة لطلب القرض المصغر تتم عملية الاستفادة من القرض المصغر وفق شروط كما تتطلب وثائق من الوكالة[1]:

1) **مقاييس التأهيل للاستفادة من القرض المصغر**: للاستفادة من القرض المصغر من طرف الوكالة لابد من توفر شروط:

ـ **بلوغ سن 18 كحد أدنى**: عند تاريخ إيداع طلب الاستفادة من القرض المصغر، لابد أن يكون المستفيد بالغا سن 18 سنة كحد أدنى، ولا يشترط حد أقصي في السن، غير أنه وفيما يخص الحد الأقصى في السن يجب على المؤسسات المكلفة بتنفيذ الجهاز أن تدرس كل الملفات حالة بحالة، مع الأخذ بعين الاعتبار كمقاييس أساسية: وضعية المترشحين، كفاءاتهم في خلق وتحقيق المردودية لنشاطاتهم مدة تسديد محددة.

ـ عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منظمة.

ـ إثبات مقر الإقامة.

ـ امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية، أو الوثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب انجازه.

ـ عدم الاستفادة من مساعدات أخري لإنشاء النشاط.

ـ القدرة على دفع مساهمة شخصية نسبتها 1% من الكلفة الإجمالية لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية لانطلاق في النشاط.

ـ الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.

ـ الالتزام بتسديد القرض للبنك حسب جدول زمني محدد.

ـ الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

[1] بوجمعة مهدية، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ـ دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع تسويق العمليات المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016، ص58.

الفرع الثالث: صيغ التمويل والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز "ANGEM".

تقوم الوكالة بتسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100 ألف دينار، وقد تصل إلى 250 ألف دينار على مستوى ولايات الجنوب) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1 مليون دينار، والتي تستدعي تركيبا ماليا مع أحد البنوك، وهو ما يعرف على مستوى الوكالة بالتمويل الثلاثي، وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة قد قامت بتعديلات مهمة في سنة 2011 على صيغ التمويل لديها أهمها رفع سقف التمويلات، من 30 ألف دينار إلى 100 ألف دينار بالنسبة للسلفة بدون فوائد، وكذا رفع سقف التمويلات من 400 ألف دينار إلى 1 مليون دينار بالنسبة للقروض الثلاثية الممنوحة من خلال البنوك[1].

الجدول رقم 5.3: أنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة	مدة السداد
لا تتجاوز 100.000 دج	كل أصناف (شراء مواد أولية)	%0	—	%100	_	36-24 شهر
لا تتجاوز 250.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	%0	_	%100	_	36_24 شهر
لا تتجاوز 1.000.000 دج	كل الأصناف (اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة)	%1	%70	%29	5% من النسبة التجارية (مناطق خاصة: الجنوب والهضاب العليا)	5-1 سنوات
		%1	%70	%70	10% من النسبة التجارية (بقية المناطق)	05-01 سنوات

المصدر: مطاي عبد القادر وقسول أمين وبلقلة براهيم، التمويل الأصغر في الجزائر... الواقع والمأمول ـ دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[1] مطاي عبد القادر وقسول أمين وبلقلة بارهيم، التمويل الأصغر في الجزائر... الواقع والمأمول ـ دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، المركز الجامعي تيسمسلت، مارس 2018، ص136.

وفيما يخص الامتيازات الجبائية المقدمة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فتتمثل في [1]:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة (03) سنوات.
- إعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة 3 سنوات.
- يعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولين.
- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك من خلال الثلاث سنوات الأولي من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:

1. السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪.
2. السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪.
3. السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪.
4. تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق 5٪.

الفرع الرابع: تحديات ومعوقات جهاز تسيير القرض المصغر.

نموذج التسيير الذي اعتمدته الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 يشكل العائق الرئيسي والذي يأخذ شكل نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، وقد تم وضع التنسيقيات التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب إلا أن النموذج بدأ يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء الوكالة بسبب التوسع الذي عرفته الوكالة مما أدي إلى تمديد الآجال في معالجة الملفات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليه الجهاز، مما أدي إلى تمديد أجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر

[1] الموقع الالكتروني للوكالة والوطنية لتسيير القرض المصغر، https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit/، تم الاطلاع عليه يوم 2020/06/02، على الساعة 21:00.

فضلا عن ضعف القدرات والكوادر البشرية التي يقع عليها مسؤولية البناء المؤسساتي ورفع مستوي قدرات العاملين في هذا القطاع[1].

- **المعوقات التي تتعلق بالفئة المستهدفة:** تتمثل أهمها فيما يلي[2]:

– نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القرض المصغر أو البطالين.

– ترجيح النشاط التجاري والخدماتي الذي يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب النشاط الاستثماري المنتج المولد لمناصب شغل كثيرة.

– وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في أجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى نسبة القروض المقدمة أن نسبة التحصيل في أجال المحددة بلغت 50.6%.

– من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة وإرضاء كل من الجمهور، فنوعية النشاطات التي يمكن تمويلها ليست دائم مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

– إشكالية المجل التجاري حيث يشترط على طالبي تمويل شراء مواد أولية بإحضار عقد كراء لمدة سنتين على الأقل وهذا ما يعارض مبدأ القرض المصغر، حيث أغلبية المقترضين لا يملكون حق شراء العتاد فمن أين لهم تمويل كراء محل.

✓ **من التحديات التي تقف عائقا أمام قطاع التمويل الأصغر**، والتي يمكن ذكرها فيما يلي[3]:

1. تحقيق الربحية والاستدامة المالية.
2. تحقيق معدلات أعلى من الانتشار أو معدلات أعلى من الوصول إلى الفئات الأقل حظ.
3. وصول مؤسسات التمويل الأصغر إلى مصادر التمويل المستدامة.
4. اندماج مؤسسات التمويل الأصغر في النظام المالي الرسمي.

---

[1] طوبال منى، القرض المصغر وأثره على الاقتصاد الوطني، دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية والحرف، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير- تخصص تسويق العمليات المصرفية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015/2014، ص60.

[2] ناصر سليمان ومحسن عواطف، القرض المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييميه لنشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات ملتقي صفاقس الدولي حول المالية الإسلامية المنعقدة ما بين 27-29 جوان 2013، جامعة صفاقس ـ تونس، ص14.

[3] بوجمعة مهدية، دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر– دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص77.

5. ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل الأصغر، خصوصا فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية.
6. استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل الأصغر.

المطلب الثالث: مدخل تعريفي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC".

فكرة إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "**CNAC**"، هو مساعدة الشباب العاطل عن العمل بعد أزمة انهيار أسعار البترول؛ حيث أنها استحدثت بناء على المرسوم الرئاسي 94-188، وفي سنة 2003 انطلقت في تمويل المشاريع الجديدة [1].

الفرع الأول: نشأته القانونية ومهامه.

تم تأسيس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، خلال سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188-94 المؤرخ في: 26 محرم 1415 هـ الموافق لـ: 6 جويلية 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ووفقا لما جاء في المادة الأولى والثانية من المرسوم فإن الصندوق يتمتع بالشخصية المعنوية، والاستقلال المالي، ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي[2]. وتتمثل شروط التأهيل للاستفادة من الجهاز، في جملة النقاط التالية[3]:

1) أن يبلغ من العمر ما بين 30 و50 سنة.
2) أن يكون من جنسية جزائرية.
3) أن لا يكون شاغلا لمنصب عمل أو يمارس نشاط لحسابه الخاص عند إيداعه طلب الإعانة.
4) أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب شغل، أو أن يكون مستفيدا من تعويض الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

---

[1] Bourouaha Abdelhammid et Samir Baha Eddine , the CNAC mechanism as a policy to foster and creating employment Evidence from Tlemcen region 2005-2012, les cahiers du MECAS, N10, December 2014, Université Aboubeker Belkaid de Tlemcen, P25.

[2] المادة 02 و03 من المرسوم التنفيذي رقم 188/94 مؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق لـ6 يوليو سنة 1994، يتضمن القانون الأساسي لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد44، ص6.

[3] موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، خانة البوابة الالكترونية للخدمة العمومية، https://www.mtess.gov.dz/ar، تم الاطلاع عليه يوم: 2020/06/04، على الساعة: 21:00.

5) أن يتمتع بمؤهل مهني أو يمتلك ملكات معرفية ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.

6) تقديم مساهمة شخصية كافية للمساهمة في تمويل مشروعه.

7) أن لا يكون قد استفاد من تدبير إعانة بعنوان إحداث النشاط.

وقد حددت المادة 04، من المرسوم المهام الأساسية للصندوق والمتمثلة في ما يلي[1]:

- يضبط الصندوق باستمرار بطاقية للمنخرطين ويتضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته.
- تسيير الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه.
- مساعدة ودعم إعادة انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من أداءات التأمين عن البطالة في الحياة النشيطة.
- تنظيم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة.
- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات التشغيل ومكامنه.
- التكفل بالدراسات التقنية الاقتصادية لمشاريع إحداث الأعمال الجديدة لفائدة البطالين الذي يتكفل بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.
- تقديم المساعدة للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على المناصب الشغل حسب الأشكال والصيغ المقررة بموجب الاتفاقية.
- كما نصت المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 04/01 المؤرخ في: 3 جانفي 2004، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق لـ: 1994 على إمكانية إحداث نشاطات السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 30 و50 سنة[2].

[1] رحمة بلهادف وعياد سعدي وبن موسي محمد، أهمية تفعيل نظام الاستعلام الائتماني في تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقي الدولي الأول حول الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية: أثره وأهميته في رفع فعاليات الاستثمار الأجنبي ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، يوم 14/13 ديسمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور ـ الجلفة، ص 10.

[2] Aicha Hamadouche, l'impact des services publics d'aide a la création de micro entreprises sur l'absorbation du chômage en Alegria Etude économétrique sur la contribution de la caisse nationale d'assurance chômage (CNAS), Revue de les recherche économiques , université de Blida 2, numéro 2, juin 2015, P12.

➢ الفرع الثاني: صيغ التمويل والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

إن الجهاز موجه لتمويل المشاريع المصغرة لكل شخص يبلغ من العمر ما بين 30 إلى 50 سنة بالإضافة إلى عدم مزاولة لأي نشاط ذي عائد مادي كما أن الشرط الأهم يتعلق بتوفر صاحب المشروع على الكفاءة والمؤهلات اللازمة ضمانا لنجاحه[1].

التمويل الثلاثي: إن الصيغة الوحيدة للتمويل هي ثلاثية الأطراف يغطي الجزء الأكبر منه مصاريف اقتناء العتاد والمعدات الجديدة، يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين:

- **المستوى الأول:** مبلغ الاستثمار أقل من 5.000.000 دج.

الجدول رقم 6.3 : المستوي الأول لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

قيمة الاستثمار أقل أو تساوي من 5.000.000دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
%01	%29	%70

المصدر: المرسوم التنفيذي 11-104 مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432هـ الموافق 6 مارس 2011، الجريدة الرسمية، العدد 14، ص22.

[1] بن عمار سهام، تمويل قطاع الصناعات التقليدية والحرف في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ دراسة حالة وكالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ـ فرع تسويق العمليات المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2016/2015، ص95.

- **المستوى الثاني**: مبلغ الاستثمار ما بين 5000.001 و10.000.000دج.

الجدول رقم 7.3: المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

قيمة الاستثمار ما بين 5000.001دج _10.000.000دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
%02	%28	%70

المصدر: المادتين 03 و04، المرسوم التنفيذي رقم 11-104 المؤرخ في 6 مارس 2011، الجريدة الرسمية العدد 14، الصادرة بتاريخ 6 مارس 2011، ص22.

كما يستفيد المشروع المنجز في إطار هذا الجهاز من تخفيضات في معدل الفائدة المطبق على القروض الممنوحة من طرف المصارف والمؤسسات المالية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 8.3: تخفيضات معدل الفائدة في إطار جهاز (CNAC).

الولايات / القطاعات	ولاية الهضاب العليا والجنوب	الولايات الأخرى
قطاعات ذات أولوية	%95	%80
قطاعات أخري	%80	%60

المصدر: المادة 6، التنفيذي رقم 11-104 المؤرخ في 6 مارس 2011، الجريدة الرسمية العدد 14، ص23.

بالإضافة إلى تخفيض نسبة القائدة، تمنح امتيازات مالية أخري لفائدة حاملي المشاريع، وتشمل[1] :

- ✓ قرض إضافي بدون فائدة بقيمة 500,000دج لحاملي شهادات التكوين المهني، وذلك لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات: الترصيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاج ودهن العمارات ومكانيك السيارات.

[1] مهني أشرف، المرافقة المقاولاتية أسلوب لنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر– دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ فرع الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص109.

- ✓ قرض بدون فائدة يكون أن مليون (1.000.000) دج، جزائري لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحل المخصص؛ لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية، ومساعدي القضاء، والخبراء والمحاسبين، ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.
- ✓ قرض إضافي أخر بدون فائدة بقيمة 500.000 دج، للتكفل بإيجار المحل المخصص لإحداث نشاطات إنتاج السلع والخدمات.

أما فيما يخص الامتيازات الجبائية الممنوحة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC" [1]:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في عملية إنجاز المشروع.
- تطبيق معدل منخفض ب5% على الرسوم الجمركية.
- الإعفاء من رسوم تحويل الملكية على الاقتناءات العقارية.
- الإعفاء من رسوم التسجيل على عقود تأسيس الشركات.
- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- تمديد فترة الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي، لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 5 عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسة المصغرة.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات الصغيرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
- تمديد فترة مؤجلة لدفع الفوائد بسنة واحدة ومؤجل تسديد أصل القرض المصرفي ب: 3 سنوات.

[1] الموقع الرسمي لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Dispositif.aspx، تم الاطلاع يوم 2020/06/08، على الساعة: 22:00.

الفرع الثالث: مراحل الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC".

يتعين على البطال الراغب في الاستفادة من الإجراء المقترح من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة المرور بعد مراحل متتالية يمكن اختصارها فيما يلي[1]:

- **المرحلة معالجة الملف:**

عند إيداع ملفاتهم (التسجيل الورقي أو الإلكتروني (**أنظر الملحق4**)، يرافق المرشحون من طرف مستشار منشط المكلف من طرف الصندوق هذا الأخير الذي يتابعهم، ويحضر معهم طيلة فترة معالجة ملفاتهم، هذه المعالجة التي تتم في خطوتين أساسيتين:

– المرور عبر مركز دعم العمل الحر (CATI5): والذي تمكن مهمته في إعلام، تكوين، إرشاد ومتابعة البطال وتقييم قدراته المهنية في إنشاء عمل، وفي حال عدم حيازة المرشح على ملكيات معرفية أو تأهيل غير مثبت، يوجه المرشح نحو الهيئات التكوينية المتعاقدة مع الصندوق والمخول لها التصديق على المؤهلات المهنية.

– المرور عبر لجنة الانتقاء والتصديق (CSV): المرشح مجبر علي تقديم مشروع أمام هذه اللجنة التي تجتمع كل 5 أسابيع بدعوة من رئيس اللجنة، التي تجتمع كل 5 أسابيع بدعوة من رئيس اللجنة أو بطلب من المستشار المنشط المرافق، وهي تتكون من المستشار المنشط المرافق، وهي تتكون من المستشار المنشط للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ممثلي 5 بنوك المعنية، وممثل المصالح المالية للمديرية الجهوية التابعة للصندوق وممثلي 5 بنوك المعنية ممثل المصالح للمديرية الجهوية التابعة للصندوق، وممثلي الغرف المهنية المعنية هذه اللجنة مكلفة بدراسة وإبداء الرأي العام حول الجدوى الاقتصادية للمشاريع وديمومتها وهنا نميز حالتين:

أ– حالة الرفض: في حالة رفض الملف من جانب اللجنة، تبرر الرفض وتبلغ الأطراف المعنية (البطال والصندوق)، مع الإشارة إلى أنه بوسع البطال تقديم مشروع جديد بعد رفع التحفظات التي أبدتها الجبهة الرافضة لفكرة المشروع في اللجنة.

[1] بن عاشور ليلي، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة–دراسة ميدانية على مستوي الجزائر العاصمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: فرع سبر الآراء والتحقيقات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص93، 94.

ب– حالة القبول: في حالة القبول يسلم الصندوق للمرشح شهادة القابلية، ويعود قرار منح القرض إلى البنك أو المؤسسة المالية التي يجب أن تفصل فيه في أجل قدره 3 أشهر ابتداء من تاريخ الإيداع.

- **مرحلة طلب القرض البنكي.**

عند هذه المرحلة وفي حالة قبول منح القرض البنكي يتعين على البطالة صاحب المشروع اتخاذ الإجراءات التالية:

– الانخراط في صندوق الاحتياط المتبادل "FCM": هذا الأخير الذي سيدفع فيه البطال 0,35% من مجموع القرض الواجب عليه دفعه (من مساهمته الشخصية).

– تشكيل الملف الثالث والأخير: والذي يتكون من الوثائق التالية:

- ✓ شهادة القابلية التي تمنحها لجنة الانتقاء والتصديق.
- ✓ السجل التجاري.
- ✓ وثيقة الإيداع لدى صندوق الاحتياط المتبادل.
- ✓ وثيقة الانتماء إلى CASNOS.
- ✓ عقد الإيجار أو عقد امتلاك المقر.

وعند تشكيل الملف المطلوب يتحصل البطال على القرض الغير مكافئ "PNR"، والقرض البنكي هذان الأخيران يضاف إليهما مقدار المساهمة الشخصية الباقية ويودعون في رصيد بنكي باسم المستفيد في نفس البنك المانح للقرض، ويستطيع بعدها مباشرة مشروعه والاستفادة من الامتيازات الضريبية المتعلقة بالإجراء.

المبحث الثاني: هيئات الدعم والمرافقة غير المالية للمقاولاتية في الجزائر.

في الجزائر وبنهاية ثمانينات القرن الماضي، وبداية تسعينات عملت الجزائر على الاهتمام بترقية المبادرات الخاصة ووضع سياسات وبرامج لتفعيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجلى هذا من خلال بعث مجموعة هيئات أخذت على عاتقها مسؤولية الرقي والنهوض وخلق ثقافة ريادة الأعمال، متابعة تقديم الدعم لنشاط المؤسسات[1]، ولقد تعددت الأجهزة التي وضعتها الدولة الجزائرية في هذا الشأن، منها ما هي هيئات دعم ومرافقة تمويلية وقد تطرقنا إليها في المبحث الأول، ومنها هيئات دعم ومرافقة غير تمويلية سنحاول في هذا المبحث التعريف بأهميتها وأكثرها نشاطا وتأثيرا.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"ANDI".

سوف نحاول في هذا المطلب تقديم إطار تعريفي بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الفرع الأول: التعريف بالوكالة ومهامها.

أنشئت بمقتضي المرسوم التشريعي رقم 39-12 المؤرخ في: 1993/10/05[2]، المتعلق بترقية الاستثمار (APSI)، وبمقتضي الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في: 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار (ANDI)[3]، وعملا بأحكام المادة 6 من هذا الأمر صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في: 24 سبتمبر 2001 المتضمن لصلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وتسييرها، والذي عرفها على أنها: «مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية، الاستقلال المالي، ويمارس وزير الصناعة والمناجم المساهمة وتنسيق الإصلاحات المتابعة العملية لجميع أنشطة الوكالة»، خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل "وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار" من 1993 إلى 2000، ثم أصبحت

[1] ميساوي عبد الباقي، عوامل تطوير ريادة الأعمال في الجزائر- دراسة ميدانية من وجهة نظر مسيري أجهزة الدعم والمرافقة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور-الجلفة، 2020/2019، ص138.

[2] المرسوم التشريعي رقم 39-12 المؤرخ في 1993/10/05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، ص03.

[3] الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، ص04.

تسمى "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار" مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار[1]، وتتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"ANDI" في النقاط التالية[2]:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها ومتابعتها.

- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال.

- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع لمصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار(**أنظر الملحق 5**).

- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها.

- تسيير صندوق دعم الاستثمارات.

- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

- مراقبة ومتابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط المحددة (**أنظر الملحق 6**).

- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمادة الأولية في المدة المحددة.

- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها[3].

[1] الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz/index.php/ar/a_propos، تم الاطلاع عليه يوم 2020/06/05، على الساعة: 09:00.

[2] الجودي محمد على، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي– دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، السنة الجامعية 2015/2014، ص72.

[3] KHAZNADJI Mohammad et AIT TALEB Abdelhamid, Private Entrepreneurship and the job market in Algeria Case Wilaya of Tizi-Ouzou, Roa IIkttiissadiia Reviiew, V08(02), Université Eloued, Algeria, 2018, P232.

الفرع الثاني: الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

يوجد 3 مستويات من الامتيازات الجبائية التي يمكن أن تستفيد منها المشاريع الاستثمارية نلخصها في ما يلي[1]:

1- مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة:

✓ **مرحلة الإنجاز:**

أ ـ الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب ـ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا، التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ج ـ من الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض، والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

د ـ الإعفاء من حقوق التسجيل، والرسم على الإشهار العقاري، ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية، وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

هـ- تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.

و- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.

ز- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في أرس مال.

✓ **مرحلة الاستغلال.**

أ – لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل ابتداء من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

[1] قريشي هاجر وعزي فريال منال، دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 4، العدد01، جامعة زيان عاشور ـ الجلفة، مارس 2020، ص32.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجابية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2- مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و / أو التي تخلق فرص عمل[1].

أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر بـ 5 سنوات على مرحلة الاستغلال.

3- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني[2]:

✓ **مرحلة الإنجاز.**

أ -كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز.

ب- منح إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح.

ج ـ إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

✓ **مرحلة الاستغلال.**

أ ـ تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات.

ب ـ تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

[1] قريشي هاجر وعزي فريال منال، دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-avantages، تم الاطلاع عليه يوم: 2020/06/05، على الساعة: 09:00.

الفرع الثالث: حصيلة نشاط الشباك الوحيد اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" بولاية المدية.

استجابة لضرورة تجاوز عقبات العمل الإداري، وتوفير تسهيلات للعملية الاستثمارية مع تحسين مناخ الاستثمار أسس نظام الشباك الوحيد اللامركزية، الذي هو بمثابة القناة الأولى للاتصالات بين المستثمرين والإدارة؛ وبهذا حقق فائدة مزدوجة وذلك لتوفير الوقت والجهد والاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة، دون الحاجة للاتصال بالمقر الاجتماعي للوكالة الموجودة في العاصمة، خاصة عند إلزامية الحصول على السندات الضرورية من أجل انجاز المشروع الاستثماري، إضافة إلى ذلك يهدف أيضا الشباك اللامركزية إلى تقريب الإدارات المعنية بعملية الاستثمارات، فيسهل هذا الشباك الإجراءات ويخفف شكليات تأسيس المؤسسات وانجاز المشاريع.

استحدث المشرع في المرسوم التنفيذي الجديد رقم 100/17 والذي يتضمن صلاحيات الوكالة أربعة (04) مراكز تابعة لكل شباك وعلى رأس كل مركز رئيس، يعين بقرار وزاري يوقع عليه وزير الصناعة والمناجم، وهذه المراكز تكون تحت وصاية مدير الشباك المعين بمرسوم رئاسي، وقد استحدثها المشرع لتقديم تسهيلات أكثر مع تفعيل مهام ممثلي الإدارات والهيئات العمومية وحددت هذه المراكز في المادة 7 كالتالي: يضم الشباك الوحيد اللامركزية المنصب على مستوى مقر الولاية"، المراكز الأربعة التالية[1]:

- مركز تسيير المزايا.
- مركز استفاء الإجراءات.
- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات.
- مركز الترقية الإقليمية.

[1] Kadi Omar ET Smai Ali, The contribution of the National Agency of Investment Development in supporting Entrepreneurship in Algeria / Case Study: wilaya of MEDEA 2002-2017, Journal of the NEW ECONOMY, vol:11, N: 01, University of Khemis Miliana, Algeria, 01/01/2020, P350.

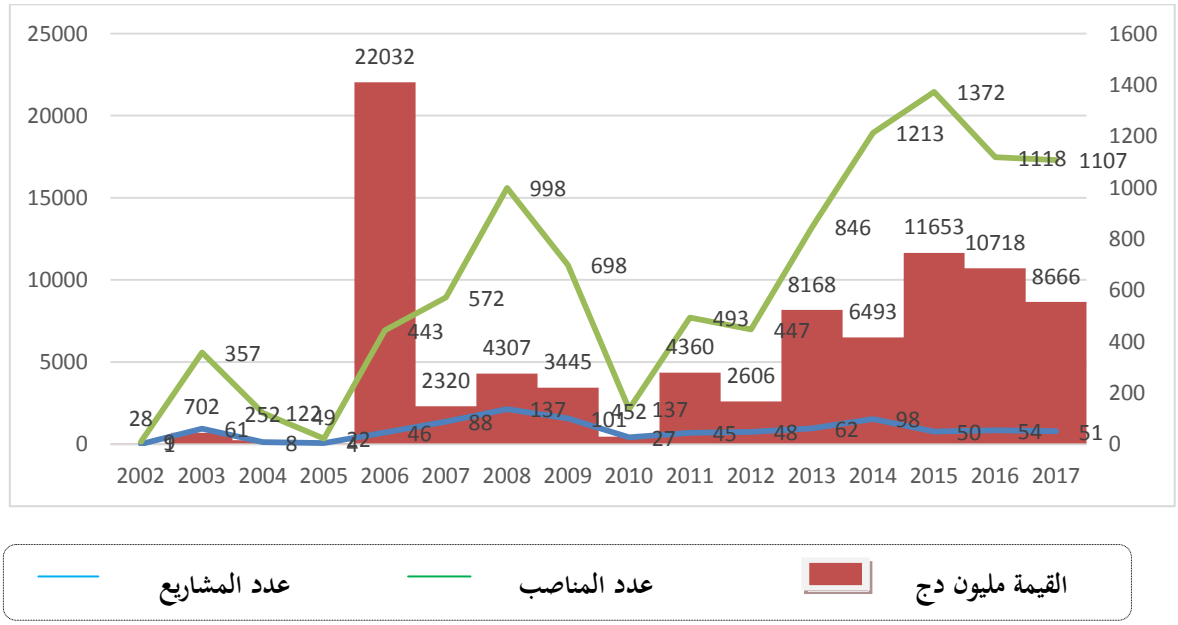
الجدول رقم 9.3: توزيع المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب قطاع النشاط ـ ولاية المدية للفترة بين 2002 إلى 2017.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	القيمة مليون دج	مناصب الشغل	السنة	عدد المشاريع	السنة	عدد المشاريع
النقل	606	8814	2124	2002	1	2011	45
الصناعة	131	31314	4061	2003	61	2012	48
البناء والأشغال العمومية	98	32828	2734	2004	8	2013	62
الخدمات	19	7121	267	2005	4	2014	98
الفلاحة	14	5233	467	2006	46	2015	50
الصحة	11	710	107	2007	88	2016	54
السياحة	2	226	185	2009	137	2017	51
المجموع	881	86253	9945	2010	101		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني لوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique-regionale، وإحصائيات مقدمة من طرف الشباك الوحيد اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار_ ولاية المدية، تم الاطلاع عليه يوم 2020/06/05، الساعة 9.00.

الشكل 1.3 : يوضح حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فرع المدية للفترة الممتدة من 2002–2017



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 9.3.

إن تحليل تطور المشاريع الاستثمارية المحلية لولاية المدية، خلال السنوات من 2002 ـ2017 المصرح بها من طرف الشباك الوحيد اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لولاية المدية، قد بين لنا التذبذب الواضح في تطور المشاريع الاستثمارية خلال فترة 16 سنة المذكورة، وبين لنا أيضا أن حجم التمويل ومناصب الشغل المستحدثة في نفس الاتجاهات التطورية وفقا للسنوات بحيث في البداية كانت تقدر نسبة التطور السنوي للاستثمارات حسب عدد المشاريع بـ 0.11 % سنة 2002 بقيمة مالية تصل إلى 28 مليون دينارا جزائريا مع استحداث 9 مناصب شغل، وفي سنة 2003 بلغت عدد المشاريع 61 بنسبة 6.92% بقيمة مالية تقدر بـ 702 مليون دينارا جزائريا، مع خلق 357 منصب شغل، في سنة 2004 بلغت عدد المشاريع في ولاية المدية 8 مشاريع استثمارية بنسبة % 0.90 بقيمة مالية 252 مليون دينار جزائري، وتم استحداث 122منصب شغل.

أما خلال سنة2011 و2012 بلغ عدد المشاريع بكل سنة 45 و48 على الترتيب، بقيمة متتالية تقدر ب4360 و2606 مليون دينار جزائري؛ ليتم خلق 493 و447 منصب شغل، وتليها سنة 2014 التي بلغت فيها عدد المشاريع إلى 98 مشروعا استثماريا بقيمة مالية 6493 مليون دينار جزائري لتصل فيها عدد مناصب الشغل إلى 1213 منصبا.

وتستمر عدد المشاريع الاستثمارية بنفس الوتيرة خلال السنوات 2015- 2016-2017 بلغت عدد المشاريع الاستثمارية 50-54-51 مشروع استثماري على الترتيب بقيمة مالية تقدر بـ1165- 10718- 8666 منصبا على الترتيب، حيث تم خلق 1372-1118-1107منصب شغل على التوالي وتعتبر سنة 2015هي السنة التي وصلت فيها عدد مناصب الشغل إلى الذروة حيث قدرت بـ1372 منصب شغل ويتم استمرار خلق مناصب الشغل بنفس الوتيرة في سنة 2016-2017.

هذا التضارب في عدد المشاريع المستفيدة من جهاز"ANDI"، راجع إلى تضارب إقبال أصحاب المشاريع على الوكالة، حيث تجدر الإشارة إلى أن جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا يعمل بنظام إقليم الاختصاص بمعني أن أي شاب يرغب في الاستفادة من الوكالة له حرية اختيار الفرع الولائي الذي يريده وليس مجبر على التقرب إلى الوكالة أو الفرع الذي يقطن فيه.

أما فيما يخص العدد القليل للمشاريع، فذلك راجع إلى عدة أسباب أولها كون أن جهاز "ANDI" لا يقدم تمويلا بل يقدم امتيازات جبائية وتسهيلات جمركية، ومن جهة أخرى وجود أجهزة دعم ومرافقة أخرى مثل ANSEJ, CNAC , ANGEM، هذه الأجهزة تتميز بخدمة منح القروض التي تصل في إلى 1 مليار

سنتيم، وفي نفس الوقت تقدم حزمة من التسهيلات الجبائية والجمركية (صيغة التمويل الذاتي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، أضف إلى ذلك.

من خلال الجدول **9.3** والشكل البياني **1.3** يتضح لنا جليا أن هناك هيمنة لقطاع النقل من حيث عدد المشاريع بـ606 مشروعا يليه قطاع الصناعة بنسبة 131مشروعا، ثم يتبعه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ98 مشروعا، ثم قطاع الخدمات بـ19 مشروعا، ثم قطاع الفلاحة بـ14 مشروع، أما قطاع الصحة فقد شمل 11 مشروع، وأخيرا قطاع السياحة بمشروعين فقط، أما من حيث القيمة المالية للمشاريع الاستثمارية فهي مرتبة كالآتي:

- يحتل قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الأولى بنسبة 38.03 % - يحتل قطاع الصناعة المرتبة الثانية بنسبة36.30 %. - يحتل قطاع النقل المرتبة الثالثة10 %.

- يحتل قطاع الخدمات المرتبة الرابعة بنسبة8 %. - يحتل قطاع السياحة المرتبة السابعة بنسبة0.27 %.

- يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الخامسة بنسبة 6% - يحتل قطاع الصحة المرتبة السادسة بنسبة0.82%.

وبتحليل الإحصائيات الموضحة نجد أن سيطرت قطاع النقل، على أكبر حصة من جملة المشاريع المستفيدة من جهاز ANDI راجع إلى كون أن أغلبية طلبات المشاريع المقدمة للاستفادة كانت متعلقة بقطاع النقل، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية وصولا إلى قطاع السياحة.

المطلب الثاني: صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR و CGCI-PME.

إن استمرار القيود والصعوبات التي تحد من فرص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض البنكية، قد أسهم في تعميق الفجوة بين البنوك التجارية كمؤسسة تمويلية والمؤسسة الصغيرة المتوسطة كمؤسسة تنموية، وهذا ما يؤكد الحاجة إلى وجود مؤسسة تتولى مهمة الربط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية، وتساهم في تحسين فرص تلك المؤسسات في الحصول على التمويل وهذا هو الهدف الأساسي لإنشاء صندوق ضمان القروض[1].

[1] واضح فواز وآخرون، مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد: 04، العدد 01، 2019، ص119.

الفرع الأول: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "FGAR".

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ:11 نوفمبر 2002، المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو مؤسسة عمومية ذات طابع اجتماعي اقتصادي وضع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية يديره مدير عام، ويسيره مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وقد أسس برأس مال يقدر بـ: 1.01 مليار دينار مخصص من قبل الخزينة[1].

وتتكون مخصصات هذا الصندوق أساسا من مساهمة الدولة، وتقدم الضمانات للأنشطة الاستثمارية التي حصرها المرسوم التنفيذي السابق في العمليات التالية، إنشاء مؤسسات عمليات التوسيع، تجديد التجهيزات كما يمكن لصندوق أن يضمن حاجيات رأس المال المترتبة عن الاستثمار الممول، وبالموازاة يجب أن تكون المؤسسة المستفيدة قد استوفت معايير الأهلية للقروض البنكية، لكنها لا تملك ضمانات عينية أو لديها ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القرض المطلوب[2]، وبصفة عامة تتلخص مهام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) في ما يلي[3]:

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في: إنشاء المؤسسات وتوسعتها، تجديد المؤسسات وتوسيع المؤسسات القائمة.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بمتابعة عملية تحصيل المستحقات المتنازع عنها.
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ11 نوفمبر 2002 والمتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص 13.

[2] هالم سليمة وخوني رابح، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 1، المجلد 8، جامعة الوادي، 30 /2015/06، ص45.

[3] محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف، 1سبيتمبر2009، ص126، 127.

- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.
- منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك[1].

الجدول رقم 10.3: وضعية الملفات المعالجة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR للفترة بين أفريل 2004 إلى غاية 2018/6/30.

الوحدة (دج)	الإنشاء	التوسعة	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	970	1319	2289
التكلفة الإجمالية للمشاريع	107 720 766 881	118 019 311 105	225 740 077 985
قيمة القروض المطلوبة	63 390 643 673	82 319 232 625	145 709 876 298
المعدل المتوسط لتمويل المطلوب	%59	%70	%65
مبلغ الضمانات الممنوحة	25 134 525 044	44 402 133 356	69 536 658 400
المعدل المتوسط للضمانات الممنوحة	%40	%54	%48
المبلغ المتوسط للضمان	25911881	33663482	30378619
عدد المناصب المستحدثة	20822	48935	69757
الاستثمارات لكل وظيفة	5 173 411	2411757	3236092
القروض لكل وظيفة	3044407	1682216	2088821
الضمانات لكل وظيفة	1207114	907370	996841

المصدر: WWW.MDIP.DZ

- Bulletin d'information statistique de la PME_ ministère de industrie n^0 33, p24.

[1] الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: https://www.fgar.dz/portal/ar/content/ ، تم الاطلاع عليه يوم: 2019/10/2، على الساعة 16.00.

الفرع الثاني: صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "CGCI-PME".

أنشئ الصندوق الوطني لضمان قروض الاستثمار بمبادرة السلطات العمومية لدعم خلق وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتسهيل حصولها على القروض (المرسوم الرئاسي الصادر في 04-134 الصادر في 19 أفريل 2004[1] المجدد لهياكل الصندوق، ويتكون رأس مال الصندوق من رأس مال اجتماعي قيمته 30 دينار جزائري وخاضع للاكتتاب بمبلغ 20 مليار دينار جزائري يسير 60% منه طرف الخزينة العمومية و40% من طرف البنك.

حيث يقوم الصندوق بتقديم الضمانات الكفيلة بتسديد القروض البنكية التي يستفيد منها المقاولون ولا يمكن أن يتجاوز مستوي القروض القابلة للضمان 500 مليون دينار جزائري، وتتمثل المخاطر المغطاة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إخطار عدم تسديد القروض البنكية التي يستفيد منها المقاولون، ولا يمكن أن يتجاوز مستوى القروض المقابلة للضمان 500 مليون دينار جزائري، وتتمثل المخاطر المغطاة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أخطار عدم تسديد القروض الممنوحة، وأخطار التسوية أو التصفية القضائية للمقترض. أما عن مستوى تغطية الدين غير المدفوع فيبلغ 80% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء، و60% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة بهدف توسيع نشاطها، تطويرها أو تجديد تجهيزاتها، ومقابل الضمان الذي يمنحه إياه الصندوق يجب على المقاول أن يدفع لهذا الأخير علاوة بنسبة 0.5% من القرض المضمون المتبقي في عام 2011، افتتح الصندوق Caisse مرحلة جديدة من تنويع عرضه بعد قرار السلطات العامة بتفويضه بإدارة صندوق الضمان المخصص لتغطية التمويل الزراعي. والجدول التالي يوضح حصيلة 7 سنوات من نشاط الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME).

[1] المرسوم الرئاسي 04-134 الصادر في 19 أفريل 2004 المتضمن هياكل الصندوق الوطني لضمان القروض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، ص30.

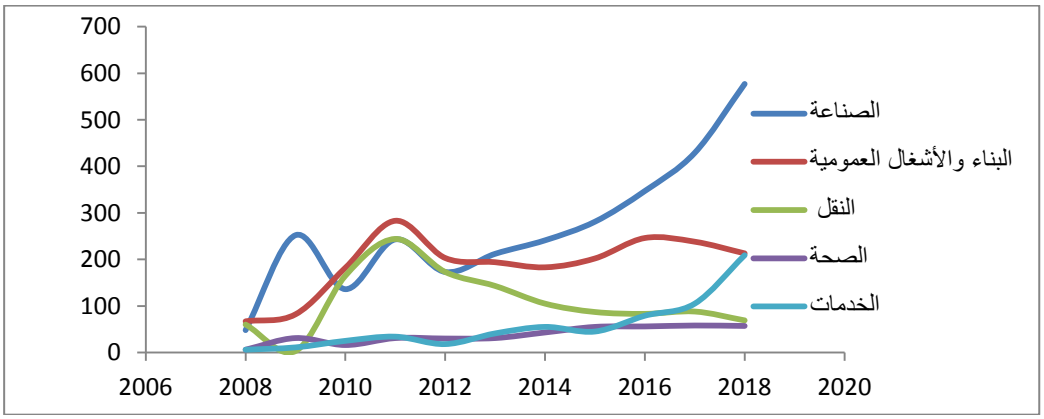
الجدول رقم 11.3: الوضعية الإجمالية للضمانات حسب قطاع النشاط ابتداء من 2008 إلى غاية 2018/06/30.

قطاعات النشاط	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصناعة	48	252	136	243	173	212	241	281	347	429	577
البناء والأشغال العمومية	67	82	182	283	203	194	183	202	246	238	213
النقل	60	3	165	244	173	143	105	87	83	88	69
الصحة	6	31	16	31	30	31	43	55	56	58	57
الخدمات	6	11	25	34	18	41	55	45	79	105	209
المجموع	179	187	379	524	835	597	621	670	811	918	1125

المصدر: WWW.MDIP.DZ

- Bulletin d'information statistique de la PME_ ministère de industrie – n^0 18, n^0 20, n^0 22, n^0 24, n^0 26, n^0 28, n^0 29, n^0 31, n^0 32, n^0 33.

الشكل2.3: يوضح الوضعية الإجمالية للضمانات حسب قطاع النشاط ابتداء من 2008 إلى غاية 2018/06/30.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 11.3.

من خلال استقراء الشكل2.3 والجدول رقم 11.3، نلاحظ أن عدد المشاريع المضمونة قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME)، في زيادة كل سنة بالمقارنة مع سنة 2008 حيث كان عدد المشاريع المضمون قرضها 179 مشروعا لتصل في سنة إلى 1125 مشروعا، هذا الارتفاع يوعز إلى زيادة عدد القروض الممنوحة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأن هذه الفترة شهدت

زيادة في عدد المشاريع الممولة من قبل أجهزة الدعم والمرافقة (ANSEJ. CNAC. ANJEM)، كما نلاحظ أن عدد المشاريع المضمونة بالقطاعات المنتجة مثل الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية تزايد بشكل شبه مستمر على عكس قطاع النقل الذي سجل تراجع في عدد المشاريع المضمونة سنة 2014 والسبب في ذلك تزامنها مع حدوث الأزمة المالية، وانهيار عائدات المحروقات قررت أجهزة الدعم والمرافقة توجيه تمويلها نحو القطاعات الرئيسية فقط وتقليص التمويل الموجه نحو القطاعات الثانوية من بينها قطاع النقل.

تقدم الهيئات والأجهزة المذكورة سابقا الدعم والمرافقة، لرواد الأعمال وتختلف مهام كل جهاز وأهدافه ويتضح أن منها ما يقدم الدعم المالي، ومنها ما يقتصر دوره في التوجيه والمرافقة أو تقديم الامتيازات الجبائية ويبقى منح القروض أو التوسط لدى البنوك إشكالا يؤرق أصحاب المشاريع، نظرا لعدم تمكنهم من تقديم الضمانات الكافية للحصول على التمويل، وعلى إثر هذا عملت الحكومة الجزائرية بصفة عامة على استحداث صناديق تهتم بضمان القروض التي تمنحها البنوك، كما تتشابه طرق عملها وأهدافها، حيث تعوض البنوك في حالة عدم تمكن رائد الأعمال من تسديد القروض الممنوحة، تفرض اشتراكات عليهم هي في حدود 0.35% من قيمة القروض الممنوحة، ويمكن أن نعدد هذه الصناديق في ما يلي[1]:

-صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تم إنشاءه سنة 2003 ويغطي 70% من الأخطار التي يتعرض لها صاحب المشروع.

-الصندوق المشترك لضمان القروض المصغرة: تم استحداثه سنة 2004، ويغطي باقي الديون المستحقة الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في حدود 85% من الأصول والفوائد.

-صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض البطالين ذوي المشاريع: يستفيد منه أصحاب المشاريع المستفيدون من دعم جهاز"**CNAC**"، وهو نسخة من الجهاز الأول المذكور أعلاه.

[1] ميساوي عبد الباقي، عوامل تطوير ريادة الأعمال في الجزائر-دراسة ميدانية من وجهة نظر مسيري أجهزة الدعم والمرافقة، مرجع سبق ذكره، ص164.

المطلب الثالث: هيئات أخرى لدعم ومرافقة المقاولاتية في الجزائر.

بالإضافة إلى الهيئات التي تم تناولها سابقا، هناك هيئات أخرى تعنى بتحفيز ودعم المقاولاتية في الجزائر والتي تلعب دور لا يقل أهمية عن بقية الأجهزة الأخرى، والتي سوف نتطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مراكز التسهيل.

لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضي المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في: 25 فبراير سنة 2003 وطبقا لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع، أما عن الطبيعة القانونية لهذه المراكز فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

❖ **أهداف مراكز التسهيل:** تسعي هذه المراكز لتحقيق الأهداف التالية:

- وضع شباك يتكفل باحتياجات أصحاب المؤسسات، والمقاولين وتقليص أجال إنشاء المؤسسات.

- تسيير الملفات التي تختص بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية.

- تطوير التكنولوجيا الجديدة وتثمين البحث والكفاءات.

- تطوير النسيج الاقتصادي المحلى، ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني.

❖ **وظائف مراكز التسهيل:** تتكفل هذه المراكز بمهام عدة منها[2]:

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.

- مرافقة أصحاب المؤسسات في ميدان التكوين والتسيير ونشر المعلومة الاقتصادية المتعلقة بفرص الاستثمار.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 25 فبراير 2003، يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، 2003، ص18، 19.

[2] قوجيل محمد، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص54.

- دعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة، وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار، ويدير مراكز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

تتمثل تجربة الجزائر في مجال إقامة مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في سعي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى إنشاء 11 محضنة في ولايات: الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو، الجزائر العاصمة، بالإضافة إلى 4 ورشات ربط من: الجزائر الوسطى، سطيف، قسنطينة، وهران[1].

الفرع الثاني: مشاتل المؤسسات.

تعرف على أنها الهيئة التي تهتم باستقبال واستضافة حاملي المشاريع في المراحل الأولى من حياة المؤسسة (عادة الأربع سنوات الأولى) أي بعد إنشائها، ويعرفها المشرع الجزائري على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتهتم بتحقيق الأهداف التالية[2]:

1- العمل على أن تصبح المؤسسات الجديدة في المدى المتوسط عاملا استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية في مكان تواجدها.

2- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة وتشجيع ظهور المشاريع المجددة والمبتكرة.

3- ضمان استمرارية مرافقة المؤسسات الجديدة.

4- تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي.

5- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها.

[1] برحومة عبد الحميد وصورية بوطرفة، واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر في الجزائر وسبل تغييرها على ضوء التجارب العالمية، عرض نماذج عالمية لحاضنات الأعمال، الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية، يوم 03-04 ماي 2011، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 06.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 78/03، المؤرخ في 25 فبراير 2003 يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، 2003، ص14.

كما أنها تظهر بإحدى الأشكال التالية[1]:

- ✓ **المحضنة:** والتي تعرف حسب الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال: بأنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء مراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات[2]، وهناك من يعرفها «حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقتها للمبادرين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق»[3].
- ✓ **ورشة الربط:** وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.
- ✓ **نزل المؤسسات:** ويتكفل بحاملي المشاريع أصحاب النشاطات التي تهتم بميدان البحث.

يمكن اعتبار أن التجربة الجزائرية في مجال مشاتل المؤسسات لازالت حديثة، حيث يوجد حاليا في الجزائر 13 مشتلة مؤسسة، أربع منها تم إنشائها في سنة 2009 في كل من: وهران، عنابة، برج بوعريريج، وغرداية، أما البقية تم إنشائها في سنة 2013، وهي باتنة، بسكرة، ورقلة، خنشلة، أم البواقي، ميلة، أدرار، البيض، سيدي وبلعباس...

[1] ميساوي عبد الباقي، عوامل تطوير ريادة الأعمال في الجزائر، دراسة ميدانية من وجهة نظر مسيري أجهزة الدعم والمرافقة، مرجع سبق ذكره، ص162.

[2] Zohra Belalia, Etat et impact des structures d'incubation en Algérie, journal de économie et développent humain, volume 6, Numéro 1, 31-12-2015, P414.

[3] الحناوي محمد صالح وأخرون، حاضنات الأعمال، الدار الجامعية، 2001، الإسكندرية، مصر، ص26.

الجدول رقم 12.3: حصيلة مشاتل المؤسسات على مستوى الوطني إلى غاية 2013.

مشاتل المؤسسات	2012	2013		
		عدد المؤسسات	النسبة %	عدد المناصب العمل
عنابة	08	09	%19,57	28
وهران	08	15	%32,61	32
غرداية	04	12	%26.09	11
برج بوعريريج	07	10	%21,24	237
المجموع	27	46	%100	308

المصدر: قوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص165.

من خلال استقراء الجدول رقم نلاحظ أن نشاط مشاتل المؤسسات في الجزائر، مازال في بداياته ولا يتعدى 46 مؤسسة موزعة عبر 4 ولايات (عنابة، وهران، غرداية، برج بوعريريج)، وتشغل 308 عاملا فقط سنة 2013، وهذا بسبب أن التجربة الجزائرية في هذا الميدان تعتبر حديثة النشأة، ومن خلال النشرية الوزارية لوزارة الصناعة الصادرة في ديسمبر 2013 تتوزع المشاريع المستضافة على مستوى مشاتل المؤسسات في قطاعات مختلفة تتمثل في: الاتصالات، إعادة تدوير النفايات، المنتجات الزراعية الإعلام الآلي.

الفرع الثالث: دار المقاولاتية بالمؤسسات الجامعية.

لقد تم تعميم دار المقاولاتية خلال سنة 2013، على مستوي جميع المؤسسات الجامعية بعد التجربة الناجحة التي حققتها دار المقاولاتية لجامعة قسنطينة منذ سنة 2007، وهذا من خلال الشركة مع جامعة l'Université Pierre Mendès [1]France de Grenoble.

ولقد جاءت فكرة دار المقاولاتية في إطار الاستراتيجية الوطنية في مجال تثمين الموارد البشرية والتي تعتمد بالأساس على تعزيز القدرات العلمية والتقنية الوطنية وتدعيمها بكفاءات جديدة؛ حيث جاءت ضرورية فتح المبادرات المقاولاتية من خلال دعم استحداث النشاطات في إطار جهازي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل

[1] فوزي لوالبية وآخرون، دار المقاولاتية كآلية لنشر الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي ـ جامعة الجلفة أنموذجا، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد02، 2019، ص174.

الشباب "ANSEJ" والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC"، وفي هذا الإطار تم إبرام عدة اتفاقيات بين وكالة "ANSEJ" والجامعات الجزائرية والمدارس العليا من أجل إنشاء دار المقاولاتية قصد جلب اهتمام الطلبة لاستحداث النشاطات المقاولاتية.

وفي ظل انفتاح الجامعة على المحيط، وكذا لأهمية ودور الجامعة في خلق فرص عمل، تتجه الجزائر اليوم نحو مسار جديد للمقاولاتية القائم على المبادرات شبانية في فئة الجامعيين، وذلك عن طريق توفير السبل والآليات الكفيلة التي تساهم في تنمية وغرس روح المقاولاتية لدى هذه الفئة، وتفعيل فكرة إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة لمن لديهم مؤهلات وقدرت، وتشجيعهم على تحقيق النهضة والإبداع مع تذليل كل العقبات والصعوبات التي قد تواجههم، من خلال تقريب المسافة ما بين الطالب الجامعي وهياكل الدعم وكل الهيئات التي لها علاقة بالاستثمار والإنتاج وذلك عن طريق إنشاء دار للمقاولاتية داخل الحرم الجامعي[1].

منذ تعميم دار المقاولاتية على مستوي الوطني وصل عددها إلى 58 دارا؛ حيث وصل معدل تسجيل حاملي الشهادات الجامعية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 8 % إلى 30% خلال الفترة الممتدة ما بين 2008-2016، وحصيلة النشاطات التي قامت بها دار المقاولاتية خلال الفترة الممتدة ما بين 2013 وبداية الثلاثي 2017 وصلت إلى 1623 نشاط[2].

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية.

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-91 الصادر في 24 مارس 2004[3]، هي هيئة ذات طابع صناعي وتجاري، تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال توجد مقرها في الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله، تعتبر الوكالة كوسيلة للدولة في مجال تحديد وتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير الحظائر التكنولوجية- وعليه فإن الوكالة تتكفل بـ:

- إعداد واقتراح العناصر الأساسية للسياسة الوطنية في مجال تطوير وترقية الحظائر التكنولوجية.

[1] بو الريحان فاروق وبنون خير الدين، دور دار المقاولاتية في نشر الثقافة والفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي كأداة لحل مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد1، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، جوان 2018، ص104.

[2] فوزي لوالبية وآخرون، دار المقاولاتية كآلية لنشر الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي-جامعة الجلفة أنموذجا، مرجع سبق ذكره، ص174.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 04-91، المؤرخ في 3 صفر 1425 ل: الموافق 24 مارس 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية وتطويرها ويحدد تنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2004، ص07.

- تصور واقتراح العناصر الأساسية للسياسة الوطنية في مجال تطوير وترقية الحظائر التكنولوجية.
- تصور ووضع الحظائر التكنولوجية الموجهة لتدعيم الإمكانيات الوطنية من أجل ضمان تطوير تكنولوجية الإعلام والاتصال والمساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي.
- والإشراف على بناء هياكل الحظائر التكنولوجية.
- خلق الانسجام بين المؤسسات الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي والتطور الصناعي والهيئات المتخصصة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في برامج تطوير الحظائر التكنولوجية.
- ضمان بمعية الهيئات المعنية، تنفيذ متابعة وتقييم التزامات الدولة في إطار الاتفاقية الجهوية والدولية في مجال نشاطات الحظائر التكنولوجية.

1- أهداف الوكالة: تتمثل الوكالة في[1]:

- التشجيع على خلق مجموعة قوية في مجال التكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- العمل كقطب طبيعي وافتراضي لنشاطات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر.
- تقديم إطار ثقافي ونوعي للأعمال والشركات في الجزائر.
- تسريع وتيرة التكوين وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المختصة، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- تنويع سلم التكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- المساهمة في بروز قطاع مصدر لتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

تقوم الوكالة الوطنية لتدعيم وتطوير الحظائر التكنولوجية كل سنة بإعلان لفائدة حاملي المشاريع Start-up الراغبين في الاستفادة من دعم لتطوير نشاطاتهم؛ وذلك عن طريق الاستشارة الاستراتيجية والعلمية بهدف خلق مؤسسات ابتكار في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتي تدخل في سوق المشاريع التي تندرج في إطار مخطط استراتيجية "الجزائر الإلكترونية" المنبثق من الجامعات المدارس الكبرى والمعاهد، إضافة إلى أصحاب المشاريع البطالين والعصاميين والذين لديهم فكرة لإنشاء مؤسسة.

[1] موقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها، https://natp.dz/a-propos.php?idm=20&idsm=7 ، تم الاطلاع عليه يوم: 2020/06/13، على الساعة: 18.25.

في ديسمبر 2009، تم إنشاء حاضنة في "سيدي عبد الله" في ولاية الجزائر العاصمة، تحت إشراف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية الحظائر التكنولوجية؛ حيث تم تصميم هذه الحاضنة خصيصا لدعم المشاريع المبتكرة ومنح الفرصة للمقاولين المبدعين لبدء مشروعهم في بيئة ديناميكية، موجهة نحو الابتكار توفر الحاضنة التكوين والمرافقة في جميع مراحل المشروع إلى غاية انطلاق المؤسسة، كما تؤدي الحاضنة أيضا دور الوسيط بين البنوك ووكالات دعم المقاولاتية مثل "ANSEJ".

يجب على حاملي المشاريع تقديم طلب الحصول على دعم لمشاريعهم أمام هيئة، وهي التي سوف تقرر بشأن قبول طلباتهم حيث تستضيف الحاضنة 20 مشروعا في السنة لفترة 24 إلى 30 شهرا، كما أنها تهدف إلى خلق 15 مؤسسة ابتكارية (start-up) في السنة، وبالمثل تم افتتاح حاضنة ثانية وهي الحظيرة التكنولوجية بورقلة التي دشنت (مؤقتة) في 1 مارس 2012 وفي إطار مخطط التطور الرباعي 2010-2014 للوكالة الوطنية لتدعيم الحظائر التكنولوجية تم إعلان ثلاث حظائر تكنولوجية جهوية (عنابة، وهران، ورقلة)، وبعدها ثلاث حظائر تكنولوجية أخرى- الحظيرة التكنولوجية في سطيف، قسنطينة، وبوغزول، إضافة إلى حاضنة في غرداية التي أعلنت مؤخرا[1].

منح وزير التعليم العالي والبحث العلمي (السابق)، الدكتور الطيب بوزيد اعتماد أول حاضنة أعمال على مستوى الجامعات الوطنية لجامعة محمد بوضياف بالمسيلة؛ حيث تحصلت إدارة الجامعة على المقرر الوزاري رقم 182المؤرخ في 27 ماي 2019 المتعلق بتوطين حاضنة الأعمال على مستوى جامعة المسيلة، وحسب القرار الوزاري ستخصص جامعة المسيلة تحت هيكل تصرف الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث والتنمية التكنولوجية والتي تعمل تحت إشراف المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي[2].

[1] قوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص167.

[2] الموقع الرسمي لجامعة المسيلة، https://www.univ-msila.dz/bicu/2018/12/20، تم الاطلاع عليه يوم: 2020/06/13، الساعة: 01.19.

المبحث الثالث: تحليل حصيلة نشاط أجهزة دعم ومرافقة النشاط المقاولاتي بولاية المدية للفترة 2008-2018.

اعتمدت استراتيجية دعم المقاولاتية على مجموعة من الأجهزة في الجزائر، بصفة عامة وبولاية المدية بصفة خاصة هذه الأجهزة تهدف بالأساس إلى توفير التمويل اللازم ومرافقة المقاولين الشباب، بالإضافة إلى تقديم تشكيلة من التسهيلات الضريبية والجمركية، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى حصيلة نشاط مختلف أجهزة الدعم والمرافقة بولاية المدية، من خلال الوقوف بالأرقام على تطور حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"ANSEJ"، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة" CNAC"، بولاية المدية للفترة الممتدة ما بين 2008-2018.

المطلب الأول: دراسة تفصيلية لحصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المدية للفترة 2008-2018.

جاءت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، من خلال التفكير في إنشاء هيكل جديد بإمكانه استيعاب آمال وتطلعات الشباب ذوي الشهادات الجامعية؛ لهذا فإن جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، يركز على الطريقة الاقتصادية في معالجته البطالة، والذي يهدف إلى تشجيع أنشطة الإنتاج والخدمات من طرف الشباب ذوي المشاريع، ولتعرف على دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تمويل مشاريع الشباب المقاول بولاية المدية، قمنا بدراسة ميدانية للوكالة على مستوى ولاية المدية لتحليل الدور الذي تلعبه الوكالة في مجال التمويل وخلق المؤسسات الاستثمارية على مستوى ولاية المدية.

الفرع الأول: إحصائيات المشاريع المستفيدة من التمويل جهاز "ANSEJ" بولاية المدية - حسب نوع التمويل.

قامت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، باستحداث صيغ تمويل مختلفة وضعتها في متناول الشباب حاملي المشاريع الاستثمارية، هذه الصيغ التمويلية ترتكز بالدرجة الأولى علي هيكل التمويل الثنائي، من جهة وهو الذي يستند على طرفين مهمين وهما: الشاب المستثمر من جهة، وجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من جهة أخرى، والنوع الثاني من التمويل الثاني يدعى بهيكل التمويل الثلاثي، الذي يستند هو الآخر

على ثلاثة أطراف رئيسية بدأ بالبنك باعتباره الممول الرئيسي، والمستفيد وهو الشاب المستثمر وجهاز "ANSEJ" طرف ثالث، وهناك التمويل الذاتي القائم على المساهمة الكلية من طرف المقاول، كل هذا عجل بخلق المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو بدوره أدى إلى استحداث مناصب عمل جديدة على مستوي الولاية، وفق ما هو موضح فيما يلي:

الجدول رقم 13.3: تطور عدد المؤسسات المستحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المدية للفترة بين 2008-2018.

	التمويل الثنائي			التمويل الثلاثي			التمويل الذاتي		
	عدد المشاريع	الجنس		عدد المؤسسات	الجنس		عدد المؤسسات	الجنس	
		ذكر	أنثي		ذكر	أنثي		ذكر	أنثي
إنشاء مشاريع	111	84	27	4058	3863	195	00	00	00
توسعة مشاريع	18	17	01	58	54	04	00	00	00
المجموع	129	101	28	4116	3917	199	00	00	00

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المدية.

من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول 13.3 المتضمن تطور عدد المؤسسات المستحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المدية للفترة 2008-2018؛ حيث نلاحظ تباين في عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل؛ حيث لعبت البنوك العمومية دورا هام في تمويل المشاريع عبر قناة التمويل الثلاثي بـ 4058 مؤسسة منشأة؛ و58 مؤسسة استفادة من التمويل في إطار التوسعة، ومن جهة أخرى بلغ عدد المشاريع الممولة في إطار التمويل الثنائي 111مؤسسة، و18 مؤسسة استفادة من التمويل في إطار التوسعة، كما أن الإحصائيات توضح أن التمويل الذاتي الذي تم استحداثه مؤخرا سنة 2018 لم يعرف إقبالا من طرف الشباب المقاول بولاية المدية.

كما أن الإحصائيات المقدمة توضح أن المقاولة النسوية، تعتبر محتشمة بالمقارنة مع شريحة الرجال حيث بلغت عدد المشاريع لفئة النساء 199مشروعا، بالنسبة للتمويل الثلاثي و28 مشروعا بالنسبة للتمويل الثنائي، وعلى النقيض من ذلك، بلغ عدد المشاريع الممولة بالنسبة لشريحة الذكور 3917 مشروعا في إطار التمويل الثلاثي و101 مشروعا بالنسبة للتمويل الثلاثي.

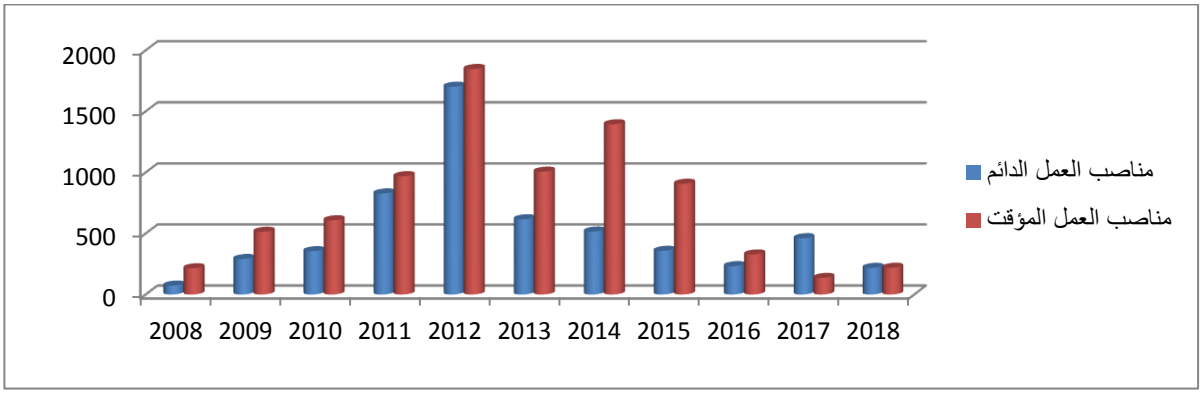
ومن خلال تحليل هذه الإحصائيات، نجد أن البنوك العمومية ساهمت بشكل كبير في توفير التمويل اللازم للشباب المقاول، حيث ساهمت بنسبة 96.96% من إجمالي المشاريع الممولة عبر جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المدية، مقابل 3,03% بالنسبة للمشاريع الممولة من قبل الجهاز خارج القنوات البنكية، كما أن عدم الإقبال على صيغة التمويل الذاتي راجع إلى كونها صيغة حديثة والنشأة بالمقارنة مع بقية الصيغ، بالإضافة إلى كونها تعتمد على التمويل الكامل 100% من قبل الشاب المقاول، وهي توفر فقط الامتيازات الضريبية والجمركية، هذه الامتيازات توفرها أيضا هيئات أخرى على الساحة الاقتصادية وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار"ANDI".

كما أن سبب تراجع عدد المؤسسات التي استفادة من التمويل للتوسعة، راجع إلى أن الاستفادة من التوسعة للنشاط يشترط انتهاء مدة الإعفاء، أي أن تكون المؤسسة الاستثمارية قد نشطت لمدة تتجاوز 3سنوات من النشاط في المناطق العادية أو 6 سنوات في المناطق الخاصة، أو 10 سنوات في مناطق الجنوب كما تشترط أيضا تسديد 70% من قيمة القرض البنكي الممنوح، بالإضافة إلى شرط وجوب تسجيل نتائج إيجابية خلال المرحلة السابقة بالإضافة إلى مشكل عدم توفر العقار الصناعي، وندرة المناطق الصناعية في بعض بلديات ولاية المدية، كما تشترط تسديد كامل للقرض البنكي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من تمويل ثلاثي إلى تمويل ثنائي.

فرع الثاني: تطور عدد المناصب المستحدثة من خلال المؤسسات الممولة من طرف"ANSEJ"بولاية المدية.

سمحت المؤسسات الناشئة على مستوي ولاية المدية، على اختلاف أنشطتها سوءا كانت صناعية خدماتية، فلاحيه، أو غيرها سمحت بتوفير العديد من مناصب الشغل على مستوى ولاية المدية، منها مناصب عمل مؤقتة وأخرى دائمة، وتزايدت هذه المناصب مع مرور الزمن، بتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة خاصة وأن المؤسسات الناشطة في إطار التمويل الممنوح، من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تستفيد من العديد من الامتيازات القانونية فيما يخص توظيف العمال، وعليه سوف نعرج على كل هذه النقاط كما يلي:

الشكل رقم 3.3: توزيع مناصب العمل المستحدثة من خلال مشاريع فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمدية للفترة 2008– 2018.



المصدر: من لإعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (14.3).

الجدول رقم 14.3: توزيع مناصب العمل المستحدثة من خلال مشاريع فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمدية للفترة 2008-2018.

السنة / نوع المنصب المستحدث	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مناصب العمل المؤقتة	215	514	608	969	1847	1006	1394	907	328	136	219
مناصب العمل الدائمة	73	291	355	828	1702	616	516	358	232	461	218

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المدية.

من خلال الشكل رقم 3.3 والجدول رقم 14.3 نلاحظ أن خلال الفترة الممتدة بين 2008-2018 سمح إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الدعم المالي، المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سمح بإنشاء العديد من مناصب العمل بولاية المدية، سوءا كانت هذه المناصب دائمة أو مستحدثة؛ حيث أنه ومع بداية سنة 2008 كان عدد مناصب العمل المؤقتة هو 215 منصبا

مقابل 73 منصب دائم، لتبدأ في التزايد شيئا فشيئا إلى أن وصلت سنة 2011 حوالي 969 منصب عمل مؤقت مقابل 829 منصب عمل دائم، واستمر هذا الارتفاع مع مرور الزمن. لتشهد بعد ذلك نسبة 2012 طفرة في عدد مناصب العمل المستحدثة حيث بلغت سنة 2012 ما يقارب 1874 منصب عمل مؤقت وأزيد من 1702 منصب عمل دائم، هذا الارتفاع الملموس في عدد مناصب العمل جاء نتيجة، حراك اجتماعي قامت به فئة الشباب البطال في الجزائر بما عرف آنذاك بثورة القهوة والسكر، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية إلى ضخ أموال لصندوق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك لتلبية أكبر عدد من الملفات المودعة للاستفادة من الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة، لكن مع بداية سنة 2014 ومع انهيار عائدات المحروقات، بدأت عدد المشاريع الممولة في الانخفاض مما أدى إلى تقليص عدد مناصب العمل المستحدثة لتصل في سنة 2018 إلى 219 منصب عمل مؤقت و218 منصب عمل دائم.

الفرع الثالث: تطور حصيلة المشاريع الممولة من قبل جهاز "ANSEJ" حسب القطاعات بولاية المدية للفترة 2008-2018.

تعددت وتنوعت النشاطات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، من خلال الدراسة الميدانية التي أجرينها للمشاريع الممولة، من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمدية، وجدنا أن هناك تنوع واضح في طبيعة نشاط المؤسسات المستحدثة وذلك في المجالات التالية: المهن الحرة، الخدمات، الفلاحة، نقل المسافرين، نقل البضائع، الصناعة، وأشغال البناء، كل ذلك وفق ما يلي:

الجدول رقم 15.3: يوضح توزيع المشاريع الممولة من قبل"ANSEJ"حسب القطاعات بولاية المدية 2008-2018.

السنوات	الخدمات	الحرف	نقل المسافرين	الفلاحة	نقل البضائع	الصناعة	أشغال البناء	المهن الحرة
2008	29	07	0	21	0	06	14	0
2009	68	29	2	79	33	23	40	06
2010	61	27	01	92	107	21	33	09
2011	119	35	28	174	399	39	21	10
2012	282	51	13	156	421	44	21	14
2013	207	48	16	229	58	35	10	16
2014	167	41	03	196	08	37	12	26
2015	55	25	00	181	01	16	16	39
2016	24	07	00	43	00	15	08	07
2017	07	08	00	19	00	02	05	06
2018	28	04	00	13	00	11	11	08
مجموع	1047	282	63	1203	1027	249	191	141

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمدية.

من خلال الإحصائيات السابقة، تبرز والتي توضح يبرز طبيعة الأنشطة الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المدية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2018؛ نلاحظ أن أكبر قطاع استفاد من التمويل كان قطاع الفلاحة بـ1203 مشروعا، يليها قطاع الخدمات بـ1047 مشروعا، وقطاع نقل البضائع بـ1027 مشروعا؛ حيث أنه إلى غاية سنة 2013 كان عدد المشاريع الممولة من قبل جهاز ANSEJ، يتزايد بشكل مطرد حيث بلغ عدد المشاريع الممولة في قطاع الصناعة 35 مشروعا وقطاع الفلاحة 229 مشروعا أما قطاع نقل المسافرين والمهن الحرة 16 مشروعا.

مع بداية سنة 2014 تم التقليص في حجم القروض الممنوحة من قبل جهاز "ANSEJ"؛ حيث لم يتم تمويل أي مشروع في قطاع نقل المسافرين وقطاع نقل البضائع، على مدار 3 سنوات إلى غاية 2018 واستمر

التمويل بشكل محتشم في بعض القطاعات الرئيسية كالفلاحة والصناعة والخدمات والبناء بـ: 28،11،13 11 على التوالي.

وعند تحليل هذه الإحصائيات نستنتج أنه خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2013 كان عدد المشاريع التي استفادة من التمويل الممنوح من قبل جهاز "ANSEJ" في تزايد، وهذا راجع لفترة البحبوحة المالية، التي عرفها الاقتصاد الجزائري، إلا أنه وبعد حلول سنة 2014 بدأت أسعار البترول في الانهيار وهو ما أثر على عدد المستفيدة من تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في كل الولايات بما فيها ولاية المدية، وذلك في شتي القطاعات حيث أن عدد المشاريع، التي استفادة من التمويل بولاية المدية في قطاع نقل البضائع ونقل المسافرين سنة 2015-2016-2017-2018 بـ00 مشروع علي التوالي، قطاع الصناعة بدوره تأثر بأزمة الريع وانخفض عدد المشاريع الصناعية المستفيدة من التمويل بولاية المدية، إلى ما يقارب 02 و11 مشروعا فقط على التوالي، وبالمرور علي قطاع الخدمات فإن الإحصائيات السابقة تبرز أنه هو الأخر تأثر حيث تقلصت عدد المشاريع الممولة من 167 مشروعا سنة 2014، ثم 07 مشاريع سنة 2017، وصولا إلى 28 مشروعا فقط سنة 2018، هذا الانخفاض شمل أيضا عدد من القطاعات الأخرى بما فيها قطاع الحرف والمهن الحرة التي اكتفت بـ12مشروعا ممولا فقط في كلا القطاعين سنة 2018.

المطلب الثاني: دراسة تفصيلية لحصيلة نشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع الدية للفترة 2008-2018.

إن الملاحظ للتحولات الاقتصادية التي عرفتها دول العالم – خاصة أواخر القرن الماضي- يلاحظ أن هناك توجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قياسا لما لها من دور استثماري وتنموي راجع لتكلفة إنشائها المنخفضة وانتشارها الجغرافي الواسع، بالإضافة إلى قدرتها على استيعاب وتشغيل نسبة هامة من اليد العاملة وعليه سوف نحاول في هذا المطلب، استعراض وتحليل حصيلة نشاط جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"، بولاية المدية خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2018.

الفرع الأول: تطور حصيلة المشاريع الممولة من طرف جهاز "ANGEM" بولاية المدية – حسب نوع التمويل–.

على غرار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تشرف على صيغتين من التمويل (التمويل الثلاثي وتمويل شراء مواد أولية)؛ حيث أنه منذ انطلقت الوكالة في النشاط سنة 2006 ومنذ ذلك مولت عدة مشاريع وقدمت قروضا مختلفة، وساعدت في إنشاء مؤسسات مصغرة، وهو ما تؤكده حصيلتها لغاية 2018 الموضحة في الجدول التالية:

الجدول رقم 16.3: تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المدية للفترة بين 2008–2018.

	توزيع المؤسسات الممولة حسب الجنس		
	عدد المشاريع	الجنس	
		ذكر	أنثي
2008	13	12	1
2009	71	64	7
2010	58	53	5
2011	43	33	10
2012	141	124	17
2013	240	229	11
2014	521	510	11
2015	303	291	12
2016	64	55	09
2017	13	10	3
2018	37	31	6
المجموع	**1504**	**1412**	**92**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – فرع ولاية المدية.

من خلال تحليل الإحصائيات الموضحة في الجدول 16.3 المتضمن حصيلة المشاريع الممولة من طرف جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – فرع المدية للفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية 2018 نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2011، كان عدد المشاريع التي استفادة من التمويل كان متقاربا من حيث العدد ما بين 13 مشروعا سنة 2008 إلى 43 مشروعا سنة 2011 وتفسير ذلك كونه أن الجهاز كان حديث النشأة، لم يمر على وجوده سوى سنتين، ولم يكن معروفا من قبل الشباب المقاول، لكن مع بداية سنة 2012 إلى غاية سنة 2015 تضاعف عدد المشاريع المستفيدة من التمويل حيث بلغ عدد المشاريع الممولة سنة 2014 ما يقارب 521 مشروعا، وهذه الفترة تتزامن مع البحبوحة المالية التي كانت تمر بها الخزينة العمومية؛ مما منح أجهزة الدعم الحكومي ملاءة مالية سمحت بمنح قروض بشكل واسع، ليستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2016؛ حيث بدأ عدد المستفيدة من التمويل في الانخفاض بشكل متسارع ليبلغ سنة 2016 حوالي 64 مشروعا، واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2018؛ حيث بلغ عدد المشاريع الممولة 37 مشروعا، وتفسير هذا الانخفاض يعزى إلى انهيار عائدات النفط بداية سنة 2015 مما أدى إلى تقليص حجم القروض الممنوحة من قبل الجهاز.

من جهة أخري نلاحظ أن أغلب المقاولين المستفيدين من التمويل الممنوح من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هم من فئة الذكور بـ 1412 مشروعا إلى غاية 2018، وبالمقابل بلغ عدد المشاريع الممولة لفئة الإناث بـ 92 مشروعا فقط، هذه النتائج توضح لنا أن حجم المقاولة النسوية يعتبر ضئيلا بالمقارنة مع عدد المشاريع الممولة من فئة الرجال وتفسير ذلك راجع إلى طبيعة البيئة الداخلية والخارجية للأعمال في الجزائر حيث تنحصر أغلب النشاطات النسوية في بعض القطاعات (الخدمات، الحرف، التجارة ...) بينما تحتكر فئة الذكور أغلب النشاطات التي تتطلب جهد بدني مثل: قطاع البناء والأشغال العمومية، الفلاحة، الصناعة...، كما أن هذا التباين مرده إلى أن الفكر المقاولاتي المنتشرة بكثرة لدى الذكور على عكس فئة النساء وذلك راجع إلى العديد من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للمجتمع الجزائري.

الفرع الثاني: تطور حصيلة مناصب الشغل المستحدثة من خلال المؤسسات الممولة من طرف جهاز "ANGEM" بولاية المدية للفترة ما بين 2008 و2018.

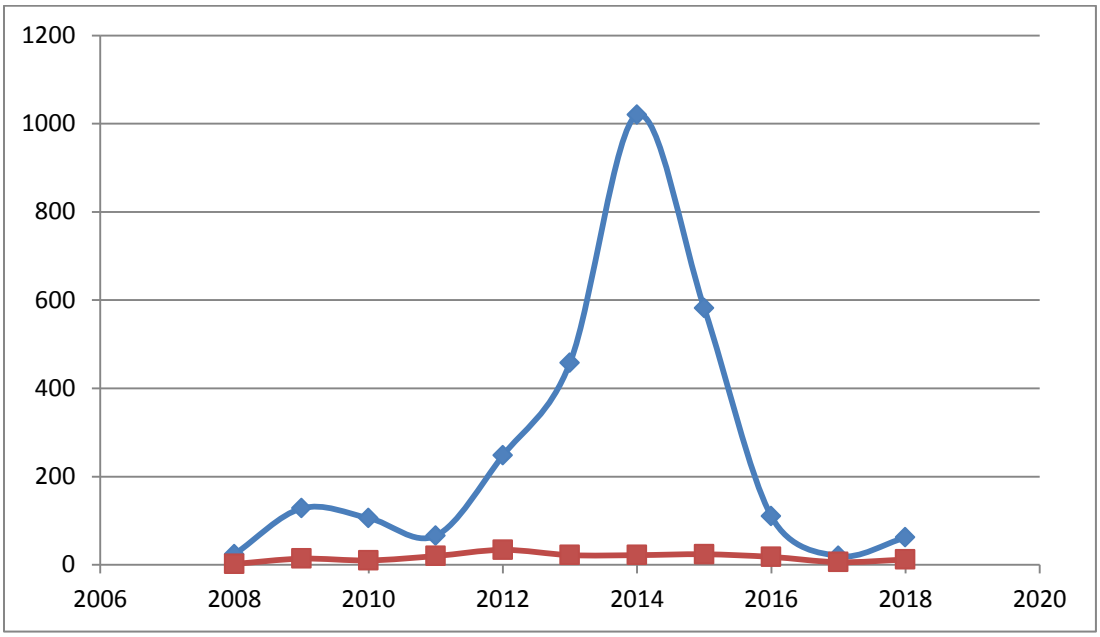
تجدر الإشارة إلى أن الأرقام المتعلقة بحجم مناصب الشغل هي أرقام جزافية تضعها الوكالة وتعتمد في ذلك على طبيعة المشاريع الممنوحة؛ لأن أغلبية السلفات موجهة لاقتناء المواد الأولية ولا يظهر في شروط الحصول على هذه الأخيرة مدى التزام المستفيد بالتصريحات لدى مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وقد جاء تطور حصيلة مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة، وأثرها في التشغيل بولاية المدية للفترة الممتدة ما بين 2008-2018.

الجدول رقم 17.3: توزيع مناصب العمل المستحدثة من خلال مشاريع فرع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية للفترة 2008-2018.

عدد المناصب المستحدثة في إطار التمويل الممنوح من قبل **ANGEM** (التمويل الثلاثي+ تمويل شراء مواد أولية)											
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الرجال	24	128	106	66	248	458	1020	582	110	20	62
النساء	2	14	10	20	34	22	22	24	18	6	12

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – فرع ولاية المدية.

الشكل رقم4.3: توزيع مناصب الشغل المستحدثة من قبل "ANGEM" حسب الجنس خلال الفترة 2008-2018 بولاية المدية.



المصدر: من لإعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (17.3).

يبين الجدول17.3 والشكل 4.3 توزيع عدد مناصب الشغل المستحدثة من قبل جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المدية خلال الفترة الممتدة بين سنة 2008 وسنة 2018؛ حيث تتوازى هذه الإحصائيات مع تطور عدد المشاريع الممولة من قبل جهاز **"ANGEM"**؛ حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2008 إلى سنة 2011 بلغ 324 منصبا شغل لفئة الرجال يقابلها 46 منصبا لفئة النساء، ومع ارتفاع عدد المشاريع الممولة تضاعف معه عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2012 إلى غاية سنة 2015 حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة خلال هذه الفترة 2308 منصبا عمل لفئة الرجال، يقابله 102 منصب عمل لفئة النساء.

وخلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2018 انخفض عدد مناصب الشغل المستحدثة، بالتوازي مع انخفاض عدد المشاريع الممولة؛ حيث تراجع عدد المناصب في فئة الرجال إلى 192 مشروعا فقط، بينما بلغ عدد المشاريع بالنسبة لفئة النساء 36 مشروعا.

الفرع الثالث: تطور حصيلة المشاريع الممولة من قبل جهاز "ANGEM" حسب القطاعات بولاية المدية للفترة 2008-2018.

يرمي القرض المصغر إلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، للفئات المستهدفة من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات وتتنوع هذه الأنشطة ما بين أنشطة الخدمات والحرف والفلاحة، إضافة إلى كل من قطاع الصيد البحري وقطاع الصناعة وأشغال البناء والتجارة، واختلفت أنواع القروض الموجهة لدعم الشباب المستثمر في قطاعات النشاط هذه بين قروض موجهة لشراء مواد أولية وقروض ضمن تمويل ثلاثي، وسوف نستعرض حصيلة المشاريع الممولة حسب قطاعات النشاط بولاية المدية وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم 18.3: يوضح توزيع المشاريع الممولة من قبل "ANGEM" حسب القطاعات بولاية المدية 2008-2018.

السنوات	الخدمات	الحرف	الفلاحة	الصيد البحري	الصناعة	أشغال البناء	التجارة
2008	10	00	00	00	02	01	00
2009	33	01	22	00	09	06	00
2010	16	00	30	00	09	03	00
2011	14	01	20	00	07	01	00
2012	84	00	24	00	13	20	00
2013	196	01	12	00	12	14	5
2014	453	0	13	0	9	35	11
2015	243	1	4	0	7	23	25
2016	42	1	4	0	8	2	7
2017	6	0	3	0	0	2	2
2018	11	1	12	1	5	5	2
مجموع	1108	06	132	01	76	107	50

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – فرع ولاية المدية.

يبين الجدول 18.3 حصيلة توزيع المشاريع الممولة، من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المدية للفترة بين 2008–2018 حسب قطاعات النشاط؛ حيث نال قطاع الخدمات أكبر حصة من المشاريع الممولة بـ1108 مشروع، يليه كل من قطاع الفلاحة وأشغال البناء بـ132 و107 مشروعا على التوالي بينما بلغت حصيلة المشاريع الممولة في قطاع الصناعة والتجارة بـ76 و50 مشروعا على التوالي، وأقل حصيلة مشاريع ممولة كانت في قطاع الحرف بـ6مشاريع وقطاع الصيد البحري (تربية المائيات) بـ1 مشروعا.

وعند تفسير هذه النتائج نجد أن قطاع الخدمات، نال أكبر حصة من المشاريع الممولة ذلك لكونه قطاع لا يتطلب رأس مال كبير وهذا ما يتوافق مع سقف التمويل الممنوح، من قبل جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المحدد بـ 100.000 دج بالنسبة لتمويل شراء المواد الأولية، و1.000.000 دج بالنسبة للتمويل الثلاثي على عكس قطاع الصناعة والفلاحة وأشغال البناء التي تتطلب رأس مال يفوق 1.000.000دج، بينما سجل قطاع الحرف والصيد البحري (تربية المائيات) أقل نسبة من لمشاريع الممولة لكون أن الشباب المقاول الذي ينشط في هذه القطاعات، قليل العدد.

المطلب الثالث: دراسة تفصيلية لحصيلة نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC" فرع ولاية المدية للفترة 2008–2018.

إن الملاحظ لمهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **"CNAC"**، ومهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **"ANSEJ"** يجد أن هناك تشابه للإجراءات والشروط بين هاتين الهيئتين؛ حيث تبين المقارنة أن الاختلاف البسيط يتمثل في شرط السن، حيث يتقاطع الصندوق والوكالة في الفئة العمرية ما بين 30 و35 سنة ومحدودية صيغة التمويل في الصندوق بالنسبة للتمويل الثلاثي، وسنحاول في هذا المطلب تناول حصيلة نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية المدية خلال الفترة 2008 و2018.

الفرع الأول: إحصائيات المشاريع المستفيدة من التمويل جهاز "CNAC" بولاية المدية – حسب نوع التمويل.

ضمن مزيج مكون من تمويل ثلاثي وذاتي يبرز، هيكل التمويل المقدم للشباب حاملي الأفكار الاستثمارية علي مستوي ولاية المدية، والذي يختلف من حيث المضمون والشروط وللتعرف على نوع التمويل

الأكثر طلبا من طرف الشباب القاطنين بالولاية، والأسباب التي أدت إلى ذلك سوف نستعرض الإحصائيات التالية:

الجدول رقم 19.3: تطور عدد المؤسسات المستحدثة في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية المدية للفترة بين 2008-2018.

	التمويل الثنائي	التمويل الثلاثي			التمويل الذاتي		
		عدد	الجنس		عدد	الجنس	
	هذه الصيغة لا تدخل ضمن	المؤسسات	ذكر	أنثي	المؤسسات	ذكر	أنثي
إنشاء مشاريع	إطار الهيكل التمويلي لجهاز	2680	2585	95	00	00	00
توسعة مشاريع	الصندوق الوطني للتأمين عن	00	00	00	00	00	00
المجموع	البطالة "CNAC"	2680	2585	95	00	00	00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة – فرع ولاية المدية

من خلال استقراء النتائج الموضحة في الجدول 19.3 نلاحظ أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بولاية المدية، يعتمد على البنوك العمومية في تمويل المؤسسات المستحدثة عبر قناة التمويل الثلاثي؛ حيث بلغ عدد المؤسسات الممولة 2680 مؤسسة موزعة بين 2585 مؤسسة من فئة الذكور و2585 من فئة الإناث بينما لم يسجل تمويل أي مشروع ضمن صيغة التمويل الذاتي، ومن جهة أخرى يمكننا ملاحظة أن كل التمويل المقدم كان موجها لإنشاء مؤسسات وليس التوسعة.

وتفسير هذه الإحصائيات يقودنا إلى أن اقتصار التمويل الممنوح، من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية المدية عل صيغة التمويل الثلاثي، راجع إلى كون أن صيغة التمويل الذاتي تعتبر حديثة النشأة (يوليو سنة 2018) مقارنة مع بقية الصيغ، وهذه الملاحظة سجلناها أيضا في حصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وبالتالي مازالت هذه الصيغة مجهولة إلى حد معين بالنسبة للشباب المقاول، ومن جهة أخري هذه الصيغة، تعتبر جوهر آلية عمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"، كما أن تمويل الصندوق لعملية إنشاء المؤسسات فقط، دون التوسعة يوعز إلى أن أغلب المشاريع المستفيدة من التمويل كانت تتعلق بقطاع النقل (نقل المسافرين، نقل البضائع)، وهذه المشاريع غير معنية

بالتوسعة، كما أعلمنا المكلف بتسيير الصندوق، أنه إلى غاية الآن لم يتم إيداع ملف طلب توسعة من قبل الشباب المستفيد من تمويل الإنشاء.

الفرع الثاني: تطور عدد المناصب المستحدثة من خلال المؤسسات الممولة من طرف فرع "CNAC" بولاية المدية خلال الفترة 2008– 2018.

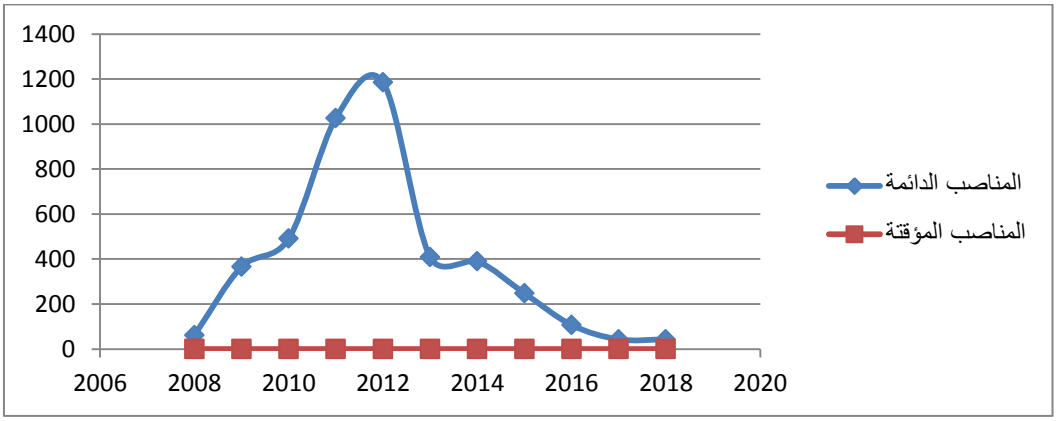
وفرت المؤسسات الناشئة على مستوي ولاية المدية، على اختلاف أنشطتها سواء كانت صناعية خدماتية فلاحيه أو غيرها، العديد من مناصب الشغل–مؤقتة ودائمة– على مستوي ولاية المدية، وتزايدت هذه المناصب مع مرور الزمن، بتزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة خاصة وأن المؤسسات الناشطة في إطار التمويل الممنوح، من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تستفيد من العديد من الامتيازات القانونية فيما يخص توظيف العمال، وعليه سوف نعرج علي كل هذه النقاط كما يلي:

الجدول رقم 20.3: توزيع مناصب العمل المستحدثة من خلال مشاريع فرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمدية 2008–2018.

السنوات	المناصب الدائمة	المناصب المؤقتة
2008	62	0
2009	366	0
2010	491	0
2011	1026	0
2012	1185	0
2013	408	0
2014	390	0
2015	248	0
2016	107	0
2017	43	0
2018	44	0
المجموع	**4370**	**00**

المصدر: إحصائيات مقدمة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة – فرع ولاية المدية

الشكل رقم 5.3: تطور حصيلة مناصب العمل المستحدثة من خلال مشاريع فرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية المدية للفترة 2008-2018.



المصدر: من لإعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (20.3).

من خلال الشكل رقم **20.3** والجدول رقم **5.3** نلاحظ أن خلال الفترة الممتدة بين 2008-2018 سمح إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إطار الدعم المالي، المقدم من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بإنشاء العديد من مناصب العمل الدائمة بولاية المدية؛ حيث أنه ومع بداية سنة 2008 كانت عدد مناصب العمل الدائمة هي 62 منصبا، لتبدأ في التزايد شيئا فشيئا، إلى أن وصلت سنة 2011 حوالي 1026 منصب عمل دائما، واستمر هذا الارتفاع مع مرور الزمن؛ لتشهد بعد ذلك نسبة 2012 طفرة في عدد مناصب العمل المستحدثة، حيث بلغت سنة 2012 ما يقارب 1185 منصب عمل دائم هذا الارتفاع الملموس في عدد مناصب العمل جاء نتيجة، حراك اجتماعي قامت به فئة الشباب البطال في الجزائر بما عرف آنذاك بثورة القهوة والسكر، وهو ما دفع الحكومة الجزائرية إلى ضخ أموال لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وذلك لتلبية أكبر عدد من الملفات المودعة للاستفادة من الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة، لكن مع بداية سنة 2014 ومع انهيار عائدات المحروقات، بدأت عدد المشاريع الممولة في الانخفاض مما أدى إلى تقليص عدد مناصب العمل المستحدثة لتصل في سنة 2018 إلى 44 منصب عمل دائما، كما أن الإحصائيات المقدمة توضح أن جل المناصب المستحدثة هي مناصب دائمة فقط.

الفرع الثالث: تطور حصيلة المشاريع الممولة من قبل فرع "CNAC" حسب القطاعات بولاية المدية للفترة 2008-2018.

تباينت النشاطات الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها للمشاريع الممولة من طرف الصندوق بولاية المدية، وجدنا أن هناك تنوعا واضحا في طبيعة نشاط المؤسسات المستحدثة، وذلك في المجالات التالية: المهن الحرة، الخدمات، الفلاحة، نقل المسافرين، نقل البضائع، الصناعة و أشغال البناء كل ذلك وفق ما يلي:

الجدول رقم 21.3: يوضح توزيع المشاريع الممولة من قبل فرع "CNAC" حسب القطاعات بولاية المدية 2008-2018.

السنوات	الخدمات	النقل	الفلاحة	الري	الصناعة	أشغال البناء
2008	08	17	01	01	01	01
2009	29	112	07	01	08	05
2010	36	158	14	00	04	10
2011	32	488	26	00	07	14
2012	103	621	92	01	32	46
2013	63	113	65	01	13	25
2014	60	51	85	0	21	28
2015	49	05	64	0	15	18
2016	23	02	27	0	8	9
2017	7	0	18	0	2	2
2018	10	0	15	1	2	3
مجموع	420	1567	414	5	113	161

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة – فرع ولاية المدية.

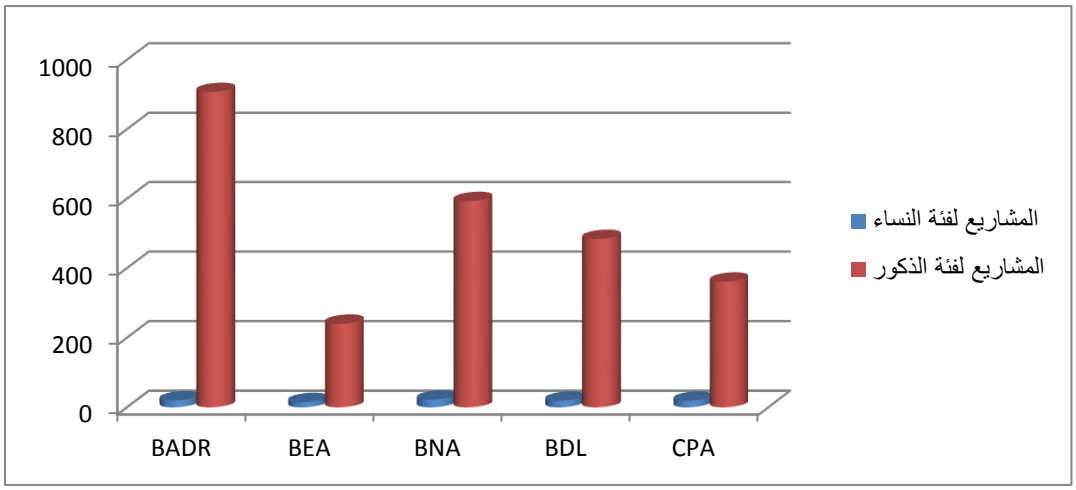
من خلال الإحصائيات التالية والتي توضح طبيعة الأنشطة الاستثمارية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية المدية، خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2018، نلاحظ أن أكبر قطاع استفاد من التمويل كان قطاع النقل بـ: 1567 مشروعا، يليها قطاع الخدمات بـ: 420 مشروعا،

وقطاع الفلاحة بـ: 414 مشروعا؛ حيث أنه إلى غاية سنة 2012 كان عدد المشاريع الممولة من قبل جهاز "CNAC" يتزايد بشكل مطرد، حيث بلغ عدد المشاريع الممولة في قطاع الصناعة 113 مشروعا، وقطاع الري 05 مشروع أما قطاع أشغال البناء فقد بلغ 161 مشروعا.

مع بداية سنة 2013 تم التقليص في حجم القروض الممنوحة من قبل جهاز CNAC؛ حيث لم يتم تمويل أية مشروع في قطاع نقل المسافرين وقطاع نقل البضائع، على مدار سنتين إلى غاية 2018، واستمر التمويل بشكل محتشم في بعض القطاعات الرئيسية كالفلاحة والصناعة والخدمات والبناء بـ: 02،15، 10، 03، على التوالي.

وعند تحليل هذه الإحصائيات، نستنتج أنه خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2012 كان عدد المشاريع التي استفادة من التمويل الممنوح من قبل جهاز "CNAC" في تزايد، وهذا راجع لفترة البحبوحة المالية، التي عرفها الاقتصاد الجزائري إلا أنه مع أواخر سنة 2013، بدأت أسعار البترول في الانهيار وهو ما أثر على عدد المستفيدة من تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، في كل الولايات-بما فيها ولاية المدية- وذلك في شتي القطاعات، حيث أن عدد المشاريع التي استفادة من التمويل بولاية المدية في قطاع النقل والري سنة 2015-2016-2017-2018 بـ07 و01 مشروعا علي التوالي، قطاع الصناعة بدوره تأثر بأزمة الريع وانخفض عدد المشاريع الصناعية المستفيدة من التمويل بولاية المدية إلى ما يقارب 02 و02 مشروعا فقط على التوالي، وبالمرور علي قطاع الخدمات فإن الإحصائيات السابقة، تبرز أنه هو الآخر تأثر حيث تقلصت عدد المشاريع الممولة من 60 مشروعا سنة 2014 ثم 07 مشاريع سنة 2017 وصولا إلى 10 مشاريع فقط سنة 2018.

الشكل رقم 6.3: حصيلة المشاريع الممولة من قبل جهاز "CNAC"، حسب نوع البنك العمومي بولاية المدية للفترة 2008-2018.



المصدر: من لإعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة – فرع ولاية المدية.

من خلال الشكل رقم المتضمن حصيلة المشاريع الممولة من طرف جهاز "CNAC"، حسب نوع البنك العمومي، نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"، كان له أكبر حصة من حيث المشاريع الممولة بـ: 927 مشروعا، يليه بنك الوطني الجزائري بـ: 593 مشروعا، ثم بنك التنمية المحلية "BDL" بـ: 503 مشروعا بينما كانت أقل حصيلة مسجلة لدى كل من البنك الخارجي الجزائري وبنك القرض الشعبي الجزائري بـ: 255 و380 مشروعا على التوالي، ويرجع هذا التباين والاختلاف في توزيع المشاريع الممولة إلى مدى التغطية البنكية لكل بنك عمومي على مستوى تراب ولاية المدية.

خلاصة الفصل الثالث.

تعد المرافقة المقاولاتية لشباب محورا رئيسيا في إنشاء المؤسسات المصغرة وصيرورة المقاولاتية، وذلك عن طريق دعم الشباب المقاول في تجسيد أفكارهم ومشاريعهم على أرض الواقع؛ حيث وقفنا على عدة أجهزة وهيئات مختصة في المرافقة كحاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل هذا من جهة، ومن جهة أخرى المصارف وأجهزة الدعم والمرافقة وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وجهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وجهاز تسيير القرض المصغر وغيرها من الهيئات التي تهدف إلى تقديم كافة المعلومات والإرشادات التي من شأنها مرافقة الشباب المقاول ومساعدته لتجاوز العراقيل الممكنة وعليه تعتبر هذه الهيئات بمثابة شريك اقتصادي لأصحاب المشاريع والمقاولين المحتملين في إنشاء وتسيير مؤسساتهم.

وفي الجزائر بصفة عامة وبولاية المدية بصفة خاصة، تتواجد عدة أجهزة مرافقة ودعم هي ذات طابع عمومي حيث يتمحور دورها الرئيسي في تقديم الخدمات المالية، والعديد من الامتيازات الضريبية والجمركية ومن خلال الحصيلة المسجلة لهذه الأجهزة وبالمقارنة مع الأهداف المسطرة، وقفنا على الدور الكبير الذي لعبته البنوك العمومية في دعم المقاولاتية بولاية المدية عبر قناة التمويل الثلاثي، كما نستنتج أن النتائج المحققة في ميدان المقاولاتية لم ترقى إلى الأهداف المسطرة، الأمر الذي يستلزم منا البحث عن العوامل الرئيسية التي تساهم في تطوير المقاولاتية وتقييم مدى فعالية هذه الأجهزة، وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

دراسة ميدانية لدور أجهزة التمويل والمرافقة في تحفيز المقاولاتية بولاية المدية

تمهيد الفصل الرابع.

على الرغم من كل الجهود والتدابير التي اتخذتها الدولة الجزائرية، في سبيل دعم وتحفيز المقاولاتية بالجزائر إلا أن النتائج المحققة في هذا السياق لم تصل بعد إلى الأهداف المسطرة، الأمر الذي يستدعي تقييم هذه السياسات وذلك من خلال دراسة ميدانية، نحاول من خلالها تحليل وتقييم سياسات وإجراءات دعم المقاولاتية في الجزائر؛ وعليه بعد تطرقنا في الفصول السابقة إلى مختلف الاتجاهات العلمية المتعلقة بالمقاولاتية وواقعها بالجزائر بصفة عامة وولاية المدية بصفة خاصة، سنحاول في هذا الفصل تعزيز الاتجاهات النظرية السابقة عن طريق إجراء دراسة استطلاعية نسعى من خلالها الإجابة عن إشكالية البحث والتحقق من فرضيات الدراسة.

وعلى هذا الأساس قمنا بإعداد استبيان بالاعتماد على فرضيات البحث، واستنادا على بعض الدراسات التي تناولت موضوع البحث، حيث استهدفنا من خلال هذا الاستبيان المقاولين المستفيدين من التمويل الممنوح في إطار أجهزة الدعم والمرافقة التي استحدثتها الدولة، والتي تعتمد بشكل أساسي في نشاطها على البنوك العمومية وهي: جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ"، جهاز تسيير القرض المصغر "ANGEM"، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "CNAC" على مستوى ولاية المدية، ولتحقيق ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول: إطار ومنهجية الدراسة الميدانية.**
- **المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية لمحاور الاستبيان.**
- **المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.**

المبحث الأول: إطار ومنهجية الدراسة الميدانية.

تم في هذه الدراسة الاعتماد على الاستبيان، باعتباره إحدى وسائل البحث العلمي التي تخول للباحث الحصول على المعلومات الضرورية للإجابة على إشكالية بحثه، والتحقق من صحة فرضيات الدراسة وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى كل من الحدود الزمنية والمكانية، وكذا مجتمع وعينة الدراسة، كما سوف نعرج على مراحل إعداد الاستبيان وتحكيمه وظروف توزيعه واسترجاع استمارات الاستبيان، وأخيرا سنتناول فرضيات الدراسة ومختلف محاور الاستبيان.

المطلب الأول: صياغة الاستبيان وكيفية جمع بياناته.

بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة للدراسة، سنتطرق إلى منهجية صياغة الاستبيان الذي يعتبر أساس تنظيم الأفكار والمعلومات، من أجل البحث عن الحقائق والوصول إلى النتائج، كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة سهلة وواضحة.

الفرع الأول: وسائل جمع البيانات.

اعتمدنا في دراستنا على العديد من أساليب جمع البيانات، منها وسائل جمع البيانات الأولية، ومنها وسائل جمع البيانات الثانوية، كما تمت الاستعانة بأسلوب المقابلة المباشرة في الجانب الميداني.

1. وسائل جمع البيانات الأولية.

تمت الاستعانة في دراستنا الميدانية بشكل رئيسي، على أسلوب الاستبيان الذي يتضمن مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة، التي تتوافق مع طبيعة البحث ومتغيراته وأهدافه، وذلك في شكل نقاط فرعية؛ حيث يمكن إدراج هذه الدراسة كدراسة ذات طبيعة تحليلية نقدية، للوقوف على مدى فعالية أجهزة الدعم الحكومي للمقاولاتية في الجزائر والتي تعتبر البنوك العمومية، أهم قناة فيها عبر آلية التمويل الثلاثي، وقد استعنت في دراستي هذه بوسيلتين لجمع البيانات الأولية وهما على النحو التالي[1]:

[1] قوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص198.

- **أسلوب الاستبيان:** والذي يعرف على أنه عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة، التي تعد بغية الحصول على المعلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين، وهو الأداة الأكثر ملائمة لطبيعة الدراسة[1].
- **أسلوب المقابلة:** على غرار أسلوب الاستبيان تعتبر المقابلة من أكثر الوسائل لجمع البيانات الميدانية استخداما وأكثرها فعالية، حيث أنها تكشف آراء واتجاهات الأشخاص نحو موضوع ما، وتعرف المقابلة بأنها: «عبارة عن تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة، يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات آراء شخص آخر، أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية»، ولقد فضلنا المقابلة الشخصية مع بعض الشباب المستفيد من أجهزة الدعم والمرافقة محل الدراسة لكشف التناقضات الممكن حدوثها بين الاستمارة والمقابلة.

2. وسائل جمع البيانات الثانوية.

تتضمن البيانات الثانوية في هذا البحث تحديدا من البيانات الخارجية، التي تم الحصول عليها من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي تطرقت إلى نفس موضوع بحثنا، ومن جهة أخرى لا يمكن الاعتماد عليها فقط للحصول على عينة عشوائية معبرة عن مجتمع الدراسة، وقد قمنا في دراستنا باستخدام الاستبيان الورقي (**أنظر الملحق7**)، والاستبيان الإلكتروني، بالإضافة على إجراء مقابلة مباشرة مع المقاولين من خلال حضور معرض ولائي للمؤسسات المنشأة في إطار أجهزة الدعم بولاية المدية.

[1] محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص63.

الفرع الثاني: منهجية صياغة الاستبيان.

يتطلب إعداد قائمة الأسئلة بعض الدقة والإلمام الجيد بجوانب الدارسة، وإتباع قواعد معينة في صياغة الأسئلة حتى يتسن للباحث الحصول من خلاله على معلومات دقيقة وموضوعية، وتمر قائمة الأسئلة بعدة خطوات أساسية يجب على الباحث الإلمام بها، تتمثل أهمها فيما يلي[1]:

1- تحديد البيانات المطلوب جمعها بعد الاطلاع على الجانب النظري، ويتم ذلك عن طريق ترجمة أهداف البحث إلى أسئلة معينة يقوم المستجيب بالإجابة عليها، وفي الوقت نفسه حث المستجيب على التعاون مع الباحث وإعطاء البيانات الصادقة والدقيقة والتفصيلية وفقا للغرض من الدراسة.

2- تحديد نوع الأسئلة التي سيتم وضعها في الاستبيان، وهنا يمكن للباحث الاعتماد على نمطين من الأسئلة والمفتوحة أو الأسئلة المغلقة، كما يمكنه أيضا الاعتماد على كلاهما معا في نفس الوقت، ويتميز كل نمط من هذه الأسئلة بمجموعة خصائص سنتطرق إليها فيما يلي[2]:

- **الأسئلة المفتوحة.**

وهي الأسئلة التي تترك للمستجيب حرية الإجابة عليها بلغته، وأسلوبه الخاص دون أن يحدد له الباحث الإجابات المحتملة للسؤال، ويشجع هذا النوع من الأسئلة المستجيب على التعبير عن أرائه وتفكيره ومعتقداته.

- **الأسئلة المغلقة.**

في حالة الاعتماد هذا النمط من الأسئلة يقوم الباحث، بتحديد الإجابات المحتملة أو البديلة التي يمكن أن يدلي بها المستجيب؛ حيث يمكن له اختيار واحدة من هذه الإجابات أو حتى أكثر من إجابة في نفس الوقت ردا على السؤال، وتتمثل أفضل أنواع الأسئلة المغلقة في تلك الأسئلة التي يمكن الإجابة بـ: "**نعم**" أو "**لا**" أو بالاختيار بين عدد محدود من البدائل، ويتميز هذا النوع من الأسئلة بسهولة ترميز، تسجيل، وتبويب الإجابات المتحصل عليها.

[1] دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها ـ 2009/2000، مرجع سبق ذكره، ص104.

[2] مهني أشرف، المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- فرع الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص148.

3- صياغة الأسئلة بطريقة واضحة وسهلة تتفق مع خصائص المستجيب ودرجة تعلمه وسنه، ومراعاة سهولة الكلمات والألفاظ وتحديد المعارف والمصطلحات المستخدمة في قائمة الأسئلة؛ حيث لا تترك أي شك أو تتضارب في فهم معناها وعدم احتوائها على الأسئلة، تتضمن بيانات شخصية لا يرغب المستجيب في ذكرها وقد تم في هذه المرحلة الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة، التي اعتمدت على استبيانات مماثلة في شكل وصياغة الأسئلة ومحاور الاستبيان، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 1.4: الدراسات المستعملة المعتمدة في إعداد الاستبيان.

الدراسة	عنوان الدراسة	مقياس التحليل المعتمد
ميساوي عبد الباقي (2020)	عوامل تطوير ريادة الأعمال في الجزائر _ دراسة ميدانية من وجهة نظر مسيري أجهزة الدعم والمرافقة	**مقياس ليكارت الخماسي.**
مسيخ أيوب (2017)	دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة _ دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(المقاولين) في ولاية سكيكدة.	**مقياس ليكارت الخماسي.**
محمد قوجيل (2016)	دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر - دراسة ميدانية	**مقياس ليكارت الخماسي.**

المصدر: من إعداد الباحث.

4- تحديد وترتيب تسلسل الأسئلة ووضعها في الشكل النهائي بالقائمة، وتبدأ القائمة عادة بمقدمة موجزة تعطي بعض المعلومات عن الهدف من البحث والغرض من جمع البيانات بطريقة تثير اهتمام المستجيب وتحثه على التعاون مع الباحث بالإجابة على الأسئلة.

5- تحكيم الاستبيان من طرف ذوي الخبرة في ذلك والمختصين بموضوع دراسته، حيث عملنا في هذه المرحلة على مناقشة الإشكالية، محاورة الاستبيان مع العديد من الباحثين والأساتذة سواء في جامعتنا أو جامعات أخرى (**أنظر الملحق8**)، وفي كل مرة يتم تعديل شكل أو مضمون الاستبيان حسب وجهات النظر المختلفة التي تخدم الدراسة، وحتى نتمكن من معالجة البيانات وفق برنامج الرزم الإحصائية **SPSS 26.**

الفرع الثالث: محاور الاستبيان المعتمد عليها في الدراسة.

لقد سعينا من خلال الاستبيان المعتمد في هذا البحث إلى الإحاطة بإشكالية الموضوع، وللإجابة على الأسئلة المعتمد عليها في الاستبيان، وفق منهجية مناسبة وترتيب عقلاني، يمكننا في النهاية تحليل الإجابات المتحصل عليها وإعطاء الاقتراحات، وتقسيم هذه الأسئلة على المحاور التالية:

اشتمل هذا الاستبيان على تمهيد مختصر يوضح طبيعة البحث، وأهداف الدراسة، وكذا الغرض من هذا الاستبيان، كما اشتمل الاستبيان على جزأين رئيسيين:

الجزء الأول: البيانات الشخصية.

اشتمل على بيانات عامة متعلقة بالمقاولين المستهدفين، من خلال هذا الاستبيان، وكذا معلومات عن مؤسساتهم، بالإضافة إلى البنك العمومي المتعامل معه، حيث شملت البيانات الديموغرافية: الجنس، السن المستوى التعليمي، الشكل القانوني، عدد العمال الدائمين والمؤقتين، الخبرة المكتسبة، طبيعة نشاط المؤسسة طبيعة البنك العمومي المتعامل معه، ومعلومات حول هيئة الدعم والمرافقة المتعامل معها ونوع التمويل المستفاد منه.

الجزء الثاني: يتضمن هذا الجزء من الاستبيان 5 محاور رئيسية تضمن العوامل الذاتية والاقتصادية، وتقنية بالإضافة إلى المشاكل والصعوبات التي تواجه الشباب المقاول بولاية المدية، وذلك على النحو التالي:

1/ المحور الأول: تضمن معلومات مرتبطة بعملية إنشاء المؤسسة، كالأسباب الدافعة لإنشاء المشروع (المقاولة)، حيث من خلال هذا المحور يمكننا الوقوف على جملة الأسباب التي دفعت الشباب لتبني الفكر المقاولاتي سواء كانت هذه العوامل ذاتية نفسية، كالرغبة في الحصول على وظيفة وترك البطالة، أو الرغبة في تقديم قيمة مضافة للمجتمع، أو الرغبة في تجسيد مشروع مقاولاتي، أو الرغبة في الاستفادة من الخبرة المكتسبة في مجال معين، أم أنها عوامل ناتجة عن البيئة الخارجية مثل: الرغبة في الامتيازات التي تمنحها أجهزة الدعم الحكومي (ANSEJ. CNAC. ANGEM) أو الرغبة في ممارسة المعارف المتحصل عليها في الجامعة أو معاهد التكوين المهني.

2/ المحور الثاني: تضمن معلومات حول فعالية أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات، وأسباب اللجوء إلى الدعم الحكومي مثل الحاجة للحصول على التمويل اللازم، الذي تقدمه هذه الأجهزة وكذا الحاجة إلى الاستفادة من خدمات الاستشارة والمرافقة فيما يتعلق بإنشاء مؤسسة، والرغبة في الاستفادة من الامتيازات الجبائية الممنوحة من قبل هذه الأجهزة، أو بسبب سهولة الإجراءات الإدارية للحصول على التمويل.

3/المحور الثالث: يهدف هذا المحور إلى تقييم دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول، عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة، ويعتبر هذا المحور جوهر دراستنا من خلال قياس مدى قدرة البنوك العمومية على توفير التمويل اللازم وبالقدر المناسب للشباب المقاول، ومدى توفر التنسيق الجيد بين البنوك العمومية وأجهزة الدعم والمرافقة، ومدى سهولة الإجراءات الإدارية على مستوى البنوك العمومية، ومدى تناسب مدة دفع الأقساط البنكية بالنسبة للشباب المقاول، وهل ساهمت البنوك العمومية في توفر الاستشارة أو المرافقة للشباب المستفيد من التمويل؟ ومدى رغبة لجوء الشباب المقاول إلى البنوك الإسلامية في حالة تم توفر تمويل من قبل أجهزة الدعم عبر قنوات بنكية إسلامية؟

4/ المحور الرابع: يهدف هذا المحور إلى الوقوف على العناصر المحفزة والأكثر فعالية في: دعم المقاولاتية بالجزائر مثل طبيعة الشخص المقاول ومدى استغلاله للفرص، تعزيز الإبداع وروح المقاولاتية لدى الشباب خاصة الشباب الجامعي، زيادة الإشهار والترويج لدور الهيئات الدعم والمرافقة، زيادة مدة الإعفاءات الضريبة للمؤسسات المستفيدة من الدعم، زيادة توفير صيغ التمويل الإسلامية غير ربوية من طرف البنوك العمومية عرض برنامج تكوين مهني مع الوعد بتمويل ودعم الأفكار الناجحة من قبل أجهزة الدعم، توفير برنامج مرافقة بعد التمويل للشباب المستفيد من الدعم، إقامة معارض ولائية ووطنية يساعد الشباب المقاول في الترويج والتسويق لمنتجاتهم، وتوفير المناطق صناعية والعقار الصناعي يدعم المشاريع المقاولاتية.

5/المحور الخامس: حاولت في دراستي إعطاء أهمية كبيرة لهذا المحور، والمتعلق بجملة المشاكل والصعوبات التي واجهها الشباب المقاول، بما فيها المشاكل الإدارية سواء في التعامل مع أجهزة الدعم الحكومي، أو في التعامل مع البنوك العمومية، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة ببيئة النشاط مثل مشاكل الحصول على العقار الصناعي وصعوبة الدخول إلى السوق، ومشاكل المتعلقة بكفاءة الشباب المقاول.

وفي ختام هذا الاستبيان قمنا بإدراج سؤال مفتوح، يمكن من خلاله لأفراد عينة الدراسة أن يقدموا مجمل الاقتراحات الرامية إلى تعزيز دور البنوك العمومية، في دعم الشباب المقاول المستفيد من التمويل الممنوح من قبل أجهزة الدعم أو المرافقة **(CNAC, ANSEJ, ANGEM).**

الفرع الرابع: أداة الدراسة وثبات صدقها.

اعتمدنا في الاستبيان على المتغيرات النوعية الرتيبة، والتي تعرف بالمتغيرات التي يمكن وضع صفاتها أو أقسامها في ترتيب تصاعدي أو تنازلي مثال: (موافق بشدة، موافق، غير متأكد، غير موافق، غير موافق بشدة) وهذا حسب معيار "ليكارت الخماسي"، فمقياس "ليكارت الخماسي" هو طريقة لقياس البيانات الوصفية بإعطائهم قيم رقمية، حتى تكون مناسبة للتحليل الإحصائي، وسميت بهذا الاسم نسبة للدكتور "دنس ليكارت" الذي طورها وبدأ في استخدامها، ومقياس ليكارت عبارة عن اختيارات متعددة في الغالب ثلاثية أو خماسية أو سباعية، ويتكون من مجموعة من الإجابات المحصلة حول "فقرات ليكارت".

وتتألف "فقرات ليكارت" من قسمين: "الجذع" وهي جملة تحدد سلوكية ما، و"السلم" وهو مقياس يستعمل لتحديد درجة الموافقة (موافق بشدة، موافق، غير متأكد، غير موافق، غير موافق بشدة) وتعد طريقة "ليكارت" من الطرق الشائعة الاستخدام في قياس الاتجاهات العلمية، والبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، لاختصارها للوقت والجهد وكذلك تميزه بالسهولة في التصميم والتطبيق والتصحيح وارتفاع درجة ثباته وصدقه، والمعايير التي تم استخدامها حسب صيغة ومنهج السؤال تكون حسب الجدول التالي:

الجدول رقم2.4: يوضح ترقيم معيار ليكارت الخماسي المتنازل.

التصنيف	1	2	3	4	5
الدرجة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي "الدليل التطبيقي للباحثين"، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2006، ص115.

- **معامل ثبات الاستبيان Teste de Fiabilité**: يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة[1].

نعتمد على معامل "Alpha de Cronbach" وهو معامل الثبات، يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، ولما تقترب قيمة معامل الثبات من الواحد يكون الثبات مرتفعاً، ولما تقترب من الصفر يكون الثبات منخفضاً، ومن خلال نتائجنا تحصلنا على الجدول التالي باستعمال برنامج SPSS 26.

جدول رقم 3.4: يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة. N= 123

البعد	عدد البنود	معامل الثبات ألفا كرونباخ	معامل الصدق
أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة)	7	0,849	**0,921**
تقييم مدى فعالية أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات	4	0,686	**0,828**
تقييم دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول، عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة	7	0,754	**0,868**
العناصر الأكثر فعالية وتحفيز في دعم المقاولاتية بالجزائر	8	0,909	**0,953**
المشاكل والصعوبات التي واجهتها الشباب المقاول	12	0,889	**0,943**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مستخرجات "SPSS 26".

وللتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام مقياس "**ألفا كرونباخ**"، ولقياس مدى فعالية البنوك العمومية في دعم المقاولاتية في الجزائر على ضوء آليات الدعم الحكومي، فقد تم وضع 5 معايير رئيسية تعكس ذلك وهي: أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة)، وتقييم مدى فعالية أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات، وتقييم دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول، عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة والعناصر الأكثر فعالية وتحفيز في دعم المقاولاتية بالجزائر والمشاكل والصعوبات التي واجهتها الشباب المقاول؛ حيث تم وضع مجموعة من الأسئلة لتمثيل وقياس كل من هذه المعايير، وبعد التحليل تبين لنا تحقيق معدل عالي نسبيا لثبات

[1] محمد خالد عكاشة، استخدام نظام SPSS في تحليل البيانات الإحصائية، جامعة الأزهر غزة فلسطين، 2002، ص 196.

أداة القياس لإجابات المبحوثين كما عكسته "Alpha de Cronbach" لكل مجال ممن هذه المجالات حيث تراوحت قيمتها بين (0.686) كقيمة دنيا و(0.909) كقيمة أعلى، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وهذا ما يطمئن الباحث من تطبيقها على جميع أفراد عينة الدراسة.

المطلب الثاني: وصف وتحليل عينة ومجتمع الدراسة.

بغية الوقوف على الدور الذي ساهمت من خلاله البنوك العمومية، في تحفيز المقاولاتية بالجزائر على ضوء آليات الدعم الحكومي المستحدثة (ANSEJ, ANGEM, CNAC) بولاية المدية، قمنا بتوزيع 200 استبانة تم استرجاع ما نسبته 61.5 % منها (123) استبانة ولا توجد أي استبانة ملغاة، وسنقوم من خلال هذا المطلب بالتحليل الوصفي للبيانات، المتحصل عليها من الاستبيان.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة.

تم التركيز في اختيار عينة الدراسة بصفة عشوائية من فئة المقاولين، المستفيدين من التمويل الممنوح من قبل أجهزة الدعم الحكومي بولاية المدية والمتمثلة في جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ولم أقم بتحديد المجال الزمني للاستبيان وتركته مفتوحا؛ حتى يتسن لجميع أفراد المجتمع الإحصائي، المشاركة في هذا الاستبيان، أما فيما يخص المدة الزمنية التي استغرقتها الدراسة فامتدت من نهاية شهر مارس 2020 إلى غاية بداية شهر أوت 2020.

وقد تكون مجتمع الدراسة من الشباب المقاول، صاحب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة بولاية المدية، وبلغ عددها 10000، والتي استفادت من الدعم والمرافقة، وقد اعتمدنا على كل من: الاستبيان الورقي والاستبيان الالكتروني، حتى يسهل علينا الوصول إلى أفراد العينة، وذلك بعد عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة الجامعيين لغرض التحكيم والتصويب، وبعد عملية التوزيع قمت بجمع هذه الاستبيانات وباستخدام برنامج حاسوبي، أجرينا تحليل للمعطيات التي تحصلنا عليها من خلال إجابات مختلف المقاولين بعدها قمت بتحليل الاستمارات المجمعة باستخدام البرنامج الإحصائي "SPSS26" وذلك بعد ترميز الاستمارات وتفريغها في البرنامج.

الفرع الثاني: صعوبات وقيود الدراسة الميدانية.

خلال إجرائنا لهذه الدراسة الميدانية، صادفتنا العديد من المعيقات والقيود منها: ما تعلق بجانب ملئ الاستمارات، ومنها ما تعلق بتحليل مخرجات الاستبيان بواسطة برنامج "SPSS 26"، وسوف نوردها كما يلي:

1- هناك فئة كبيرة من المقاولين الذي وجه لهم الاستبيان لهم مستوى تعلمي متدني (ابتدائي، متوسط) وهذا الأمر صعب التعامل معهم، وتوضيح محتوى الاستبيان لهم، واضطررت في كثير من الأحيان إلى طرح أسئلة مباشرة عليهم وبناء على إجابتهم أقوم بملء الاستبيان.

2- رفض العديد من المقاولين الشباب الإجابة عن أسئلتنا، وذلك لاعتقادهم أننا سنكشف عن بعض المعلومات الخاصة بمؤسساتهم.

3- صعوبة الوصول إلى أفراد العينة، وذلك بسبب تزامن فترة إجراء الاستبيان مع الوضعية الصحية للبلاد.

4- عدم الإجابة عن بعض الأسئلة الواردة في الاستبيان وذلك راجع لعدم الاهتمام بذلك، وضعف المستوى التعليمي للكثير من الشباب المقاول المستفيد من أجهزة الدعم والمرافقة.

5- تطلب إعداد وتوزيع وجمع الاستمارات، الجهد والوقت والتكلفة، نظرا لكثرة التنقل من أجل إجراء مقابلة مع المقاولين أصحاب المشاريع.

6- عدم تلقي الرد من بعض المقاولين المبحوثين لعدم اهتمامهم بالموضوع بتاتا، الأمر الذي أدى إلى تقليص عدد الاستمارات المسترجعة.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة.

سوف نقوم في هذا المطلب باستعراض وتحليل خصائص عينة الدراسة، التي تعبر عن خصائص المقاولين محل الدراسة ومؤسساتهم؛ من خلال الإشارة إلى الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، من خلال التكرارات والمتوسطات، المدى، والانحراف المعياري وكذلك المتوسط المرجح ومن ثم تحليلها وفقا للنتائج المتحصل عليها.

الفرع الأول: الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة.

سوف نتطرق إلى المتغيرات رئيسية وهي: الجنس، السن، المستوى التعليمي، والخبرة المكتسبة لعينة المقاولين وذلك على النحو التالي:

1) **الجنس:** إن أداء أي وظيفة أو عمل يتطلب توفر مجموعة من الصفات والشروط المرتبطة بالشخص الذي سيقوم بشغلها، شروط تتغير حسب طبيعة العمل في حد ذاته، ولأن الجنس يقع ضمن هذه الصفات؛ فقد قمنا بجمع معلومات حوله، ويمكن وصف عينة الدراسة في ضوء متغير الجنس من خلال الجدول الآتي :

الجدول رقم 4.4: توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس.

الجنس		التكرارات	النسبة المئوية%
النتائج	ذكر	114	92,7
	أنثى	9	7,3
	المجموع	123	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج "SPSS 26".

من خلال استقراء الجدول **4.4** نلاحظ أن أغلب أفراد العينة المقدرة بـ: 123 مقاولا، هم رجال بـ: 114 فردا، من المبحوثين بنسبة تقدر بـ: 92,7 % يقابلها 9 أفرادا من فئة النساء أي بنسبة 7,35%، وهذه الأرقام تعكس النسبة الوطنية؛ حيث نسجل احتكار فئة الرجال وسيطرتها على النشاط المقاولاتي، ولكن ذلك لا يلغي النسبة المحترمة للمقاولة النسوية، التي سجلت ارتفاع محسوسا في السنوات القليلة الماضية ويعزى سبب هذه النسبة المنخفضة بالمقارنة مع فئة الرجال إلى الطبيعة الثقافية للمجتمع الجزائري من جهة، وطبيعة بعض الأنشطة المقاولاتية التي تتطلب الجهد البدني من جهة أخرى مثل: الفلاحة، الصناعة، نقل البضائع...

2) **السن**: إن اتخاذ قرار الدخول في عالم المقاولاتية، ليس مقترنا بسن معين، إلا أننا حاولنا تحديد السن المتوسط لذلك؛ حيث قمنا بتصنيف المقاولين حسب السن الذي تم عنده إنشاء المقاولة وفق ثلاث فئات عمرية، وجاءت النتائج المتحصل عليها على النحو التالي:

الجدول رقم 5.4: توزيع أفراد العينة حسب متغير السن.

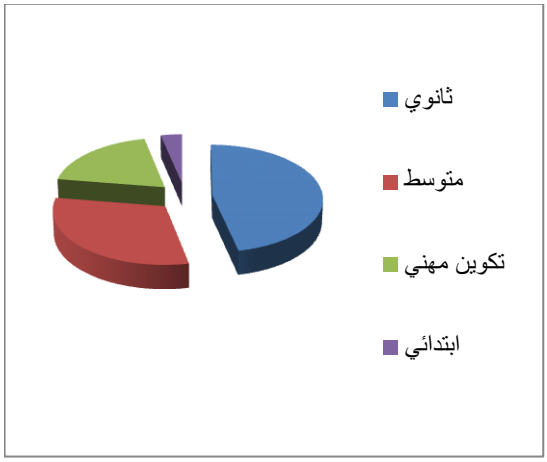
السن		التكرارات	النسبة المئوية
النتائج	من 20 إلى 30 سنة	11	%8,9
	من 30 إلى 40 سنة	78	%63,4
	أكثر من 40 سنة	34	%27,6
	المجموع	123	%100,0

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج "SPSS 26".

نلاحظ من خلال الجدول أن 63,4% من مجموع المقاولين قاموا بإنشاء مشاريعهم بين سن 30 و40 سنة و27,6% من المقاولين قاموا بإنشاء مشاريعهم بعد سن 40 سنة، بينما بلغت نسبة المقاولين الذين قاموا بإنشاء مشاريعهم بين سن 20 و30 سنة بـ: 8,9% من مجموع المقاولين فقط. وعند تفسير هذه النتائج نجدها منطقية جدا فالكثير من الشباب المقاول يدخل في عالم المقاولاتية في العقد الرابع من العمر، ذلك أن سنوات العشرينات تكون فترة لاستكمال التكوين الجامعي وكذا تأدية التزامات الخدمة الوطنية، أو التكوين المهني وكذا تعتبر سنوات اكتساب الخبرة واستكشاف عالم الأعمال، وتكوين رأس مال كاف للانطلاق لذلك نجد أن أغلب الشباب المقاول يباشر في تجسيد مشاريعه الخاصة سنوات الثلاثينات، وعند ربط هذه المعطيات مع شرط السن الذي وضعته أجهزة دعم والمرافقة، نجد أن الشباب فوق سن 30 سنة يمكنهم الاستفادة من كل أجهزة الدعم على عكس الشباب الذين يقل سنهم عن 30 سنة لا يمكنهم الاستفادة من جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي يستهدف فقط الشباب بين 30 و50 سنة.

3) **المستوى التعليمي**: فيما يتعلق بالمستوى التعليمي فقد جاءت النتائج المتعلقة به على الشكل الموضح في الجدول التالي:

الشكل رقم 1.4: توزيع أفراد العينة حسب المستوي التعليمي.



الجدول رقم6.4: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

	التكرارات	النسبة المئوية%	النسبة المئوية المتراكمة%
جامعي	56	45,5	45,5
ثانوي	37	30,1	75,6
متوسط	23	18,7	94,3
تكوين مهني	4	3,3	97,6
ابتدائي	3	2,4	100,0
المجموع	123	100,0	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج "SPSS 26".

نلاحظ من خلال الجدول، أن معظم المقاولين مستواهم التعليمي جامعي وثانوي بنسبة 45,5% و30,1% على التوالي، وهذا ما أكده التقرير الصادر عن المرصد العالمي للمقاولاتية "GEM" لسنة 2011؛ حيث صرح بأن المقاولين الجامعيين هم الأكثر تواجدا في ميدان الأعمال بالجزائر، بينما الفئة ذات المستوى التعليمي المتدني مثل المستوى الابتدائي والتكوين المهني فقد مثلت أقل نسبة بـ: 3% و4%، وهذه الإحصائيات تعكس فكرة مهمة، وهي أن الفكر المقاولاتي ينتشر بكثرة لدى الشباب ذوى المستوى التعليمي الجيد وهذا مرده إلى العديد من الأسباب:

- وجود دار المقاولاتية على مستوى الجامعات تسهم بشكل كبير في نشر روح المقاولاتية لدى الطلبة.

- اشتراط أجهزة الدعم والمرافقة للشباب الراغب في الحصول على التمويل، أن يكون حامل شهادة سواء كانت جامعية أو شهادة تكوين مهني، وهذا ما يقلل فرص وحظوظ الشباب ذوى التعليم المتدني في الاستفادة من أجهزة الدعم والمرافقة المستحدثة.

– فئة المقاولين ذوى التكوين الجامعي لديهم مكتسبات علمية بعالم ريادة الأعمال: الضرائب، التسويق، المقاولاتية، المحاسبة، دراسة السوق، التأمين ...، وبالتالي يجدون سهولة نوعا ما في ولوج عام الأعمال وإنشاء مشاريعهم الخاصة، على عكس الشباب ذوى التعليم المتدني.

وهذه النتائج تتعارض مع نتائج دراسة "**محمد قوجيل**" (**دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**) وتتوافق مع دراسة "**دباح نادية**" (**المرافقة المقاولاتية وتنشيط المشروعات الاستثمارية في الجزائر**)، اللذان توصلا في دراستهما إلى أن أكبر نسبة ممثلة لشباب المقاول هم من فئة التعليم الثانوي وأوعزا ذلك إلى كون المقاول يمكن أن يقوم بإنشاء نشاط خاص به أو مؤسسة في حالة عدم تمكنه من الحصول على شهادة جامعية تخول له إمكانية التوظف في مؤسسة ما، وفي المقابل يتجه معظم الجامعيين إلى البحث عن عمل في المؤسسات القائمة، بينما أثبتت دراستنا أن أكبر شريحة من الشباب المقاول هم من فئة الشباب الجامعي وتفسيرنا لذلك أن دراستنا شملت فقط الشباب المستفيد من التمويل عبر أجهزة الدعم والمرافقة وهذه الأجهزة تشترط من طالب التمويل أن يكون متحصلا على شهادة تكوين في ميدان النشاط.

4) **الخبرة المكتسبة:** ولكون عنصر الخبرة المكتسبة في مجال النشاط تعتبر هامة بالنسبة لإنشاء المقاولة الخاصة ارتأينا أن ندرسها بالنسبة لعينة الدراسة، وجاءت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم 7.4: توزيع أفراد العينة حسب توفر الخبرة.

التكرارات		النسبة المئوية%
نعم	76	61,8
لا	47	38,2
المجموع	123	100,0

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج "SPSS 26".

نلاحظ من خلال هذه الإحصائيات أن 61.8% من الشباب المقاول الذين استفادوا من التمويل الممنوح من قبل أجهزة الدعم والمرافقة بولاية المدية والذين شملتهم دراستنا، كان لديهم خبرة مسبقة في ميدان

نشاطهم، وما نسبته 38,2% أقاموا مؤسساتهم، بالرغم من أنهم لا يملكون خبرة سابقة في ميدان نشاطهم وهذا ما سوف يؤثر سلبا، حيث يمكن أن يتسبب في فشل الكثير من المشاريع في بدايتها.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات (المقاولة) المدروسة.

سوف نتناول في هذا الجزء بعض خصائص المؤسسات المدروسة، لتحديد معالم المقاولاتية في الجزائر بصفة عامة وبولاية المدية بصفة خاصة، مما يسمح لنا بإعطاء تصور واقعي حول البيئة الداخلية والخارجية للمقاولاتية في بلادنا.

1) **الشكل القانوني للمؤسسة المنشأة.**

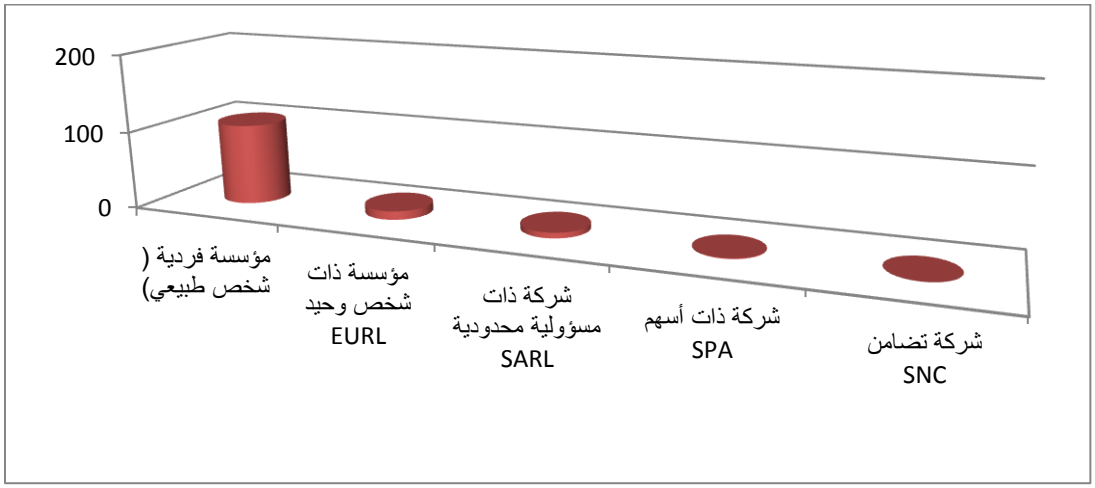
لقد جاءت النتائج المتعلقة بالشكل القانوني للمؤسسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 8.4: توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني للمؤسسة (المقاولة).

نوع المؤسسة	التكرارات	النسبة المئوية%	النسبة المئوية المتراكمة%
مؤسسة فردية (شخص طبيعي)	104	84,6	84,6
(EURL)شركة ذات شخص وحيد	11	8,9	93,5
(SARL) شركة ذات مسؤولية محدودية	7	5,7	99,2
(SPA) شركة ذات أسهم	1	,8	100,0
(SNC) شركة تضامن	00	00	00
المجـــموع	123	100,0	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج"SPSS 26".

الشكل رقم 2.4: توزيع أفراد العينة حسب الشكل القانوني للمقاولة.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج "SPSS 26".

من خلال الجدول والشكل السابقين، يتضح أن أغلب الذين قاموا بإنشاء مؤسساتهم الخاصة عبر أجهزة الدعم والمرافقة بولاية المدية، يفضلون تسجيل مشاريعهم كمؤسسات فردية (شخص طبيعي)، وهذا نظرا لبساطة الإجراءات والقوانين المتعلقة بإنشاء وتسيير هذه المؤسسات؛ حيث بلغ عدد المؤسسات الفردية في العينة المدروسة 104 من مجموع 123 مؤسسة مدروسة، بينما تتوزع بقية المؤسسات بين المؤسسات ذات الشخص الوحيد بـ: 11 مؤسسة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة بـ: 07 مؤسسات، وبنسبة 5,7%، والشركات ذات الأسهم بـ: 1 مؤسسة، أما بالنسبة لبقية الأشكال مثل شركات التضامن والتوصية البسيطة فلم تسجل أي مؤسسة بهذا الشكل ضمن العينة، وعند محاولة تفسير هذه النتائج نجد أن السبب يعود بالدرجة الأولى إلى أسباب شخصية، المحددة في رغبة التملك الشخصي فقط.

2) طبيعة نشاط المؤسسة (المقاولة).

عند توزيع مؤسسات العينة حسب مجالات نشاطها، تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول9.4: توزيع أفراد العينة حسب طبيعة نشاط المؤسسة (المقاولة).

قطاع النشاط	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المئوية المتراكمة
قطاع الخدمات	29	23,6	23,6
قطاع النقل وتوزيع البضائع	26	21,1	44,7
قطاع البناء والأشغال العمومية	24	19,5	64,2
القطاع الفلاحي	14	11,4	75,6
القطاع الصناعي	14	11,4	87,0
قطاعات أخرى	11	8,9	95,9
قطاع الحرف والصناعات التقليدية	5	4,1	100,0
المجموع	123	100,0	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج "SPSS 26".

من خلال الجدول**9.4** نلاحظ أن قطاع الخدمات، يستحوذ على أكبر نسبة من المؤسسات الصغيرة في العينة المدروسة بنسبة تقدر بـ: 23,6% و29 مؤسسة من مجموع 123 مدروسة، ويليها قطاع النقل وتوزيع البضائع بـ: 26 مؤسسة، أما بالنسبة لقطاع الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية، والحرف والصناعات التقليدية فقد كانت بنسب أقل هي على التوالي 11,4% و11,4% و19,5%، 4,1%، على التوالي حيث سجلنا عدم إقبال المقاولين الشباب بشكل كبير على هذا النوع من المشاريع، التي تكون فيها دورة الإنتاج أطول نسبيا، كما أنها تتطلب جهدا بدنيا ونسبة من المخاطرة، وكذا بعض العوائق التقنية هي عدم توفر العقار الصناعي، عدم وجود الأراضي الفلاحية ...، وقد سجلنا نسبة 8,9% بالنسبة لقطاعات أخرى مثل: كراء عتاد البناء، كراء السيارات بالسائق وبدون سائق، المخابز، تربية أبقار الحلوب، الطب، كهرباء معماري، رغم أنها تشمل بعض الأنشطة الصناعية والفلاحية والخدماتية.

3) عدد العمال الدائمين والمؤقتين في المؤسسة المنشأة (المقاولة).

الجدول رقم 10.4: توزيع أفراد العينة وفق عدد العمال الدائمين والمؤقتين في المؤسسة.

عدد العمال الدائمين	عدد المؤسسات	النسبة%	عدد العمال المؤقتين	عدد المؤسسات	النسبة%
1	63	%53,4	0	54	%48,2
2	30	%25.4	1	19	%17
3	12	%10,2	2	16	%14,3
4	7	%5,9	3	5	%4,5
5	2	%1,7	4	8	%7,1
6	0	%0	5	0	%0
7	0	%0	6	4	%3,6
8	1	%0.8	7	0	%0
9	0	%0	8	2	%1,8
10	3	%3	9	0	%0
/	/	/	10	4	%2,5
المجموع	118	/	المجموع	112	/

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج "SPSS 26".

من خلال تحليل نتائج الجدول السابق، نلاحظ أن المؤسسات المستحدثة في إطار أجهزة الدعم والمرافقة سمحت باستحداث العديد من مناصب الشغل، سواء دائمة أو مؤقتة بـ: 118 منصب عمل دائم و112 منصب عمل مؤقتا، أي بمجموع 230 منصب عمل بالنسبة لـ: 123 مؤسسة شملتها الدراسة؛ حيث نلاحظ أن ما نسبته 89% من المؤسسات التي شملتها عينة الدراسة توظف من 1 إلى 3 عمال دائمين لديها، وما نسبته 79,5% من المؤسسات توظف لديها من 1 إلى 3 عمال مؤقتين، وعند تفسير هذه النتائج نجد أن أغلب المؤسسات المستحدثة في إطار تمويلها من طرف أجهزة الدعم **ANSEJ, ANGEM, CNAC** هي مؤسسات مصغرة يحاول أصحابها تقليل التكاليف بالقدر الممكن وذلك من خلال تقليل تكاليف اليد العاملة، حيث تستفيد هذه المؤسسات من بعض الامتيازات فيما يتعلق باليد العاملة ولعل أبرزها: عقد العمل المدعم المنصوص عليه في القانون 90-11 المؤرخ في: 21 أفريل 1990 والمتعلق

بعلاقات العمل ويدخل في إطار تشجيع توظيف الشباب المدمج لدى المؤسسات العمومية والخاصة؛ حيث تساهم الدولة في أجر المنصب لمدة 3 سنوات غير قابلة للتجديد من خلال مساهمة محددة على النحو التالي:

- 12.000 دج للشهر بالنسبة للجامعيين. - 10.000دج للشهر بالنسبة للتقنيين السامين.

8.000دج للشهر لفائدة خريجي التكوين المهني والنظام التربوي.

حيث تعفى المؤسسات من دفع التزامات الضمان الاجتماعي للمؤسسات المنشأة في حدود منصبين ضمن عقود "DIP"، وتمنح إعفاء لشخصين عن كل عقد توظيف "CTA".

4) **جهاز الدعم المتعامل معه (ANSEJ, ANGEM, CNAC).**

وللوقوف على جهاز الدعم والمرافقة الأكثر إقبالا من طرف الشباب المقاول ومعرفة أسباب ذلك، حيث أنه عند توزيع مؤسسات العينة حسب مجالات نشاطها، تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 11.4: توزيع أفراد العينة وفق عدد العمال الدائمين والمؤقتين في المؤسسة.

أجهزة دعم المقاولاتية	التكرارات	النسبة المئوية%	النسبة المئوية المتراكمة
ANSEJ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	88	71,5	71,5
CNAC الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	27	22,0	93,5
ANGEM الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	8	6,5	100,0
المجموع	123	100,0	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج "SPSS 26".

ونلاحظ من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول، أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تأتي على رأس الأجهزة التي قامت بتمويل المشاريع المصغرة للعينة المدروسة بنسبة تقدر بـ: 71,5%، أي 88 مؤسسة من إجمالي 123 مؤسسة شملتها الدراسة، أما بالنسبة لجهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فقد ساهم في تمويل 22% من إجمالي العينة، أما بالنسبة لجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فقد مول أقل نسبة بنسبة وهي 6,5%، وعند تفسير هذه النتائج نجدها منطقية لعدة أسباب أبرزها أن: جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يشمل شريحة عمرية حساسة من سن 19 إلى 35 سنة، وإلى 40 سنة في حالة إذا تعهد المستفيد بشرط أن يتعهد المستثمر بخلق منصبين شغل دائمين إضافيين، على عكس جهاز الصندوق

الوطني للتأمين عن البطالة الذي يشمل فئة المقاولين الذين يتراوح سنهم بين 30 و50 سنة، وسقف التمويل لديها يعتبر عالي يقدر بـ: 10.000.000دج، بالمقارنة مع جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي يحدد سقف التمويل فيها يقدر بـ: 1.000.000دج هذا من جهة، فضلا عن الامتيازات الكبيرة التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سواء في مرحلة الإنشاء أو مرحلة الاستغلال، ومن جهة أخرى يعتبر جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حديث النشأة (سنة 2006) بالمقارنة مع جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (1997).

5) أسباب المفاضلة بين أجهزة الدعم (ANSEJ, ANGEM, CNAC).

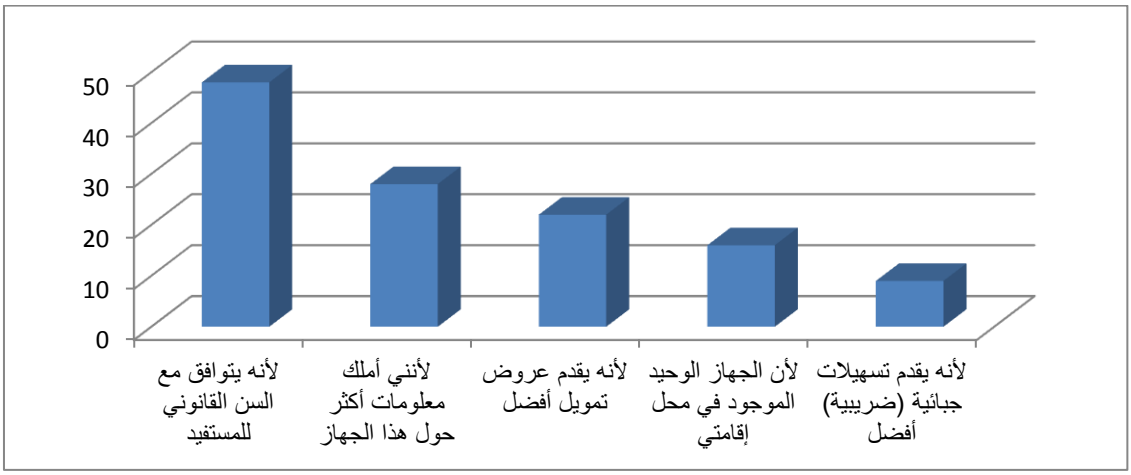
لمعرفة السبب الحقيقي وراء اختيار المقاولين، الذين شملتهم الدراسة لجهاز دعم معين، دونا عن بقية الأجهزة طرحنا هذا السؤال على العينة المدروسة، وتحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الموالي؛ حيث نلاحظ أن نسبة 39% من المبحوثين اختاروا جهاز الدعم، لأنه يتوافق مع السن القانوني المشروط للاستفادة من الجهاز، وما نسبته 22% من المبحوثين اختاروا أجهزة الدعم، لأنهم يملكون معلومات أكثر حول الجهاز المنتسبين له وما نسبته 17,9% من العينة المدروسة اختاروا جهاز الدعم؛ لكونه يقدم هيكل تمويل أفضل من بقية الأجهزة الأخرى، بينما أرجع 13% من المبحوثين سبب اختيارهم لجهاز الدعم الذي ينتسبون له، لكونه يعتبر الجهاز الوحيد المتواجد في محل إقامتهم، بينما اختار ما نسبته 7,3% من المبحوثين في العينة جهاز الدعم المنتسبين له لأنه يقدم تحفيزات ضريبة وجمركية أفضل بالمقارنة مع بقية الأجهزة الأخرى. هذه النتائج تأكد ما توصلنا له في السؤال السابق، وهو أن عامل السن والهيكل التمويلي لأجهزة الدعم، يعتبران من أهم أسباب المفاضلة بين أجهزة الدعم، مع بعض الأسباب الثانوية الأخرى مثل: حجم المعلومات المتوفرة حول جهاز الدعم وكذا درجة الانتشار الجغرافي، حيث يعتبر جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الوحيد من بين الأجهزة السابقة الذي يملك ملحقة تابعة له تقع بدائرة "تابلاط"، فضلا عن الفرع الولائي المتواجد بمركز ولاية المدية، هذا الأمر سمح للشباب المقاول أن يكون قريب من جهاز "ANSEJ" على عكس بقية الأجهزة الأخرى.

الجدول رقم 12.4: توزيع أفراد العينة وفق سبب المفاضلة بين أجهزة الدعم.

سبب اختيار جهازا الدعم والمرافقة	التكرارات	النسبة المئوية%	النسبة المئوية المتراكمة
لأنه يتوافق مع السن القانوني للمستفيد	48	39,0	39,0
لأنني أملك معلومات أكثر حول هذا الجهاز	28	22,8	61,8
لأنه يقدم عروض تمويل أفضل	22	17,9	79,7
لأن الجهاز الوحيد الموجود في محل إقامتي	16	13,0	92,7
لأنه يقدم تسهيلات جبائية (ضريبية) أفضل	9	7,3	100,0
المجموع	123	100,0	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 26.

الشكل رقم 3.4 : توزيع أفراد العينة وفق سبب المفاضلة بين أجهزة الدعم.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 26.

6. نوع التمويل المستفاد منه:

بغية الوقوف على جوهر دراستنا، وإبراز الدور الكبير الذي لعبته البنوك العمومية في تمويل وتحفيز النشاط المقاولاتي بولاية المدية، عبر قنوات أجهزة الدعم الحكومي (**ANSEJ, ANGEM, CNAC)** قمنا بدراسة ذلك على عينة الدراسة تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم13.4: توزيع أفراد العينة وفق نوع التمويل المستفاد منه.

نوع التمويل المستفاد منه	التكرارات	النسبة المئوية%	النسبة المئوية المتراكمة
تمويل ثلاثي	88	71,5	71,5
تمويل ذاتي	20	16,3	87,8
تمويل ثنائي	15	12,2	100,0
المجموع	123	100	/

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج SPSS 26.

الشكل رقم 4.4: توزيع أفراد العينة وفق نوع التمويل المستفاد منه.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج "SPSS 26".

بناء على الشكل والجدول السابق نلاحظ أن 71,5% من المقاولين ضمن عينة الدراسة الذين استفادوا من التمويل الممنوح من قبل أجهزة الدعم (**ANSEJ, ANGEM, CNAC**)، قد اختاروا التمويل الثلاثي لإنشاء مشاريعهم، وما نسبته 12,2% من المقاولين اختاروا تمويل مؤسساتهم عن طريق التمويل الثنائي، أما صيغة التمويل الذاتي والتي تعتبر صيغة حديثة النشأة بولاية المدية فقد بلغت نسبتها 16,3%، وعند تفسير هذه الإحصائيات نجد أن أغلب الشباب المقاول الذين اختاروا هيكل التمويل الثلاثي لأنه يشترط نسبة مساهمة شخصية لا تتجاوز من 1% إلى 2% من قيمة المشروع ككل، على عكس صيغة

التمويل الذاتي أو الثنائي التي تشترط نسبة مساهمة عالية تصل إلى 70% و71%؛ وهو ما يعجز عنه أغلب المقاولين. وهذه النتائج تحيلنا إلى كون أن البنوك العمومية، ساهمت بشكل كبير في دعم وتحفيز المقاولاتية بصفة عامة بنسبة 71,5% من إجمالي التمويل الممنوح من قبل أجهزة الدعم بولاية المدية، ومن هنا نلتمس الدور التنموي الكبير الذي تمارسه البنوك العمومية في الاقتصاد المحلي.

7. البنك العمومي المتعامل معه في حالة الاستفادة من التمويل الثلاثي.

كون التمويل الثلاثي الموجه للشباب المقاول، يمر بشكل رئيسي عبر قناة البنوك العمومية فقد سعينا لتحديد نوع البنك الأكثر مساهمة في تمويل المشاريع المقاولاتية على مستوى ولاية المدية، حيث من خلال تحليل عينة الدراسة وجدنا أن عدد المقاولين الذين استفادوا من التمويل الثلاثي، لأجهزة الدعم الحكومي بلغ 88 مقاولا موزعين عبر البنوك العمومية التالية:

الجدول رقم 14.4: توزيع أفراد العينة وفق نوع البنك العمومي المتعامل معه.

نوع البنك العمومي المتعامل معه	التكرارات	النسبة المئوية%	النسبة المئوية المتراكمة%
BADR	52	59,09	59,09
BNA	12	13,63	72,72
BDL	7	7,95	80,67
CPA	9	10,22	100,00
BEA	0	0,00	100,00
المجموع	**88**	**100**	/

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج "SPSS 26".

من خلال قراءة الجدول نجد أن أكبر بنك عمومي ساهم في تمويل المشاريع على مستوى المدية هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" بنسبة 59,09%، يليه البنك الوطني"BNA" بنسبة 13,64% من إجمالي العينة المدروسة، بينما كانت حصة بنك التنمية المحلية "BDL" وبنك الوطني الخارجي "BEA" وبنك القرض الشعبي الجزائري"CPA" بنسبة 7,95%، 0%، 10,22% على التوالي.

وعند تفسير هذه النتائج نجد أن السبب الرئيسي لهذا التوزيع، يرجع لاختلاف مستوى التغطية البنكية لكل بنك؛ حيث يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أفضل البنوك تغطية لتراب الولاية، حيث يعتبر بنك

الفلاحة والتنمية الريفية أكثر البنوك على مستوى ولاية المدية انتشار بـ8 فروع، يليه البنك الوطني الجزائري بـ3 فروع، وفرعين فقط بالنسبة لكل من بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية، أما البنك الخارجي الجزائري فيملك فرعا وحيدا على مستوي مركز ولاية المدية، ومن جهة أخرى هناك بعض أجهزة الدعم تشترط التعامل مع بنك معين دون عن غيره، وهذا ما سجلناه على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية المدية التي تشترط التعامل مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية لمحاور الاستبيان.

سنحاول في هذا المبحث تحليل محاور الاستبيان الذي تم إجرائه، و بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج عبارة عن آراء المستجوبين، نقوم إذن بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولاً وهي في بحثنا هذا عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5 حيث 4 تمثل عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة) و5 تمثل عدد الخيارات، وعند قسمة 4 على 5 يصبح طول الفترة يساوي 0,80، ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

جدول رقم15.4: يمثل اتجاهات وتوزيع معيار ليكارت الخماسي المتنازل.

الاتجاهات	المستوى	المتوسط المرجح
الاتجاه الأول	غير موافق بشدة	[1-1.79]
الاتجاه الثاني	غير موافق	[1.8- 2.59]
الاتجاه الثالث	محايد	[2.6-3.39]
الاتجاه الرابع	موافق	[3.4 -4.19]
الاتجاه الخامس	موافق بشدة	[4.2—5]

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج "SPSS 26".

المطلب الأول: تحليل أسباب إنشاء المقاولة (المؤسسة).

من خلال ما توصلنا إليه في الجانب النظري لدراستنا، توصلنا إلى أن المقاول قد يتجه لاختيار العمل لحسابه الخاص تحت تأثير العديد من الدوافع، منها ما هو متصل بعوامل مرتبطة بتأثيرات وظروف خارجية كتأثير المحيط مثلا أو ظروف اجتماعية كالرغبة مثلا في الخروج من حالة البطالة، والتي تجعل من اختيار إنشاء مؤسسة خيارا أخيرا يأتي بعد عدم القدرة على الحصول على وظيفة دائمة، ومن بين العوامل الأخرى هناك المرتبطة بشخصيته المتميزة التي تدفعه لاختيار العمل الحر وإنشاء مشروع خاص والاستقلالية، وقد وقع اختيارنا على دراسة بعض العوامل الشخصية الأخرى من أجل التأكد من تأثيرها، على المقاول الجزائري والمتمثلة في ممارسة المعارف المتحصل عليها في الجامعة أو معاهد التكوين المهني، واكتسابه لخبرة سابقة في ميدان معين والرغبة في الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها أجهزة الدعم الحكومي، والرغبة في تجسيد مشروع مقاولاتي وتقديم إضافة للمجتمع.

الجدول رقم 16.4: أسباب إنشاء المقاولة (المؤسسة) لدى أفراد العينة.

العبارات	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
الحصول على وظيفة وترك البطالة/خلق فرصة عمل لي للحصول على مصدر دخل (رزق)	التكرارات	2	1	5	24	**91**	0,750	4,63	موافق بشدة
	النسبة المئوية	1,63	0,81	4,07	19,51	73,98			
الرغبة في إنشاء مشروع خاص والاستقلالية	التكرارات	1	4	10	32	**76**	0,842	4,45	موافق بشدة
	النسبة المئوية	0,81	3,25	8,13	26,02	61,79			
ممارسة المعارف التي تحصلت عليها في الجامعة أو معاهد التكوين المهني	التكرارات	6	14	19	32	**52**	1,213	3,89	موافق
	النسبة المئوية	4,88	11,38	15,45	26,02	42,28			
اكتسابي لخبرة سابقة في ميدان معين	التكرارات	4	13	16	36	**54**	1,138	4,00	موافق
	النسبة المئوية	3,25	10,57	13,01	29,27	43,90			
الرغبة في الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها أجهزة الدعم	التكرارات	7	10	14	32	**60**	1,204	4,04	موافق
	النسبة	5,69	8,13	11,38	26,0	48,			

الحكومي(CNAC,ANSEJ, ANGEM,ANDI)	المئوية				2	78			
الرغبة في تجسيد مشروع مقاولاتي	التكرارات	5	6	16	30	**66**	1,097	4,19	موافق
	النسبة المئوية	4,07	4,88	13,01	24,39	53,66			
تقديم إضافة للمجتمع	التكرارات	3	6	17	22	**75**	1,040	4,30	موافق بشدة
	النسبة المئوية	2,44	4,88	13,82	17,89	60,98			
الاتجاه العام	التكرارات	28	54	97	208	**474**	**1,040**	**4,21**	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات "**SPSS26**".

يبين الجدول السابق أن كل البيانات تتمركز حول الإجابة "**موافق بشدة**" كما أن أكبر مجموع للتكرارات، والذي يساوي **474** أكبر قيمة له تقابلها الإجابة "**موافق بشدة**"، ومنه فإن نتيجة الإجابات حول المحور هي "**موافق بشدة**" والمعيار المعتمد عليه لتحديد نتيجة المحور هو المتوسط الحسابي المرجح والذي يساوي متوسط المتوسطات (أي نجمع المتوسطات ونقسم المجموع على عدد الأسئلة الفرعية للمحور) وهو يساوي من خلال الجدول **4,21** وهو ينتمي لمجال الاتجاه الخامس:]4.20-05] الذي يقابل الإجابة "**موافق بشدة**" ما يعني أن الاتجاه العام للعبارة يكون حول الإجابة "**موافق بشدة**"، أي أن فقرات هذا المحور ذات أهمية للعينة المستجوبة، وأن المستجوبون جد متجاوبون مع بيانات الاستبيان خلال هذا المحور.

وبتحليل هذه النتائج يتضح لنا جليا، أن الرغبة في الحصول على وظيفة وترك البطالة/خلق فرصة عمل للحصول على مصدر دخل (رزق) كانت السبب الرئيسي في التوجه نحو المقاولاتية، حيث دفعت بمتوسط حسابي يقدر بـ: 4.63 من مجموع المقاولين إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة، بينما جاء عامل الرغبة في إنشاء مشروع خاص والاستقلالية في المرتبة الثانية بمتوسط قدره 4.45 من حيث العوامل التي دفعت الشباب لتبني الفكر المقاولاتي، بينما كان دافع ممارسة المعارف المتحصل عليها في الجامعة أو معاهد التكوين المهني أقل الدوافع تأثيرا بمتوسط قدره 3,89، هذا وقد جاء عامل الرغبة في الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها أجهزة الدعم الحكومي من بين الدوافع الأكثر تأثيرا في تحفيز الشباب لإنشاء مقاولة بمتوسط قدره 4.04، يليه عامل اكتساب خبرة سابقة في ميدان معين بمتوسط حسابي قدره 4.00، ويعد عامل الرغبة في تجسيد مشروع مقاولاتي وتقديم إضافة للمجتمع بمتوسط: 4,30 و4,19 على التوالي.

هذه النتائج تدعونا بالضرورة إلى التعقيب، حول ما جاء في تقرير المرصد العالمي للمقاولاتية "GEM" لسنة 2011 الذي صرح أنه من بين 3 مقاولين هناك 2 منهم اختاروا اللجوء إلى النشاط المقاولاتي بهدف استغلال الفرص، وقد أغفل في هذه الحالة النقطة المتعلقة بأن شرط البطالة هو شرط أساسي للاستفادة من أجهزة الدعم الحكومي، وهذا ما يقودنا إلى عامل البطالة هو أهم عامل يدفع الشباب إلى تبني الفكر المقاولاتي.

المطلب الثاني: تحليل مدى فعالية أجهزة الدعم والبنوك العمومية في تحفيز المقاولاتية بالجزائر.

من خلال هذا المطلب سنتناول الدور الذي لعبته كل من أجهزة الدعم والبنوك العمومية في دعم وتمويل المقاولاتية بولاية المدية، باعتبارهما شريكان فعالان ومتكاملان.

- **الفرع الأول: تقييم مدى فعالية أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات.**

لقد استحدثت في الجزائر العديد من الأجهزة، التي تعمل على ترقية المقاولاتية في الجزائر، عملت هذه الأجهزة على توفير البيئة الملائمة للشباب المقاول، من خلال الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع ومحاولة إيجاد الحلول للعديد من المشاكل التي تحول دون تسريع وتيرة إنشاء المشاريع الجديدة، وقد حاولنا من خلال هذا الجزء من الاستبيان معرفة الأسباب التي دفعت الشباب المقاول للجوء إلى هذه الأجهزة (ANGEM, CNAC, ANSEJ) بولاية المدية، وجاءت النتائج على النحو الموضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 17.4: تقييم مدى فعالية أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات.

العبارات	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
الحاجة للحصول على التمويل ألازم الذي تقدمه هذه الأجهزة	التكرارات	10	12	10	28	**63**	1,315	3,992	موافق
	النسبة المئوية	8,13	9,76	8,13	22,76	51,22			
الحاجة إلى خدمات الاستشارة والمرافقة فيما يتعلق بإنشاء مؤسسة	التكرارات	15	19	26	28	**35**	1,365	3,398	موافق
	النسبة المئوية	12,20	15,45	21,14	22,76	28,46			
الرغبة في الاستفادة من الامتيازات الجبائية والشبه جبائية الممنوحة من قبل هذه الأجهزة	التكرارات	16	33	14	25	**35**	1,445	3,244	محايد
	النسبة المئوية	13,01	26,83	11,38	20,33	28,46			
سهولة الإجراءات الإدارية للحصول على التمويل	التكرارات	41	**49**	9	11	13	1,294	2,236	غير موافق
	النسبة المئوية	33,33	39,84	7,32	8,94	10,57			
الاتجاه العام	التكرارات	82	113	59	92	**146**	**1,355**	**3,52**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات "SPSS26".

يبين الجدول أن أغلبية البيانات تتمركز حول الإجابة "**موافق**"؛ والمعيار المعتمد عليه لتحديد نتيجة المحور هو المتوسط الحسابي المرجح، وهو يساوي من خلال الجدول **3,52**، وهو ينتمي لمجال الاتجاه الرابع:]3.4-4.19] الذي ما يقابل الإجابة "**موافق**" ما يعني أن الاتجاه العام للعبارة يكون حول الإجابة "**موافق**"، أي أن فقرات هذا المحور ذات أهمية للعينة المستجوبة وأن المستجوبين جد متجاوبون مع بيانات الاستبيان خلال هذا المحور، ولكن عباراته لم تكن محددة وليس لهم دراية بالعبارات ميدانيا.

وعند تحليل هذه النتائج نجد أن أغلب الشباب المقاول، الذي لجئ إلى أجهزة الدعم الحكومي كان بسبب الحاجة للحصول على التمويل الذي تقدمه هذه الأجهزة بمتوسط حسابي قدره 3,992 لإجمالي العينة

المدروسة، وهذا تفسير منطقي جدا لكون مشكل التمويل يعد أول عائق أمام الشباب المقاول، بينما اعتبرت فئة أن الحاجة للحصول خدمات الاستشارة والمرافقة فيما يتعلق بإنشاء مؤسسة، هي السبب في اللجوء إلى أجهزة الدعم والمرافقة وذلك بمتوسط حسابي 3,398، وفي نفس الوقت تعتبر الرغبة في الاستفادة من الامتيازات الجبائية وشبه جبائية، الممنوحة من قبل هذه الأجهزة ثالث الدوافع من حيث الأهمية بمتوسط حسابي 3,244 وهذه النتائج مدعمة بواقع ميداني تجسده جملة الامتيازات الممنوحة (ضريبية–جمركية) من قبل هذه الأجهزة خلال فترة الإنشاء أو الاستغلال، بينما كان دافع سهولة الإجراءات الإدارية للحصول على التمويل هو أخر سبب حيث عبر 90 شخصا عن رفضهم لهذا الدافع؛ وذاك بسبب الإجراءات البيروقراطية التي تواجه المقاولين في تعاملهم مع أجهزة الدعم منذ دفع الملف الأولي إلى غاية الحصول على العتاد المطلوب.

- **الفرع الثاني: تقييم دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول، عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة.**

على اعتبار أن البنوك العمومية حلقة الوصل بين الشباب المقاول، ومختلف أجهزة الدعم من خلال قناة التمويل الثلاثي، وبغية تقييم دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول بولاية المدية، قد جاءت النتائج على النحو الموضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 18.4: تقييم دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول، عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة وفق عينة الدراسة.

العبارات	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
البنوك العمومية وفرت لك التمويل المناسب، وبالقدر المناسب	التكرارات	15	34	22	**38**	14	1,24	3,02	محايد
	النسبة المئوية	12,20	27,64	17,89	30,89	11,38			
من خلال تجربتك، هناك تنسيق جيد بين البنوك العمومية وأجهزة الدعم والمرافقة	التكرارات	36	**47**	19	16	5	1,13	2,24	غير موافق
	النسبة المئوية	29,27	38,21	15,45	13,01	4,07			
سهولة الإجراءات الإدارية التي على مستوى البنوك العمومية	التكرارات	**39**	**39**	17	26	2	1,17	2,29	غير موافق
	النسبة	31,71	31,71	13,82	21,14	1,63			

	المئوية								
مدة دفع الأقساط البنكية تعتبر مناسبة لك	التكرارات	38	**43**	17	22	3	1,15	2,26	غير موافق
	النسبة المئوية	30,89	34,96	13,82	17,89	2,44			
توفر البنوك العمومية استشارة أو مرافقة للشباب المستفيد من التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة	التكرارات	**55**	43	10	11	4	1,09	1,91	غير موافق
	النسبة المئوية	44,72	34,96	8,13	8,94	3,25			
لو كانت أجهزة الدعم والمرافقة تتعامل مع بنوك إسلامية، كنت سوف تتعامل معها بدرجة أولي	التكرارات	3	13	10	21	**76**	1,14	4,25	موافق بشدة
	النسبة المئوية	2,44	10,57	8,13	17,07	61,79			
تقدم البنوك العمومية تشكيلة متنوعة من القروض لشباب المستفيد من أجهزة الدعم	التكرارات	23	**37**	32	27	4	1,12	2,61	محايد
	النسبة المئوية	18,70	30,08	26,02	21,95	3,25			
الاتجاه العام	التكرارات	209	**256**	127	161	108	**1,149**	**2,26**	**غير موافق**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات **"SPSS 26"**.

يبين الجدول أن أغلبية البيانات تتمركز حول الإجابة **"غير موافق"**، كما أن أكبر مجموع للتكرارات والذي يساوي **"256"** أكبر قيمة له تقابلها الإجابة **"غير موافق"**؛ ومنه فإن نتيجة الإجابات حول المحور هي **"غير موافق"**، والمعيار المعتمد عليه لتحديد نتيجة المحور هو المتوسط الحسابي المرجح وهو يساوي من خلال الجدول **2.26** وهو ينتمي لمجال الاتجاه الثاني :]1.80-2.59] الذي ما يقابل الإجابة **"غير موافق"**، ما يعني أن الاتجاه العام للعبارة يكون حول الإجابة **"غير موافق"**، أي أن فقرات هذا المحور ذات أهمية للعينة المستجوبة، وأن المستجوبين جد متجاوبون مع بيانات الاستبيان خلال هذا المحور.

وعند تحليل نتائج هذا المحور نجد أن الشباب المقاول، الذي استفاد من التمويل البنكي غير راض للدور الذي تقوم به البنوك العمومية؛ حيث جاءت عدد الإجابات المتعلقة بسهولة الإجراءات الإدارية على مستوى البنوك العمومية بـ: 83 شخصا بين غير موافق وغير موافق بشدة من أصل 123 مقاولا شملتهم الدراسة، وقد صرح 78 مقاولا بأنه لا يوجد تنسيق جيد بين البنوك العمومية وأجهزة الدعم والمرافقة، من جهة أخرى اعتبر أكثر من 81 شخصا بأن مدة دفع الأقساط البنكية تعتبر غير مناسبة لهم، من جهة أخرى عبر 98 مقاولا

شملتهم دراستنا بأن البنوك العمومية لم تقدم لهم استشارة أو مرافقة عند إنشائهم لمشاريعهم، وقد عبر 97 مقاولا بأنهم كانوا سوف يلجئون للبنوك الإسلامية لو كانت أجهزة الدعم والمرافقة تتعامل معها، بينما جاءت الإجابات المتعلقة بكون أن البنوك العمومية، وفرت التمويل اللازم وبالقدر الكافي للشباب المقاول جاءت إيجابية بنسبة 43,36%.

هذه النتائج تحيلنا إلى العديد من النقاط أولها أن التنسيق الموجود بين أجهزة الدعم الحكومي (**ANSEJ, ANGEM, CNAC**) هو تنسيق ورقي فقط، لم يرق إلى المستوى المطلوب؛ حيث كان بالإمكان عقد اجتماعات دورية بين البنوك العمومية وأجهزة الدعم الحكومي، لدراسة كيفية تسهيل الإجراءات الإدارية هذا من جهة وجب على البنوك العمومية تقديم الاستشارة اللازمة، قبل منح القروض والمرافقة الميدانية بعد منح القروض وذلك بغية توجيه ومساعدة الشباب المقاول، في تجسيد مشروعه لأن ذلك سوف يصب في مصلحتهم في نهاية المطاف بتسديد قيمة القرض، كما وجب مراجعة مدد أقساط تسديد القروض ومراعاة النقطة المتعلقة بكون المقاول يحتاج بعض الوقت، في بداية مشروعه حتى يستطيع الدخول إلى السوق وبداية تحقيق العوائد وعليه وجب مراعاة هذه النقطة، كما وجب على الوزارة الوصية التفكير في إدماج الصيرفة الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية، من حيث إشراكها في عملية تمويل المشاريع الاقتصادية واستحداث المؤسسات خاصة فيما يتعلق باعتمادها من طرف أجهزة الدعم (**ANSEJ, CNAC, ANGEM**) كمؤسسات مالية تساهم في صيغة التمويل الثلاثي الممنوح من طرفها.

المطلب الثالث: تحليل المشاكل المواجهة والحلول المقترحة لدعم المقاولاتية في الجزائر.

في هذا المطلب سنتطرق إلى دراسة أهم الصعوبات والعراقيل، التي واجهها الشباب المقاول أصحاب المشاريع سواء خلال مرحلة الإنشاء أو خلال مرحلة الاستغلال، وكذا إشكالية المرافقة بعد انطلاق المشروع من طرف أجهزة الدعم، كما سنحاول تقديم بعض الحلول والمقترحات لتفعيل المقاولاتية بولاية المدية على ضوء أجهزة الدعم الحكومي.

❖ **الفرع الأول: مشاكل وصعوبات المقاولاتية في الجزائر.**

من خلال نتائج الدراسة الميدانية التي أجريناها تبين لنا وجود مجموعة من المشاكل التي تواجه الشباب المقاول قبل وبعد انطلاقه في النشاط، وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 19.4: المشاكل والصعوبات وفق عينة الدراسة.

العبارات	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
صعوبة الحصول على القروض اللازمة من البنوك العمومية لإنشاء المؤسسات وثقل الضمانات والشروط المطلوبة	التكرارات	6	10	11	42	**54**	1,141	4,34	موافق بشدة
	النسبة المئوية	4,88	8,13	8,94	34,15	43,90			
عدم توفر البنوك العمومية على آليات تمويل تتوافق مع الشريعة الإسلامية	التكرارات	5	6	10	26	**76**	1,081	4,32	موافق بشدة
	النسبة المئوية	4,07	4,88	8,13	21,14	61,79			
قلة الاستشارات والتسهيلات المقدمة مثل (دراسة الجدوى الاقتصادية) والخدمات الأخرى للشباب	التكرارات	4	2	9	40	**68**	0,932	4,35	موافق بشدة
	النسبة المئوية	3,25	1,63	7,32	32,52	55,28			
كثرة الإجراءات الإدارية البيروقراطية المتعلقة بتنفيذ المشاريع المقاولاتية	التكرارات	3	2	7	28	**83**	0,872	4,51	موافق بشدة
	النسبة المئوية	2,44	1,63	5,69	22,76	67,48			
عدم توعية وتحسيس الشباب مختلف أجهزة الدعم والتمويل المستحدثة	التكرارات	2	9	13	37	**62**	1,008	4,29	موافق بشدة
	النسبة المئوية	1,63	7,32	10,57	30,08	50,41			
مركزية هيئات الدعم والمرافقة وعدم انتشارها الكافي	التكرارات	1	8	23	36	**55**	0,982	4,11	موافق
	النسبة المئوية	0,81	6,50	18,70	29,27	44,72			
عدم تسخير الوسائل التسويقية من طرف هيئات الدعم والمرافقة	التكرارات	3	4	13	40	**63**	0,95	4,27	موافق بشدة
	النسبة المئوية	2,44	3,25	10,57	32,52	51,22			
عدم التمكن من تقنيات التسيير المقاولاتي للمشروع الاقتصادي المنشأ	التكرارات	3	9	22	35	**54**	1,067	4,34	موافق بشدة
	النسبة المئوية	2,44	7,32	17,89	28,46	43,90			
صعوبة الحصول على عقار	التكرارات	4	2	14	24	**79**	0,981	4,34	موافق

صناعي	النسبة المئوية	3,25	1,63	11,38	19,51	64,23			بشدة
صعوبة الدخول إلى السوق بسبب وجود منتجات منافسة أجنبية	التكرارات	1	4	21	32	**65**	0,915	4,27	موافق بشدة
	النسبة المئوية	0,81	3,25	17,07	26,02	52,85			
صعوبة التزويد بالمواد الأولية الضرورية في العملية الإنتاجية	التكرارات	2	7	29	26	**59**	1,045	4,28	موافق بشدة
	النسبة المئوية	1,63	5,69	23,58	21,14	47,97			
أواجه صعوبة في تسيير المؤسسة لكون أنني لا أملك تكوين ولا خبرة في ميدان التسيير والاقتصاد	التكرارات	22	19	29	20	**33**	1,445	3,19	محايد
	النسبة المئوية	17,89	15,45	23,58	16,26	26,83			
الاتجاه العام	التكرارات	56	82	201	386	**751**	**1,035**	**4,22**	**موافق بشدة**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات "SPSS 26".

يبين الجدول **19.4** أن كل البيانات تتمركز حول الإجابة **"موافق بشدة"**، كما أن أكبر مجموع للتكرارات والذي يساوي **751** أكبر قيمة له تقابلها الإجابة **"موافق بشدة"**، ومنه فإن نتيجة الإجابات حول المحور هي **"موافق بشدة"**، والمعيار المعتمد عليه لتحديد نتيجة المحور هو المتوسط الحسابي المرجح وهو يساوي من خلال الجدول **4,22** وهو ينتمي لمجال الاتجاه الخامس:]4.20-05] الذي ما يقابل الإجابة "موافق بشدة"، ما يعني أن الاتجاه العام للعبارة يكون حول الإجابة **"موافق بشدة"** أي أن فقرات هذا المحور ذات أهمية للعينة المستجوبة، وأن المستجوبين جد متجاوبون مع بيانات الاستبيان خلال هذا المحور.

عند تحليل مخرجات المعالجة الإحصائية لهذا المحور، نجد أن مشكل كثرة الإجراءات الإدارية البيروقراطية المتعلقة بتنفيذ المشاريع المقاولاتية بنسبة (90,24%-111مقاول) من إجمالي المبحوثين، وهذا المشكل يتعلق بطول إجراءات الاستفادة من القرض؛ حيث تأخذ عملية معالجة طلب الحصول على القرض مدة طويلة تصل إلى 6 أشهر مرورا بدراسة الملف، وعرضه على اللجان للمصادقة وصولا لتحرير الشيك البنكي واستلام العتاد من المورد المتعاقد معه، يليه بالدرجة الثانية مشكل قلة الاستشارات والتسهيلات المقدمة مثل (دراسة الجدوى الاقتصادية) والمرافقة الميدانية للشباب وذلك بنسبة (87,78%)، وقد أشار 108 مقاولا من أصل 123 مقاولا شملتهم دراستنا، أنهم لم يتلقوا أي استشارة أو مرافقة ميدانية من قبل أجهزة الدعم أو البنوك العمومية وأنهم لم يتلقوا أي زيارة ميدانية لغرض توجيههم وتقديم توصيات ومقترحات لهم، بينما جاءت المشاكل

المتعلقة بصعوبة الحصول على القروض اللازمة من البنوك العمومية لإنشاء المؤسسات وثقل الضمانات والشروط المطلوبة (78,41%- 96مقاول)، والمشاكل المرتبطة بعدم التمكن من تقنيات التسيير المقاولاتي للمشروع الاقتصادي المنشأ (72,54%-89مقاول)، ومشكل صعوبة الحصول على عقار صناعي (83,38%-108مقاول) جاءت بمتوسط حسابي قدره 4,34، وفي لقائنا مع بعض المقاولين الذين شملتهم دراستنا أوضحوا لنا أن عدم توفر العقار الصناعي دفعهم إلى تأجير ورشات ومحلات لممارسة نشاطهم بأثمان جد باهظة في ظل عدم توفر مناطق صناعية في ولاية المدية؛ حيث تلزم بعض أجهزة الدعم مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" تلزم المقاولين أصحاب ملفات طلبات الاستفادة من أجهزة الدعم أن يقوموا بتأجير عقار صناعي لمدة عامين للممارسة نشاطهم كشرط أساسي للاستفادة من الدعم، بينما جاء عائق عدم توفر البنوك العمومية على آليات تمويل تتوافق مع الشريعة الإسلامية في المرتبة الرابعة حيث اعتبر ما نسبته (82,93 %-102%) من إجمالي العينة المدروسة؛ أنه من بين أهم العوائق التي واجهتهم عدم تعاقد أجهزة الدعم (**ANSEJ, ANGEM, CNAC**) مع البنوك الإسلامية التي تحترم في تعاملاتها مبادئ العقيدة الإسلامية، بينما حل في المرتبة الخامسة من ضمن قائمة العراقيل المشاكل المتعلقة بعدم توعية وتحسيس الشباب بمختلف أجهزة الدعم والتمويل المستحدثة (81,21%، 99 مقاول)، وذلك لكون أن هذه الأجهزة تمارس نشاطاتها الإعلامية والإشهارية فقط عبر بعض المعارض الولائية التي تنظم على مستوى بلدية المدية أو بعض الأيام المفتوحة المنظمة على مستوى الجامعة بالتشارك مع دار المقاولاتية، وعدم تسخير الوسائل التسويقية من طرف هيئات الدعم والمرافقة(83,47%- 104مقاولا)، حيث أن من ضمن الامتيازات التي يوعد بها الشباب المستفيد من أجهزة الدعم، أن تخصص لهم حصة 20% من المشاريع التنموية التي تقوم بها المؤسسات العمومية الإدارية أو الاقتصادية على مستوى إقليم الولاية، وذلك لمساعدة الشباب المقاول في الاندماج في السوق المحلية، ومن جهة أخرى قلة المعارض المنظمة- سواء كانت معارض ولائية أو وطنية- والتي تعتبر فرصة مواتية لشباب المقاول لترويج لمؤسساتهم ومنتجاتهم، ومشكل صعوبة الدخول إلى السوق بسبب وجود منتجات منافسة أجنبية (78,87%-97مقاولا)، حيث تفاجئ العديد من المقاولين بوجود سلع مستوردة منافسة وبأسعار تنافسية مما صعب عليهم إمكانية المنافسة والدخول إلى السوق، بالإضافة إلى صعوبة التزويد بالمواد الأولية الضرورية في العملية الإنتاجية (69,11%- 85 مقاولا) بمتوسط حسابي قدره بين 4,27، بينما جاءت الإجابات المتعلقة مركزية هيئات الدعم والمرافقة، وعدم انتشارها الكافي بدرجة موافق بشدة وبنسبة (74,44%-91 مقاولا)، حيث يتواجد على مستوى ولاية المدية فروع ولائية فقط، تقع بمركز

ولاية المدية مما يدفع المقاولين القاطنين بدوائر البعيدة، إلى عناء التنقل مرارا وتكرارا إلى مركز الولاية، وأخيرا جاء المشكل المتعلق بصعوبة تسيير المؤسسة لانعدام التكوين والخبرة، في ميدان التسيير والاقتصاد وذلك بنسبة (43,09%، 53 مقاولا)، ويندرج تحت هذا العائق مشكل عدم التحكم في التقنيات المحاسبية، قلة المعارف المتعلقة بالتسويق ودراسة السوق، عدم توفر معلومات كافية بالقوانين الضريبية والتأمينات ومراحل الحصول على موافقة السلطات المعنية للقيام بعملية التصدير...

❖ الفرع الثاني: جملة الحلول المقترحة لتحفيز في دعم المقاولاتية بالجزائر.

بعدما تناولنا في الجزء السابق جملة العراقيل والمشاكل، التي يواجهها الشباب المقاول المستفيد من أجهزة الدعم الحكومي، سنحاول في هذا الجزء استعراض أهم الحلول المقترحة، حيث تم استطلاع رأي أفراد العينة المدروسة حول بعض الحلول التي اقترحناها، بناء على المشاكل الموجودة على الساحة وجاءت نتائج الدراسة كما يلي:

الجدول رقم 20.4: الحلول المقترحة لدعم وتحفيز المقاولاتية وفق عينة الدراسة.

العبارات	المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النتيجة
تعزيز الإبداع وروح المقاولاتية لدى الشباب خاصة الشباب الجامعي	التكرارات	17	**32**	23	30	21	1,32	3,05	محايد
	النسبة المئوية	13,82	26,02	18,70	24,39	17,07			
زيادة الإشهار والترويج لدور الهيئات الدعم والمرافقة	التكرارات	16	**31**	28	26	22	1,31	3,06	محايد
	النسبة المئوية	13,01	25,20	22,76	21,14	17,89			
زيادة مدة الإعفاءات الضريبة للمؤسسات المستفيدة من الدعم	التكرارات	7	21	16	26	**53**	1,31	3,79	موافق
	النسبة المئوية	5,69	17,07	13,01	21,14	43,09			
زيادة توفير صيغ التمويل الإسلامية غير ربوية من طرف البنوك العمومية	التكرارات	4	12	15	19	**73**	1,17	4,18	موافق
	النسبة المئوية	3,25	9,76	12,20	15,45	59,35			
عرض برنامج تكوين مهني مع	التكرارات	5	15	12	36	**55**	1,19	3,98	موافق

الوعد بتمويل ودعم الأفكار الناجحة من قبل أجهزة الدعم.	النسبة المئوية	4,07	12,20	9,76	29,27	44,72				
توفير برنامج مرافقة بعد التمويل للشباب المستفيد من الدعم	التكرارات	4	13	8	25	**73**	1,16	4,22	موافق بشدة
	النسبة المئوية	3,25	10,57	6,50	20,33	59,35			
إقامة معارض ولائية ووطنية يساعد الشباب المقاول في الترويج والتسويق لمنتجاتهم.	التكرارات	4	15	9	36	**59**	1,16	4,07	موافق
	النسبة المئوية	3,25	12,20	7,32	29,27	47,97			
توفير مناطق صناعية والعقار الصناعي يدعم المشاريع المقاولاتية	التكرارات	5	14	11	28	**65**	1,20	4,09	موافق
	النسبة المئوية	4,07	11,38	8,94	22,76	52,85			
المجموع	التكرارات	62	153	122	226	**421**	**1,228**	**3,80**	موافق

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات "SPSS 26".

يبين الجدول أن أغلبية البيانات تتمركز حول الإجابة "**موافق** "، كما أن أكبر مجموع للتكرارات والذي يساوي **421** أكبر قيمة له تقابلها الإجابة "**موافق بشدة** "، ومنه فإن نتيجة الإجابات حول المحور هي "**موافق**"، والمعيار المعتمد عليه لتحديد نتيجة المحور هو المتوسط الحسابي المرجح والذي يساوي من خلال الجدول **3,80** وهو ينتمي لمجال الاتجاه الرابع :]3.40-4.19] الذي ما يقابل الإجابة "**موافق**" ما يعني أن الاتجاه العام للعبارة يكون حول الإجابة "**موافق**".

من خلال تحليل نتائج الموضحة في الجدول، نلاحظ أن المبحوثين وافقوا بالدرجة الأولى على مقترح توفير برنامج مرافقة بعد التمويل للشباب المستفيد من الدعم بنسبة (79,86%) من إجمالي العينة المدروسة بمتوسط حسابي قدره 4,22، كما اعتبر أفراد العينة أن زيادة توفير صيغ التمويل الإسلامية غير ربوية من طرف البنوك العمومية أو عن طريق البنوك الإسلامية، مثل بنك البركة وبنك السلام الإسلاميين، أعتبر من أبرز الحلول المقترحة لدعم عملية تمويل الشباب المقاول بمتوسط حسابي قدره 4,18، لاسيما أن ولاية المدية لا تحتوى على أي فرع للبنوك الإسلامية على مستوى إقليمها، كما اعتبر أفراد العينة المبحوثين أن توفير مناطق صناعية والعقار الصناعي، وإقامة معارض ولائية ووطنية يساعد الشباب المقاول في الانطلاق في مشاريعهم والترويج والتسويق لمنتجاتهم، وذلك بمتوسط حسابي قدره 4,09 و4,07.

ومن جهة أخرى كان خيار عرض برنامج تكوين مهني مع الوعد بتمويل ودعم الأفكار الناجحة من قبل أجهزة الدعم، من بين الحلول التي وافق عليه 91 مقاولا من أفراد العينة بشدة، وذلك بمتوسط حسابي قدره 3,98، أما خيار زيادة مدة الإعفاءات الضريبة للمؤسسات المستفيدة من الدعم فقد جاء من الحلول المطروحة الموافق عليها بنسبة 64,23%، وأخيرا كان خيار تعزيز الإبداع وروح المقاولاتية لدى الشباب خاصة الشباب الجامعي، وزيادة الإشهار والترويج لدور الهيئات الدعم والمرافقة، ضمن الحلول التي وافق عليها الشباب المقاول بشدة بمتوسط حسابي قدره 3,55.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

في هذا المبحث سنحاول الإجابة على الفرضيات المقترحة حول مدى تأثير العوامل الشخصية للأفراد (المستوي التعليمي، الخبرة السابقة) على بروز الفكر المقاولاتي، وكذا تأثير نوع جهاز الدعم المتعامل معه على الدور الذي تلعبه البنوك العمومية كآلية لتمويل المشاريع، وكذا مدى تأثير البيئة الداخلية والخارجية للمقاولاتية في خلق الصعوبات والمشاكل التي تم مواجهتها في المؤسسات محل الدراسة.

المطلب الأول: تأثير العوامل الشخصية على بروز الفكر المقاولاتي.

تنص الفرضية الرئيسية للدراسة على أن العوامل الشخصية لأفراد (المستوي التعليمي، الخبرة السابقة) تأثر على بروز الفكر المقاولاتي لدى الشباب في الجزائر، ولتحقق من هذه الفرضية من خلال عينة الدراسة فقد تمت صياغة الفرضيات الإحصائية التالية:

الفرع الأول: اختبار فرضية تأثير المستوي التعليمي على بروز الفكر المقاولاتي (إنشاء مقاولة).

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) تعزى للمستوى التعليمي تؤثر على أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة).**

بما بأن متغير أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة) هو البعد الكلي لكل بنود المحور الأول، ويتم حسابه بطريقة المتوسطات باستخدام برنامج "SPSS26"، ويكون أوتوماتيكيا متغير كمي وهو عبارة عن أرقام بين 1 و5 لأنه المتوسط الحسابي لكل البنود للمستجوبين.

وبما أن متغير المستوى التعليمي فيه أكثر من مجموعتين، وهو متغير كيفي نوعي إذا الاختبار الإحصائي المناسب لاختبار هذه الفرضية هو اختبار تحليل التباين الأحادي"One Way ANOVA"، ومن بين شروط اختبار تحليل التباين الأحادي "ANOVA" أن يكون المتغير الكمي أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة) يتبع التوزيع الطبيعي.

وهو من أهم الفروض في الاختبارات الإحصائية المعلمية، أن يكون التوزيع الاحتمالي للبيانات المستخدمة هو التوزيع الطبيعي؛ حيث يعتبر من أهم التوزيعات في علم الإحصاء، بل يعتبر أساسا لكثير من النظريات الإحصائية الرياضية ويلعب دورا أساسيا، في اختبارات الفروض الإحصائية وفترات الثقة وغير ذلك وأن الكثير من الصفات كالسن، المستوي التعليمي، والخبرة وما إلى ذلك إذ قيست إلى عدد كبير من المشاهدات فإن توزيعها يقترب من التوزيع الطبيعي إن لم يكن يأخذ صورة التوزيع الطبيعي.

ولاختبار التوزيع الطبيعي في بحثنا هذا نستخدم برنامج "**SPSS26**" نستخرج جداول التوزيع الطبيعي لكل المتغيرات ونعتمد على اختبار الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية H_0**: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.
- **الفرضية البديلة H_1**: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم21.4: يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمحور أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة).

اختبار التوزيع الطبيعي						
	اختبار كولموكروف–سميرنوف			اختبار شابيرو ويلك		
	القيمة الإحصائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	القيمة الإحصائية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة)	,157	123	,000	,883	123	,000

المصدر: مستخرج من برنامج "SPSS 26" بناء على نتائج تحليل الاستبيان.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الدلالة المعنية، لكل متغيرات المعلومات الشخصية تساوي الصفر وهو أقل من 0,05، ومنه نقبل الفرضية البديلة **H_1** والتي تنص على أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي؛ وبالتالي لا يمكن الاعتماد على الاختبارات المعلمية **ANOVA** بل نعتمد على الاختبارات اللامعلمية وهي البديلة لها، وبما أن عدد فئات الصفة القانونية للشركة الصناعية أكثر من 2 نستعمل اختبار **Kruskal-wallis Test** وهو اختبار الكشف هل هناك فروق ذات دلالة معنوية، بين المتوسطات للبيانات اللامعلمية وباستخدام برنامج"SPSS26"، نستخرج النتائج في الجداول التالية:

الجدول رقم 22.4: يمثل متوسط الرتب لمتغير المستوى التعليمي مع المحور أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة).

Rangs			
	المستوى التعليمي	N	Rang moyen:
أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة)	ابتدائي	3	43,83
	متوسط	23	57,11
	تكوين مهني	4	89,13
	ثانوي	37	59,59
	جامعي	56	64,63
	Total	123	

المصدر: مستخرج من برنامج "SPSS 26" بناء على نتائج تحليل الاستبيان.

يبين أعلاه الجدول لنا أن قيم متوسط الرتبة Rang moyen لكل نوع من فئات المستوى التعليمي متقاربة، وهذا يدل على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية، بين مجموعات المستوى التعليمي وأسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة) ولكن الجدول الموالي، هو الذي يبين لنا هل يوجد فروق أم لا من خلال الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية H_0**: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05؛ لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات
- **الفرضية البديلة H_1**: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05؛ يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات.

الجدول رقم 23.4: يوضح إحصائيات كروكسل لاختبار الفروق بين المتوسطات.

Tests statistiques[a,b]	
	أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة)
H de Kruskal-Wallis	4,133
Ddl	4
Sig. Asymptotique	,388
a. Test de Kruskal Wallis	
b. Variable de regroupement : المستوى التعليمي	

المصدر: مستخرج من برنامج "SPSS 26" بناء على نتائج تحليل الاستبيان.

سوف نعتمد على مستوى الدلالة المعرف بـ: Sig. Asymptotique والذي يساوي 0.388 وهو أكبر من 0.05، ومنه نتبع الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات الفئات لمتغير المستوى التعليمي.

ومنه الفرضية الأولى القائلة إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) تعزى المستوى التعليمي للمقاول تؤثر على أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة) غير محققة.

وعند تحليل هذه النتائج الإحصائية، نستنتج أن عامل اختلاف المستوى التعليمي لا يؤثر بطريقة مباشرة على نشر الفكر المقاولاتي ودفع الشباب نحو إنشاء مؤسساتهم الخاصة، ذلك أن كل شريحة من المستويات التعليمة (ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي، تكوين مهني) لها دوافع خاصة لتبني الفكر المقاولاتي، منها ما تعلق الحصول على وظيفة وترك البطالة/خلق فرصة عمل لي للحصول على مصدر دخل (رزق)، ومنها ما تعلق الرغبة في إنشاء مشروع خاص والاستقلالية، ومن جهة أخرى نلاحظ أن 67 مقاولا ممن شملتهم دراستنا هم ذوى مستوى تعليمي أقل من الجامعي، ومع ذلك قاموا بإنشاء مقاولاتهم الخاصة. ولكن في نفس الوقت يعتبر عامل المستوى التعليمي مهما ويؤثر بصفة غير مباشرة في دفع الشباب إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة حيث يحظى الشباب الجامعي بفرص تكوين، غير متاحة لغيرهم من المستويات الأخرى مثل الثانوي والابتدائي والمتوسط هذا التكوين يسهل عليهم إنشاء مؤسساتهم والدخول إلى السوق.

الفرع الثاني: اختبار فرضية تأثير عامل الخبرة السابقة على بروز الفكر المقاولاتي (إنشاء مقاولة).

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) تعزى للخبرة السابقة في مجال النشاط تؤثر على أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة).**

إن متغيرات الاستبيان كانت نوعية لذلك فالاختبارات الملائمة، في حالة المتغيرات غير الكمية (نوعية أو كيفية) فهي الاختبارات اللامعلمية، وباستعمال برنامج **"SPSS26"** نستخرج النتائج المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم 24.4: يمثل متوسط الرتب لمتغير الخبرة مع المحور أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة).

Rangs				
	هل لديك خبرة سابقة في مجال نشاطك	N	Rang moyen :	Somme des rangs
أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة)	نعم	76	68,11	5176,00
	لا	47	52,13	2450,00
	Total	123		

المصدر: مستخرج من برنامج "SPSS 26" بناء على نتائج تحليل الاستبيان.

يبين لنا الجدول أعلاه أن قيمتي متوسط الرتبة Rang moyen لكل نوع من ملكية الشركة غير متقاربان، وهذا يدل على أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية، بين مجموعتي الخبرة السابقة في مجال النشاط وأسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة) ولكن الجدول الموالي هو الذي يبين لنا هل يوجد فروق أم لا من خلال الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- ✓ **الفرضية الصفرية H_0**: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05، لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطين
- ✓ **الفرضية البديلة H_1**: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05، يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطين.

الجدول رقم 25.4: يوضح إحصائيات مان وايتوني لاختبار الفروق بين متوسطين.

Tests statistiques[a]	
	أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة)
U de Mann-Whitney	1322,000
W de Wilcoxon	2450,000
Z	-2,454
Sig. asymptotique (bilatérale)	,014
a. Variable de regroupement : هل لديك خبرة سابقة في مجال نشاطك	

المصدر: مستخرج من برنامج "SPSS 26" بناء على نتائج تحليل الاستبيان.

سوف نعتمد على مستوى الدلالة المعرف بـ Sig. Asymptotique والذي يساوي 0.014 وهو أقل من 0.05 ومنه نتبع الفرضية البديلةH_1 التي تنص على أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات الفئات للمقاولين ذوي الخبرة في مجال نشاطهم. وهذا الاختلاف يكون لصالح الفئة الأكبر متوسط وهي الفئة ذات الخبرة في المجال حيث متوسطها الحسابي يساوي 68.11.

ومنه الفرضية القائلة إن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.05$) تعزى للخبرة السابقة في مجال النشاط تؤثر على أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة) محققة.

إن عامل وجود خبرة سابقة لدى المقاول يؤثر بشكل مباشر، على دفع الشباب لتبني الفكر المقاولاتي وإنشاء مؤسساتهم الخاصة، حيث أنه من خلال دراستنا الميدانية وجدنا أن 76 مقاولا من أصل 123 المبحوثين كان لديهم خبرة سابقة في ميدان نشاطهم، هذه الخبرة دفعتهم إلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة كونهم يملكون دراية بميدان نشاطهم (الفئة المستهدفة، كيفية الدخول إلى السوق، خصائص ومميزات المنتج، كيفية التعامل مع خطوط الإنتاج، الموردين الرئيسيين ...)، هؤلاء المقاولين يملكون فرص نجاح أكبر لمؤسساتهم ومخاطر أقل، وعلى العكس من ذلك المقاولين الذين لا يملكون خبرة سابقة في ميدان نشاطهم، يجعلهم معرضين بدرجة كبيرة لمخاطر فشل مؤسساتهم نتيجة الصعوبات التي يواجهونها لأول مرة.

المطلب الثاني: تأثير نوع جهاز الدعم والمرافقة المتعامل معه على دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول.

في هذا المطلب سنحاول الإجابة على الفرضية، التي تنص على أن نوع جهاز الدعم المتعامل معه (Cnac,Angem,Ansej) على الدور الذي تلعبه البنوك العمومية في دعم المقاولاتية بالجزائر، ولتحقق من هذه الفرضية من خلال عينة الدراسة فقد تمت صياغة الفرضيات الإحصائية التالية:

✓ **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.05$) تعزى نوع جهاز الدعم الذي تم التعامل معه تؤثر على دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول، عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة.**

سوف نعتمد على الاختبارات اللامعلمية وهي البديلة لها وبما أن عدد فئات جهاز الدعم الذي تم التعامل معه أكثر من 2، نستعمل اختبار "**Kruskal-wallis Test**"، وهو اختبار الكشف هل هناك فروق ذات دلالة معنوية بين المتوسطات للبيانات اللامعلمية، وباستخدام برنامج SPSS26 نستخرج النتائج في الجداول التالية:

الجدول رقم 26.4: يمثل متوسط الرتب لمتغير جهاز الدعم الذي تم التعامل معه مع المحور تقييم دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول.

Rangs			
	ما هو جهاز الدعم الذي تعاملت معه	**N**	**Rang moyen :**
تقييم دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول، عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	88	58,59
	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	27	63,39
	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	8	94,88
	Total	123	

المصدر: مستخرج من برنامج "SPSS 26" بناء على نتائج تحليل الاستبيان.

بين لنا الجدول أعلاه أن قيم متوسط الرتبة"Rang moyen"، لكل نوع من فئات جهاز الدعم متباعدة وهذا يدل على أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية، بين مجموعات طبيعة نشاط المؤسسة وتقييم دور

البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول، عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة ولكن الجدول الموالي هو الذي يبين لنا هل يوجد فروق أم لا من خلال الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية H_0**: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05 لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات.
- **الفرضية البديلة H_1**: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05 يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات.

الجدول رقم 27.4: يوضح إحصائيات كروكسل لاختبار الفروق بين المتوسطات.

Tests statistiques[a,b]	
	دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول، عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة
H de Kruskal-Wallis	7,689
Ddl	2
Sig. Asymptotique	,021
a. Test de Kruskal Wallis	
b. Variable de regroupement : ما هو جهاز الدعم الذي تعاملت معه	

المصدر: مستخرج من برنامج SPSS.26 بناء على نتائج تحليل الاستبيان.

نعتمد على مستوى الدلالة المعرفي Sig. Asymptotique والذي يساوي 0.021 وهو أقل من 0.05، ومنه نتبع الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين فئات أجهزت الدعم التي تم التعامل معها، وهذه الفروق تكون لصالح الفئة التي لها أكبر متوسط وهي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM" بمتوسط قدره 94.88.

ومنه الفرضية القائلة إنه عند فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.05$) والتي تنص على أن نوع جهاز الدعم الذي تم التعامل معه تؤثر على دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول، عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة هي فرضية محققة.

وعند تفسير هذه النتائج، نجد أن عامل اختلاف نوع جهاز الدعم (CNAC, ANGEM, ANSEJ) يؤثر على دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول، حيث أن المقاولين المستفيدين من جهاز تسيير القرض المصغر سقف التمويل الممنوح لهم من طرف البنوك العمومية محدود بـ: 1.000.000,00 دج، على عكس جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة اللذان

يحدد سقف التمويل فيهما 10.000.000دج هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن هيكل التمويل المقدم يختلف حسب نوع الجهاز كما أن كل جهاز يختلف عن الجهاز الآخر في نوع القطاع الممول فمثلا جهاز تسيير القرض المصغر يمول قطاع التجارة أما جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وجهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لا تمول سوى القطاعات الاقتصادية.

المطلب الثالث: ارتباط عامل الخبرة السابقة ونوع جهاز الدعم المتعامل معه بمشاكل المقاولة.

سنحاول في هذا المطلب الإجابة على الفرضيات، التي تنص على أن عامل عدم توفر الخبرة السابقة للفرد المقاول ونوع جهاز الدعم الحكومي المتعامل معه، يأثران بشكل مباشر على خلق مشاكل خلال تجسيد الشباب المقاول لمشاريعهم الخاصة، ولتحقق من هذه الفرضيات من خلال عينة الدراسة فقد تمت صياغة الفرضيات الإحصائية التالية:

الفرع الأول: اختبار فرضية تأثير عامل عدم توفر الخبرة السابقة لدى المقاول في خلق مشاكل وصعوبات.

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha = 0.05$) تعزى لعدم توفر لخبرة السابقة في مجال النشاط تؤثر على المشاكل والصعوبات التي تم مواجهتها.**

إن الاختبار الإحصائي المناسب لاختبار هذه الفرضية هو اختبار t في حالة العينتين المستقلتين، ومن بين شروطه أن يكون المتغير الكمي **المشاكل والصعوبات التي تم مواجهتها** يتبع التوزيع الطبيعي، ولاختبار التوزيع الطبيعي في بحثنا هذا نستخدم برنامج SPSS26 نستخرج جداول التوزيع الطبيعي لكل المتغيرات ونعتمد على اختبار الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية H_0**: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05؛ المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي.
- **الفرضية البديلة H_1**: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05؛ المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم 28.4: يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لمحور المشاكل والصعوبات التي تم مواجهتها.

اختبار التوزيع الطبيعي						
	اختبار شابيرو ويلك			اختبار كولموكروف-سميرنوف		
	مستوى الدلالة	درجة الحرية	القيمة الإحصائية	مستوى الدلالة	درجة الحرية	القيمة الإحصائية
المشاكل والصعوبات التي واجهتها	,000	123	,901	,000	123	,119

المصدر: مستخرج من برنامج "SPSS 26" بناء على نتائج تحليل الاستبيان.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن مستوى الدلالة المعنية لكل متغيرات المعلومات الشخصية، أقل من 0,05 ومنه نقبل فرضية العدم (الفرضية الصفرية H_0) والتي تنص على أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

وبالتالي لا يمكن الاعتماد على الاختبارات المعلمية اختبار t، في حالة العينتين المستقلتين بل نعتمد على الاختبارات اللامعلمية وهي البديلة لها، وبما أن عدد فئات المتغيرات الشخصية يساوي 2 نستعمل اختبار **يوماي واتوني**، وهو اختبار الكشف هل هناك فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطين للبيانات اللامعلمية وباستعمال برنامج "SPSS 26" نستخرج النتائج المدونة في الجدول التالي:

الجدول رقم 29.4: يوضح إحصائيات مان وايتونيل اختبار الفروق بين متوسطين.

Tests statistiques[a]	
	المشاكل والصعوبات التي واجهتها
U de Mann-Whitney	1638,000
W de Wilcoxon	4564,000
Z	-,772
Sig. asymptotique (bilatérale)	,440
a. Variable de regroupement : هل لديك خبرة سابقة في مجال نشاطك	

المصدر: مستخرج من برنامج "SPSS 26" بناء على نتائج تحليل الاستبيان.

سوف نعتمد على مستوى الدلالة المعرف بـ Sig. Asymptotique والذي يساوي 0.440 وهو أكبر من 0.05؛ ومنه نتبع الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات الفئات للمقاولين ذوي الخبرة في مجال نشاطهم.

ومنه الفرضية الخامسة القائلة إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha = 0.05$) تعزى عامل توفر الخبرة السابقة في مجال النشاط تؤثر على المشاكل والصعوبات التي تم مواجهتها هي فرضية غير محققة.

الفرع الثاني: اختبار فرضية تأثير نوع جهاز الدعم والمرافقة على خلق المشاكل والصعوبات.

- ✓ **توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha = 0.05$) تعزى لجهاز الدعم الذي تم التعامل معه تؤثر المشاكل والصعوبات التي تم مواجهتها.**

الجدول رقم 30.4: يمثل متوسط الرتب لمتغير جهاز الدعم الذي تم التعامل معه مع المحور المشاكل والصعوبات التي واجهتها.

Rangs			
	ما هو جهاز الدعم الذي تعاملت معه	N	Rang moyen :
المشاكل والصعوبات التي واجهتها	ANSEJ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	88	63,12
	CNAC الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	27	63,30
	ANGEM الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	8	45,31
	Total	123	

المصدر: مستخرج من برنامج "SPSS 26" بناء على نتائج تحليل الاستبيان.

وهو شرط غير محقق من خلال اختبار الفرضية الخامسة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على الاختبارات المعلمية"**ANOVA"**، بل نعتمد على الاختبارات اللامعلمية وهي البديلة لها وبما أن عدد فئات طبيعة النشاط أكثر من 2 نستعمل اختبار "**Kruskal-wallis Test"**، وهو اختبار الكشف هل هناك فروق ذات دلالة معنوية بين المتوسطات للبيانات اللامعلمية، وباستخدام برنامج "SPSS 26"، نستخرج النتائج في الجداول التالية:

يبين لنا الجدول أعلاه أن قيم متوسط الرتبة" Rang moyen"، لكل نوع من فئات جهاز الدعم الذي تم التعامل معه ليست متقاربة، وهذا يدل على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات طبيعة نشاط المؤسسة، والمشاكل والصعوبات التي واجهتها ولكن الجدول الموالي هو الذي يبين لنا هل يوجد فروق أم لا من خلال الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية H_0**: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أكبر من 0,05؛ لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات.
- **الفرضية البديلة H_1**: أقل قيمة لمستوى الدلالة SIG أقل من 0,05؛ يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات.

الجدول رقم 31.4: يوضح إحصائيات "كروكسل" لاختبار الفروق بين المتوسطات.

Tests statistiques[a,b]	
	المشاكل والصعوبات التي واجهتها
H de Kruskal-Wallis	1,883
Ddl	2
Sig. Asymptotique	,390
a. Test de Kruskal Wallis	
b. Variable de regroupement : ما هو جهاز الدعم الذي تعاملت معه	

المصدر: مستخرج من برنامج "SPSS 26" بناء على نتائج تحليل الاستبيان.

سنعتمد على مستوى الدلالة المعرف بـ: Sig. Asymptotique والذي يساوي 0.390، وهو أكبر من 0.05 ومنه نتبع الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين متوسطات الفئات لمتغير جهاز الدعم الذي تم التعامل معه.

ومنه الفرضية السابعة القائلة إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.05$) تعزى لجهاز الدعم الذي تم التعامل معه تؤثر المشاكل والصعوبات التي تم مواجهتها **غير محققة**.

خلاصة الفصل الرابع.

شهد قطاع المقاولاتية في ولاية المدية على غرار باقي الولايات تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، نظرا لتوجهات الحكومة الهادفة بشكل أساسي إلى نشر الفكر المقاولاتي، وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره البنية التحتية لاقتصاديات الدول الرائدة من خلال خلق الثروة والقيمة المضافة. ومن خلال هذا الفصل تم عرض الدراسة الميدانية والتي قمنا من خلالها بتحليل أسئلة الاستبيان الذي تم تقديمه لـ: 200 مقاول مستفيد من تمويل أجهزة الدعم والمرافقة، وتم استرداد 123 استمارة منها؛ حيث بعد تحليل نتائج عينة الدراسة يمكن القول أن النتائج المحصل عليها لا تختلف عن الإحصائيات والتحليلات المتوصل إليها في الفصل السابق، ونتائج بعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوعنا، حيث توصلنا إلى أن البنوك العمومية لعبت دورا فعالا في دعم النشاط المقاولاتي بولاية المدية عبر قنوات أجهزة الدعم والمرافقة (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).

كما أن تحليل المعطيات قادنا إلى أن العوامل الشخصية للمقاول (السن، الجنس، المستوى التعليمي) لعبت دورا هاما في تحديد توجهات الشباب المقاول، كما أن الرغبة في الخروج من البطالة كان من أبرز العوامل التي دفعت الشباب إلى تبني الفكر المقاولاتي، أضف إلى ذلك أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تأتي على رأس أجهزة دعم المقاولاتية التي لجأ إليها الشباب بولاية المدية لإنشاء مقاولاتهم، عبر قناة التمويل الثلاثي بدرجة أولي كونها توفر الغلاف المالي الكافي لهم.

وأخيرا وقفنا على الدور الذي تلعبه أجهزة الدعم والمرافقة، في دعم إنشاء المشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة؛ حيث بينت الدراسة الميدانية، أنه على الرغم من الجهود المبذولة والأجهزة العديدة المستحدثة والهادفة إلى توفير بيئة ملائمة لتحفيز المقاولاتية بالجزائر، إلا أن الخدمات المقدمة لم تبلغ مستوى التطلعات ومازالت غير مرضية سواء تعلق الأمر بانعدام المرافقة المقاولاتية والاستشارات، التي تعتبر ضرورية لانطلاق ناجح لهذه المشاريع، أو تعلق الأمر بقلة العقار الصناعي، وكثرة الإجراءات البيروقراطية، وقلة السيولة عند الانطلاق في المشروع، كل هذه النقاط وغيرها وجب على هيئات الدعم والمرافقة، أن تأخذها بعين الاعتبار كإجراءات تصحيحية بغية تعزيز دورها الهام.

خاتمة

أولا: ملخص عام.

ختاما نخلص مما سبق ذكره، إلى أن المقاولاتية في الجزائر قد قطعت شوطا معتبرا رغم أنها مازالت في بداياتها خاصة فيما يتعلق بعملية دعم المقاولاتية ومرافقة الشباب المقاول كونها حديثة النشأة، هذه الأخيرة التي ترتكز في نشاطها على قنوات التمويل البنكي العمومي، وبغية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها، قامت الدولة بوضع مجموعة من البرامج والسياسات لدعم وترقية هذا القطاع، والتي حاولت إلقاء الضوء عليها وتقييمها لاستعراض النتائج والإنجازات المحققة، وكذا النقائص المسجلة، كل ذلك من أجل تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية الذي تضاعف في السنوات الأخيرة، بالرغم من وجود العديد من العراقيل التنظيمية والتشريعية والمالية.

فنجاح أي برنامج يعتمد أيضا على مدى القدرة على تذليل العراقيل، التي مازال يتسم بها المحيط المقاولاتي، كما تؤخذ بعين الاعتبار جميع مراحل وأبعاد المسار المقاولاتي، المصممة في إطار سياسة عامة تخص جميع مؤسسات الدولة والمجتمع، فهي عبارة عن مهمة تفاعلية ديناميكية بين الخصائص المتعلقة بالأفراد والعوامل الاجتماعية، ومحددات المحيط؛ حيث تنطلق من التوعية والتحسيس بأهمية المقاولاتية، المرافقة، المتابعة قبل وبعد إنشاء المؤسسة، ترقية النظام المالي، التعليمي، القانوني...، إلى غاية الوصول إلى بيئة اقتصادية وثقافية واجتماعية ملائمة لاستمرارية وتطوير المشاريع المقاولاتية.

وضمن هذا الإطار سعينا من خلال الفصلين الأول والثاني، إلى التطرق للمقاولاتية بمختلف جوانبها من أجل المساهمة في توضيح وإبراز الإطار النظري لمفهوم المقاولاتية، بما يخدم الهدف من بحثنا والمتمثل في تقييم أثر التمويل البنكي العمومي للنشاط المقاولاتي، عبر أجهزة الدعم والمرافقة المختلفة (ANSEJ, CNAC ANGEM) بما يدعم المقاولاتية وترقيتها في الجزائر، أما الفصل الثاني والثالث حاولنا من خلالهما إسقاط المفاهيم النظرية التي تم تناولها في الجانب النظري، من خلال دراسة ميدانية على مستوى ولاية المدية كما استعرضنا دراسة تحليلية مقارنة بالأرقام، بهدف إبراز الدور الهام الذي لعبته البنوك العمومية عبر آلية التمويل الثلاثي.

وعلى ضوء ما سبق ذكره، سنقوم بعرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا، سواء فيما تعلق بالجانب النظري أو الجانب التطبيقي، بالإضافة إلى تقديم أهم الاقتراحات الهادفة إلى تنمية الروح

المقاولاتية، وتطوير وترقية دور البنوك العمومية في دعم النشاط المقاولاتي بالجزائر على ضوء آلية الدعم الحكومي المستحدثة.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

1) تطور مفهوم المقاولاتية مع مرور الزمن بدء بمفهوم تحقيق الربح وأخذ المخاطرة، مرورا بمفهوم الإبداع والابتكار، وكذا اقتناص الفرص واستغلالها، وصولا إلى مفهوم إنشاء مؤسسة مصغرة؛ حيث اندرج تحت مفهوم المقاولاتية كل العناصر السابقة الذكر.

2) يتميز المقاول بمجموعة من الخصائص والسمات منها ما هو مرتبط بشخصية الفرد المقاول، ومنها ما هو مكتسب من بيئة الأعمال، وتختلف هذه الصفات من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر.

3) تعمل أجهزة الدعم والمرافقة (ANSEJ, CNAC, ANGEM) مع البنوك العمومية من خلال تقديم الخدمات المالية (التمويل المتنوع وبالقدر الكافي، ضمان القروض، الامتيازات الجبائية، الاستشارات ...)، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.**

4) إن نجاح التجربة المقاولاتية يتوقف على مدى توفر مجموعة من العوامل المرتبطة بتشجيع الروح المقاولاتية لدى صاحب المشروع، والدراسة الجيدة للسوق وحاجيات المستهلك، وتوفر القدرات التسييرية والتسويقية، هذه التوليفة من العوامل لم تتحقق بعد في بيئة الأعمال في الجزائر الأمر الذي يفسر تأخر التجربة المقاولاتية الجزائرية، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**

5) يوجد العديد من معيقات بيئة الأعمال في الجزائر لعل أبرزها: التدفق الفوضوي للسلع المستوردة، طبيعة النسيج الاقتصادي الوطني، نقص الثقافة والتعليم والتكوين المقاولاتي، قلة الابداع والابتكار ومجموعة أخرى من العراقيل يندرج تحتها غياب ثقافة المؤسسة، غياب المختصين في الاقتصاديات المصغرة وتنميتها، وهناك صعوبات متعلقة بضعف مؤهلات المقاول، وصعوبات مالية (غياب مصادر التمويل).

6) وقعت الجزائر العديد من اتفاقيات التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها: برنامج التأهيل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي "MEDA"، برنامج "GTZ" لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، التعاون الجزائري الإيطالي، التعاون مع البنك العالمي...

7) نتيجة جملة المشاكل التي يعيشها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قامت العديد من الخطوات لإيجاد حل لهذه المشاكل منها: سياسة تطهير العقار، تفعيل المقاولة من الباطن، تعزيز المنظومة المعلوماتية وترقية التشاور والتعاون، إقامة الدورات التدريبية المتخصصة لمالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد قنوات تنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.

8) تمكنت هذه الأجهزة من توفير الدعم والمرافقة لشباب حاملي المشاريع، من خلال توفير الدعم المالي والجبائي بغية تجسيد أفكارهم على أرض الواقع، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى**.

9) لقد أظهرت الحصيلة المحققة من طرف أجهزة الدعم والمرافقة بولاية المدية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2008–2018، بأن صيغة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة، التي تعتبر البنوك العمومية أحد أطرافها، هي الصيغة الأكثر لجوء إليها من طرف الشباب المقاول، كما أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي الجهاز المسيطر من حيث عدد المشاريع الممولة طيلة هذه المدة بـ: 4116 مشروعا، ثم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بـ: 2680 مشروعا، ثم جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بـ: 1504 مشروعا، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة**.

10) نسجل احتكار فئة الرجال وسيطرتها على النشاط المقاولاتي، ولكن ذلك لا يلغي النسبة المحترمة للمقاولة النسوية، التي سجلت ارتفاعا محسوسا في السنوات القليلة الماضية، ويعزى سبب هذه النسبة المنخفضة بالمقارنة مع فئة الرجال إلى الطبيعة الثقافية للمجتمع الجزائري من جهة، وطبيعة بعض الأنشطة المقاولاتية التي تتطلب الجهد البدني من جهة أخرى مثل: الفلاحة، الصناعة، نقل البضائع...

11) فئة المقاولين ذوى التكوين الجامعي لديهم مكتسبات علمية بعالم ريادة الأعمال: الضرائب، التسويق، المقاولاتية، المحاسبة، دراسة السوق، التأمين...، وبالتالي يجدون سهولة نوعا ما في ولوج عام الأعمال وإنشاء مشاريعهم الخاصة، على عكس الشباب ذوى التعليم المتدني.

12) المؤسسات المستحدثة في إطار أجهزة الدعم والمرافقة سمحت باستحداث العديد من مناصب الشغل منها مناصب عمل دائمة وأخرى مؤقتة؛ حيث تستغل المؤسسات المنشئة الامتيازات الممنوحة في هذا الإطار؛ حيث تعفى المؤسسات من دفع التزامات الضمان الاجتماعي للمؤسسات المنشأة في حدود منصبين ضمن عقود "DIP"، وتمنح إعفاء لشخصين عن كل عقد توظيف "CTA".

13) جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يشمل شريحة عمرية حساسة من سن 19 إلى 35 سنة وإلى 40 سنة بشرط أن يتعهد المستثمر بخلق منصبي شغل دائمين إضافيين على عكس جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الذي يشمل فئة المقاولين الذين يتراوح سنهم بين 30 و50 سنة، وسقف التمويل لديها يعتبر عالي بـ: 10.000.000دج، بالمقارنة مع جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي يحدد سقف التمويل فيها بـ: 1.000.000دج.

14) عامل السن والهيكل التمويلي لأجهزة الدعم، يعتبران من أهم أسباب المفاضلة بين أجهزة الدعم، مع بعض الأسباب الثانوية الأخرى مثل حجم المعلومات المتوفرة حول جهاز الدعم، وكذا درجة الانتشار الجغرافي.

15) البنوك العمومية، ساهمت بشكل كبير في دعم وتحفيز المقاولاتية بصفة عامة بنسبة 71,5% من إجمالي التمويل الممنوح من قبل أجهزة الدعم بولاية المدية، ومن هنا نلتمس الدور التنموي الكبير الذي تمارسه البنوك العمومية في الاقتصاد المحلي.

16) عنصر الكثافة البنكية يعتبر مهما في دعم المقاولاتية؛ حيث وجدنا أنه من بين أسباب المفاضلة بين البنوك العمومية من قبل المقاولين، اختلاف مستوى التغطية البنكية لكل بنك، حيث يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أفضل البنوك تغطية لتراب الولاية، ويعتبر الأخير أكثر البنوك على مستوى ولاية المدية انتشارا بـ: 8 فرعا، يليه البنك الوطني الجزائري بـ: 3 فروع، وفرعين فقط بالنسبة لكل من بنك القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية، أما البنك الخارجي الجزائري فيمتلك فرعا وحيدا على مستوى مركز ولاية المدية.

17) النتائج المتوصّل إليها في الدراسة الميدانية، تدعونا بالضرورة إلى التعقيب، حول ما جاء في تقرير المرصد العالمي للمقاولاتية "GEM" لسنة 2011، الذي صرح أنه من بين 3 مقاولين هناك 2 منهم اختاروا اللجوء إلى النشاط المقاولاتي بهدف استغلال الفرص، وقد أغفل في هذه الحالة النقطة المتعلقة بشرط البطالة الذي يصنف شرطا أساسيا للاستفادة من أجهزة الدعم الحكومي، وهذا ما يقودنا إلى عامل البطالة هو أهم عامل يدفع الشباب إلى تبني الفكر المقاولاتي.

18) من خلال دراستنا الميدانية، توصلنا إلى أن مشكل كثرة الإجراءات الإدارية البيروقراطية المتعلقة بتنفيذ المشاريع المقاولاتية، هو المشكل الرئيسي الذي يواجه الشباب المقاول، يليه بالدرجة الثانية مشكل قلة

الاستشارات والتسهيلات المقدمة مثل: دراسة الجدوى الاقتصادية، والمرافقة الميدانية للشباب، بينما جاءت المشاكل المتعلقة بصعوبة الحصول على القروض اللازمة من البنوك العمومية لإنشاء المؤسسات وثقل الضمانات والشروط المطلوبة، من بين أهم العوائق المسجلة.

نتائج اختبار الفرضيات.

I نصت الفرضية الإحصائية الأولى على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) تعزى للمستوى التعليمي، وتؤثر على أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة)، وقد بينت النتائج أن هذه الفرضية غير محققة.

II نصت الفرضية الثانية على وجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha = 0.05$) تعزى للخبرة السابقة في مجال النشاط، تؤثر على أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة)، وقد بينت النتائج أن هذه الفرضية محققة.

III نصت الفرضية الإحصائية الثالثة على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.05$) تعزى لنوع جهاز الدعم الذي تم التعامل معه تؤثر على دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول، عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة، وقد بينت النتائج أن هذه الفرضية محققة.

IV نصت الفرضية الإحصائية الرابعة على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) تعزى لعدم توفر لخبرة السابقة في مجال النشاط، تؤثر على المشاكل والصعوبات التي تم مواجهتها، وقد بينت النتائج أن هذه الفرضية غير محققة.

V نصت الفرضية الإحصائية الخامسة على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha = 0.05$) تعزى لجهاز الدعم الذي تم التعامل معه، يؤثر المشاكل والصعوبات التي تم مواجهتها وقد بينت النتائج أن هذه الفرضية غير محققة.

توصيات ومقترحات الدراسة.

على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة نقترح ما يلي:

1. ضرورة تثمين مخرجات الدراسات التي تناولت موضوع المقاولاتية في الجزائر، خاصة البحوث الميدانية من خلال تعزيز وتطوير الشراكة بين الجامعة ومحيطها السوسيولوجي، مما يعزز عملية النهوض بقطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة (المقاولاتية).

2. العمل على تعزيز وتطوير سبل الدعم المالي الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على إعطاء الأولوية للقطاعات الاستثمارية، التي تتماشى مع مؤهلات الولاية وحاجيات السوق والتي يمكن الاعتماد عليها وتوجيهها لتحقيق التنمية المحلية مثل قطاع الفلاحة بولاية المدية.
3. ضرورة تشجيع البنوك على تقديم المزيد من التسهيلات وتخفيف الإجراءات المتعلقة بمدة دراسة ملفات طالبي التمويل، مع الأخذ بعين الاعتبار الشق المتعلق بلامركزية منح قرار التمويل.
4. منح اهتمام أكثر وإعادة النظر في طرق التمويل البنكي العمومي، من خلال تنويع تشكيلة العروض التمويلية المقدمة.
5. تدريب وتكوين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المستفيدة من أجهزة الدعم والمرافقة في مجال التسيير خلال فترة ما قبل إنجاز المشروع، وفترة ما بعد الإنشاء وانطلاق المشروع.
6. حماية المؤسسات الناشئة المستفيدة من الدعم من خلال العمل على إبرام اتفاقيات تسمح لهذه المؤسسات من الاستفادة من حصة من الصفقات العمومية: البلديات، المستشفيات، الجامعات، المدارس...
7. إقامة أيام مفتوحة وحملات تحسيسية عن طريق الوسائل الإعلامية، مثل الإذاعة المحلية وغيرها من وسائل الإعلام بهدف تعريف المقاولين خصوصا الشباب منهم بالخدمات والتحفيزات التي تقدمها وكالات الدعم (ANSEJ, CNAC, ANDI, ANGEM).
8. تفعيل دور مراكز التسهيل وحاضنات الأعمال في دعم المقاولات وتوسيعها في كافة المناطق.
9. ضرورة عقد اجتماعات دورية بين البنوك العمومية وأجهزة الدعم الحكومي، لدراسة كيفية تسهيل الإجراءات الإدارية ، كما وجب على البنوك العمومية تقديم الاستشارة اللازمة، قبل منح القروض والمرافقة الميدانية بعد منح القروض، وذلك بغية توجيه ومساعدة الشباب المقاول، في تجسيد مشروعه لأن ذلك سوف يصب في مصلحتهم في نهاية المطاف يسهل عملية تسديد قيمة القرض.
10. وجب مراجعة مدد أقساط تسديد القروض ومراعاة النقطة المتعلقة بكون أن المقاول يحتاج بعض الوقت، في بداية مشروعه حتى يستطيع الدخول إلى السوق وبداية تحقيق العوائد وعليه وجب مراعاة هذه النقطة، كما وجب على الوزارة الوصية التفكير في إدماج الصيرفة الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية من حيث إشراكها في عملية تمويل المشاريع الاقتصادية واستحداث المؤسسات

خاصة فيما يتعلق باعتمادها من طرف أجهزة الدعم **(ANGEM, ANSEJ, CNAC)** كمؤسسات مالية تساهم في صيغة التمويل الثلاثي الممنوح من طرفها.

11. ضرورة استحداث جهاز دعم ومرافقة جديد، يستهدف فئة الموظفين الذين تتوافر لديهم مؤهلات إنشاء مشاريع ريادية، حيث تعمل هذه الأجهزة على مرافقة هذه الشريحة لتجسيد مشاريعهم.

12. ضرورة إدماج الصيرفة الاسلامية في مختلف برامج الدعم والمرافقة المقاولاتية، خاصة بعد صدور البنية التشريعية المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر، واستحداث نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية.

آفاق الدراسة ومستقبل البحث.

وختاما، وعلى ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة نجد أن موضوع المساهمة البنكية في ترقية النشاط المقاولاتي بالجزائر، لا زال شاسعا، نظرا لسرعة المتغيرات على الساحة الاقتصادية المتعلقة بهذا الجانب، ولعل أبرزها تفعيل الصيرفة الإسلامية عبر نوافذ البنك الوطني الجزائري"BNA"، إضافة إلى قرار السيد رئيس الجمهورية، القاضي باستحداث صندوق تمويل المؤسسات الصغيرة والناشئة، والذي جاء حسب تصريح الجهات الوصية بغية إبعاد المؤسسات الناشئة عن البيروقراطية والبنوك، هذا فضلا عن استحداث العديد من الوزارات الجديدة الهادفة إلى خلق ديناميكية تنموية في البلاد، تكون فيها المؤسسات المصغرة حجر الأساس وكذا تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها "ANPT"، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

وعليه هناك العديد من الآفاق البحثية في هذا الموضوع ترتكز على محاور أساسية منها:

- سبل إدماج الصيرفة الإسلامية في دعم المقاولاتية في الجزائر.
- معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والناشئة المبتكرة في الجزائر.
- دراسة مقارنة لتجربة المقاولاتية بين الجزائر ودول جنوب شرق آسيا.
- دور صندوق تمويل المؤسسات الصغيرة والناشئة المبتكرة، في خلق تعزيز قنوات تمويل المشاريع المقاولاتية في الجزائر.
- بعث جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، ودوره في ترقية المقاولاتية بالجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية.

أولا: الكتب والمؤلفات.

1) الداوي الشيخ، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، دار هومه، الجزائر، 2011.

2) النجار جمعة صالح والعلي عبد الستار محمد، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الثانية، دار الحامد، عمان- الأردن، 2008.

3) الحناوي محمد صالح وأخرون، **حاضنات الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

4) النجار فايز جمعه صالح والعلي عبد الستار محمد، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، الطبعة الثاني، دار الحامد للنشر، عمان- الأردن، 2010.

5) الصيرفي محمد عبد الفتاح، **البحث العلمي "الدليل التطبيقي للباحثين"**، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، 2006.

6) الصوص سمير زهير، **بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة – نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين**، وزارة الاقتصاد الوطني، مكتب محافظة قلقيلية، فلسطين، 2010.

7) خلف السكارنه بلال، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

8) دادي عدون ناصر، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الطبعة الثانية، دون ذكر سنة نشر.

9) طشطوش هايل عبد المولي، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2012.

10)على بن غانم، **الوجيز في القانون التجاري وقانون الأعمال**، مرقم للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2002.

11)عبد السلام أبو قحف وآخرون، **حاضنات الأعمال فرصة للاستثمار وآليات لدعم منشات الأعمال الصغيرة**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001.

12)عبيدات محمد ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين، **منهجية البحث العلمي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1999.

13)عمورة عمار، **الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري**، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

14)عكاشة محمد خالد، **استخدام نظام SPSS في تحليل البيانات الإحصائية**، جامعة الأزهر غزة فلسطين، 2002.

15)عمورة عمار، **الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري**، دار المعرفة للنشر، 2000.

16)نائف البرنوطي سعاد، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2005 .

17)مهند حامد وفوزي أرشيد، **نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2007، القدس ورام الله.

18)مجدي عوض مبارك، **الريادة في الأعمال– المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية**، دار عالم الكتاب الحديث، الأردن.

19)نبيل جواد، **إدارة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، المجد للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير.

20)الجودي محمد على، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي – دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة**، أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، السنة الجامعية 2015/2014.

21)المري ياسر سالم، **ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2013.

22)العايب نصيرة، **إشكالية الاندماج المهني للشباب عبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ دراسة حالة لعشرة مؤسسات مصغرة**، رسالة ماجستير تخصص علم اجتماع المعرفة والمنهجية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، السنة 2011/2010.

23)بوجمعة مهدية، **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية والحرف بالجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع تسويق العمليات المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016.

24)بن عمار سهام، **تمويل قطاع الصناعات التقليدية والحرف في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ـ دراسة حالة وكالة الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية– فرع تسويق العمليات المالية والمصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2016/2015.

25)بن عاشور ليلي، **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة– دراسة ميدانية على مستوي الجزائر العاصمة**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: فرع سبر الآراء والتحقيقات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

26)جديدي روضة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية (دراسة حالة ولاية الوادي)**، رسالة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، المعهد الو طني للتخطيط والإحصاء، بن عكنون –الجزائر، 2007/2006.

27)حداد بختة، **ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة في المجال الاقتصادي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، 2008:2009.

28)حويو فضيلة، **إدارة الأعمال الاستراتيجية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشارة إلي مسارها في الواقع العملي لمؤسسة SONERAS للمبردات الصحراوية**، رسالة تخرج تدخل ضمن

متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2004.

29)زويتة محمد صالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

30)طوبال منى، **القرض المصغر وأثره على الاقتصاد الوطني**، دراسة حالة قطاع الصناعات التقليدية والحرف، رسالة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير- تخصص تسويق العمليات المصرفية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015/2014.

31)شقرون محمد، **دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة دراسة حالة ولاية بلعباس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2015/2014.

32)عماري جمعي، **استراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2011.

33)عمران عبد الحيكم، **استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ـ المسيلة، فرع الاستراتيجية، 2007/2006.

34)علام لخضر، **دور الاعتماد الايجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

35)عزيزي أحمد عكاشة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية– دراسة حالة الجزائر**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013/2012.

36)قاسي فاطمة الزهراء، **المرافقة المقاولاتية وتنشيط المشروعات الاستثمارية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، 2016.

37)قريشي يوسف، **سياسات التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

38)قوجيل محمد، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015.

39)قوجيل محمد، **تقييم أداء الوكالة الوطنية لعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير فرع علوم اقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، 2008/2007.

40)لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها: حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

41)لفقير حمزة، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2017/2016.

42)لفقير حمزة، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**، رسالة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.

43)لهواري السعيد، **محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة لنيل درجة الماجستير في التسيير، فرع: تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2006 ـ 2007.

44) لونيسي ريم، **المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف 02، 2015/2014.

45) ميساوي عبد الباقي، **عوامل تطوير ريادة الأعمال في الجزائر – دراسة ميدانية من وجهة نظر مسيري أجهزة الدعم والمرافقة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور –الجلفة، 2020/2019.

46)مسيخ أيوب، **دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة**، أطروحة دكتوراه تخصص: إدارة مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1958 سكيكدة، 2016/ 2017.

47)مشري محمد ناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة للاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة ولاية تبسة**، رسالة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف، 2011.

48)محداد سيد علي، **آليات التشغيل المستحدثة بغية التقليل من ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 2008–2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص السكان والتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البليدة، سنة 2017/2016.

49)مهني أشرف، **المرافقة المقاولاتية أسلوب لنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب – فرع الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة 2013/ 2014.

50)هرقون تفاحة، **سياسات دعم المؤسسات المصغرة وأثارها على التشغيل– دراسة حالة ولاية تيارت**، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة وهران، 2012/2011.

ثالثا: المجلات.

51)الحدي نجوية، **المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، 2016.

52)الجديدي روضة ومحمد التهامي طواهر، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 6، العدد 02، جامعة الوادي، ديسمبر 2013.

53)المهدي ناصر وأمحمد بزارية ومنور أوسرير، **معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ـ دراسة ميدانية من وجهة نظر البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط**، مجلة الباحث، العدد 1، المجلد 18، 2018.

54)أمينة مزيان و إيمان خديجة عماروش، **دعم وتشجيع المقاولاتية كأبرز ألية للقضاء على البطالة في الجزائر**، Economics AL- RIYADA For Business ، العدد 04 ، جوان 2018.

55)أمال يوب وإكرام بودبزة، **معوقات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ دراسة لعينة من البنوك العمومية بولاية سكيكدة**، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، عدد خاص، أفريل 2020.

56)أيت عيسي عيسي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر–أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد6، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي –شلف، جانفي 2009.

57)إيمان صحراوي، **مساهمة التأهيل في تحسين التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ـ دراسة ميدانية لبعض المؤسسات بسطيف**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، أوت 2019.

58)بوال ريحان فاروق وبنون خير الدين، **دور دار المقاولاتية في نشر الثقافة والفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي كأداة لحل مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد1، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، جوان 2018.

59)بن حمود محبوب وبوجمعة مهدية، **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل وتنشيط قطاع الصناعات التقليدية والحرف**، المجلد 6، العدد 03، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، سنة 2017.

60)بن شنهو فريدة وشعيب بغداد، **إستراتيجية دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ كحل لمحاربة البطالة ـ دراسة ميدانية لحالة وكالة ولاية تلمسان (2013/1999)**، مجلة Revue d'étude sur les institutions et de développement، المجلد 1، العدد 1، جامعة تلمسان، الجزائر، 1 نوفمبر 2014.

61)بودية مراد سكينة، براهمي حنان، **أثر التحولات الديموغرافية على المقاولاتية في الجزائر**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي – تبسة، 2017.

62)حسين عبد المطلب الأسرج، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية**، مجلة الباحث، العدد 08، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، جوان 2010.

63)زيتوني صابرين، **التعاون الدولي في مجال ترقية تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 04، سبتمبر 2015.

64)زيدان محمد، **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة حسيبة بن بوعلي–شلف، 1سيبتمبر2009.

65)ساحل محمد، **واقع وأفاق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد13، المجلد 02، سنة 2015.

66)سلطاني محمد رشدي، **آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو– متوسطية**، العدد 39/38، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2015.

67) شاوي شافية، **المقاولاتية ودورها في تفعيل حركية القطاع السياحي في الجزائر**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14 مارس 2016.

68)شارف عبد القادر ولعلا رمضاني، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المقاولاتية "مقاربة نظرية"**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لغواط، الجزائر، سبتمبر 2017.

69)شعباني لطفي وزرقواد وسام، **واقع الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس الفترة 2007 ـ2015**، المجلد 5، العدد2، مجلة دراسات جبائية، 13/12/ 2016.

70)طلحي سماح، **دور أجهزة المرافقة في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، ، جامعة أم البواقي، الجزائر، جوان 2016.

71)طويطي مصطفي وليدية وزاني، **تجربة التمويل الأصغر في الجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والإدارية، العدد07، جامعة أم البواقي، جوان2017.

72)عليوات حسيبة وأمينة صديقي، **المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشاريع المصغرة في الجزائر- دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المدية**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد01، مارس2019.

73)قريشي هاجر وعزي فريال منال، **دور سياسة التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 4، العدد01، جامعة زيان عاشور ـ الجلفة، مارس 2020.

74)قويجل محمد ويوسف قريشي، **سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2015.

75)لدرع خديجة، **نحو تعزيز دور البنوك الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ـ دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد6، العدد 4، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/12/15.

76)لوالبية فوزي وآخرون، **دار المقاولاتية كآلية لنشر الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي– جامعة الجلفة أنموذجا**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 04، العدد02، 2019.

77) مجدوب بحوصي وعمار عريس، **إستراتيجية الذكاء الاقتصادي لاستدامة المقاولاتية مع الاشارة لحالة الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ، العدد الأول، جامعة طاهري محمد – بشار، جوان 2017.

78)مطاي عبد القادر وقسول أمين وبلقلة بارهيم، **التمويل الأصغر في الجزائر ...الواقع والمأمول ـ دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** ANGEM، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، المركز الجامعي تيسمسلت، مارس 2018.

79)هالم سليمة وخوني رابح، **صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 1، المجلد 8، جامعة الوادي، 30 /2015/06.

80)واضح فواز وآخرون، **مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في تسهيل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد: 04، العدد 01، 2019.

81)ياسر عبد الرحمان وبراشن عماد الدين، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03،جامعة جيجل، جوان 2018.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات.

82)الشمري تركي ورمضان شراح، **نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال،** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال الموسوم تحت عنوان" نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط" يوم 09-10-11 سبتمبر 2014، جامعة الملك سعود، السعودية.

83)أيمن عادل عيد، **التعليم الريادي مدخل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي،** مداخلة مقدمة للمشاركة في الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال الموسوم تحت عنوان" نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط"، يوم 09-10-11 سبتمبر 2014، جامعة الملك سعود، السعودية.

84)بلهادف رحمة وعياد سعدي وبن موسي محمد، **أهمية تفعيل نظام الاستعلام الائتماني في تسهيل عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** مداخلة ضمن فعاليات الملتقي الدولي الأول حول الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية: أثره وأهميته في رفع فعاليات الاستثمار الأجنبي ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، يوم 14/13 ديسمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة.

85)برحومة عبد الحميد وصورية بوطرفة، **واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر في الجزائر وسبل تغييرها على ضوء التجارب العالمية،** عرض نماذج عالمية لحاضنات الأعمال، الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية، يوم 03-04 ماي 2011، جامعة محمد خيضر بسكرة.

86)بن يعقوب الطاهر وشريف مراد، **المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة،** مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول التنمية المستدامة، والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، يوم 08/07 أفريل 2008، جامعة سطيف.

87)تومي رياض، **أهمية الفكر المقاولاتي والمقاولاتية كعامل للإبداع وتحقيق التنمية المحلية – القطاع السياحي في الجزائر نموذجا،** مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقي الدولي الثاني حول:

المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي يومي 24 و25 أكتوبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945(قالمة).

88)حافظ محمد بوغابة ومحمد قوجيل، **المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة (تحليل نظري وإسقاط على الواقع الجزائري)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقي الوطني الموسوم تحت عنوان استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يومي 18 و19 أفريل 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

89)حجاج عيسي والسبتي وسيلة، **آليات الحكومة الجزائرية في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقي الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يوم 6 و7 ديسمبر 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي، الجزائر.

90) خذري توفيق وحسين بن الطاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المسارات والمحددات**، الملتقي الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يومي 5 و6 ماي 2013، جامعة الوادي.

91)عوادي مصطفي، **العوامل المساهمة في تحقيق الاستدامة للمشاريع الصغيرة**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الوطني موسوم تحت عنوان: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 6 و7 ديسمبر2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي.

92)علالي فتيحة وفاطمة الزهراء عراب، **تنشيط المقاولة الصناعية كخيار استراتيجي هام لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2013، ورقلة.

93) غالم عبد الله وحنان سبع، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، ملتقي وطني حول واقع وأفاق النظام المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 6/5 ماي 2013، جامعة الوادي.

94)غدير أحمد سليمة وكيحلي عائشة سلمى، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 19/18 أفريل 2012، ورقلة.

95)ناصر سليمان ومحسن عواطف، **القرض المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييميه لنشاطات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات ملتقي صفاقس الدولي حول المالية الإسلامية المنعقدة ما بين 27-29 جوان 2013، جامعة صفاقس ـ تونس.

96)يعقوب الطاهر ومهري أمال، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة: دراسة حول ولاية سطيف**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول تقيم أثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها علي التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، يومي12/11 مارس 2013، جامعة فرحات عباس سطيف.

خامسا: القوانين والتشريعات والتقارير.

97) المادة 549، من **القانون المدني الجزائري**، الصادر في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم بالقانون 07-05 مؤرخ في 13 مايو 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78.

98)المادة 02 من **القانون التجاري الجزائري**، الصادر في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم بالأمر رقم 96-27 المؤرخ في 1996/12/09، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77.

99)المادة 05-07، **من القانون 18/01القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 12 ديسمبر 2001، العدد77.

100) المرسوم التنفيذي 96-296، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل8 سبتمبر 1996 **الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويحدد القانون الأساسي**، الجريدة الرسمية، العدد 52، الجزائر، 1996.

101) المادة 02 و01، من المرسوم التنفيذي رقم 20-110 للمؤرخ في 12 رمضان عام 1441 الموافق ل5 مايو 2020، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد27.

102) المادة مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 18-191 المؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1439 الموافق لـ22 يوليو سنة 2018 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق لـ 6 سبتمبر سنة 2003 **الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوى المشاريع ومستواها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 44.

103) المرسوم رقم 04-14المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ2004/01/22، **يتعلق بجهاز القرض المصغر**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6.

104) المرسوم رقم 04-14 المؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق لـ2004/01/22، **يتعلق بجهاز القرض المصغر**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6.

105) المادة 02 و03 من المرسوم التنفيذي رقم 188/94 مؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 يوليو سنة 1994، **يتضمن القانون الأساسي لصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد44.

106) المرسوم التنفيذي 11-104 مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432هـ الموافق 6 مارس 2011، الجريدة الرسمية، العدد 14.

107) المرسوم التشريعي رقم 39-12 المؤرخ في 1993/10/05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64.

108) الأمر الرئاسي رقم 01-.03 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47.

109) المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ11 نوفمبر 2002 والمتضمن **إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي**، الجريدة الرسمية، العدد 74.

110) المرسوم الرئاسي 04-134 الصادر في 19 أفريل 2004، **المتضمن هياكل الصندوق الوطني لضمان القروض**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27.

111) المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003، **يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، 2003.

112) المرسوم التنفيذي رقم 03-78، المؤرخ في 25 فبراير 2003 يتضمن **القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، 2003.

113) المرسوم التنفيذي رقم 04-91، المؤرخ في 3 صفر1425 الموافق 24 مارس 2004، **المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية وتطويرها ويحدد تنظيمها وسيرها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 2004.

114) المادة 01، المرسوم التنفيذي 20-329 المؤرخ في 6 ربيع الثاني 1442 الموافق لـ22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 95-296، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70.

سادسا: المواقع الالكترونية .

115) **الموقع الالكتروني لمجلة CEOWORLD :**

https://ceoworld.biz/2019/08/14/best-countries-for-entrepreneurship-for-2019/، تم الاطلاع عليه يوم: 2019/12/01: الساعة: 22:19

116) **الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم : WWW.MDIP.DZ**، تم الاطلاع عليه يوم: **01**/ **11**/**2018**: الساعة :16.00

117) **الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:**

http://www.ansej.org.dz/index.php/fr/presentaion-de-l-ansej/presentaion-du-l-ansej.13,00: الساعة :2020/05/30: تم الاطلاع عليه يوم:

118) **الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، خانة التحميل:**

https://promoteur.ansej.dz/documents/documents-utiles تم الاطلاع عليه يوم 01/ 06/ 2020 ، الساعة 19:14

119) **الموقع الالكتروني للوكالة والوطنية لتسيير القرض المصغر**:
https://www.angem.dz/ar/article/aides-et-avantages-accordes-aux-beneficiaires-du-micro-credit/، تم الاطلاع عليه يوم 2020/06/02، على الساعة 21:00.

120) **موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، خانة البوابة الالكترونية للخدمة العمومية**:
https://www.mtess.gov.dz/ar، تم الاطلاع عليه يوم : 2020/06/04، على الساعة: 21:00.

121) **الموقع الرسمي لصندوق الوطني لتأمين على البطالة**:
https://www.cnac.dz/site-cnacnew/Web%20Pages/Ar/ARDispositif.aspx
تم الاطلاع يوم 2020/06/08، على الساعة: 22:00.

122) **الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**:
http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos، تم الاطلاع عليه يوم 2020/06/05 الساعة 9.00.

123) **موقع الرسمي للوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها**:
https://natp.dz/a-propos.php?idm=20&idsm=7، تم الاطلاع عليه يوم: 2020/06/13، على الساعة : 18.25.

124) **الموقع الرسمي لجامعة المسيلة**:
https://www.univ-msila.dz/bicu/2018/12/20، تم الاطلاع عليه يوم: 2020/06/13، الساعة: 01:19.

125) **الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:
https://www.fgar.dz/portal/ar/content/، تم الاطلاع عليه يوم : 2019/10/2، على الساعة: 16.00.

126) **الموقع الرسمي لصندوق ضمان القروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:
http://cgci.dz/index.php/fr/، تم الاطلاع عليه يوم : 2019/10/2، على الساعة 16:00.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

أولا: الكتب والمؤلفات.

127) Alain Fayolle, **entrepreneurship and new value creation**, Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York, 2007.
128) David Deakins & Mark Freel, **Entrepreneurship and small firms**, Mc Graw Hill Education, UK, 2006.
129) Frank Bancel, La gouvernance des entreprises, Economica, 1997, paris.
130) Peter F. Drucker **,Innovation And Entrepreneurship Practice And Principles,**1985
131) Pierre- André JULIEN et Michel MARCHESNAY, **L'entrepreneuriat**, Nouvelle édition, Pars.
132) Schumpeter J, **capitalisme, socialisme et démocratie**, petite bibliothèque Payot , Paris 1967.
133) William.D. Bygrave and Andrew Zacharakis, **Entrepreneurship**, Wiley, United States of America, 2014.
134) Franck van de Velde**, L'entrepreneur chez Keynes**, L'Harmattan, Paris, 2000

ثانيا: أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير.

135) Aziz Bouslikhane, **Création Enseignement De L'Entrepreneuriat :Pour Un Regard Paradigmatique Autour Du Processus Entrepreneurial**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Université de Nancy 2, France, 2011.
136) Benslimane Hasnaa, **les Dispositifs Institutionnels de la création D'entreprise : Cas ANSEJ**, Mémoire pour l'obtention du diplôme de magister en Management, faculté des science économique Commerciales et des sciences de gestion , université d Oran2.
137) Christian Bruyat, **Création d'entreprise: contributions épisté-ologiques et modélisation**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, Business administration, Université pierre Mendès, Grenoble II, France, 1993.

138) Érika LEGRAND, **L'APPRENTISSAGE DANS UNE FORMATION-ACTION À L'ENTREPRENEURIAT: le cas du concours universitaire Campus Entrepreneur**, Thèse pour obtenir le grade de Docteur de l'Université de Limoges Discipline: Sciences de Gestion, Université de Limoges Ecole Doctorale n°526 «Sociétés et Organisation» Institut D'Administration des Entreprises (I.A.E), France, 2012/12/10.

139) Loyda Lily GOMEZ Santos, **Enseignement de L'entrepreneuriat au sein de l'université : la contribution de la Méthode des Cas**, Thèse de doctorat en sciences de gestion, 29/09/2014, Ecole Doctorale de sciences Juridiques, politiques Economiques et de Gestion, Université de Lorraine.

140) Léna SALEH, **L'intention entrepreneuriale des étudiantes :cas du Liban**, Thèse de Doctorat ès Nouveau Régime Sciences de Gestion, Institut D'administration Des Entreprises, l'Université de NANCY 2, 30 septembre 2011.

141) Mohamed Fethi Hattou, **Les Déterminants D'accès Au Financement Bancaire pour les PME : Le cas de L'Afrique de l'est**, Mémoire Présente A L'université Du Québec à Trois-Rivières, comme exigence partielle de la Maitrise en administration des affaires (MBA), septembre 2016.

ثالثا: المجلات.

142) Aicha Hamadouche, **l'impact des services publics d'aide a la création de micro entreprises sur l'absorbation du chômage en Alegria Etude économétrique sur la contribution de la caisse nationale d'assurance chômage (CNAC), Revue** de les recherche économiques , université de Blida 2, numéro 2, juin 2015.

143) Abderrahmane ABEDOU, Ahmed BOUYACOUB, Hamid KHERBACHI, **L'entrepreneuriat en Algérie**, Report of The Global Entrepreneurship Monitor GEM Alger, 2011.

144) Bourouaha Abdelhammid et Samir Baha Eddine **, the CNAC mechanism as a policy to foster and creating employment Evidence from Tlemcen region 2005-2012**, les cahiers du MECAS, N10, December 2014, Université Aboubeker Belkaid de Tlemcen.

145) Brahim Allali, **Vers une théorie de l'entrepreneuriat**, Cahier de recherche N 17, ISKAE.

146) CNUCED, Eléments **fondamentaux d'une politique de L'entrepreneuriat**, Genève, janvier 2009.

147) Eric vernier et Sophie Flament**, La personnalité du créateur d'entreprise facteur déterminant dans l'octroi d'un prêt**, Revue Banque stratégie, N°220, novembre, 2004.
148) Jean Louis Nakamura, **Relation Banque-PME**, Revue d'économie financière, n°54, France,1999.
149) KHAZNADJI Mohammad et AIT TALEB Abdelhamid, **Private Entrepreneurship and the job market in Algeria Case Wilaya of Tizi-Ouzou**, Roa IIkttiissadiia Reviiew, V08(02), Université Eloued, Algeria, 2018.
150) Kadi Omar et Smai Ali, **The contribution of the National Agency of Investment Development in supporting Entrepreneurship in Algeria / Case Study: wilaya of MEDEA 2002-2017**, Journal of the NEW ECONOMY, vol:11, N: 01, University of Khemis Miliana, Algeria, 01/01/2020.
151) Messai, A.S, Jouini, F, **Les déterminants des prêts non performants**, La Revue Gestion et Organisation, V 5 N(1) (2013).
152) Thierry Apoteker, La Relation Banques- PME, un éclairage théorique sur les stratégies pour les banques françaises, Revue Banque stratégie, n°130, France, 1996.
153) Zohra Belalia, **Etat et impact des structures d'incubation en Algérie**, journal de économie et développent humain, volume 6, Numéro 1, 31-12-2015.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات.

154) BOUZARC, L**es PME/PMI en Algérie: contraintes, soutien étatique et impact sur l'emploi**, 10ème forum international et 8e école doctorale de l'association tunisienne des économistes, Hammamet, 5-6-7 juin 2014.
155) Meliani Hakim, Bouadam Kamel**, la PME-PMI Algérienne: passé et perspectives**, intervention dans la recueille de communication session international; le financement des petites et moyennes projet et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif 25/28 , Mai 2003.

الملاحق

الملحق رقم 1: استمارة التسجيل للحصول على قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ

هنا تلصق الصورة

إستمارة التسجيل

المسير

أنا الممضي(ة) أسفله:

الإسم: اللقب:
الجنس ذكر أنثى اللقب الأصلي:
ابن (ة): و
تاريخ الميلاد: رقم شهادة الميلاد:
بلدية الميلاد: ولاية الميلاد:
العنوان الشخصي الحالي: بلدية :
ولاية: البريد الالكتروني: الهاتف: رقم بطاقة التسجيل (ANEM):
المؤهل أو الشهادة: جامعي التكوين مهني أخر
الشهادة أو المؤهل المتحصل عليها:
العنوان التجاري إن وجد:

أطلب الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتحقيق مشروع:

في إطار التمويل : الثلاثي: الثنائي: الذاتي:

الإعانات المالية المطلوبة:

القرض بدون فائدة العادي:
القرض بدون فائدة للكراء: القرض بدون فائدة لعربات ورشة القرض بدون فائدة للمكاتب الجماعية

أصرح بشرفي أنني:

- لا أمارس أي نشاط ذي أجرة أو من دون أجرة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- غير مسجل على مستوى مراكز التكوين أو المعاهد أو الجامعة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة.
- لم أستفيد من اعانة الدولة في نطاق انجاز مشروع/ انشاء مؤسسة مصغرة / خلق نشاط.
- مسجل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) بطاقة سارية المفعول .

إسم و لقب المسير .....
الإمضاء

- كل تصريح كاذب يؤدي تلقائيا إلى إلغاء التسجيل المعني مع إمكانية الملاحقة القضائية بناءً على المادة 223 من قانون العقوبات.

يملأ من طرف مسير المؤسسة

جدول ملخص التجهيزات والخدمات المطلوبة
(التفصيل في الملحق)

التعيين	المبلغ الاجمالي (TTC)
التجهيزات	
معدات النقل (إن وجد) (مع احتساب الرسم على السيارة)	
التأمين متعدد المخاطر للمعدات	
التأمين عن جميع المخاطر لمعدات النقل	
فاتورة التهيئة (عند الضرورة)	
رأس المال العامل	

خاص بالوكالة

فرع/ ملحقة:
بطاقة التعريف الوطنية رقم:
الصادرة في : سلمت من طرف .....
رقم SiejeV3 .....
إسم و إمضاء المرافق:
تاريخ الايداع:

ملاحظة هامة: - عند ايداع هذه الاستمارة يكون الشاب مرفوق ببطاقة التعريف الوطنية.

الملحق رقم 1: استمارة التسجيل للحصول على قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.



ملحق

خاص بالوكالة

رقم Sieje V3:

إسم و إمضاء المرافق:

تاريخ الايداع:

يملأ من طرف مسير المؤسسة

كشف التهيئة

الرقم	التعيين	المبلغ مع إحتساب الرسم على القيمة المضافة

إسم و لقب المسير.....

الإمضاء

الملحق رقم 1: استمارة التسجيل للحصول على قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.



ملحق

خاص بالوكالة

رقم SiejeV3:

إسم و إمضاء المرافق:

تاريخ الإيداع:

قائمة المعدات و الخدمات المطلوبة: يملأ من طرف مسير المؤسسة

المورد: .....

الرقم	العتاد	الكمية	سعر الوحدة (TTC)	السعر الاجمالي (TTC)

إسم و لقب المسير.....

الإمضاء

الملحق 02: مسار إنشاء مؤسسة عبر جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

مسار انشاء مؤسسة مصغرة

التحسيس و الاعلام

حصول الشاب على كافة المعلومات الخاصة بالجهاز من مرافقة، تكوين، امتيازات، و فرص الإستثمار، و ذلك عن طريق حضور إحدى التظاهرات التي تنظمها الوكالة بصفة دورية أو عبر الإطلاع على البوابة الرقمية للوكالة أو التقرب المباشر من إحدى فروع و ملحقات الوكالة التي تغطي كافة التراب الوطني.

تكوين فكرة المشروع

إن فكرة المشروع يجب أن تكون نتيجة الدراسة و التقصي الناجع لفرص الإستثمار و كذا توافقها مع مؤهلاتكم (العلمية او المهنية) و قدراتكم على تجسيدها.

التسجيل عبر البوابة الإلكترونية

بعد تعيين المشروع المراد إنشائه و كذا العتاد الواجب إقتنائه، يمكن للشاب الدخول إلى الموقع الإلكتروني للوكالة قصد مباشرة عملية التسجيل الإلكتروني عبر إدراج كافة البيانات المتعلقة بشخصه، شركائه إن وجدوا و مؤسسته.

دراسة المشروع و مخطط الاعمال

بعد إتمام مرحلة التسجيل تبدا مرحلة التعمق في دراسة المشروع و عملية انجاز مخطط الاعمال بعد دعوتكم من طرف الوكالة، بمعية الإطار المكلف بمرافقة مشروعكم من خلال جمع كل المعلومات اللازمة فيما يخص:

- العتاد المراد اقتنائه.
- مقر النشاط و لا سيما محيط المؤسسة المصغرة المراد انشاؤها.

تقديم المشروع امام لجنة انتقاء و اعتماد و تمويل المشاريع

خلال هذه المرحلة تقومون بعرض مشروعكم امام لجنة انتقاء و اعتماد و تمويل المشاريع، لدراسته و الفصل فيه سواء بـــالقبول او التأجيل او الرفض المعلل.

. **حالة القبول:** ايداع ملفكم الاداري و المالي.
. **حالة التأجيل** : عليكم برفع التحفظات الموضوعة من طرف اللجنة من اجل اعادة عرض المشروع مرة اخرى امام اللجنة.
. **حالة الرفض:** يمكنكم تقديم طعن لدى الملحقة في غضون 15 يوما بعد الحصول على قرار رفض اللجنة.

الموافقة البنكية و الانشاء القانوني للمؤسسة المصغرة

1. يودع ملفكم لدى البنك فيما يخص التمويل الثلاثي من طرف ممثل الوكالة للحصول على الموافقة البنكية.
2. بعد الحصول على الموافقة البنكية، انتم ملزمون بالقيام بالإنشاء القانوني لمؤسستكم المصغرة.

تكوين الشاب المستثمر

قبل تمويل مشروعكم، يجب عليكم اتباع تكوين فيما يخص تقنيات تسيير المؤسسة المصغرة، الذي تتكفل به الوكالة داخليا عن طريق مكوّنيها.

تمويل المشروع

بعد الانشاء القانوني للمؤسسة المصغرة و اتمام الاجراءات تقوم الوكالة بتمويل مشروعكم.

انجاز المشروع و الدخول في مرحلة الاستغلال

بعد تمويل المشروع من طرف الوكالة واتباع كل الاجراءات المعمول بها بخصوص هذه المرحلة، يجب عليكم الحصول على العتاد و تركيبه لمباشرة النشاط.

الامر الذي كنت تنتظره قد تجسد، انت الان صاحب مؤسسة مصغرة

www.ansej.dz

الملحق 3: صيغ التمويل المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب



الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	% 29	%01	%70

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	% 28	% 02	% 70

انشاء مؤسسة مصغرة بتمويل الثنائي:

التركيبة المالية

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:
1 المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
2 قرض غير مكافئ تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	%29	% 71

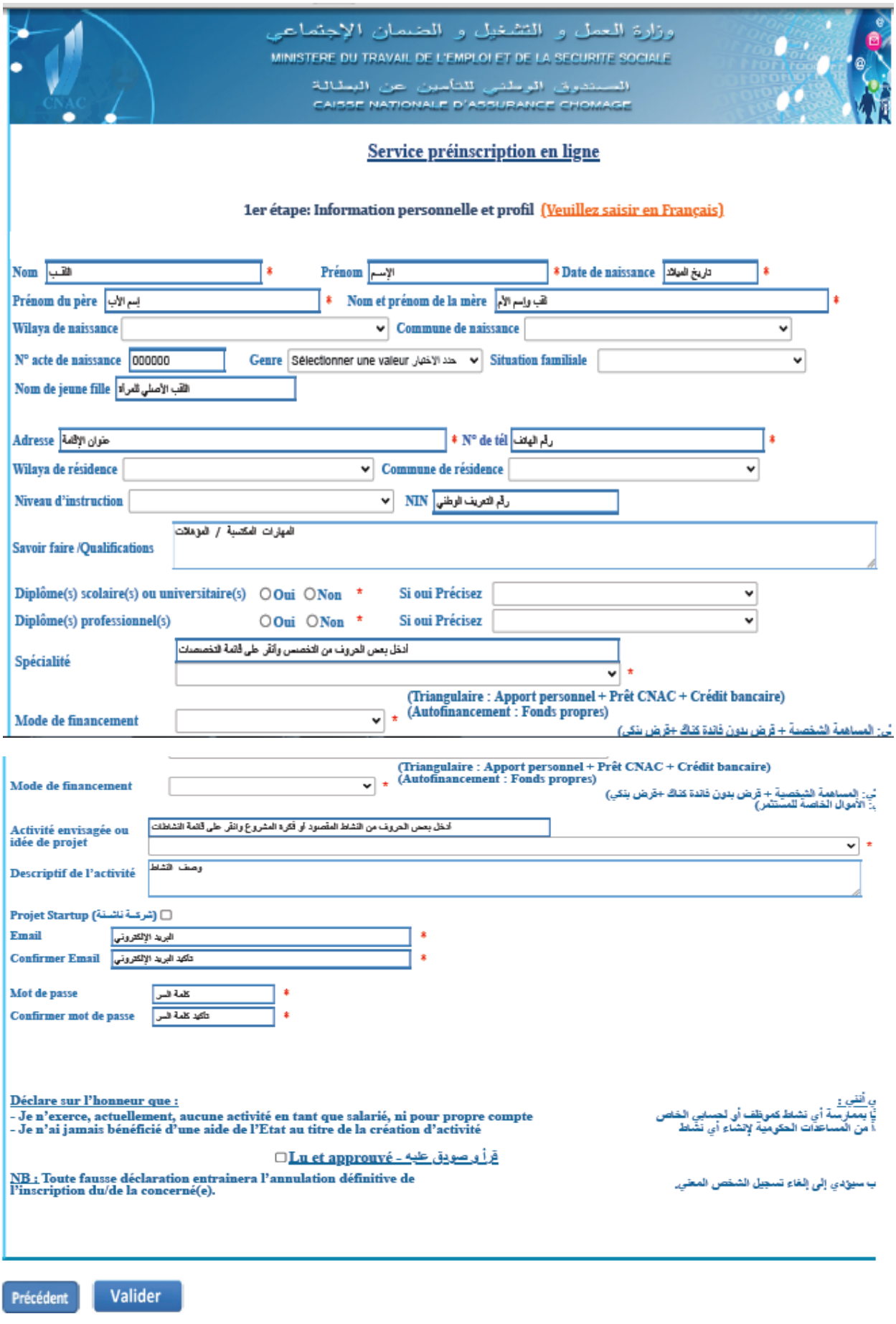
المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%28	% 72

انشاء مؤسسة مصغرة بتمويل الذاتي:

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
حتى 10.000.000 دج	% 100

الملحق 04: استمارة التسجيل الالكتروني عبر الخط في جهاز CNAC



الملحق05: شهادة تسجيل الاستثمار.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصناعة

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الشباك الوحيد اللامركزي لـ.....

شهادة تسجيل الاستثمار

رقم.....تاريخ.....

أنا الموقع أدناه.....مدير الشباك الوحيد اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على مستوى ولاية.....أشهد أني قمت بتسجيل الاستثمار الموصوف أدناه، بناء على طلب السيد(ة).....المولود(ة) بتاريخ .....في.....

المقيم بـ.....

الحائز بطاقة تعريف/رخصة سياقة رقم..... مسلمة بتاريخ .....من طرف.....المتصرف صفة.....

لحساب.....

مؤسسة فردية /شركة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة/ شركة ذات مسؤولية محدودة / شركة المساهمة/ شركة تضامن برؤوس أموال وطنية مقيمة أو برؤوس أموال مختلطة، المتوطنة.....المقيدة في السجل التجاري تحت رقم.....بتاريخ .....والحائزة على رقم التعريف الجبائي رقم .....المؤرخة في..... المنشئة لممارسة نشاط أو أنشطة موضوع الرموز.....بين المساهمين الأساسيين / الشركاء:

- **اللقب والاسم: .....**
- **الجنسية: .....**
- **العنوان: .....**
- **اللقب والاسم:.....**
- **الجنسية:.....**
- **العنوان: .....**
- **اللقب والاسم:.....**
- **الجنسية:.....**
- **العنوان: .....**

الملحق05: شهادة تسجيل الاستثمار.

1- نوع الاستثمار:

أ- ☐ **الإنشاء**

ب- التوسع ☐ نوعي ☐ كمي ☐

ج- إعادة التأهيل ☐

- الترشيد ☐ التحديث ☐ رفع الإنتاجية ☐
- استبدال أو تجديد بما يعادل ☐ إعادة تفعيل ☐

2- تعيين ووصف

المشروع.....

.....

.....

.....

.....

3- مكان تواجد المشروع: .....

- المقر الاجتماعي:
- مواقع النشاطات:

4- المنتوجات و/ أو الخدمات المزمعة: .....

.....

.....

5-القدرات الاسمية للإنتاج و/ أو الخدمة .....

.....

6-مناصب العمل المباشرة المتوقعة (بالإضافة إلى المناصب المتوفرة احتماليا)

7- في حالة التوسع، إعادة التأهيل:

- مناصب العمل الموجودة**.....**.....
- مبلغ الاستثمارات الإجمالية الواردة في آخر ميزانية مالية(كيلو دينار):**.....**

8. مدة الإنجاز المبرمة مع الوكالة (عدد الأشهر): .....

الملحق05: شهادة تسجيل الاستثمار.

9 **المبلغ التقديري للاستثمار[1](بالكيلو دينار)** .....

- منها السلع و الخدمات المستفيدة من المزايا الجبائية،
- السلع و الخدمات غير المستفيدة من المزايا الجبائية،
- المبلغ المحتمل للحصص العينية.

10 .**مبلغ الأموال الخاصة[2](بالكيلو دينار)**.....

- منها بالدينار
- العملة الصعبة

ردا على السؤال لمعرفة ما إذا كان الاستثمار قد سبق له الاستفادة من المزايا سواء بعنوان الاستثمار موضوع هذا التسجيل أو بعنوان استثمار أخر، أجاب المستثمر بـ:

- نعم ☐
- لا ☐

في حالة التأكيد، الإشارة إلى أرقام وتواريخ التسجيل و/أو مقرر منح لمزايا.....

.....

.....

---

[1]المبالغ الواردة في هذا العمود هي تقديرية واستدلالية. مع مراعاة السقف الذي هو من اختصاص المجلس الوطني للاستثمار والمستويات الدنيا لقابلية الاستفادة من المزايا بالنسبة للاستثمارات غير استثمارات الإنشاء ، لا يؤثر عدم موافقة مبالغ الإنجاز مع هذه الأخيرة، على حقوق المستثمر في المزايا و الحصول على الوثائق أو القيام بالإجراءات المنصوص عليها تطبيقا للقانون رقم 16– 09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار.

[2] لا يشكل عدم احترام السقف الأدنى من الأموال الخاصة المحدد في التنظيم المعمول به تطبيقا للمادة 25 من القانون رقم 16– 09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، سببا للرفض، فهو يمنع ضمان التحويل المذكور في المادة 25 من نفس القانون.

الملحق05: شهادة تسجيل الاستثمار.

11- آثار هذا التسجيل

يخول هذا التسجيل للاستثمار المتعلق به، القابلية الآلية و بقوة القانون، للاستفادة من المزايا المنصوص عليها في القانون رقم 16-09المؤرخ في29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 و المتعلق بترقية الاستثمار، زيادة على مزايا القانون العام و تلك المقررة لفائدة النشاطات الصناعية ذات الأولوية والنشاطات السياحية والنشاطات الفلاحية، و هي:

.....

.....

.....

يخضع تنفيذ المزايا لإعداد السجل التجاري و رقم التعريف الجبائي وقائمة السلع والخدمات التي تدخل في إطار الاستثمار المسجل.

أتعهد، السيد (ة) ..... تحت طائلة القانون بأن:

- إلا بترخيص طبقا للمادة 29 من القانون رقم16- 09المؤرخ في29شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، ألا أتنازل عن العتاد المحصل عليه في ظل النظام الجبائي التفضيلي ولا عن العتاد الموجود في مؤسستي قبل التوسع ،حتى الاستهلاك الكلي.

- أقدم للوكالة و المصالح الجبائية المعنية الكشف السنوي لتقدم مشروعي.
- أعلم الوكالة بالتغيرات في كل العناصر المتعلقة باستثماري، وفقا للتنظيم المعمول به والمتخذ تطبيقا للقانون رقم 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.
- أطلب إعداد محضر معاينة الدخول في الاستغلال من طرف المصالح الجبائية المعنية في أجل أقصاه انقضاء أجال الانجاز الممنوحة لي.

أنا الممضي أسفله، السيد (ة) .....

المتصرف باسم.....

بصفة.....

.....اشهد بأنه تم إعلامي بمختلف الأحكام المذكورة أعلاه، وأصرح، تحت طائلة القانون، بأن المعلومات الواردة في هذا التصريح بالاستثمار صحيحة و صادقة.

إمضاء مصادق عليه للمستثمر.

إطار خاص بالوكالة
اسم و لقب الموقع
.....
إمضاء وختم
.....

الملحق06: كشف تقدم مشروع الاستثمار.

الجـمهـورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـة

وزارة الصنـاعة

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

كشف تقدم مشروع الاستثمار

التاريخ .....

1. الاسم أو العنوان التجاري: .....
2. العنوان :.....
3. رقم التسجيل : ..... التاريخ.....
4. السجل التجاري: ..... التاريخ.....
5. رقم التعريف الجبائي.....
6. رقم التعريف الإحصائي.....
7. نوع الاستثمار: إنشاء ☐ توسيع ☐ إعادة التأهيل ☐
8. رقم الهاتف..... رقم الفاكس ..... البريد الإلكتروني .....
9. مستوى تقدم المشروع (اشطب الخانة الموافقة)

ا

مشروع لم يشرع فيه بعد ☐

لماذا ؟.....

.....

ب

مشروع قيد الانجاز ☐

النفقات إلى يومنا هذا (ك دج) .....

عدد مناصب الشغل المستحدثة.....

.....

ج

مشروع قيد الإنجاز ودخل مرحلة الاستغلال جزئيا ☐

النفقات إلى يومنا هذا (ك دج) .....

عدد مناصب الشغل المستحدثة.....

السلع أو البضائع المنتجة.....

القدرة النظرية المنتظرة .....

المنتج أو الخدمة 1

الملحق06: كشف تقدم مشروع الاستثمار.

الكمية ..... وحدة القياس..... القيمة (ك دج) ..... بما فيها للتصدير .....

المنتج أو الخدمة 2

الكمية ..... وحدة القياس ..... القيمة (ك دج) ..... بما فيها للتصدير .....

المنتج أو الخدمة 3

الكمية ..... **وحدة القياس** ..... **القيمة** (ك د ج) ..... بما فيها للتصدير .....

د

مشروع منجز ولم يدخل قيد الاستغلال بعد ☐

لماذا ؟ .....

النفقات إلى يومنا هذا (ك د ج) .....

عدد مناصب الشغل المستحدثة.....

السلع أو البضائع المنتجة .....

القدرة المنتظرة ....

ه

مشروع متوقف ☐

لماذا ؟ .....

النفقات إلى يومنا هذا (ك د ج) .....

عدد مناصب الشغل المستحدثة.....

القدرة المنتظرة ....

.....

.....

.....

.....

الملحق06: كشف تقدم مشروع الاستثمار.

مشروع منجز ودخل قيد الاستغلال ☐

النفقات إلى يومنا هذا (ك د ج) .....

عدد مناصب الشغل المستحدثة.....

السلع أو البضائع المنتجة .....

القدرة النظرية المنتظرة .....

و

المنتج أو الخدمة 1

الكمية ..... وحدة القياس ..... القيمة (ك دج) ..... بما فيها للتصدير .....

المنتج أو الخدمة 2

الكمية ..... وحدة القياس ..... القيمة (ك دج) ..... بما فيها للتصدير .....

المنتج أو الخدمة 3

الكمية ..... وحدة القياس ..... القيمة (ك د ج) ..... بما فيها للتصدير .....

مشروع متروك ☐

ز

لماذا ؟.....

.....

.....

الملحق07: استبانة الدراسة الميدانية (الاستبيان).

جامعة يحي فارس _ المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود وبنوك **بطاقة استبيان رقم:** | |

استبيان

سيدي الكريم، سيدتي الكريمة

في إطار القيام بدراسة علمية تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تتناول موضوع **دور البنوك العمومية في تحفيز المقاولاتية في الجزائر على ضوء آليات الدعم الحكومي المستحدثة**، يشرفني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على بعض الإحصائيات التي تخدم أهداف هذه الدراسة، وكذا التعرف على الكيفية التي ساهمت بها البنوك العمومية في دعم وتحفيز النشاط المقاولاتي بالجزائر عبر أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة (cnac,angem,ansej)، لذلك أرجوا منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية، مع العلم أن هذه الإجابات سوف يتم التعامل معها بسرية ولن تستخدم إلا لغرض علمي.

ولكم جزيل الشكر لتعاونكم معنا.

الباحث: قاضي عمر.

تتم الإجابة على جميع الأسئلة بوضع إشارة (X) أمام الخانة المناسبة

- **معلومات عامة حول المقاول والمؤسسة**

1_ الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2_ السن:

أقل من 20 سنة ☐ بين 20 و29 سنة ☐ بين 30 و39 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

3_ المستوي التعليمي:

ابتدائي ☐ متوسط ☐ تكوين مهني ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

الملحق07: استبانة الدراسة الميدانية (الاستبيان).

4_ هل لديك خبرة سابقة في مجال نشاطك:

نعم ☐ لا ☐

5_ الشكل القانوني للمؤسسة المنشأة: ☐

شركة ذات مسؤولية محدودية (SARL) شركة تضامن(SNC) ☐ شركة ذات شخص وحيد(EURL) ☐

شركة ذات أسهم مساهمة (SPA) ☐ مؤسسة فردية (شخص طبيعي) ☐ شركة توصية بسيطة (SCA) ☐

6_ طبيعة نشاط المؤسسة:

القطاع الفلاحي ☐ القطاع الصناعي ☐ قطاع البناء والأشغال العمومية ☐ قطاع الخدمات ☐

قطاع النقل وتوزيع البضائع ☐ قطاع الحرف والصناعات التقليدية ☐ قطاعات أخرى ☐

7_ عدد العمال في المؤسسة:

العمال الدائمين ☐ العمال المؤقتين ☐

8_ ما هو جهاز الدعم الذي تعاملت معه:

ANGEM ☐ CNAC ☐ ANSEJ ☐

9_ لماذا اخترت هذا الجهاز (CNAC,ANSEJ,ANGEM) دون بقية أجهزة الدعم الأخرى :

لأنه يقدم عروض تمويل أفضل ☐ يتوافق مع السن القانوني للمستفيد ☐ لأنه يقدم تسهيلات جبائية (ضريبية) أفضل ☐

لأنه الجهاز الوحيد الموجود في محل إقامتي ☐ لأنني أملك معلومات أكثر حول هذا الجهاز ☐

10_ ما هو نوع التمويل الذي استفدت منه:

تمويل ثنائي ☐ تمويل ثلاثي ☐ تمويل ذاتي ☐

11_ ما هو البنك العمومي المتعامل معه في حالة الاستفادة من التمويل الثلاثي:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ☐ بنك التنمية المحلية BDL ☐ بنك الوطني الجزائريBNA ☐

البنك الخارجي الجزائري BEA ☐ بنك القرض الشعبي الجزائري CPA ☐

الملحق07: استبانة الدراسة الميدانية (الاستبيان).

- **أسباب إنشاء المؤسسة (المقاولة)**

ما هو السبب الذي دفعك لإنشاء هذه المؤسسة؟	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الحصول على وظيفة وترك البطالة/خلق فرصة عمل لي للحصول على مصدر دخل (رزق)					
الرغبة في إنشاء مشروع خاص والاستقلالية					
ممارسة المعارف التي تحصلت عليها في الجامعة أو معاهد التكوين المهني					
اكتسابي لخبرة سابقة في ميدان معين					
الرغبة في الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها أجهزة الدعم الحكومي(CNAC,ANSEJ,ANGEM)					
الرغبة في تجسيد مشروع مقاولاتي					
تقديم إضافة للمجتمع					

- **تقييم مدى فعالية أجهزة دعم ومرافقة المؤسسات**

أسباب اللجوء إلي أجهزة الدعم الحكومي كان بسبب	غير موافق بشدة	غيرموافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الحاجة للحصول على التمويل ألازم الذي تقدمه هذه الأجهزة					
الحاجة إلي خدمات الاستشارة والمرافقة فيما يتعلق بإنشاء مؤسسة					
الرغبة في الاستفادة من الامتيازات الجبائية والشبه جبائية الممنوحة من قبل هذه الأجهزة					
سهولة الإجراءات الإدارية للحصول على التمويل					

- **تقييم دور البنوك العمومية في دعم الشباب المقاول، عبر قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة:**

	غير موافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة
البنوك العمومية وفرت لك التمويل المناسب، وبالقدر المناسب					
من خلال تجربتك، هناك تنسيق جيد بين البنوك العمومية وأجهزة					

الدعم والمرافقة					
سهولة الإجراءات الإدارية التي على مستوى البنوك العمومية					
مدة دفع الأقساط البنكية تعتبر مناسبة لك					
توفر البنوك العمومية استشارة أو مرافقة للشباب المستفيد من التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة					
لو كانت أجهزة الدعم والمرافقة تتعامل مع بنوك إسلامية، كنت سوف تتعامل معها بدرجة أولي					
تقدم البنوك العمومية تشكيلة متنوعة من القروض لشباب المستفيد من أجهزة الدعم					

- **جملة الحلول المقترحة لتحفيز في دعم المقاولاتية بالجزائر**

من وجهة نظرك من بين جملة هذه الحلول أيها أكثر فعالية وتحفيز في دعم المقاولاتية بالجزائر؟	غير موافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة
تعزيز الإبداع وروح المقاولاتية لدى الشباب خاصة الشباب الجامعي					
زيادة الإشهار والترويج لدور الهيئات الدعم والمرافقة					
زيادة مدة الإعفاءات الضريبة للمؤسسات المستفيدة من الدعم					
زيادة توفير صيغ التمويل الإسلامية غير ربوية من طرف البنوك العمومية					
عرض برنامج تكوين مهني مع الوعد بتمويل ودعم الأفكار الناجحة من قبل أجهزة الدعم.					
توفير برنامج مرافقة بعد التمويل للشباب المستفيد من الدعم					
إقامة معارض ولائية ووطنية يساعد الشباب المقاول في الترويج والتسويق لمنتجاتهم.					
توفير مناطق صناعية والعقار الصناعي يدعم المشاريع المقاولاتية					
تعزيز الإبداع وروح المقاولاتية لدى الشباب خاصة الشباب الجامعي					

الملحق07: استبانة الدراسة الميدانية (الاستبيان).

- **المشاكل والصعوبات المقاولاتية في الجزائر**

ما هو رأيك بالنسبة للعراقيل والصعوبات التي تواجهها المقاولاتية في الجزائر؟	غير موافق بشدة	لا أوافق	محايد	موافق	موافق بشدة
صعوبة الحصول على القروض اللازمة من البنوك العمومية لإنشاء المؤسسات وثقل الضمانات والشروط المطلوبة					
عدم توفر البنوك العمومية على آليات تمويل تتوافق مع الشريعة الإسلامية					
قلة الاستشارات والتسهيلات المقدمة مثل (دراسة الجدوى الاقتصادية) و والمرافقة الميدانية للشباب					
كثرة الإجراءات الإدارية البيروقراطية المتعلقة بتنفيذ المشاريع المقاولاتية					
عدم توعية وتحسيس الشباب مختلف أجهزة الدعم والتمويل المستحدثة					
مركزية هيئات الدعم والمرافقة وعدم انتشارها الكافي					
عدم تسخير الوسائل التسويقية من طرف هيئات الدعم والمرافقة					
عدم التمكن من تقنيات التسيير المقاولاتي للمشروع الاقتصادي المنشأ					
صعوبة الحصول على عقار صناعي					
صعوبة الدخول إلي السوق بسبب وجود منتجات منافسة أجنبية					
صعوبة التزويد بالمواد الأولية الضرورية في العملية الإنتاجية					
أواجه صعوبة في تسيير المؤسسة لكون أنني لا أملك تكوين ولا خبرة في ميدان التسيير والاقتصاد					

- **من خلال تجربتك، ما هي الإجراءات الواجب اتخاذها من طرف البنوك العمومية لدعم الشباب المقاول المستفيد من أجهزة الدعم والمرافقة (CNAC,ANSEJ,ANGEM)؟**

.....

.....

.....

.....

الملحق08: قائمة الأساتذة المحكمين.

الرقم	الأستاذ المحكم	الهيئة	البريد الالكتروني
01	أ.د/ سماي علي	جامعة يحي فارس - المدية	**smaiali2006@yahoo.fr**
02	أ.د/ سليمان ناصر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة.	**Dr.nacer25@yahoo.com**
03	أ.د/ حمداني محي الدين	جامعة يحي فارس - المدية	**Hamdani-Mehieddine@yahoo.fr**
04	د/ بوعرار شمس الدين	جامعة يحي فارس - المدية	**Shemseddine26000@gmail.com**
05	د/ ميساوي عبد الباقي	جامعة زيان عاشور - الجلفة	**Abdelbaki-missaoui@yahoo.fr**